

الديمقراطية وحقوق الإنسان

(نظرة اجتماعية)



الأستاذ الدكتور

أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم

أستاذ الخدمة الاجتماعية



الديمقراطية وحقوق الإنسان نظرة اجتماعية

الأستاذ الدكتور
أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم
أستاذ الخدمة الاجتماعية

2012

دار الكتب والوثائق القومية

الديمقراطية وحقوق الإنسان نظرة اجتماعية.

أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم.

المكتب الجامعي الحديث

2012/1993.

978-977-438-291-5

الأولى: يناير 2012

عنوان المصنف

اسم المؤلف

اسم الناشر

رقم الإيداع

الترقيم الدولي

تاريخ الطبعة

الشباب - الحرية - الكرامة - العدالة الاجتماعية = ثورة 25 يناير

فالشعب المصري يستحق أن يعيش لأن الله سبحانه وتعالى كرم الإنسان

لقد تعرض المجتمع المصري حتى قيام ثورة 25 يناير للعديد من التحديات والمخاطر والتي انعكست على كافة مناحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والأمنية نتيجة للسياسات الخاطئة، وعلى هذا يشهد المجتمع المصري تحولات عميقة ومن المفترض أن تكون إيجابية على كافة المستويات لمواكبة وتحقيق أهداف ثورة 25 يناير والتي تسعى إلى العدالة والحرية والديمقراطية والقضاء على الفساد لذلك لابد من إحداث التغيير في السياسات والمناهج والخطط الدراسية والتنمية مع إدخال مفاهيم وبرامج وأنشطة جديدة في مراحل التعليم الاساسي والجامعي تتفق مع المتغيرات والطموحات الحالية وتقلل من التلقين وتدعم الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية وتدفع الشباب باتجاه المشاركة والمساهمة في التنمية. فيمثل الشباب في مجتمعنا المصري الرصيد الأساسي من القوى البشرية فأكثر من نصف السكان من الشباب .

وقد أكد أن دوره جوهري وفاعل في مجريات الحياة وهذا ما حدث في ثورة 25 يناير ثورة الشعب المصري والتي نتج عنها تحولات شاملة وفارقة من أجل مستقبل مصر وعلى هذا فمن الضروري العمل مع الشباب بفكر وفلسفة تختلف عن مرحلة ما قبل ثورة الشعب ، فيجب التركيز على استثمار فكرة وطاقاته وتوجيهها بشكل ملائم وفعال بحيث يقوى ويؤدى بالمجتمع إلى الاستقرار والنهوض والتنمية الحقيقية كقيادة واعية، باحتياجاته ومشكلاته وقدراته الذي عليه مسئولية مستقبل مصر السياسي والاقتصادي لهذا وجب المساهمة في تأهيله وتربيته على التفكير العلمي الحر فالشباب بما يحمله من خصائص المرحلة العمرية وعمليات التنشئة والتعليم والتثقيف يعلنان منه مصدراً للتغيير والتجديد في المجتمع ولكن نظراً لاحتكار النظام السياسي السابق وفرضه الوصاية مع رفض

المشاركة الإيجابية وتحويلها إلى تبعية سياسية لإيجاد إجماع تأييدي الأمر الذي دفع الشباب إلى العزوف عن المشاركة لعدم الشعور بالديمقراطية في الحياة العامة فأهدرت حقوقه وحقوق الشعب المصري وكندا نفقد إنسانيتنا لولا الرعاية الإلهية لان الشعب المصري متدين وقريب من الخالق سبحانه وتعالى .

وتجلى ذلك في الصحوة الشبابية التي أظهرت قدرة الشعب المصري فاتحه الشرفاء من الانعزال والاستسلام إلى النضال والمواجهة باستخدام تكنولوجيا المعلومات (شبكات التواصل الاجتماعي) للحصول على الحق في الحياة الكريمة والديمقراطية والمشاركة والعدالة الاجتماعية التي نأمل أن نسود مجتمعنا وعلى هذا وجب على كل التخصصات الإنسانية والتي منها الخدمة الاجتماعية من منظور الممارسة العامة والتي تعد من النماذج الحديثة التي تعتمد على الانتقائية وتبعد عن التقليدية وتسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والحاجات الإنسانية دون التركيز على طريقة معينة للممارسة فتعمل مع الإنسان بفكر وآليات تتناسب مع قدراته واستثارته وتحفيزه من اجل صنع مستقبل أفضل قائم على المشاركة فى البناء والتنمية ولا يمكن أن يحدث ذلك إلا عن طريق تعميق ثقافة الديمقراطية والتأكيد على حقوق الانسان.

فيؤكد حامد عمار على أن قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان ستظل البؤرة التي ينطلق منها الإصلاح السياسي فى تأثيراته على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والتربوية ، ويكاد أن يكون من قبيل المستحيل أن نقطع أشواط فى مراحل التنمية المستدامة وأن ننجز فى التنمية البشرية كهدفاً وغاية وفى تحسين نوعية الحياة والبيئة دون أن نتحقق للإنسان حرياته العامة والمشاركة الفاعلة - لا السالبة - بعقله وجدانه وخياله ونحن فى هذا الصدد سنعرض الديمقراطية وحقوق الإنسان من منظورات ورؤى متعددة ولكن توجهنا منظور اجتماعى نحاول الانتقائية وبما لا يتعارض مع الأديان السماوية ، كما نطرح بعض الدراسات الى تركيز

على الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية التي تتفق مع الواقع بما يؤكد أهمية ممارسة الخدمة الاجتماعية فى التعامل مع القضايا المجتمعية ونأمل من الاجتماعيين أن نكون فريق عمل لتنفيذ أطروحات وأفكار أساتذتنا وزملائنا وتلاميذنا وما ورد فى هذا المنتج المتواضع من نماذج مهنية فالوطنية تضحية وجهد وعمل وليس شعارات.

والله من وراء القصد والسبيل،،،

الأقصر يناير 2012 م

الفصل الأول

الديمقراطية رؤى متعددة

مدخل ومفهوم الديمقراطية :

أن الديمقراطية ابتكاراً يونانياً ، فقد أخذت مكانها فى اللغة الإغريقية وانتقلت منها إلى جميع اللغات بعد ذلك وكانت مدينة أثينا محل ميلاد الديمقراطية فقد لعبت دوراً فعالاً فى إلهام ونضج الديمقراطية إلى جانب الفلاسفة ، فلفظ الديمقراطية يختلف من لغة إلى أخرى ، إلا أنها فى الأساس تعود إلى اللغة اليونانية القديمة وهى مكونة من مقطعين الأول demos وتعنى للشعب وكلمة kratos أى حكم أو سلطة ولذلك تصبح الكلمة demoskratos أى حكم الشعب . لم يظهر مصطلح الديمقراطية فى كتابات العرب حتى القرن التاسع عشر ، فيما استخدمت مصطلحات أصلية أخرى مثل الشورى وأهل الحل والعقد والعدل وقد تم تداول مصطلح الديمقراطية بعد الحرب العالمية الأولى فى الأقطار العربية .

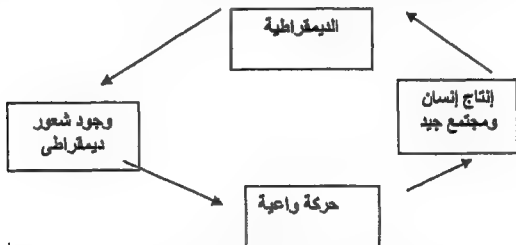
- فبعد مصطلح الديمقراطية من المصطلحات الأكثر شيوعاً فى القواميس السياسية والأكثر غموضاً فى الوقت نفسه ذلك أنه (حتى المستبدين من الحكام يؤمنون بأن إضفاء مسحة من لغة الديمقراطية إنما يشكل عنصراً أساسياً من العناصر المكونة لشرعية أنظمتهم) ولاتساع الكلمة وغموضها أصبح الكل يدعيها ، مما حدا أبرز المنظرين السياسيين على القول بأن (العبارة التى تعنى أى شئ لا تكل على شئ) .

- فى الغرب يستعمل اصطلاح الديمقراطية بالمعنى الذى أعطته إياه الثورة الفرنسية ، ويشمل المضمون الواسع لهذا المصطلح حق الشعب المطلق فى أن يشرع لجميع الأمور العامة بأغلبية أصوات نوابه ، وعلى هذا فإن (إرادة الشعب) حرة لا تتقيد مطلقاً بقيود خارجية ، فهى سيدة نفسها ، ولا تسأل سلطة غير سلطتها . ومن التعريفات الأكثر شهرة عن الديمقراطية بأنها (حكم الشعب بالشعب وللشعب) أو كما عرفها أبراهام لنكولن (حكم الشعب بواسطة الشعب ولمصلحة الشعب) .

- ولما كان من الصعوبة عملياً أن يحكم الشعب نفسه ، فقد استبدل روسو قاعدة الإجماع بقاعدة الأغلبية ، أحل روسو الديمقراطية النيابية

محل المباشرة أى قصر مهمة المواطنين على انتخاب النواب الذين يباشرون السلطة نيابة عنهم ويذكر نبيان بأنه إذا كان مفهوم الديمقراطية يعنى لتساعاً فى التمثيل ، فإن مفهوم الدكتاتورية يعنى ضيقاً فى التمثيل .

- كما يرى البعض أن الديمقراطية تعنى معاملة الناس جميعاً على قدم المساواة ومبدأ المساواة لا يقتضى فحسب أن تراعى سياسة الحكومة مصالح الناس على قدم المساواة بل يجب أن تأخذ آرائهم أيضاً فى الحسبان على قدم المساواة فالديمقراطية لم تنشأ من أيديولوجية بل تنبثق من الثقافة الاجتماعية وتنشأ من محتوى التنقيف الثقافى للشعوب والتكامل السياسى والاقتصادى والاستقلال الذاتى للإدارة السياسية وسيادة البقعة الجغرافية لشعب ما ، فالديمقراطية ثقافة قبل أن تكون قوانين وهى شعور قبل أن تكون ممارسة وينظر إلى ثقافة الديمقراطية عبارة عن قيم التسامح والحوار واحترام الآخر والمساواة السياسية.



- فالديمقراطية شكل من أشكال الحكم يكون فيها جميع المواطنين على قدم المساواة ويكون لهم دور فى اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم من الناحية المثالية وهذا يشمل المساواة (وأكثر أو أقل مباشرة) للمشاركة فى التنمية ، واقتراح وإقرار التشريعات فى القانون ويمكن أن يشمل أيضاً الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تمكن من الممارسة الحرة والمتساوية لتقرير المصير السياسى .

- الديمقراطية تعنى الحرية والمساواة بين جميع المواطنين أمام القانون فكل صوت له وزنه على قدم المساواة ، دون قيود غير معقولة يمكن تطبيقها ، ويتم تأمين حرية مواطنيها في الحقوق والحريات الشرعية حيث أنها محمية عادة من قبل الدستور .

- كما ينظر إلى تعريف الديمقراطية من المنظور الواقعي بأنها " نظام سياسي - اجتماعي - اقتصادي يبنى على ثلاث أساسات :

حق الإنسان في الحرية والمساواة مثل الحرية ، للديمقراطية ، حق العمل وحق المساواة في الحقوق والواجبات . هيئة مؤسسات حيث يتم بناء المؤسسات على أسس سياسية ومدنية وتعمل على معاملة الأفراد دون النظر إلى حالاتهم ، أنسابهم ، دينهم أو توجهاتهم الحزبية .

تقابل السلطة مع المؤسسات فيما بين السلطات السياسية المختلفة مع وضع أساس حكم الغالبية مع احترام حقوق الأقلية .

- الديمقراطية تعنى أن الحكومة من الشعب ، وفي خدمته ، ومسئولة أمام الناس وتجاههم ، وهذا يستلزم حرية التفكير والاعتقاد ، وحرية التعبير وحرية الاجتماع ، وغير ذلك من النشاطات .

- الديمقراطية هي شكل من أشكال الحكم السياسي قائم بالإجماع على التداول السلمي للسلطة وحكم الأكثرية .

- كما أن للديمقراطية هي قدرة الأفراد على المشاركة بحرية وبشكل كامل في الحياة لمجتمعهم .

الإسلام والديمقراطية كمدخل للبناء الحضارى :

- تعانى مصر قبل 25 يناير كغالبية البلدان الإسلامية وبلدان العالم الثالث من حالة التخلف السياسى المتمثل بقيام الأنظمة الدكتاتورية ، التى يرافقها عادة انتهاك شامل لحقوق الإنسان وسحق للحريات السياسية العامة، فضلاً عن التخلف الاقتصادى ، وتدننى مستوى المعيشة ، وارتهاق اقتصادات هذه البلدان بالدول الرأسمالية الصناعية الكبرى ، وهدر

الثروات العامة ، وارتفاع معدلات المديونيات الخارجية ... الخ . والتخلف هو العامل الأكثر إعاقة لتبني الإنسان موقع الخلافة في الأرض كما أراد له الله . **﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾** {البقرة: 30/2}

- الخلافة حركة في اتجاهين متوازيين ومتكاملين : حركة في داخل الإنسان من أجل تكميته والصعود به ، لكي يكون متفوقاً دائماً على الكائنات ، فيكون تفوقه هذا سر سيادته عليهما ، وحركة في الأرض والطبيعة لاستثمارهما واستخراج كنوزهما للمودعة فيهما والمسخرة للإنسان الخليفة ، فهي حركة دائبة نحو قيم الخير والعدل والقوة ، وحركة لا تتوقف .

- فصنات الله سبحانه وتعالى من العدل والعلم والقدره والرحمة بالمستضعفين والانتقام من الجبارين ومن الجور الذي لا حد له هي مؤشرات السلوك في مجتمع الخلافة وأهداف الإنسان الخليفة . وتدور ركائز الخلافة بشكل أساسي حول الإنسان وعلاقاته الاجتماعية ، فالإنسان حر ومسئول أمام الله ، فنقوم علاقات الإنسان الاجتماعية على أساس الأخوة العامة ومنع الاستغلال والتسلط والاستبداد ، حيث السيادة العليا لله وحده .

- ويتطلب المفهوم الإسلامي للتنمية بناء المحتوى الداخلي للإنسان على أساس القيم والمعايير التي يؤمن بتوحيدها بالله ، كما يتطلب بناء المجتمع الإنساني على أساس هذه القيم والمعايير ، ذلك من أجل إيجاد الإنسان الحضارى ، الذى يمتلك للفترة والمؤهلات على دخول العملية الحضارية والتنمية بصورة ايجابية وفعالة وإبداعية بما تتضمنه من علاقات اجتماعية بين الإنسان وأخيه الإنسان ، من جهة أولى ، وعلاقات مادية بين الإنسان والطبيعة من جهة ثانية .

- فالإنسان غير المسلح بالعلم الذى يعينه على فهم الطبيعة ، والإنسان الكسول الذى لا يعمل ، والإنسان العبد الفاقد لحرية ، فرداً كان أو مجتمعاً ، لا يستطيع أن يكون طرفاً فاعلاً فى البناء الحضارى ، وإذا

كان الإنسان هو صانع الحضارة والتنمية فإن حريته هي شرط قدرته على إنجاز هذه المهمة ، أن الحرية هي شرط التنمية والخروج من التخلف ، لأنها شرط التقدم الحضارى والاجتماعى .

- فالحرية هي شرط البناء الحضارى ، فإن غيابها ، أى غياب الإنسان للفاعل الإيجابى ، يؤدى إلى تقهقر المجتمع وتراكم بؤائر تخلفه التى ستبدأ قليلة وغير محسوسة ، حتى ينتهى الأمر بها إلى إسقاط المجتمع فى برائن التخلف الحضارى العام ، أن لحظة غياب الحرية ، بأى درجة وبأى مستوى ، تؤشر إلى لحظة بدء تكون التخلف وتراكمه ، ذلك أن درجة الغياب فى الحرية يقابلها درجة فى وجود نقيضها وهو الاستبداد، ولا يمكن تصور الإبداع الحضارى فى ظل الاستبداد ، ذلك للأسباب التالية على الأقل :

أولاً : لأن الاستبداد يقدم للمجتمع مثلاً محدودة أو تكرارية ، وهذه المثل غير قادرة على مد المجتمع بالطاقة الحرارية الكافية لبدء مسيرة البناء الحضارى ومواصلتها .

ثانياً : لأن الاستبداد يحول بين الإنسان وبين الإبداع على مختلف المستويات ، لأن الحرية من شروط الإبداع ، فالمفكرون لا يشعرون بالأمان ، ولا يستطيعون أن يعملوا فى بلدان فقدت فيها الحرية ، فالطغيان والإرهاب يجعل كل بحث عقيماً ، ويطفئ هذه الشرارة غير الصلبة التى هى الفكر المبدع .

ثالثاً : لأن الاستبداد يؤدى إلى تمزيق المجتمع ، لأن من طبيعة النظام المستبد أو الفرعونى بالمصطلح القرآنى أن يقسم الناس إلى طبقات وفئات بحسب قربهم أو بعدهم من النظام ، وبحسب موقفهم منه ، وذلك بوصفه جزءاً من آلية السيطرة على المجتمع والتحكم فيه .

رابعاً : الاستبداد يحمل أبناء المجتمع للرافضين له إلى التفكير بأساليب عنيفة فى مواجهته ، وهذا يفتح الباب أمام العنف والعمل المسلح لحل المشكلة السياسية المتمثلة بوجود السلطة الإرهابية التى كان لها السبق فى استخدام العنف فى التعامل مع الناس ، ومجتمع يعيش دوامة العنف

والتوتر الداخلى بسبب الاستبداد لا يمكنه أن يسلك الطريق المؤدى إلى نهوضه الحضارى .

- وقد ترسخ مفهوم الحرية لدى المسلمين الأوائل ، وهو مفهوم مرادف لمفهوم العبادة المطلقة لله ، ذلك أن معنى أن تكون عبداً لله ، هو أن تكون حراً إزاء غيره ، سواء كان هذا الغير حاكماً تم غير حاكم ، لقد رسخ الإسلام فى أذهان المسلمين أن الناس يولدون أحراراً ، وأن هذه الحرية صفة طبيعية فى الإنسان ، إنها صفة تكوينية وليست منحة مكتسبة بفعل قانون وضعى أو حتى تشريعى الهى ، إنها حرية مساوقة للخلق ، قال الإمام على : " أيها الناس أن آدم لم يلد عبداً ولا أمة ، وإن الناس كلهم أحرار " - وقال : " لا تكن عبد غيرك وقد جعلك الله حراً " 0 إن المعركة التاريخية من أجل القضاء على التخلف والنهوض الحضارى الجديد بحاجة بادئ ذي بدء إلى تبلور (إرادة النهوض) لدى جماهير الأمة الإسلامية ، وهذه الإرادة تتكون من عناصر ثلاثة رئيسية هي :

أولاً : الوعى بقضية التخلف وأبعادها المختلفة .

ثانياً : الوعى بضرورة القضاء على التخلف .

ثالثاً : الوعى بالأساليب والأدوات اللازمة والضرورية للقضاء على

التخلف والنهوض الحضارى بمعناه الشامل .

- وهكذا يبرز الإسلام إطاراً ثقافياً وحضارياً عاماً يحتضن المعركة ضد التخلف ، بوصفه ضرورة يفرضها الواقع الموضوعى المتشكل تاريخياً فى مجتمعات العالم الإسلامى .

- فى الواقع أننا نقر بوجود علاقة مفهومية بين الدين والدولة وهذان الأمران كانا واضحين فى أذهان المسلمين الأوائل ، فقد أمر القرآن المسلمين أن يقيموا كياناً بشرياً دنيوياً يطبق تعاليم الدين الذى جاء به النبى محمد صلى الله عليه وسلم ، وعبر القرآن عن هذا بإقامة الدين كما فى قوله تعالى : [شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَكَمْ تَتَفَرَّقُوا فِيهِ] [الشورى : 13/42] . هكذا يبرز الإسلام كإطار ثقافى وحضارى عام

يحتضن المعركة ضد التخلف ، كضرورة يفرضها الواقع الموضوعى
للمتشكل تاريخياً فى مجتمعات العالم الإسلامى .

مقومات الديمقراطية :

الاستقرار : وهو مجموعة من القواعد الأساسية التى تحدد نظام الحكم
واختصاصات الهيئة الحاكمة وبين السلطات العامة من حيث تكوينها
العضوى والوظيفى وفى علاقتها بالمحكومين وبالعلاقات التى تربطها
ببعضها والأفراد وما لهؤلاء من حقوق وحريات عامة سواء كانت هذه
القواعد مكتوبة متضمنة فى وثيقة رسمية أو غير متضمنة .

سيادة القانون : إذ تخضع أجهزة الدولة الإدارية للقانون ، ولا تستطيع
أجهزة الدولة الإدارية اتخاذ أى إجراء على خلاف أحكام القانون ، وتنفذ
الغريزة الإنسان إلى الأذانية وحسب الذات وإغفال حقوق الآخرين ولذا لابد
من وجود قواعد قانونية تنظم الروابط بين الأفراد وعلاقتهم بالسلطة العامة
مبدأ سيادة الأمة (الشعب) : السيادة إما للأمة وإما للشعب ، وتعتبر عبارة
السيادة للشعب " عن الديمقراطية ، فالأمة أو الشعب هو صاحب السيادة ،
والأمة هى " لنا أو أنت والآخرين " هى مجموع المواطنين فى بلدى فكل
جزء من أفراد الشعب يعبر عن رأيه بما يحق الصالح العام ، وتعنى
السيادة الشعبية أن يشترك الشعب فى الحكم وإدارة الشؤون العامة فى
الدولة .

قاعدة حكم الأغلبية : حيث لا تشترط الديمقراطية بالضرورة قيام كل
فرد به بدور إيجابى فى الحكم أو أن يكون للقرار النهائى قرار لكل ،
ويرجع الأخذ بهذا المبدأ إلى ضرورة اعتماد بعض المواطنين لعدم بلوغهم
قدر كافى من المعرفة والخبرة والحكم على الأمور ، وإما بسبب صغر
السن أو الضعف العقلى والخلقى كما أن من المستحيل أن يتلقى جميع
الأفراد حول قرار واحد فى قضية معينة ، مما يحتم معه الأخذ بإرادة
الأغلبية وإرادة الأغلبية هى إرادة الأمة .

مبدأ المساواة : تسعى الديمقراطية إلى تحقيق مبدأ المساواة ، والذي
أن يكون المواطنون متكافئين من حيث حقوقهم فى الاشتراك فى الحكم

ومن حيث المساواة أمام القانون وأمام القضاء فالمواطنون أمام القانون سواء وهم فى الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة ، وهذا ما تنص عليه المادة الثانية من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، والمادة 40 من الدستور .

مبدأ فصل السلطات : وهو يعنى ألا يكون نفس الأشخاص أعضاء فى أكثر من هيئة واحدة من هذه الهيئات ، فالوزراء مثلاً لا ينبغي أن يكونوا أعضاء فى الهيئة التشريعية ، ويقضى هذا المبدأ بأن لا يكون لأى هيئة أن تراقب أو تتدخل فى اختصاصه هيئة أخرى ، ويقضى كذلك بالآ تساو ل أى هيئة من الوظائف أو الأعمال التى تختص بها هيئة أخرى فلا يتعين على الهيئة التنفيذية أن تمارس اختصاصها تشريعياً .

الأحزاب السياسية : تختلف الأحزاب السياسية فى طبيعتها عن النقابات المهنية والعمالية فهى تجمعات بين عدة أشخاص تربط بينهم وحدة الهدف السياسى ، والحزب السياسى هو بناء فى نطاق النسق السياسى متعدد الاهتمامات ، فى حين أن الجماعات فى هيئات لها اهتمام واحد ، وتقوم الأحزاب السياسية على أساس المصالح الاجتماعية ، فالطبقة الإقطاعية يكون لها حزب ، والرأسمالية يكون لها حزب والطبقة العاملة يكون لها حزب ، وتنتج الأحزاب السياسية كذلك عن الظروف الاجتماعية التى تسود المجتمع الذى تظهر فيه الأحزاب ، فهناك أحزاب سياسية تنشأ وتتطور عن طريق البرلمان أو اللجان الانتخابية وهو ما يسمى بالنشأة الداخلية للأحزاب ، وثمة أحزاب أخرى قد تنشأ خارج هذا الإطار وهى ما يسميه الكتّاب بالأحزاب ، ذات النشأة الخارجية .

جماعات الضغط : هى جماعة جماهيرية منظمة ، ترتبط وتتماسك فى الغالب عن طريق النسب ، أو الدين أو الجنس أو المصالح سواء أكانت اقتصادية أو سياسية ومن أمثلتها جماعات النقابات العمالية ، ومنظمات الشباب ، والجماعات الدينية ، ومن أشهر جماعات للضغط فى البلاد النامية الأسر الكبيرة ذات العزوة القبلية ، والأسر ذات المكانة الاقتصادية الإقطاعية ، ويعتمد عمل جماعات الضغط على التنوع والظروف الملائمة

التي تسمح لها بالوصول إلى صانعي القرارات وتستهدف جماعات الضغط مصلحة مشتركة مادية كانت أم أدبية ، وأن تتخذ الجماعة من الضغط على الجهاز الحكومي وسيلة إلى تحقيق تلك المصلحة وتتسم جماعات الضغط السياسي بالطابع النفعي وذلك حال نقابات العمال ونقابات أرباب الأعمال وقد تتسم بالطابع الإيديولوجي والفكر المذهبي كالجماعات النسائية التي تستهدف مساواة المرأة بالرجل في الحقوق السياسية ، وقد يكون من نقابات العمال في بعض البلاد ما يستهدف للدفاع عن المصالح المادية والأدبية لأعضائها.

- ووجهة نظر أخرى تعرض مقومات الديمقراطية كما يلي:

لا يمكن التطبيق الفعلي للديمقراطية ما لم يتم تكريس مجموع المبادئ والمقومات والخصائص التي يتميز بها هذا المفهوم وبالتالي هناك مجموعة من المبادئ والأسس التي ما لم يتم تكريسها تبقى الديمقراطية مجرد معاني وشعارات جوفاء دون تطبيق حقيقي وعليه نعرض مجموعة من المبادئ التي يركز عليها النظام الديمقراطي من خلال الفروع التالية :

1- مقومات تتعلق بشكل الديمقراطية تتمثل هذه المبادئ في :

- أ- الديمقراطية نظام حكم سياسي .
- ب- الاحتكام إلى دستور ديمقراطي .
- ج- حكم الأغلبية (تركز الأنظمة الديمقراطية على حكم الأغلبية) .

2- مبادئ تتعلق بكيفية ممارسة الديمقراطية :

- أ- احترام الحريات والمساواة .
 - ب- المشاركة السياسية .
 - ج- التعددية الحزبية .
 - د- الفصل بين السلطات .
- ونود الإشارة إلى أن أساس هذه المقومات الشرائع السماوية كموجة وحاكم ومرشد للممارسة للفاعلة.

الأسس والمعايير التي تعتمد عليها الديمقراطية :

الأساس العقلي : تعد الحقيقة ولادة البحث ، والدليل العقلي هو الذى يكشف صحة التجربة ، فيعد الطريق المعتمد على العقل للوصول إلى الحقيقة منهجاً وأسلوباً صحيحاً .

ذاتية الإرادة : تعتمد الديمقراطية على الذاتية باعتبارها الأساس الصحيح لممارسة الحقوق فالإرادة الذاتية هى مركز ومحور السلطة الشعبية .

الشمولية الشعبية : الديمقراطية هى عبارة ديمقراطية شعبية حقيقية ، وتعد كل شئء للشعب وبالشعب ومن أجل الشعب ومن هنا أصبحت السلطة والثروة والسلاح بيد الشعب .

التنوع والتعدد للفئات الاجتماعية ، فالديمقراطية تهدف إلى سيادة الشعب وتحقيق سلطته الكاملة ، لا سلطة للطبقة أو الحزب أو الطائفة ، إذا ليس من المنطقي أن تجزأ سلطة الشعب ، ولو تعددت طبقات الشعب وطوائفه .

القانون الطبيعي : يعد هذا القانون هو الأساسى فى الحياة السياسية وأساساً ثابتاً تقوم عليه الديمقراطية ، ومعه تنظم كافة المعطيات الخاصة بالحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، والقواعد الطبيعية هى المقياس والمرجع والمصدر الوحيد فى العلاقات الإنسانية .

المساواة : هى أساس الديمقراطية وهى بكل تأكيد تحقق العدالة الاجتماعية ، وتتجسد هذه المساواة فى الحقوق والواجبات على اختلاف أنواعها .

الأساس الديمقراطي الشامل : فالديمقراطية تهدف إلى إسعاد البشر ، وسعادة البشر هذه يجب أن تشمل على النواحي المختلفة للحياة ، فلا تقتصر على المجال الميأسى فحسب ، بل يجب أن تشمل على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، والطرح فى الديمقراطية هو طرح شمولي يتناول كل هذه الجوانب .

خصائص ومداخل تفسير التحول الديمقراطي :

خصائص الديمقراطية :

* الديمقراطية نظام سياسي واجتماعي حيث الشعب هو مصدر السيادة والسلطة، فهو يحكم نفسه عن طريق ممثلين عنه ويمكن تلخيص خصائص النظام الديمقراطي بالنقاط التالية:

* ينتخب الشعب ممثليه عن طريق انتخابات عامة .
* تمارس الأغلبية المنتخبة الحكم، هذه الأغلبية الصادرة عن فئات الشعب المختلفة هي سياسية بالتعريف وليست عرقية أو اثنية أو دينية .
* تصون حقوق المعارضة .

* تصون الحريات العامة للمجتمع، منها حرية التعبير وحرية العقيدة وحرية الاجتماع وحرية الصحافة .
* وجود دولة القانون التي تحترم وتضمن حقوق المواطنين والمساواة بينهم .

* الحد من اعتبارية سلطة الحاكم عن طريق مؤسسات دائمة وآليات للدفاع عن المواطنين .
* ضمان عدم الجمع بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية.

* ترسيخ مبدأ الدستورية. أي أن السلطات والمواطنين يحترمون الدستور ويرجعون إلى القضاء لحل الخلافات .
كما ان هناك خصائص أخرى للديمقراطية منها:

التعددية السياسية التي تعتمد على الأحزاب السياسية ، فمن وهم الإدعاء بأن الديمقراطية ممكنة دون أحزاب سياسية ، وليس في استطاعة الديمقراطية أن توجه بصفة جدية إلا إذا قامت بين الفرد والدولة هذه التكوينات الجماعية ، فالديمقراطية لا محالة دولة أحزاب .

القرار السياسي هو ثمرة التفاعل بين كل القوى السياسية ذات العلاقة بالموضوع ويقوم على المساومة بين هذه القوى للوصول إلى الحل الوسط أو للتسوية .

احترام مبدأ الأغلبية فى اتخاذ القرارات حيث يتعذر تحقيق الصورة المثلى للديمقراطية ، وهى الإجماع .الدولة القانونية هى الإطار الذى يمكن من خلاله أن تتحقق المثل العليا للديمقراطية ، وقولم هذه الدولة القانونية وجود دستور ، والفصل بين السلطات.

مداخل نظرية لتفسير انماط التحول الديمقراطي :

قامت المدارس الفكرية المختلفة باعتماد ثلاث مداخل نظرية لتفسير انماط التحول الديمقراطي :

1-المدخل التحديثي: يقوم هذا المدخل على نظريات الاقتصاد السياسى ، يربط المدخل التحديثي بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية ، مستنداً إلى أن البلدان الأكثر ثراء فى العالم هى بلدان ديمقراطية ، ولقد كان آدم سميث Adam smith ، فى كتابه الشهير ثروة الأمم أول من عبر عن هذا الاتجاه من خلال دعوته لليبرالية السياسية باعتبارها شرطاً ضرورياً للأداء الفعال للسوق الذى يعتبره محرك النمو الاقتصادي ، بالنسبة لآدم سميث فإنه من المستحسن عدم تدخل الحكومة فذلك يؤدى إلى ازدهار الحرية الفردية القائمة على التنافس ، مما يعنى تعظيم الأرباح وبالتالي إحداث تنمية اقتصادية .

توصل ليبست إلى نتيجة مؤداها أن العلاقة طردية ما بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبين الديمقراطية ، وكلما كانت البلدان تتمتع بمستويات أعلى من التنمية الاقتصادية والاجتماعية فهى بالتالى أكثر ديمقراطية. أما بهالا Bhala فقد اعتمد فى أطروحته على الحرية كقيمة أساسية فى الديمقراطية ، وذلك بليضاح أن الحرية تؤدى إلى مزيد من التنمية الاقتصادية التى بدورها تخلق مزيداً من الحرية ، والجربة التى يتحدث بها بهالا هى الحرية بجانبها (السياسى والاقتصادي) .

2-المدخل الانتقالي: لم يول الباحث السياسى دانكورت روستو Dankwart Rustow ذات الأهمية التى أولاها أنصار المدخل التحديثي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية كشرط أساسى لتحقيق الديمقراطية ،

فالتنمية الاجتماعية وإن كانت تساهم فى الحفاظ على استمرارية الديمقراطية وازدهارها ، ولكن الأهم هو البحث فى كيفية تحقيق الديمقراطية أولاً .

استكمالاً من روستو لأطروحتة فهو يضع وصفاً تتكون من أربع مراحل أساسية لتحقيق التحول الديمقراطى :

أولاً : مرحلة تعبئة وتحقيق الوحدة الوطنية ، ولا يشترط لذلك توافر الإجماع ، بل يكفى البدء بتشكيل هوية سياسية تشترك فيها الغالبية العظمى من المواطنين .

ثانياً : المرحلة الثانية هى مرحلة إعدادية وتتميز بالصراع العنيف بين النخب الجديدة التى ترى أنه بات من حقها أخذ مواقع متقدمة ومؤثرة فى المجتمع السياسى ، وبين النخب التقليدية المسيطرة ، والمعنية بالمحافظة على الوضع القائم ، عنف الصراع فى هذه المرحلة قد يودى إلى إجهاض الديمقراطية قبل أن تولد ، بل وقد تحكم استقرار المرحلة وتمزق الوحدة الوطنية ، والاحتمال الثالث هو أن يحسم الصراع لصالح إحدى الجماعات المتصارعة مقابل للقضاء على قوى المعارضة وسد الطرق أمام التحول الديمقراطى .

ثالثاً : إذا لم يحسم الصراع فى المرحلة السابقة ، وتم تجاوز المرحلة الإعدادية ، تترك وقتها أطراف الصراع أن تبنى قواعد ديمقراطية تمنح الجميع حق المشاركة فى المجتمع السياسى ، وهى مرحلة القرار ، إنه ليس قراراً واعياً ناتجاً عن قناعة ورغبة من الأطراف المتصارعة بالأخذ بالديمقراطية ، وإنما وسيلة للتوصل إلى تسويات وحلول وسط .

رابعاً : بمرور الوقت تصبح الديمقراطية عادة لدى الأطراف المختلفة ، وخصوصاً لدى الأجيال اللاحقة التى ترسخ لديها القناعة بالديمقراطية ، بعد أن يكون الجيل الأول قد مهد الطريق أمامها وتحمل أعباء تلك المرحلة الانتقالية ، وعندها وكما يرى أصحاب المدخل الانتقالي يمكن القول بأن الديمقراطية قد ترسخت .

3- المدخل البنوي: فيما يركز أصحاب المدخل الانتقالي على النخب التي يرون أنها من يصنع الديمقراطية بحكم حاجتها لإنهاء الصراع ، نجد أن المدخل البنوي يفترض بأن الممارس التاريخي لأي بلد نحو الديمقراطية الليبرالية أو نحو أي شكل سياسي آخر يتشكل ويتحدد أساساً بالبنى المتغيرة للطبقة والدولة والقوى الدولية وعبر القومية والمتأثرة بنمط التنمية للرأسمالية ، وليس عن طريق مبادرات . تختلف تفسيرات المدخل البنوي عن المدخل الانتقالي لعمليات التحول الديمقراطي ، التي تعود لفكرة ومفهوم بنى القوة والسلطة المتغيرة ، وليس للنخب السياسية ، مما يستلزم عمليات تحول ديمقراطي طويلة المدى ، هذه البنى تتحكم بشكل أو بآخر في سلوك الأفراد والنخب في المجتمع ، ونقوم بتشكيل تفكيرهم وصياغة آراؤهم ، عادة ما تكون هذه البنى هي نتاج تفاعل الماضي والحاضر معاً ، ويساهم قبول الأفراد والجماعات في بقائها أو استمراريتها بالتفاعلات المتغيرة لبنى السلطة والقوة (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية) قد تدفع نحو أحد اتجاهين : فهي إما أن تقود إلى الديمقراطية الليبرالية ، أو إلى مسارات سياسية أخرى ، ومن شأن هذه التفاعلات أن تأخذ مدى طويلاً لتحقيق عملية التحول الديمقراطي .

معايير للدلالة على وجود ممارسة ديمقراطية :

المشاركة السياسية الفعالة في عملية اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة ، وهذه المشاركة تعتمد على إتاحة الفرص المتساوية التي تسمح للمواطنين بالتعبير عن اختياراتهم ، والحصول على المعلومات المتعلقة بها والتعبير عن الأسباب التي تجعلهم يفضلون خياراً على آخر . تساوى الأصوات في المرحلة الحرجة ، أي أن يكون وزن صوت كل مواطن مساوياً لوزن صوت غيره من المواطنين ، وبخاصة عندما يكون القرار المطلوب اتخاذه حرجاً يتوقف وجود الممارسة الديمقراطية على قبول نتائجه . الفهم المستبكر لمتخذي القرارات الديمقراطية ، أي امتلاكهم المعرفة والدراية السياسية التي تتطلبها سلامة اتخاذ القرارات وإطلاعهم على المعلومات المتعلقة بالقرارات المطلوب اتخاذها ، مع توفر الفرص المتساوية للجميع .

سيطرة متخذي القرار الديمقراطي على جدول أعمال العملية الديمقراطية ، فمن يحدد جدول الأعمال يتمكن من تحديد الأولويات وتوجيه المناقشات باتجاه تلك الأولويات ، وهذا يعنى أن لا يتسرك أمر اختيار الأولويات والمسائل والقضايا المطروحة لاتخاذ قرارات ديمقراطية لفرد أو لقلّة . اتساع نطاق من يشملهم حق المشاركة فى اتخاذ القرارات الديمقراطية، ويعتمد اتساع نطاق المشاركة على توسيع تعريف المواطنة أو نطاق شموليتها .

العناصر الأساسية لتوطيد الديمقراطية :

توطيد الديمقراطية هم جميع جماعات المصالح ، وجميع السكان فضلاً عن جميع للميادين الاجتماعية والجهات الفاعلة وقد أظهرت نتائج الأبحاث أن الشباب على وجه الخصوص دون سن 18 ففي كثير من الأحيان ليس لهم الحق فى المشاركة السياسية ومن مؤشرات توطيد الديمقراطية:

1- اللامركزية :

اللامركزية تعنى إعطاء السلطات المحلية حق المشاركة فى عملية صنع القرار عن طريق السكان وهذا مفيد لتوطيد الديمقراطية حيث تمكن السكان من الوصول إلى القرارات السياسية وبالتالي يجب أن تظهر الحكومة إرادة سياسية كافية والتزام لتكون قادرة على إقامة مثل هذا التغيير .

2- الدستور وحقوق الإنسان "

-- تبدأ الدول الحديثة بتأسيس نظام ديمقراطيتها على أساس وضع دستور يناسبها، وهو ينظم العلاقات والمسئوليات بين المؤسسات التشريعية والتنفيذية، ويوجد التوازن بينها بحيث لا تستبد أحداها بأمور الدولة، ويضمن الدستور الحريات الأساسية للمواطن على أساس المساواة بين جمع الأشخاص والفئات والطبقات وبين المرأة والرجل. وبعد إنشاء نظام مؤسسات الدولة ينتخب رئيس الدولة طبقاً لقوانين الدستور، فيحكم بواسطة

المؤسسات الموجودة. ويمكن انتخاب الرئيس أما مباشرة من المواطنين أو يقوم أعضاء البرلمان بالانتخاب رئيس الجمهورية وذلك يحدده الدستور.

- الاهتمام بتكريس حقوق الإنسان وتكريس العلاقات بين المؤسسات التشريعية والتنفيذية في الدولة في المدارس، حتى يتكون نشئ يعرف ما له وما عليه في المجتمع الذي يعيش فيه، ويكون منهم من ينضم لأحزاب يستطيع من خلالها دعم العمل الحزبي وتعلم طرق الحوار ويكون فعالاً مشاركاً في إحداث التغيير والإصلاح والتقدم.

3- الحكم الديمقراطي :

الحكم هو ممارسة السلطة بهدف إدارة شئون دولة أو منظمة أو مجتمع فالحكم الديمقراطي ، أو "الحكم الصالح " والذي يستند إلى تطبيق القيم الأساسية للديمقراطية في ممارسة السلطة ولكن ما هي في الواقع هذه القيم الأساسية للديمقراطية التي تساعد البشر في تطبيق التحولات الديمقراطية وهذه القيم الأساسية: العدالة والمساواة والتضامن ، والتسامح ، التعددية ، ومراعاة للأقليات ، ونبذ العنف والحوار والمفاوضات والمشاركة والفعالية والكفاءة والشعور بالمسئولية والممئولية ، والقدرة على التكيف ، والشفافية ، وسيادة القانون فيتألف دائماً الحكم الرشيد من جانبين:

- البعد الاجتماعي والسياسي والبشري الذي يحدد ، من بين أمور أخرى ، دور ومهام ، فضلاً عن للمشاركة السياسية من مختلف الجهات الفاعلة ، بما في ذلك الطريقة في التفكير ، السلوك وأسلوب القيادة للقادة .

- البعد التقني الذي يحدد ، من بين أمور أخرى ، والأعراف والإدارية والمالية الإجراءات المحاسبية مؤشرات التقييم ، الخ.

فالديمقراطية -كما مر بنا- هي "حكم للشعب للشعب"، وقد اتخذت أكثر من صورة أو أسلوب في واقع الحياة العملية، من حيث كيفية حكم الشعب لنفسه، وهذه الصور هي:

1) الديمقراطية المباشرة: وهي أقدم صور الديمقراطية، حيث يمارس الشعب كله فيها الحكم بنفسه من غير وسيط في كافة مجالات الحكم من الناحية التشريعية والتنفيذية والقضائية، وهذا الأمر جد عسير وشاق، فلا

يُتصور أن يمارس الشعب كله السلطة في كافة مجالاتها في كل مسألة يحتاجها الناس، إلا إذا كان عدد أفراد هذا الشعب محدوداً للغاية، ولذلك فإن هذه الصورة من ممارسة السلطة بواسطة الشعب لم يعد لها وجود ذو قيمة في عالمنا المعاصر.

(2) الديمقراطية النيابية: وهي صورة مناقضة للصورة الأولى حيث يمارس الشعب فيها الحكم أو السلطة عن طريق وسيط يُسند إليه ممارسة السلطة في كافة مجالاتها نيابة عنه، والشعب لا يمارس الحكم في هذه الصورة إلا مرة واحدة، وهي المرة التي يختار أو ينتخب فيها نوابه، الذين ينوبون عنه في ممارسة السلطة بعد اختيارهم، وهذا الوسيط هو الهيئة النيابية أو ما يعرف بـ"البرلمان".

(3) الديمقراطية شبه المباشرة: وهي صورة توفيقية من الديمقراطية المباشرة، والديمقراطية النيابية: ففي هذه الصورة توجد هيئة نيابية، كما في الديمقراطية النيابية، في نفس الوقت الذي يحتفظ فيه الشعب لنفسه ببعض السلطات يمارسها بغير وسيط كما في الديمقراطية المباشرة. هذه هي الصور الرئيسية الثلاث التي تواجبت عليها الديمقراطية، وإن كانت صورة الديمقراطية في كل بلد من البلدان الديمقراطية قد أخذت طابعاً إقليمياً متميزاً بحيث تختلف صورة التطبيقات عملية الديمقراطية من بلد إلى بلد، بل تختلف في البلد الواحد من جيل لآخر، وهذا شيء متوقع وليس بالغريب، شأنها في ذلك شأن كل التصورات والأفكار البشرية يتميز النظام الديمقراطي بمجموعة من الخصائص الأساسية التي لا قيام له بدونها، بحيث يصدق القول على كل نظام لا توجد فيه إنه نظام غير ديمقراطي، وأبرز هذه الخصائص الأساسية وأظهرها أمران هما:

* سيادة للشعب أو الأمة.

* الإقرار بحقوق الأفراد وحيرياتهم وضمائنها .

(4) التنقيف السياسي: التنقيف السياسي يمثل وسيلة فعالة في المؤسسات وحسن من القيم الأساسية وغيرها من العناصر الثقافية للديمقراطية تعزيز الوعي والالتزام الاجتماعي لقيم الديمقراطية أمر لا غنى عنه للتنقيف

السياسي إلى جانب ذلك المعرفة ونقل المعلومات عن طريق المؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام والدورات التدريبية عن طريق منظمات المجتمع المدني فالتثقيف السياسي ينقل المعارف الأساسية في السياسة فهو يستخدم لتدريب الناس من خلال منحهم فهم أساسي من السياسة وبعض العملية السياسية ليكونوا قادرين بعد ذلك على تطوير الشخصية والحصول على حكم للمشاركة في السياسة.

اهداف الديمقراطية في مجتمع متغير :

* تغيير هيكل السلطة من السلطة للحكومة إلى سلطة الشعب.
* إيجاد إجراءات جديدة وآليات جديدة وأشكال جديدة من المشاركة الاجتماعية.

* إيجاد الظروف الاجتماعية والسياسية اللازمة لتحقيق التنمية الاجتماعية خاصة و أن الديمقراطية تمثل الطريق إلى التنمية .

* تعزيز الحريات الأساسية والحقوق الأساسية وممارستها في الانتخابات
* ظهور الثقافات السياسية وحسن الإدارة تقوم على تعزيز الديمقراطية
* وأخيراً تشجيع النمو الاقتصادي السريع والمستدام الذي يأخذ في الوقت نفسه إلى حساب التناقضات المصلحة الاجتماعية للمجتمع .

التنمية والديمقراطية على مستوى الوحدات الصغرى ام الكبرى :

- لا يجب علينا أن نتجاهل العديد من الدراسات التي تختص بالدراسة الإحصائية للتنمية الاقتصادية ومعرفة ما إذا كان يتم ذلك التطور من خلال الديمقراطية أم أن الديمقراطية تقف عائقاً ويتم توجيه ذلك التطور من قبل السلطات ، وجدير بالذكر أن تقريباً جميع البلاد الغنية والمتطورة في العالم في تطبيق فكر الديمقراطية والحرية ، وكما ذكر Dahl كلما زاد مستوى الاقتصاد الاجتماعي في البلاد فذلك يعني أن حكمها هو حكم شامل يتضمن رئاسة متعددة ، وذكر Dahl أيضاً أنه إذا الحكم في دولة ما متعدد الرئاسات فذلك يعني أن هذه الدولة بها مستوى كبير من الاقتصاد الاجتماعي .

- وفي مثال حديث للبحث الإحصائي حول علاقة التنمية بالديمقراطية نجد dasgupta الذى استخدم بيانات ذات صلة من دراسة spearman من 50 دولة فقيرة فأوضح أن بمجرد المشاهدة للمرة الأولى فقد تجد أن المجتمعات لا تواجه العقدة التى تقول إن كنت تريد زيادة فى الدخل سريعاً وكذلك تطوير سريع للحريات فى الاتجاه الإيجابى إذن فعليك أن تتفاوضى عن مساوى الحرية ، ولكن عند البحث والتكثيف وجد أن كلاً من الحريات السياسية والمدنية هم حريات تيسر فى الاتجاه الإيجابى وبالتالي فهي تؤدي إلى زيادة الدخل ، مضافاً إليه تطور فى زيادة معدلات المواليد وكذلك زيادة فى معدلات أعمار الفرد .

- وفي دراسة إيجابية أخرى لـ surjit bhalla تحت رعاية البنك الدولى والتى كانت تقع على تسعين مدينة فى الفترة من عام 1973 وحتى 1990 حيث لم يقم bhalla بقياس معدلات النمو فقط إنما أيضاً قام بقياس معدلات انخفاض وفاة المواليد وكذلك الطلاب المقيدون بالمرحلة الثانوية فقد ميز هذا البحث بين الأطفال المختلفين فى الحريات واستنتج أن كل ما سبق ذكره يعمل على توجيه النمو كما هو الحال مع الحرية المدنية والسياسية وما نهتم به هنا هو أنه فى العموم توجد مشكلة فعلية مع جميع الدراسات الإحصائية التى ترتبط بالنمو الاقتصادى والديمقراطية ، حتى فى ظل وجود مثل الدراسات السابقة وهناك سؤال هام حول التدخلات الإحصائية ، فالعلاقة بين مستويات النمو الاقتصادى المختلفة ومستوى التطور الديمقراطى لا تثبت لنا أن الديمقراطية توجه النمو الاقتصادى على الرغم من تكرار وعدم احتياز المقاييس ، فقد تكون العلاقة على المستوى العكسى وهو أن النمو الاقتصادى هو الذى يوجه الديمقراطية وبغض النظر عن العلاقات السابق ذكرها ، فهناك حكومات غير ديمقراطية ولا زالت منتجة فى مجال التطور الاقتصادى .

- فى الواقع ، أن الدراسات التى ذات صلة بالموشرات الاجتماعية - الاقتصادية (على سبيل المثال GDP أو GNP) أو التى من النوع الثقافى - الاجتماعى (على سبيل المثال قياس التحضر) مع مستويات

الديمقراطية تبدو كأنها إجابة للسؤال (أ) هل للتطور الاقتصادي تأثيراً إيجابياً على الحريات الديمقراطية ؟ وأحياناً ما سبق يكون إجابة أيضاً على السؤال (ب) هل الحريات الديمقراطية تؤثر إيجابياً على التطور الديمقراطي ؟ فنجد أن هناك صلة وعلاقة مزدوجة بين (أ) وكذلك قد يكون (ب) شرطاً أساسياً لحدوث (أ) ، وللإجابة على السؤال (ب) وهو تأثير الحرية والديمقراطية على النمو الاقتصادي لقد أوضحت الأبحاث أن الديمقراطية يمكن أن يكون لها تأثيراً كبيراً أو أقل من المتوسط على النمو، الدول التي بها حرية وديمقراطية يتوقع أن تجد فيها معدلات مرتفعة من التطور الاقتصادي (أو على العكس مستوى أقل من عدالة الأجور) وجدير بالذكر أن لدراسة تأثير الديمقراطية على النمو نحن بحاجة إلى دراسة طويلة حيث يتم تمييز التشابه والاختلاف بين الديمقراطية السابقة بالديمقراطية الحالية وذلك يتطلب وقتاً طويلاً ، لذلك يلجأ بعض الباحثين إلى عمل دراسة عرضية على عينة كبيرة وهو السبب الأساسي في الفشل في الحصول على مستوى التأثير الإيجابي للديمقراطية على النمو الاقتصادي ، وعلى صعيد آخر ، فيما يختص بالسؤال (أ) التأثير الإيجابي للنمو الاقتصادي على الديمقراطية (أو التأثير السلبي) يمكن صياغة فرضين (نظريتين) :

فرض يتعلق بالتكوين : هل المستوى المرتفع للتطور والنمو الاقتصادي

يعمل على اتخاذ ومبايعة الحرية والديمقراطية بنفس الصورة ؟

فرض يتعلق بالثبات : إذا كان هناك نظام سياسي ديمقراطي حر هل

زيادة مستوى النمو الاقتصادي تؤدي إلى ثبات النظام على مدار الوقت ؟

وبالنظر إلى هذين الفرضين من جهة نظر إيجابية حول تأثير النمو

الاقتصادي على الديمقراطية ، نجد أننا بحاجة لاستخدام مقياس نوى

مستوى من الديمقراطية والذي ذو حساسية للتغيرات الوقتية ولكن ذلك هو

شيء صعب للغاية .

مراجع الفصل الاول

- 1- أحمد صابر جوحو : مبادئ ومقومات الديمقراطية ، جامعة محمد خيصر بسكرة ، 2011 ، ص ص 320 : 323 .
- 2- نهاد نعمة مجيد : الديمقراطية المرحلة الثالثة ، الجامعة التكنولوجية، الهندسة الكيماوية .
- 3- غانى بودويوز : إشكالية الديمقراطية فى الجزائر وموقف النخبة السياسية ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر ، 2005 ، ص 16 .
- 4-R. Alan Dahl, I. Shapiro, J. A. Cheibub,: The Democracy Sourcebook, MIT Press , 2003, P.
- 5-G. F. Gaus, C. Kukathas, : Handbook of Political Theory, SAGE, 2004, PP. 143-145.
- 6- Mohamed Abd Al-Labri : Democracy , Human Rights and Law in Islamic Thought , New York , I,B Tauris Pub., 2009 , P.P 145 -172 .
- 7-عبد الرزاق عيد ، محمد عبد الجبار : الديمقراطية بين العلمانية والإسلام ، دار الفكر المعاصر ، سوريا ، 1999 .
- 8- Jean-Aimé A. Raveloson : What is Democracy, Paula Becker ,Bachelor Of Arts, Political Science, University of Hamburg, 2008,P.4.
- 9- Martha Nussbaum, Women and Human Development: The Capabilities Approach , Cambridge University Press, 2000
- 10-عبد الرزاق عيد ، محمد عبد الجبار : الديمقراطية بين العلمانية والإسلام ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، لبنان ، 1999 ، ص ص 96 : 200 .

- 11- أحمد صابر حوحو : مبادئ ومقومات الديمقراطية ، ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 326 : 337 .
- 12- نويل مبيض :أسس وركائز وتطبيق الديمقراطية ، مونريال- كيبيك- كندا، 2011 ، ص ص 4: 5
- 13- سمير عبد الحميد القطب ، حنان عبد الحليم رزق : المدرسة الثانوية وتنمية ثقافة الديمقراطية في سياق التحول الديمقراطي للمجتمع المصري الواقع والطموح ، المركز العربي للتعليم والتنمية ، مجلة مستقبل التربية ، م 13 ، ع 44 ، يناير 2007 ، ص 290 .
- 14- فوز نايف عمر ريحان : العولمة وأثرها على عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي منذ 1990-2006، رسالة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية ، كلية الدراسات العليا ، نابلس ، 2007 ، ص ص 83 : 87 .
- 15- سمير عبد الحميد القطب ، حنان عبد الحليم رزق : المدرسة الثانوية وتنمية ثقافة الديمقراطية في سياق التحول الديمقراطي للمجتمع المصري الواقع والطموح ، مرجع سبق ذكره ، ص 293 .
- 16- Jean-Aimé A. Raveloson : Opt. Cit ,PP 21 - 24.
Hans F. Zacher: Democracy Reality and Responsibility, the Pontifical Academy of Social Sciences Vatican City, 2001.P.245.
- 17- محمد شكري الشريف : حقيقة الديمقراطية ، الرياض ، 1411هـ ، ص ص 5 : 7 .
- 18- Jean-Aimé A. Raveloson : Opt. Cit, PP. 17 - 20.
- 19- Jean-Aimé A. Raveloson : Opt. Cit, PP .21 - 24.
- 20- Sylvia Char : Liberalism , Democracy and Development , Cambridge , Cambridge press , 2005 , PP. 117 - 119 .

الفصل الثاني

**تفعيل ثقافة الديمقراطية للشباب الجامعي
رؤية مستقبلية لتطوير الممارسة العامة
للخدمة الاجتماعية**

منخل:

يمثل الشباب مصدراً للتجديد والتغيير باعتباره من أهم عناصر الإنتاج ومواجهة تحديات العصر مما يستوجب الرعاية المتكاملة من أجل تعبئة وتنظيم طاقاتهم وإكسابهم الخبرات وتدريبهم على ممارسة الديمقراطية . وعلى هذا فالشباب الركيزة الرئيسية التي تعتمد عليها المجتمعات باعتبارهم القوة المنتجة التي تتحمل عبء التقدم الاقتصادي والاجتماعي. فالشباب أكثر فئات المجتمع حيوية وقدرة ونشاط وإصرار على العمل والعطاء ولديه الإحساس والرغبة في التغيير من أجل المستقبل . وعلى هذا فالعمل مع الشباب عملاً تربوياً وإمائياً شاملاً يتضمن كافة أنواع النشاط التي تتيح للشباب كل الفرص لاكتساب المعرفة وتنمية المهارات وبناء الشخصية الناضجة عن طريق الرياضة والثقافة والفنون والتدريب المهني والتقني والخدمة العامة والاندماج الفعال في جميع أنواع النشاط لجميع أنواع الشباب وقطاعاته ، ولكن الكثير من البرامج القائمة تخطط دون دراسة حقيقية لحاجات الشباب ومشكلاته .

ومن ضمن الفئات الشابة طلاب الجامعات في المرحلة العمرية من (18 : 28) والذين يواصلون تحصيلهم العلمي بكليات الجامعة فنظام التعليم الأساسي والجامعي يشجعان على قيم الاحترام والمشاركة والمساواة وعدم التمييز في مجتمعاتنا ، وحتى يؤدي نظام التعليم هذا الدور فإنه لابد من إتباع نهج شامل في تنفيذ التنقيف في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية لا يهتم بالسياسات والعمليات والأدوات التعليمية فحسب وإنما بالبيئة التي يجرى فيها التعليم أيضاً .

وتتعدد مجالات اهتمامات التعليم الجامعي والتي منها من المفترض التركيز على تنقيف للشباب بأدبيات الديمقراطية من أجل الممارسة الحقيقية الفاعلة والتي في جوهرها تمثل وسيلة وأداة عملية لضمان الأمن الداخلي والحرية والعدالة والمسؤولية. فيجب لتعليم الديمقراطية أن يكون القسامين عليها لديهم المعرفة بأسس الديمقراطية ومقوماتها وممارسين لها بطريقة

جيدة ، وتعتبر الجامعات نوعاً من المنظمات التعليمية التي تقع عليها إحداث التغيير التي تتكون من الطلبة وعضو هيئة التدريس وعملية التواصل والتفاعل بينهم ، فالعملية التعليمية تقوم على أسس مهنية وديمقراطية كما أن الديمقراطية عملية تراكمية تكتسب بالممارسة العملية ، فالعلاقة وثيقة الصلة بين الديمقراطية والتعليم فديمقراطية التعليم نسق من الديمقراطية بصفة عامة فتطبيقها في مجال التعليم الجامعي تعنى الاعتراف بحق الطالب في الحرية واختيار فرص التعليم المناسبة لقدراته والحق في المساواة في الأنشطة وبحقه في التعبير عن ذاته وتقديرية كإسان له كرامته وبتحرير عقله والحق في المشاركة والنقد والمساهمة في مساعدة الطالب على المناقشة الحرة بما يضمن احترامه لذاته وللآخرين .

وتظهر أهمية أن يكون النظام الجامعي قادراً على أن ينتج بشراً قادرين على التعامل والتفكير المستنير والابتكار في القرن الجديد بكل تقدمه وبكل ما فيه من تغيرات بأن تقوم بدورها في إيجاد المعرفة ونقل المعلومات . بطريقة تسهم في التنمية الإنسانية على مستوى كل الأنساق خاصة وأن الديمقراطية ليست مجرد مؤسسات سياسية أو انتخابات أو تعددية حزبية إنما تحولات عميقة في بنية وثقافة المجتمع لأنها عملية بناء وتأسيس الإنسان وتوسيع الحريات وتعزيز للمشاركة في صناعة القرار في المنظمات والحياة العامة وفقاً لضوابط قيمية ومجتمعية محددة .

وتركز ثقافة الديمقراطية وممارستها في الجامعة على تنمية شخصية الطالب وزيادة معارفه وإشباع احتياجاته التعليمية وتوفير الفرص وهذا يتطلب إعطاء الحرية للجامعة في اتخاذ القرارات التي تمكن من تدعيم ثقافة الديمقراطية فيصبح منح الجامعة الحرية في القرارات الإدارية والبحوث والتنافس في المجالات الأكاديمية مع الجامعات داخلياً وخارجياً ، ولكن إذا نظرنا إلى الممارسات الديمقراطية الحقيقية للشباب داخل الجامعة على الرغم من أنها مؤسسة ديمقراطية بأهدافها وأنشطتها وفعاليتها إلا أننا نجد المناخ الديمقراطي قبل قيام ثورة 25 يناير كان قائم على الشكالية

والنمطية وعدم استقلالية وحرية الجامعة ويرجع ذلك إلى السياسات العامة للدولة القائمة على تقليص الحريات والهيمنة من جانب الحزب الحكم على كل ممارسات الجامعة وعدم التأييد من جانب القوى الاجتماعية المجتمعية فالممارسات الإدارية السلبية غير المؤهلة والمزاجية بالإضافة إلى الممارسات الأكاديمية الجامعية النمطية القائمة على السيطرة الكاملة على الدارس والتي تحتل الأولوية والتي تظهر العلاقات بين بعض الأساتذة والطلاب كصورة من صور العلاقات التسلطية مع قلة التعزيز بالإضافة إلى عزوف الطلاب عن المشاركة الأكاديمية داخل قاعة الدراسة وفي الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية والفنية والأسر الطلابية وعلى هذا فضعف ثقافة الديمقراطية لدى الشباب الجامعي يرجع بالإضافة لما سبق أيضا إلى سيطرة أنصار اتجاه سياسي بعينه وضعف الأحزاب السياسية الأخرى ومنظمات المجتمع المدني والنقابات والخوف من المشاركة وانخفاض مستوى المعيشة والأمية ولكن بعد ثورة 25 يناير يوجد اتجاه عام داخل الجامعة من أعضاء هيئة التدريس والعاملين والطلاب والمنظومة التعليمية بالكامل بأن هناك اتفاق على التغيير الإيجابي والمشاركة الفاعلة القائمة على الديمقراطية المسؤولة وهذا يتطلب العمل الجماعي من جانب كل المهن العاملة داخل الجامعة فمن الممارسات الديمقراطية في الجامعة المفترض تدعيمها والتأكيد عليها:

- المعارف وحرية التعبير عن الرأي .
- اكتشاف وتدريب القيادات الطلابية .
- تعميق ثقافة الحوار .
- العدل والمساواة .

المحور الأول: ثقافة الديمقراطية... إطار تفسيري

التعريف بثقافة الديمقراطية:

- الشباب يمتازون بالتحويلات العميقة في بنيتهم الجسمية والنفسية والفكرية والاجتماعية لهذا يتمتع عدد كبير منهم بالقابلية للتلقي والطرح لأفكار وقيم قد تكون إيجابية ومنهم من يعتقد تلك الأفكار والتي قد تكون

عن طريق المدرسة والجامعة والإعلام والمجتمع المدني والخارجى تتبلور نخبة قيادية تصوغ تلك الأفكار في شعارات تعطي فيها الإشارة للتحرك الجماعي الذى يوجه للعقل الجمعي بدافع التغيير للشعور بالخوف من المستقبل ونظراً لسيطرة بعض للتوجهات الخاطئة التى سيطرت على مجتمعنا كدعم الولاء للنظام والسلطة الحاكمة السابقة وليس للوطن والعمل على تغييب المواطنة وحقوق الإنسان والحقوق المدنية والسياسية وتغذية للتعصب للفكر الأحادى وعدم تقبل الحوار والاختلاف والنقد على أسس موضوعية والتأكيد على الرضا بالوضع القائم وعدم التطوع إلى تغييره والتهوين من شأن الجماعة والإعلاء من الشأن الفردى وضعف نمو للمجتمع المدنى أضف إلى ذلك ضعف الثقة فى السلطة الحاكمة والشعور بعدم الاهتمام بقضاياهم ومشاكلهم ووجود ثقافة أبوية تكرس أحياناً قيماً اجتماعية سلبية كل هذا دفع الشباب إلى السلبية حقبة من الزمن ولكن فى ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصال كالانترنت والمحادثة الالكترونية (الشات- face book - تويتر) والهاتف المحمول والفضائيات أصبحت هناك شريحة من الشباب تعبر عن آرائهم وحرّياتهم مما دفعهم إلى القيام بثورة 25 يناير والتى تؤكد على القضاء على الفساد والعدالة الاجتماعية والحرية المسئولة والتي من المفترض أن يكون من نتائجها دعم التحولات الديمقراطية بمشاركة شبابية فى شتى مجالات الحياة .

- الشباب بأفكارهم وممارستهم الإبداعية وزخم حركتهم يمثلون قوة قائمة فى بناء الديمقراطية لهذا تنشأ العلاقة بين الديمقراطية والثقافة وذلك بالنظر إلى المفهوم والمدلول للواسع للديمقراطية نجد لها مجموعة من العلاقات الإنسانية والمحكومة بالقانون الاجتماعي والأخلاقي كما أنها حقوق أساسية ، فالديمقراطية فى جوهرها ممارسة يومية تطال جميع مناحي الحياة وأسلوب للتفكير والسلوك والتعامل فثقافة الديمقراطية ترتبط باحترام الشباب لذاته وثقته وقدراته بما يساعد على تنمية اتجاهاته وبالتالي يكون قادراً على المشاركة والتعاون فى إعادة بناء واقع

الحياة والتحولات الديمقراطية لن نصل إليها إلا عن طريق تفعيل ثقافة الديمقراطية.

- تتعدد وجهات النظر حول ثقافة الديمقراطية: فكلمة ثقافة تتضمن النموذج المتكامل للسلوك الإنساني والذي يحوى الأفكار ، المخاطبات ، التصرفات ، العادات ، المعتقدات ، القيم وتكوينات المجموعات الاجتماعية ، العرقية والدينية ، والعنصرية فيشير مصطلح الثقافة فى الغالب إلى جملة التصرفات التى تنقل من جيل إلى جيل ومصطلح الثقافة يحوى الطرق والأساليب التى يمارسها الشباب ذوى الخلفيات المتعددة المختلفة.

- كما يمكن تعريف ثقافة الديمقراطية :

بأنها عبارة عن مجموعة من القيم والاتجاهات والمعارف والمبادئ والمهارات التى تشكل سلوك الإنسان وتمكنه من المشاركة الإيجابية الفعالة فى صنع القرارات المجتمعية وضبط حركة وسلطة الحكومة لاعتبارات المصلحة العامة وإدارة العمل الوطنى سلمياً .

- تعريف د. أبو الحسن ثقافة الديمقراطية لدى الشباب الجامعي :

عبارة عن حرية التفكير والاعتقاد ، والتعبير والاجتماع والامتنال لقواعد ومبادئ التعددية والتداولية للشباب الجامعي وتشكل الأساس لعملية للتغيير السلمى المدنى.

تقوم على المعرفة والقيم والتكامل والتلاقي والتسامح والاعتراف بالآخر والمشاركة التى يزود بها الشباب الجامعي كشكل وجوهر للتنمية الثقافية السياسية .

تكمن فى كون الشباب الجامعي كائناً اجتماعياً يتفاعل مع الآخرين حيث يمثل العقل الحقيقي للديمقراطية فيتم تسميتها من خلال المتصل الاجتماعي داخل الجامعة وبالتنسيق مع منظمات المجتمع من أجل احترام حقوق الإنسان.

تظهر عن طريق الأفكار والآراء والمعتقدات والمشاعر التي تتولد لدى الشباب الجامعي وتتعلق بالحرية - المساواة - العدالة - الحقوق داخل وتدعم القدرة على المشاركة في اقتراح سياسات للجامعة والحكومة بناء على التوافق والتراضي والتنافس وليس الصراع .

ترتكز على إصلاح الفرد - الجامعة وتحسين أداء الأنظمة والمؤسسات سياسياً وقانونياً واقتصادياً واجتماعياً وإدارياً وتدعيم سياسات الدولة مما تتطلب تفعيل ثقافتها عن طريق تعاون التخصصات المختلفة والتي منها الخدمة الاجتماعية بمدخلها المعاصرة .

دراسات عن ثقافة الديمقراطية:

دراسة (رولا : 2007) فاهمت بالكشف عن الممارسات الديمقراطية داخل الجامعة وأكدت أن الممارسة الديمقراطية داخل الجامعة تتطلب :

إقامة ندوات فكرية ، وثقافية دورية ، على مستوى أعضاء هيئة التدريس ، وبالمشاركة بين الطرفين في دحلل الجامعة لتكريس مفاهيم الحياة الديمقراطية ، وقيمها وممارساتها الديمقراطية .

دعم وتعزيز الممارسات الطلابية النقابية ، وتفعيل القيم الديمقراطية في مضامين واتجاهات هذه الممارسات ، والعمل على تنقية أجواء هذه الممارسات من مختلف القيم المغايرة للقيم الديمقراطية. العمل على ترسيخ مبادئ الديمقراطية وكيفية تحقيقها داخل جامعة النجاح الوطنية سواء كان ذلك للمدرسين ، والطلبة ، والطاقل الإداري . إجراء دراسات حول الممارسات الديمقراطية وتصوير الطلبة لها في الجامعات.

وتوصلت دراسة (سمير حسن وسامي مصطفى : 2006) إلى التأكيد على أن البرنامج المقترح للخدمة الاجتماعية ساهم في تنمية الوعي السياسي لدى الشباب ، استخدام البرنامج ساعد على تنمية معرفة الشباب بحقوق المواطنة وواجباتها وفهم الشباب للواقع السياسي للمجتمع ومؤسساته وإدراك الشباب للقضايا السياسية الخارجية كما ساهم البرنامج في إيجابية السلوك السياسي للشباب وانطلقت الدراسة لتنفيذ البرنامج على النظرية

المعرفية ونظرية التفاعل والاتصال واعتمدت على أساليب المحاضرات والندوات والمناقشات الجماعية والعصف الذهني وورش العمل ولعب الدور والحوار المفتوح وشملت أدوار المخطط والمعلم والمحفز والمنشط .
بينما أشارت دراسة (الدريز : 1992) إلى أن معوقات المشاركة السياسية للشباب ترجع إلى الخوف من السلطة واحتكار البعض للعمل السياسي وعدم اتصال القيادات بالشباب وعدم تحقيق الحرية والممارسة الديمقراطية.

كما اهتمت دراسة " Magendza, Abraham, 2005 " التي أجريت في أمريكا اللاتينية في منتصف الثمانينيات فإن نظرتها التربوية تحتاج إلى إعادة النظر المرتبطة بحقوق الإنسان، فقد وجه إليها العديد من التحديات الثقافية والسياسية والاجتماعية الشخصية ومن هذه التحديات القصور في المدخل النقدي - ضعف القدرة الثقافية على الاعتراف بالآخر وفي النهاية قدمت هذه الدراسة توصيات نظرية وعملية لكيفية التغلب على هذه العقبات .

واكتت دراسة (إبو الفتوح : 2003) تكتي المشاركة السياسية للشباب الجامعي ويتمثل ذلك في عدم متابعة الأخبار السياسية - عدم الحرص على مناقشة الأمور السياسية - ضعف الترشح للاتحادات الطلابية - الإحجام عن التصويت .

ويرجع ذلك إلى الشك السياسي والخوف من السلطة وعدم الثقة في الآخرين والاعتقاد بعدم المساواة في المجتمع وأحادية السلطة واحتكارها من جانب نظام سياسي وتهميش قوى المجتمع ومؤسسات المجتمع المدني وقانون الطوارئ وعدم مصداقيته أو شرعية المجالس النيابية وضعف فاعلية الأحزاب السياسية وكذا الاتحادات الطلابية وأخيراً اللامبالاة أو عدم الاهتمام بالسياسة بشكل عام بالإضافة إلى أن النظام التعليمي في الجامعات لا يساعد على ممارسة الأنشطة السياسية والديمقراطية .

بينما اشارت دراسة (سعيد يمانى : 2006) إلى أن التدخل المهني لطريقة العمل مع الجماعات له تأثير إيجابي في دعم الممارسة الديمقراطية لجماعات الشباب وذلك بمساعدة أعضاء الجماعة على التعبير الحر عن آرائهم ومساعدتهم على احترام آراء الآخرين وتنمية مشاركتهم التعاونية في حياة الجماعة وأكدت الدراسة على ضرورة الاهتمام بممارسة الأنشطة الجماعية رياضية وثقافية واجتماعية وفنية تحت إشراف مهني وفني وضرورة الإعداد المهني المستمر للأخصائي الاجتماعي لدعم السلوك الديمقراطي للشباب بما يساعدهم على المشاركة السياسية عن طريق الانتخابات أو بالترشح للمجالس المحلية .

واوضحت دراسة (مجدى مصطفى : 2002) إلى أن المستقبل المهني لممارس الخدمة الاجتماعية يتوقف على تزويد الخريجين باستراتيجيات ومهارات أكثر فاعلية وأن تقدم المناهج الدراسية بإتاحة الفرصة للطلاب لبناء الشخصية الاجتماعية والمهنية والتركيز على تنمية القدرات الذاتية والمهنية .

(ما دراسة محمود (1993) اهتمت الدراسة بتشخيص المشكلات الجامعية التي يواجهها الشباب من خلال عينة قدرها (229) طالباً وطالبة من فرع الفيزياء -جامعة القاهرة وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك فجوة بين أعضاء هيئة التدريس والشباب الجامعي فتسيطر على العملية التعليمية عدم وجود فرص في حرية التعبير عن الرأي ، وكما أكد الشباب الجامعي عدم ارتياحهم لطرق التدريس المتبعة ، وأكدوا على تحيز المحاضرين لبعض الطلبة .

واشارت دراسة كاميرون " Cameron ,2004 " بعنوان : إصلاح الديمقراطية في الجامعات هدفت الدراسة البحث في مفاهيم الديمقراطية كما يصفونها ذاتياً والخصائص الأساسية للديمقراطية ، والديمقراطية في التربية والتعليم ، ومدى ممارستهم للديمقراطية وتشجيع الطلبة لممارستها، والعمل على ترسيخ القيم والمبادئ الديمقراطية . جمعت البيانات من عينة

متنوعة تكونت من (100) مدرس في جامعات مختلفة ومن مصادر ثانوية وأساسية تبحث في طبيعة الديمقراطية وممارستها في التربية والتعليم . كما كشفت الدراسة أن الجامعات التي توفر مناهج ترسخ مبادئ ومفاهيم الديمقراطية تكون الممارسات الديمقراطية واضحة ومعمول بها من قبل المدرسين أكثر من الجامعات التي لا توفر مناهج تدعم الديمقراطية وقيمها ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الممارسات الديمقراطية غير واضحة ومعمول بها في الجامعات التي أجريت عليها الدراسة بشكل عام .

ولقد اشارت دراسة (يوسف - 2009) إلى أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق برنامج مقترح من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية وتنمية المسؤولية الاجتماعية لأعضاء برلمان الشباب بما تتضمنه المسؤولية الاجتماعية من علاقات اجتماعية ومشاركة وولاء وانتماء وأن برنامج التدخل للممارسة العامة يتوقف على تعاون أنساق التعامل .

بينما ركزت دراسة أخرى على ضرورة تدريب القيادات والأخصائيين الاجتماعيين العاملين في مجال الشباب كأحد مقومات النمو المهني . وبينت نتائج دراسة رابعة على ضرورة تنظيم برامج تدريبية للأخصائيين الاجتماعيين بأجهزة رعاية الشباب بل في جميع المجالات التي يعمل فيها مع ضرورة قياس الاحتياجات الفعلية للمتدربين قبل تنفيذ البرنامج التدريبي .

وتضمنت دراسة "makungu m. akingla 1997" تتطلب ثقافة الديمقراطية الممارسات الأخلاقية بين أعضاء الأسرة والتكامل مع الممارسين والأكاديميين وبرامج تطويرية في مؤسسات الدعم الأسري وتدعم القوة التفاوضية والعدل في المجتمع متعدد الثقافات .

ولقد اشارت دراسة " زكي: 2009 " إلى ضرورة إتاحة الفرصة للشباب الجامعي للتعبير عن رأيه في الموضوعات المتعلقة بمستقبله والحرص

على عمل ندوات ولقاءات فكرية داخل إطار الجامعة يتم من خلالها زيادة وعي الشباب بالمشاركة السياسية على مختلف مستوياتها بدءاً من انتخابات الاتحادات الطلابية مع ضرورة توعية الشباب بأهمية دورهم ومدى تأثيرهم على السياسات التي تشبع احتياجاتهم .

بينما دراسة (مثال طلعت : 2007) استهدفت عن طريق برنامج التدخل المهني تنمية المشاركة السياسية للشباب من خلال حثهم على التفكير وتنمية مهارات العمل التعاوني وتعريفهم بالتنظيمات الرسمية وغير الرسمية وتنمية معارف وقدرات الشباب وتنمية إحساس الشباب بأهميته في المجتمع وتعريف الشباب بالحقوق والالتزامات وتشكيل الروابط والعضوية في الجمعيات والأحزاب لممارسة الديمقراطية ومن الضروري تنمية المسؤولية وتعميق ثقافة الحوار وفهم الواقع السياسي وترسيخ احترام الآخر .

وافادت دراسة " عبد الرحمن : 1999 " أهمية دور الخدمة الاجتماعية في العمل مع الشباب وذلك من خلال المؤسسات التي ينتمون إليها ومساعدتهم على المشاركة في اتخاذ القرارات الحيوية وخاصة في مواجهة المشكلات المتعلقة بهم وذلك من خلال وضع البرامج والأنشطة التي تساعد على التكيف والعمل على تنشئتهم وإكسابهم القيم والاتجاهات التي تتماشى مع قيم واتجاهات المجتمع من خلال ممارسة الأنشطة التي يفضلها الشباب واستثمار قدراتهم وتنمية مهاراتهم وإكسابهم الكثير من الخبرات التي تنمي شخصياتهم وتجعل منهم مواطنين صالحين في المجتمع .

وأشارت دراسة " سعيد : 2005 " بأن البرامج التدريبية التي يحصل عليها الممارسين أثناء العمل تسهم في زيادة قدراتهم على توظيف الأساليب المهنية واكتساب المهارات المهنية وتحقيق الكفاءة والكفاية المهنية حيث أن النمو المهني يشير إلى أن للممارس لياً كان مستواه التعليمي ومعارفه وخبراته فهو في حاجة مستمرة إلى المزيد من العلم والمعرفة وهو ما تأتي نتائجه من خلال البرامج التدريبية المستمرة . وعلى هذا فضعف ثقافة

الديمقراطية وممارستها لدى الشباب الجامعي كانت ترجع إلى استئصال الفرد بالسلطة وضعف التيارات الديمقراطية مما جعلنا نتناسى نقاط الالتقاء والتعاون والتواصل فتمثل ثقافة الديمقراطية للشباب الجامعي مؤثر على مدى ديمقراطية النظم السياسية وإحدى أهم المداخل للمشاركة السياسية بالإضافة إلى كونها عنصراً أساسياً في تطوير المجتمع والوصول إلى التنمية البشرية والإنسانية الحقيقية في كل مناحي الحياة خاصة وأن من أهداف التنمية توفير مساحة من الحريات المجتمعية للمواطنين الشباب وهذه الدراسة تبرز أهميتها في أن الشباب يتميز بالقابلية للتغيير وفقاً لإثباع الحاجات الأساسية وضرورة استثمار المردود والمتوقع من الشباب الجامعي في إحداث التنمية والتحول الديمقراطي بدلاً من تهميشه كما تؤكد على ضرورة الارتقاء بثقافة الديمقراطية وتدعيمها عن طريق العديد من المهن العاملة مع نسق الشباب داخل الجامعة والتي منها الخدمة الاجتماعية من منظور الممارسة العامة ، كما يجب على الممارس العام التركيز على استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات في تفعيل ثقافة الديمقراطية لدى الشباب الجامعي وهذا ما تجسد في ثورة 25 يناير والذي يدفعنا إلى العمل المهني بمنظور وآليات ونماذج تتفق ليس ومشكلات الشباب إنما أيضاً في استثمار قدراتهم داخل الجامعة بدلاً من تهميشه لبناء مجتمع ديمقراطي حديث وفاعل وهذا يتطلب أن تتوافر للممارسة العامة للخدمة الاجتماعية المعارف والقيم والمهارات والبرامج التي تتناسب مع تفعيل ثقافة الديمقراطية وعلى هذا تتبلور مشكلة الدراسة في : " رؤية مستقبلية لتطوير الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لتفعيل ثقافة الديمقراطية لدى الشباب الجامعي "

ثقافة الديمقراطية لدى الشباب الجامعي :

- الديمقراطية كما يطرحها آلان تورين هي إرادة الفرد في المزج بين الفكر العقلاني والحرية الشخصية والهوية الثقافية ، فالفرد ذاته ، إذا هو جمع في سلوكياته وتصرفاته بين الرغبة بالحرية والانتساء إلى ثقافة والدعوة إلى العقل ، وبالتالي إذن هو جمع بين مبادئ ثلاثة : مبدأ الفرد ،

ومبدأ الخصوصية ، ومبدأ الجماعية ، وكذلك التنظيم العقلاني للحياة الجماعية .

- الديمقراطية كبنية وآليات وقواعد لن تتضح وترسخ على مستوى الممارسة المجتمعية (الفردية ، والجماعية ، والحكومية) ، إلا فى ظل بنية ثقافية تقوم على الحوار والمساواة والحرية والتعددية والشفافية ، وهنا لا يمكن لمؤسسات المجتمع المدنى بصفة عامة ، ولمؤسسات التربية بصفة خاصة بوصفها أبرز أدوات التنشئة الثقافية والسياسية والاقتصادية وغيرها ، أن تكون فاعلة فى سياق العملية الديمقراطية وفى سياق التحول الديمقراطى للمجتمع المصرى دون انطلاقها من إطار ثقافى يساعد فى تنمية وترسيخ قيم ومبادئ الممارسة للديمقراطية ، هذا مع إدراك أن دور المؤسسات التربوية ، وبخاصة المؤسسة التعليمية فى تعميق ثقافة الديمقراطية بما تتضمنه من قيم ومعارف ومهارات واتجاهات وممارسات ، يعتمد على مدى إرساء قواعد الديمقراطية فى المجتمع ككل وعلى حجم الفرص المتاحة أمام الأفراد للمشاركة الإرادية السلمية فى إدارة العمل الوطنى .

- وفى ضوء عملية التحول الديمقراطى التى يعيشها المجتمع المصرى والتى زادت حدتها فى الفترة الأخيرة - بفعل الضغوط الداخلية الناجمة عن تنامي القوى الاجتماعية ونشاط بعض الجمعيات والحركات الأهلية الساعية إلى المشاركة السياسية ، والضغوط الخارجية الناجمة عن العولمة السياسية وممارسات الهيمنة الأمريكية - تعاظمت أهمية نشر ثقافة الديمقراطية لتهيئة المناخ الفكرى والبيئة الاجتماعية والبنية العقلية للأفراد لتقبل الديمقراطية كأسلوب عصرى للحياة ، يمنح الأفراد المزيد من الحرية والمساواة والعدالة والمشاركة الفعلية وحقوق المساواة والنفذ - ومن ثم فإن عملية التحول الديمقراطى الصحيح ، لا يمكن أن تحدث بدون تعميق القيم والاتجاهات والمهارات التى تنظم وتوجه سلوك الأفراد فى هذا الاتجاه ، وبدون الديمقراطية ومهارات الممارسة الديمقراطية ، أى لا

يمكن أن يحدث تحول ديمقراطي حقيقى دون نشر وتعميق ثقافة الديمقراطية ، وهنا يبرز دور التعليم فى إعداد وتكوين أبناء المجتمع للتعامل الواعى مع معطيات القرن الحادى والعشرين والانتماج الناضج فى عملية التحول الديمقراطى فى المجتمع المصرى وانطلاقاً من أن التعليم الجامعى يمثل إحدى ركائز النظام التعليمى .

- فالمجتمع المصرى يواج الأن بحراك سياسى واجتماعى غير مسبوق ، وبخاصة خلال العقود الثلاثة الأخيرة - نتج بفعل تطورات محلية وإقليمية ودولية - من مؤثراته :

1- الطموح فى حياة ديمقراطية أساسها العدل والمساواة والحرية والتعددية وتداول السلطة ، ورفض التسلط والقهر والافتراد بالسلطة ، والمشاركة فى صنع القرار الوطنى ، والرغبة فى تحقيق العدالة الاجتماعية .

2- الديمقراطية تنقسم إلى الديمقراطية السياسية والاجتماعية فالديمقراطية السياسية تبقى ناقصة بدون ديمقراطية اجتماعية. الأولى تهتم بمصدر السيادة والسلطة وحقوق المواطن السياسية ومساهمته فى الانتخابات وتشكيل الأحزاب وإيداء الرأي ونشره... أما الثانية، والتي لها أولوية على الديمقراطية السياسية، فتهتم بتحسين أوضاع المواطن المادية، عن طريق مبدأ العدالة الاجتماعية من حيث توزيع خيرات البلد على كل المواطنين لأن للمواطن حق شرعى بنصيب عادل منها. فالمساواة بين الأفراد فى المجتمعات للمنظمة تستند بشكل أساسى على هذه العدالة الاجتماعية. فأفراد الشعب المنبوذين والفقراء وقليلى الثقافة، لا يمكن أن يساهموا بشكل جدي فى الحياة السياسية التي تتطلب معرفة بأمور الدولة وتسييرها وأمور السلطة ومداخلاتها. أولويات هؤلاء الناس هي لقمة العيش وليست السياسة .

3- تختلف مقاييس الديمقراطية من مجتمع وثقافة لأخرى وبالتالي طورت العلوم الاجتماعية طائفة من المداخل لقياس درجة الديمقراطية فى المجتمع للمعاصر .

4- الحقوق الاجتماعية ضرورية لاعتبار الإنسان غاية في ذاته يجب احترامه ومساعدته على العيش الكريم. لأن هدف التنمية والتقدم في الدولة هو حرية المواطن ورفاهيته. فالديمقراطية الاجتماعية تسهل مشاركة المواطنين في العمل السياسي بشكل فعال لأنها تسد حاجاتهم المادية وتعيد لهم اعتبارهم وكرامتهم وبهذا يصبح للديمقراطية بشرطها معنى واقعياً ومتكاملاً ففي حال تأخر للديمقراطية الاجتماعية، فمن الضروري رغم ذلك تحريك الديمقراطية السياسية ، لأن أي توعية سياسية، ولو كانت في حدود ضيقة، تساعد الناس على معرفة مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية. فإشراك الناس في العمل السياسي يحرك كثيراً من طاقات كامنة فيهم للمطالبة بمجتمع أكثر عدالة.

5- يؤكد الغالبية من العلماء والخبراء الدوليين أن معظم دول الشرق الأوسط محرومة من ثقافة الديمقراطية والتي تتضمن تنشئة وتنمية وتكوين التعليم مع ما هو مطلوب نتيجة للاستعمار المنكر ومسيطرة النخبة الحاكمة على النظم السياسية والاقتصادية والاتصالات ووسائل الإعلام الجماهيرية.

6- تشكل الثقافة للوعاء الذي يمكن أن يحافظ على الديمقراطية ، ويضبط حركتها ويساهم في تطويرها ، وثقافة الديمقراطية تقوم على التكامل والتلاقى والتسامح والاعتراف بالآخر والمشاركة ، في حين أن ثقافة الاستبداد تقوم على القطيعة والقمع وادعاء الأفضليات والاستثناء والاستعلاء وإقصاء الآخر وتحريمه وتأنيمه ، والديمقراطية بقدر ما هي تطوير للواقع ، وقبول بالتدرجية ، وامتنال لقواعد ومبادئ التعددية والتداولية ، تشكل الأساس لعملية التغيير السلمي المدنى وليس الانقلابى أو العنفي القسرى ، وكذلك بقدر توفير مستلزمات العيش والسلام الاجتماعى والترامح واحترام حقوق الإنسان يكون الأساس لضمان مستلزمات العدل ، والذى لا يمكن بدونه أن تأخذ العملية الديمقراطية كامل مداها .

كما ينتج عن تدعيم ثقافة الديمقراطية :

• احترام شخصية الفرد والإيمان بأهميته .

- * تكافؤ الفرص والمساواة .
- * حرية التعبير عن النفس .
- * حق الأقلية فى المشاركة فى مجالات الحياة .
- * العدالة والممنولية .
- * حرية اختيار نوع العمل ومتابعته .
- * الحرية فى إحداث التغيير .
- * التخطيط المشترك .
- * ترجمة الديمقراطية إلى سلوك حركي .

- فثقافة الديمقراطية تؤدى إلى الممارسات للديمقراطية والتي ينظر إليها بأنها عبارة عن منظومة العلاقات والممارسات التربوية التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ، بهدف تيسير ممارسة الشُّباب للسلوك الديمقراطي فى حياتهم ، وتيسير مساهمتهم فى ترسيخ الديمقراطية فى المجتمع .

- فالممارسة الديمقراطية ممارسة يومية تطال جميع مناحي الحياة ، فهي ليست أسلوباً للتفكير والسلوك والتعامل فقط ، كما أنها ليست أشكالاً مفرغة للروح أو مجرد مظاهر ، إضافة إلى أنها ليست شكلاً قانونياً فقط ، وليست حالة مؤقتة أو هبة أو منحة من أحد ، وإنما هى حقوق إنسانية لا غنى عنها ، وهى قواعد وتقاليد تعنى الجميع وتطبق على الجميع دون تمييز ، وينتج عنها :

(-مبادئ):وتتمثل فى الحرية والمساواة ، وفى مقدمتها الحرية الشخصية، وحرية العقيدة ، وكذلك حرية الرأى ، وغيرها من الحريات العامة ، التى تكفلها النساتير الديمقراطية وتنظمها القوانين كحرية التعبير ، وحرية النشر ، وحرية الاحتجاج ، وحرية التنظيم النقابى ، وحرية التنظيم الاجتماعى ، وحرية التنظيم السياسى والمساواة ، ورفض التمييز على أساس الجنس أو اللون أو الأصل أو الدين أو اللغة .

ب-تعليم: تتمثل في التسامح ، والحوار ، والتنوع ، والتعددية ، والقبول بالآخر .

ج- آليات: تتمثل في نظام انتخابي سليم ، يضمن للفرد المشاركة في صنع القرار ومراقبته ، والتصويت واعتماد قرار الغالبية ، وحماية مصالح الأقلية ، والتعددية السياسية ، والتداول السلمي للسلطة .

الثقافة الديمقراطية بالفكر والتجربة والتطبيق:

- الثقافة الديمقراطية تنمو بشكل تدريجي بالفكر والتجربة والتطبيق والمقارنة فالديمقراطية سلوك جماعي يحتاج إلى ركيزة واسعة من المواطنين الواعين لأموهم ويريدون العيش بحرية وعظمية دون خوف من سلطة تهددهم بشكل اعتباطي. لذا من الضروري أن يقبل الجميع بين الديمقراطية كقاعدة أساسية لحل الصراعات بشكل سلمي عن طريق الحوار العقلاني المنفتح، بعيداً عن العصبية والسلطوية رغم كل الخلافات الممكنة والطبيعية في عالمنا الإنساني.

- فالسلوك الديمقراطي يظهر في كل مجالات العلاقات الإنسانية أهمها العائلة . فالحوار حول أمور تسيير شئون البيت هي أول تجربة للديمقراطية شرط أن يكون هناك مساواة كاملة بين الرجل والمرأة ، بدونها تبدو الديمقراطية نفاق لأن السلطة الأبوية وحدها تتحول غالباً إلى تسلط وتعجرف غير معقول. فالنقاش المفتوح بين الزوجين يعطي للأبناء درساً وممارسة سليمة. حتى أن إشراكهم في الحوار مع احترامهم، ينمّي حرية كل فرد ويزيد من قدراته الخلاقية. كذلك الحال في المدرسة حيث يتعلم الطالب عن طريق أساتذة ديمقراطيين، التشجيع بالقيم الديمقراطية وكيفية تطبيقها في الواقع. هكذا يتعلم الأطفال مثلاً الانفتاح على الآخر ورفض التسلط ونبذ المتسلطين وتنمية عقولهم واستقلاليتهم ليبدعوا معاً في جملة نشاطاتهم المشتركة. أما في المحيط الاجتماعي العام، فقبول الأفراد لبعضهم البعض كما هم أمر حيوي لاحترام الذات والشعور بأهمية الفرد وتمييزه ضمن الجماعة.

- للديمقراطية تظهر في كل ركن من أركان الحياة العامة، كاحترام الرأي الآخر - سياسية أو دينية أو ثقافية أو فنية ... وقبول سيادة القانون ،كالنقد مثلاً بقوانين السير ... هذا السلوك "المتمدن" يعكس نضوجاً في الديمقراطية تؤثر إيجابياً على الحياة السياسية لأن نوعية الممارسة واحدة في كلا الطرفين.

استنبات الثقافة الديمقراطية للشباب الجامعي:

أولاً : على مستوى الأسرة :

إن إسهام الأسرة في عملية الاستنبات الثقافي الديمقراطي يبرز عبر عدة عناصر تتمثل بالآتي:

* القيام بتنسيق الأدوار أو لإضاج القدرة على تحمل المسؤولية ، فمن خلال توزيع الأدوار والحقوق والواجبات ووضع المحددات لاحترام النظام والعلاقات داخل الجامعة ، تنمو في الأفراد روح المشاركة وتحمل المسؤولية ، والميل لاحترام قوانين المجتمع الأمر الذي يكون منطلقاً لتكريس مبدأ سيادة القانون .

* التركيز على المساواة في منح الفرص والمعاملة المتوازنة بين الشباب الجامعي لإشعارهم بأهمية هذه القيمة ليس على صعيد الجامعة فحسب وإنما على مستوى المجتمع .

* العمل على توسيع دائرة الحرية البناءة بين الشباب الجامعي ضمن إطار القيم والتقاليد المرعية في المجتمع وتمتد هذه الرقعة من الحرية على مساحة من إتاحة المجال للأفراد والتفكير والتعبير والتصرف بحري من إرادتهم واختيارهم ودونما أية ضغوط ، وعندما يستشعر الفرد أهمية الحرية على صعيد الأسرة لن يتوانى عن تعميم تجربته على نطاق المجتمع ولاسيما حينما تعكس هذه الخاصية على أنماط سلوكه الاجتماعي.

* القيام بتوفير مناخ من التسامح والتعاون والشفافية في الحوار بين الشباب الجامعي داخل الأسرة والصف الدراسي والكلية والجامعة ككل وبينها وبين المجتمع المدني .

* المطالبة بضرورة إعادة بناء وتأهيل بعض أعضاء هيئة التدريس عن طريق مراكز تنمية القدرات لأعضاء هيئة التدريس داخل الجامعة من خلال برنامج مكثف لتوعيتهم بقيم الديمقراطية المتمثلة فى الحرية والمساواة والعدل والتسامح مع إتاحة القدر الأمثل لهم ليس فى استيعاب هذه القيم فحسب وإنما ممارستها أيضاً والتطبع بطابعها ويرافق هذا البرنامج التأهيل للمعلمين ويسبقه تهيئة مناخ ديمقراطى فى الجامعة التربوية وحتى للمهنية من خلال تطوير قنوات الحوار والنقاش وتنشيط فعاليات المشاركة والانتخابات على رئاسة الأقسام والمناصب الإدارية ونبذ الأسلوب التسلطى فى قيادة تلك المؤسسات التعليمية مع الابتعاد عن الاتجاه التسلطى فى التدريس والأخذ بالأساليب الملائمة لتعميق وترسيخ الهوية الديمقراطية للشباب الجامعى .

* مشاركة أعضاء هيئة التدريس فى عملية التعلم بكل أبعادها (تخطيطاً وتنفيذاً وتقريباً) مما يعطيهم القدرة العالية على التفكير الخلاق والعمل المنتج .

ب- على مستوى المؤسسة التعليمية:

إن الحياة الديمقراطية لأى مجتمع مرهونة بأبعاده وخلفياته التربوية فتتطلب المؤسسة التعليمية على مستوى التعليم الأساسى والتعليم الجامعى خاصة وتعتبر الجامعات هى المؤسسات التى تخرج الجيل الواعى والمتعلم وتخطط لحياة صفوة شباب المجتمع من مختلف التخصصات وتعد مشكلة الديمقراطية فى الجامعة من المشكلات ذات الأهمية فتفعيل ثقافة الديمقراطية لدى الشباب الجامعى ليست عملية سهلة المنال ومحدودة الأدوار لأنها تتعدى محيط السلطة السياسية وبناء المجتمع الفوقى حيث تعتمد أيضاً على البنية الثقافية والتى تنسم بالعقول والتفاعلات وهى زاهرة بالمتغيرات وبالتالي فتتألف الديمقراطية عملية معقدة المكونات لأنها ترتبط بذات الشخصية والبيئية بكل مؤثراته من تعليم وقيم ومحيط اجتماعى وسياسى واقتصادي فالبناء الثقافى للديمقراطية للشباب يتطلب بالإضافة

إلى محدثات مرتبطة بالدولة والإطار الإيديولوجي والسياسة التعليمية للجامعة وتفاعل أعضاء هيئة التدريس لكتساب الشباب الصفات النفسية والاجتماعية التي تجعلهم مواطنين صالحين من أجل التفكير والنيل من الحقوق والعمل في المجال السياسي. فنعرض المنهج الدراسي الذي يعزز البناء الثقافي كنموذج على النحو التالي:

أ- تبني فلسفة تربوية تتمحور حول هدف إستراتيجي مؤداه تعميق القيم والمفاهيم الديمقراطية .

ب- اشتغال هذه المناهج على معارف وحقائق ومبادئ نظرية تكشف النقاب وتبهيئ الأذهان لاستيعاب مفاهيم الديمقراطية على البصعد النظري. ولا تستكمل عملية الاستنبات الثقافي الديمقراطي حلقاتها عند هذا المنحنى التعليمي فحسب بل وتتكامل كذلك وتتفاعل - إيجاباً وسلباً- بما تمارسه مؤسسات الإعلام ومنظمات المجتمع المدني من أدوار وفعاليات على طريق الديمقراطية ، علماً أن هذه المؤسسات تعد شريكاً رئيسياً لكل مراحل البناء للشخصية الفردية وهنا تكمن خطورتها وأهميتها .

وتزد الحاجة إلى استثمار أهمية وأثر هذه المؤسسات في تسهيل مهمة الاستنبات الثقافي والديمقراطي من خلال :

* إشاعة وتكريس ثقافة الحوار والتسامح ونبذ ثقافة الإقصاء والتعصب والعنف .

* تحفيز الشباب على للمشاركة الفاعلة في الفعاليات والأنشطة المختلفة للمجتمع سبباً لتوسيع مساحة المشاركة السياسية كرافد حيوي لترشيد الديمقراطية .

* تعريف الشباب بحقوقهم وواجباتهم وحثهم على التمسك بها والدفاع عنها وتكريسها في سلوكهم اليومي ، وبذلك يمكن توفير الوقود المجتمعي للماكينة الديمقراطية .

* ترسيخ مبدأ المساواة بين الشباب بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية والطائفية أو الطبقية والسعى إلى نبذ ثقافة التعصب والاستعلاء لأنها من أهم المضادات الثقافية الديمقراطية .

* غرس روح المواطنة ، وإعلاء شأن الهوية الوطنية على حساب كل الانتماءات الفرعية والتشجيع على التمسك بالوحدة الوطنية وإشاعة ثقافة المواطنة وبلورة شروطها ومواصفاتها سبيلاً بتمكين المواطن من التقيد بضوابطها ومتطلباتها .

وما تقدم من أهداف يمكن تحقيقها عن طريق وسائل وأساليب شتى مثل (البرامج التنقيبية ، والندوات العلمية ، والمهرجانات ، والفعاليات ذات الطابع السيماسى ، وإصدار المطبوعات المختلفة ، واعتماد برامج الواقع ، وفتح قنوات التفاعل مع الأفراد) .

تحديات تدعيم ثقافة الديمقراطية فى التعليم الجامعى :

1- ضعف الثقة فى السلطة ، حيث تعمق لدى بعض الشباب الشعور بعدم اهتمام النخبة الحاكمة بقضاياهم ومشاكلهم ، وساعد على تأصيل هذا الشعور عدم قيام السلطة الحاكمة بمواجهة المشاكل التى تواجه الشباب أو القضايا المرتبطة بهم ونتج عن هذا الإحباط وعدم جدوى المشاركة ، ولكن حدث تطور حيث أصبح الشباب قوة دافعة للتغيير بعد ثورة 25 يناير لتأصيل الديمقراطية .

2- الغياب الفعلى للقيم الديمقراطية التى تنمى الوعى السياسى لدى الشباب ، وتشعرهم بازدهار الحياة السياسية فى المجتمع وتدفعهم أكثر على المشاركة السياسية ، وأضافت العولمة تأثيرات جديدة على قيم الثقافة السياسية ، ولاسيما فى مجال " العولمة الاتصالية " ، حيث أصبح الشباب يعملون فى بيئة عالمية جديدة تتسم بقيم مختلفة عن تلك التى كانت سائدة قبل تسعينيات القرن الماضى ، وهى قيم تؤثر بالحث على أنماط مشاركتهم فى كافة مجالات الحياة وعلى تطلعاتهم للمستقبل ، وتلقى بتبعاتها على المستويات الإقليمية والمحلية الأخرى ، فقد فرضت العولمة على الشباب

قيماً ومتغيرات جديدة جعلتهم عملاء للتغيير وضحايا في نفس الوقت ، حيث نتج عنها تبلور ثقافة عالمية خاصة بالشباب ، وزيادة في التفاعلات بين الشباب على الصعيدين القومي والدولي ، ونمو شبكة واسعة من الاتصالات أدخلت قيم الحكم الرشيد والديمقراطية كإحدى القيم الجديدة نسبياً على الوطن العربي ، هذا بالإضافة إلى ما أوجدته العولمة من مشكلة في الهوية وصراع الأولويات : بين المحلي بما يوجد به من معوقات والعالمى بما يوفره من فرص وحالة من عدم للتأكد ، وبين قصور الآليات الوطنية للتمكين السياسى للشباب كمقابل تطور الآليات عبر الوطنية . كما أن عدم توفير المناخ للتعبير الحر فى الرأى - التركيز على المواد الدراسية فقط - إهمال وجهات نظر وآراء الطلاب .

المعوقات التي تواجه ثقافة الديمقراطية لدى الشباب من وجهة أخرى :

القيم الاجتماعية السائدة : تلعب القيم الاجتماعية دوراً هاماً فى تشكيل الديمقراطية لأنها الإطار المرجعى لسلوك الإنسان والدافعة للسلوك الجمعى وبالتالي تحتاج الديمقراطية إلى قيمة جديدة تنفعها إلى الطريق الصحيح .

تعقد الإجراءات فى الأجهزة الإدارية : فاختلاف الأجهزة الإدارية يؤثر على الديمقراطية من خلال الروتين والبطء الشديد وانتشار اللامبالاة والسلبية وعدم وضع الرجل المناسب فى المكان المناسب وسيطرة العوامل الشخصية والعجز فى الكفاءة الإدارية وعدم تطوير التشريعات .

سيطرة بعض المصالح والأغراض الشخصية : تعارض الديمقراطية مع مصالح بعض الأفراد والجماعات وبالتالي تسعى هذه الفئات إلى نشر روح المقاومة للتغيير .

الخوف من الجديد : يخشى بعض الأفراد والمسؤولين تحمل عبء تجربة جديدة لا يعرفون نتائجها وتساعد خبراتهم على عدم قبول التجربة الجديدة. **التألق فى تفسير الديمقراطية .**

نقص الموارد والإمكانات والمعيشة المتكثفة لغالبية المواطنين يضعف من القدرة على المشاركة .

تمهيش مبدأ المساواة والتعددية السياسية الشككية مما ينعكس على طرح الحكومة للديمقراطية .

التسلط وإضعاف الكفاءات والمهارات وسيطرة أصحاب النفوذ والمصالح الخاصة .

ضعف معدلات التصويت فى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحليات وسيطرة الحزب الحاكم وسيطرة المال على الحملات الانتخابية .

عدم تقدير آراء المواطنين وسوء إدارة غالبية الأزمات على مستوى المجتمع .

الامية والفقر والتعصب والتطرف وغياب روح المبادرة والامية السياسية .

سيطرة جهاز الامن على الساحة السياسية وأنماط الحياة المختلفة للمواطنين ودعمه المباشر للحزب الحاكم والتدخل فى شئون التعليم والجامعة الأمر الذى أدى إلى انتشار القمع وثقافة الخوف والترهيب .

المحور الثانى :الممارسة العامة وتفعيل ثقافة الديمقراطية للشباب **التعريف بالممارسة العامة:**

- الممارسة العامة فى الخدمة الاجتماعية إحدى المداخل الحديثة فى تعليم وممارسة الخدمة الاجتماعية والتي ظهرت كما أكدت بعض الكتابات فى بداية السبعينات من القرن العشرين للمساعدة فى تأثير الخدمة الاجتماعية على المجتمع المعاصر بما يحقق أهدافه من خلال العمل مع أنساق متعددة .

- ويمكن تعريف **الممارسة العامة**: بأنها نمط من الممارسة يعتمد على أساس عام من المعارف والمهارات التي تتجهها مهنة الخدمة الاجتماعية فى تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية من خلال استخدام الأخصائي الاجتماعي أساليب متعددة فى التحليل والتعامل مع المشكلات وأساليب حلها بشكل شامل بحيث يكون قادر على إشباع مدى واسع من احتياجات العملاء وخدمتهم عن طريق التدخل مع أنساق عديدة مختلفة ومتباينة أو التنسيق بين جهود المتخصصين بتسهيل عمليات الاتصال بينهم.

- **ويعرفها:** **كار لاميلي بأنها:** تلك الممارسة التي تقدم مدخلاً معاصراً لتحقيق الغرض من الخدمة الاجتماعية وتتحرك من بؤرة اهتمامها بالفرد إلى مركز أوسع للتدخل المهني مع أنساق متعددة كما أنها تركز على تفاعل القضايا الشخصية والبيئية حيث تعمل مع الإنسان بمختلف صوره بهدف مساعدته على مواجهة مشكلاته التي تعترض أدائه الاجتماعي للوصول إلى توظيف طاقاته وقدراته ومهاراته من أجل أفضل أداء اجتماعي لأدواره وفي سبيل ذلك تتبنى الخدمة الاجتماعية المداخل العلاجية والوقائية والإيمانية لتحقيق أهدافها من العمل مع الإنسان ومن الفئات التي تتعامل معهم الخدمة الاجتماعية الشباب بمشكلاته المعاصرة ومواقفه المختلفة التي تتسم بالتدخل والتشابك والتعقيد فيجد الأخصائي الاجتماعي نفسه أمام مواقف متعددة المتغيرات والعوامل ومن ثم يعمل وفقاً لإطار ومداخل نظرية لا تنقيد بطريقة معينة إنما بالموقف الذي يتصدى له الأخصائي الاجتماعي وطبيعة العميل والمؤسسة وبالتالي يتحكم في اختيار النموذج أو النماذج الفعالة لمواجهة الموقف وهو ما يعرف بالممارسة العامة والتي تركز على النظرة الكلية للشباب في بيئته .

- **وتعرف أيضاً بأنها** اتجاه للممارسة المهنية يركز فيه الممارس العام في الخدمة الاجتماعية على استخدام الأنساق البيئية والأساليب والطرق الفنية لحل المشكلة دون تفضيل التركيز على تطبيق طريقة من طرق مهنة الخدمة الاجتماعية لمساعدة المستفيدين من خدمات المؤسسات الاجتماعية في إشباع احتياجاتهم ومواجهة مشكلاتهم ووضعا في اعتباره كافة أنساق التعامل "فرد، جماعة صغيرة، أسرة، منظمة، مجتمع" ، مستنداً على أسس معرفية ومهارية وقيمة تعكس الطبيعة المنفردة لممارسة المهنة في تعاملها مع التخصصات الأخرى لتحقيق الأهداف وفقاً لمجال الممارسة.

- **ومن وجهة نظر الدراسة يمكن النظر إلى الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية بأنها:**

1- مدخل معاصر للخدمة الاجتماعية يعتمد على أساس انتقائي من المعارف والقيم والمهارات المناسبة للتعامل مع متضلات أنساق التغيير والشباب الجامعي.

2- تركز على جميع مستويات الممارسة دون التركيز على تطبيق طريقة معينة من طرق الخدمة الاجتماعية وتستند على تعاون التخصصات الأخرى لتحقيق أهدافها ذات الصلة بتفعيل ثقافة الديمقراطية للشباب الجامعي.

3- اتجاه يركز على فهم العلاقات بين الشباب الجامعي والأنساق المتعددة داخل وخارج الجامعة.

وتعتمد على المداخل والنظريات والمهارات والاستراتيجيات التي تمكن الممارس المهني من انجاز المهام بما يسهم في تفعيل ثقافة الديمقراطية لدى الشباب الجامعي وفقاً لقيم المجتمع والمهنة .

مميزات استخدام منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية :

- ظهور العديد من المتغيرات في المجتمع المصري بعد ثورة 25 يناير كالمسعى إلى التحول الديمقراطي والتعددية السياسية والعدالة الاجتماعية والحريات والقضاء على الفساد ومحاربة الفقر والتغيير في النسق القيمي الأمر الذي يتطلب آليات للخدمة الاجتماعية للعمل مع مختلف الأنساق البيئية وعبر مستويات متعددة كنسق الشباب الجامعي والتي تعجز الطرق التقليدية في العمل معها في ظل المتغيرات الراهنة .

- ظهور الكثير من الاتجاهات للنظرية والنماذج العلمية المستمدة من علم النفس كالتعديل السلوكي والتحليل النفسي والنموذج المعرفي وعلم الاجتماع كنظرية الدور والأنساق العامة وأيضاً نظريات واتجاهات بيئية تعمل في نقطة التماس بين الإنسان والبيئة فكل هذه النظريات والاتجاهات أسهمت في شرح وتحليل حاجات ومشكلات العملاء كما يبنى عليها الأخصائيون الاجتماعيون نماذج للتدخل المهني إلا أن الممارس المهني في مصر في حاجة إلى إطار للاستفادة من مصطلحات كل هذه النظريات والنماذج للتعامل مع حاجات ومشكلات العملاء الأمر الذي يتطلب معه النظرة العامة لكل هذه الاتجاهات والممارسة العامة للخدمة الاجتماعية يمكنها توفير هذا الإطار .

- أن الممارسة العامة تبنى على نموذج تضامني يركز على التبادلية مع نسق العمل وفريق العمل الأخصائيين الاجتماعيين والمهنيين الآخرين كما أنه يؤكد على جوانب القوة في نسق العمل وأساليب ذلك النسق في العمل من خلال عملية حل المشكلة مع التأكيد على قيمة أنساق العملاء وكرامتهم وقدراتهم لحل المشكلة .

وهذا يجعل نسق العمل يعتمد على نفسه ويركز على العمل معه لفترة طويلة ويتضامن مع الممارس العام في حل مشكلاته بل أنه يؤكد على ربط الكل (نسق العمل ، نسق محدث التغيير ، نسق الهدف ، نسق الفعل) في العمل معاً مما يسهم في المواجهة الفعالة لمشكلات العملاء الذين يتعامل معهم الممارس العام .

- الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية يجب أن تعيد تشكيل أدوات فترتها وطلابها وخريجها وإكسابهم المهارات اللازمة للممارسة في عصر المعلومات من خلال إدخال التكنولوجيا في ممارسة الخدمة الاجتماعية والتدريب على هذه التكنولوجيات في العمل مع الشباب وعلى فوائدها المحتملة لمجال الممارسة ، فمستقبل الخدمة الاجتماعية يفرض على الأخصائيين الاجتماعيين فهم التعامل مع المعلومات الرقمية كيف ومتى تستخدم التكنولوجيات المتنوعة وكيف أن أنواع متعددة من العملاء سيستفيدون من هذه التكنولوجيا وكيفية قياس استخدام التكنولوجيا في الممارسة ، وتعليم المهارات ليس فقط في التفاعلات المباشرة ولكن في التفاعلات عن بعد (الالكترونية) وأيضاً مهارات التقييم لابد من دمجها ليس فقط في السلوك غير الشفهي التقليدي ولكن أيضاً في السلوك الخلاق التعبيري وبناءاً عليه فإن الأخصائيين الاجتماعيين في حاجة إلى التأقلم مع المتطلبات الجديدة للممارسة في عصر المعلومات ينبغي أن يكتسبوا مهارات مناسبة لاستخدام التكنولوجيا بشكل لائق .

- تفعيل الثقافة ليست عملية كاملة التحقق ولكنها عملية طويلة بالنسبة للأخصائيين الاجتماعيين الذين يواجهون دائماً شباب مختلفين ومواقف

جديدة فى ممارستهم ، وتعلم نماذج سلوكية جديدة وتطبيقها بفاعلية فى البيئات المناسبة والتي منها داخل الجامعة وهذا لا يتأتى بشكل طبيعي لأي أخصائي اجتماعي ولكن تتطلب مستوى عالى من الاحتراف والمعرفة للتعامل مع الشباب والأنظمة والأسر والمجتمعات وحماية والحفاظ على كرامة كل على وحدة ومواقف محددة تستخدم فى بيئات ثقافية مناسبة لزيادة جودة الخدمات وإنتاج نتائج جيدة فيجب أن يكون الأخصائي الاجتماعي قادر على التعامل مع المعلومات حول العميل ونقلها إلى الآخرين .

- من المحتمل بالنسبة للممارس العام أن يقوم بجهد واعى للتعرف على ومخاطبة القضايا الأخلاقية والقيم ذات الصلة كجزء من ممارسته الخدمة الاجتماعية ، فاختبارات القيم وتعارض القيم هى محور العديد من مواقف الممارسة ، ويجب على الأخصائي الاجتماعي أن يعرف أن قيم الفرد هى قوى جبارة فى السلوك البشرى ، فالممارسة العامة للخدمة الاجتماعية تمثل المدخل المناسب للقيام بدور القيادة ليس فقط فى نقل المعرفة والثقافة حول جماعات العملاء المتنوعة ولكن أيضاً فى المطالبة الفاعلة بمعاملة عادلة ومتكافئة لجميع العملاء كالأسر ، الجماعات ، المؤسسات والمجتمعات وهذا الدور لا بد أن يمتد داخل وخارج المهنة .

اهداف الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في العمل مع الشباب الجامعي :

العمل على المساعدة فى منح القوة للشباب سواء بشكل فردى لكى يتمكنوا من حل مشكلاتهم الشخصية والاستفادة من قدراتهم بفاعلية أكثر ومنح القوة دفع للقوى لدى الأنساق الاجتماعية ولكتشاف وإيجاد الموارد والفرص لتعزيز الأداء الاجتماعي لإيجاد حلول لمشكلاتهم ومحاولة لإشباع حاجاتهم .

إقامة روابط بين الشباب الجامعي والموارد المجتمعية والمجتمع المدني والمنظمات الحقوقية لتعزيز الأداء الاجتماعي وتحسين نوعية الحياة .
إقامة شبكات متضامنة داخل نسق الموارد المؤسسية والمتصلة بالنظم الاجتماعية فالموارد الإنسانية تشتمل على برامج الخدمات الاجتماعية التى

تقدم من خلال المؤسسات بما تشمله من نظم اقتصادية واجتماعية وسياسية وصحية وتعليمية وغيرها لتعزيز رفاهية كل أفراد المجتمع .

تسهيل استجابة أنساق الموارد المؤسسية لمقابلة الاحتياجات الصحية والإنسانية واستثمار قدرات الشباب الجامعي من خلال صقل معارفهم ورفع كفاءتهم الثقافية .

القيام بتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين جميع الشباب الجامعي حتى يتم مشاركتهم الكاملة في أمور كلياتهم ومجتمعهم لتحقيق الرفاهية لهم ولمجتمعهم .

تشجيع تبادل المعلومات بين الأنساق المؤسسية لمواجهة المشكلات وتدعيم الاتصال من خلال تقدير التنوع والاختلاف بين الشباب الجامعي وعدم التفرقة بينهم في الخدمات والأنشطة داخل الجامعة.

الممارسة العامة يمكن أن تساعد الشباب على استجلاء وفهم قضايا القيم في حياتهم فيمكن أن تكون خطوة في أعمال التغيير فسي الكثير من الحالات ، إذا قام الشباب بتغيير أنفسهم و مواقفهم ، فلا بد لهم من القيام بفعل ما ، لتعديل وتغييره قيمهم لتكون أكثر موائمة للتحول الديمقراطي .
مداخل الممارسة العامة لتفعيل ثقافة الديمقراطية للشباب الجامعي:

تتعدد مداخل الممارسة العامة للعمل مع الشباب الجامعي بهدف تفعيل ثقافة الديمقراطية نعرضها في البرنامج المقترح ونكتفي هنا بعرض :

1-مدخل القوى :

يقوم هذا المنظور على فكرة أن للناس تملك القدرات والإمكانات العقلية والاجتماعية والروحية غير المستثمرة والتي يمكنها الاستفادة منها واستثمارها وتوظيفها والاستفادة منها .

يركز على أن مورد العملاء وقدراتهم ودوافعهم الإيجابية وأنساق المساعدة تسهم في مواجهة التحديات والصعوبات التي يعانون منها مع التركيز على تنمية قوى وقدرات العملاء في مواجهة التحديات والمشكلات

وبالتالى قوى العملاء تمثل موارد ومصادر هامة تسهم فى تحقيق التغيرات الإيجابية .

يتفق منظور القوى مع الأسس القيمة والإصلاحية للخدمة الاجتماعية والتي تضع فى اعتبارها كرامة الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية وبالتالي يعتبر أكثر استجابة للاعتبارات الإنسانية والأخلاقية والسياسية والاجتماعية ويدعم الأساليب والطرق التى يستخدمها الناس فى تحقيق التوافق السليم مع أنفسهم ومع اتساق بيناتهم .

2-- نظرية لاتساق الايكولوجية

- لقد اهتم جوردن William Gordon بالأتساق الايكولوجية باعتبارها تركز على التفاعل والاعتماد والتأثيرات المتبادلة بين الشخص والبيئة ، فأى تغيير فى أى منهما سواء كان إيجابى أو سلبى يؤثر ويتأثر بالآخر، لذلك تمثل هذه النظرية إطاراً شاملاً يساهم فى وضع نماذج محددة للممارسة العامة فى الخدمة الاجتماعية مع المشكلات والمواقف التى تتعامل معها وتشكل إطاراً لتوظيف العديد من النظريات فى تفسير المشكلات والمواقف التى يعانى منها العملاء ، وإيجاد الأساليب المناسبة للتعامل معها، لذلك تتضمن هذه النظرية مزيجاً من المفاهيم التى قامت عليها نظرية الأتساق ونظريه البيئية الايكولوجية وتشمل إطاراً نظرياً للممارسة العامة فى الخدمة الاجتماعية نظراً لما يوفره من مجموعه من الفروض والمفاهيم التى تزود الخدمة الاجتماعية بإطار عمل شامل ومتعمق يسمح بتحليل وتفسير الطبيعة المعقدة للتفاعلات الإنسانية.

- نظرية الأتساق الايكولوجية تمثل اتجاه عام أو أسلوب فى الخدمة الاجتماعية ، يطبق المفاهيم الايكولوجية فى تدخله مع وحدات العمل المهني متخظياً الأساليب التقليدية التى تعتمد على المنظور الطبى أو المرضى، والتي تعتبر العميل شخصاً سلبياً معتمداً على الآخرين يحمل السمات أو الخصائص أو أنماط السلوك ما مسبب له المشكلات التى يعانى منها، والتي جعلته بلجاً فى النهاية إلى المؤسسة الاجتماعية طلباً للمساعدة

دون الأخذ في الاعتبار العوامل البيئية، والتي قد تكون هي المسئولة أساساً عما يعانيه العميل من مشاكل وما يواجهه من عقبات، كما تركز هذه النظرية أساساً على النطاق البيئي الذي يعيش الناس فيه، فلا مجال للتفكير في السلوك الإنساني الفردي بمعزل عن تفاعله مع بيئته، والتأثيرات المتبادلة بين الجانبين للنسق والبيئة.

- تتعدد المفاهيم ذات الصلة بنظريه الأنساق الايكولوجية والتي منها: التآزر - الأنساق المفتوحة والأنساق المغلقة - حاله الاستقرار - التوجيه الذاتي - التوافق بين الشخص والبيئة .

- **أما الاسس التي تركز عليها نظرية الانساق الايكولوجية :**

1- لا يشكل الإنسان وبيئته ثنائية ذات طرفين أحدهما الإنسان والآخر بيئته، بل إن الإنسان لا وجود له، ولا بقاء خارج البيئة فهو مندمج فيها متفاعل معها وبالتالي فتركيز الأخصائي الاجتماعي الممارس العام يجب أن يتجه إلى نقاط الالتقاء بين نسق العميل والبيئة أي إلى عملية تفاعله وتواصله معها، فالإنسان وبيئته يشكلان معاً نسقاً متفاعلاً دينامياً.

2- الإنسان يسعى للتوافق مع بيئته في هذا المنظور، لا يعني أنه شخص سلبي يرضى ويقنع بالأمر الواقع القائم أياً ما كان، بل انه ينشط ويستثمر قواه، ويسعى لتغيير البيئة المحيطة ما أمكنه ذلك، محققاً لنفسه الظروف التي تكفل استمراره وبقائه وتحقيق أهدافه، ومن جانب آخر فان البيئة بدورها تتغير باستمرار وبالتالي فمهارات التوافق لازمة لمختلف الأنساق التي تعيش عليها، والمقصود بمهارات التوافق هو توافر القدرات لدى الأفراد أو الوحدات الأكبر على فهم البيئة، وما فيها من قوي وعمليات تغيير وتطور مستمر قد يعرقل بعضها قيام الأنساق بأنوارها العادية أو قد يشكل بعضها الآخر ضغطاً غير مرغوب فيه على هذه الأنساق بما قد يقدها توازنها واستقرارها لتسعي هذه الأنساق مرة أخرى لاستعادة توازنها المفقود إما بإحداث تغييرات في نفسها أو في البيئة أو في الاثنين معاً.

3- يجب أن يراعى في عملية التقدير - انساقاً مع نظرية الأنساق الايكولوجية - كيفية إدراك نسق العمل لموقفه الإشكالي وما هي فكرته الذاتية عنه وما مدى انحراف هذه الفكرة عن النظرة الموضوعية له، وكيف يمكن وضع خطة لمواجهة الموقف في ضوء كل من التقدير الذاتي والتقدير الموضوعي للموقف المشكل.

تعميق ثقافة الديمقراطية للشباب من منظور الممارسة العامة:

إن التحولات المصرية الجديدة الكبرى لتحقيق طموحات ومتطلبات المواطنين تتطلب استيعاب مفردات الثقافة الجديدة ومواجهة التحديات والمضاعفات التي تكون ناتجاً للتغيير فيجب أن نعيد صياغة الثقافة بعيداً عن مؤثرات السلطة والحزبية والطائفية داخل الجامعة فالثقافة الحقيقية هي التي تستطيع أن تؤسس مشاريع ثقافية ديمقراطية مستقلة تنفك ضد التفرقة ولا تركز على أجدات مستوردة إنما تنفق مع منهج التغيير ومتطلبات الحياة اليومية فالثقافة " روح لا تموت برحيل الجسد أو بتبديل أنماط الحكومات " فثقافة الديمقراطية تتعاطى مع مرتكزات الوعي والفكر وتظهر ثمة إشارة على سلوك الشباب والمجتمع كظواهر يمكن إدراكها .

ثقافة الديمقراطية تركز على الحرية - المسؤولية - الهوية - الخصوصية المصرية وهذا يتطلب من الشباب الجامعي أن يعي دوره والمهام تحدث تحولات إيجابية على المستوى الشخصي والجامعة والمجتمع وعلى هذا يمكن للممارسة العامة للخدمة الاجتماعية بالتعاون مع التخصصات الأخرى العمل مع الشباب داخل الجامعة لتفعيل ثقافة الديمقراطية والعمل على تعميق ثقافة الحوار واحترام الرأي الآخر ونبذ ثقافة الاستئثار للسلطة والقرار والاحتكار وشيوع ثقافة المشاركة وممارستها .

وثمة قضية جديرة بالإشارة والتركيز وهي تعميق الثقافة لدى الشباب الجامعي يظهر بطيناً في الواقع الملموس لأنه يتعلق بالفكر والوعي

والعقول فليست أنشطة ذات المنحى المادى وتتعدد الجوانب التى تدعم ثقافة الديمقراطية للشباب الجامعى والتى منها:

١- متطلبات تدعيم ثقافة الديمقراطية للشباب الجامعى :
أولاً : مقومات أسرية ومجتمعية :

الديمقراطية ليست هدفاً فى حد ذاتها إنما وسيلة للتعبير عن الرأى وخدمة مصالح الشعوب كما أن كل مجتمع يحدد شكل الديمقراطية فى ضوء خصوصياته بما يكفل التمتع بحقوق الإنسان ورعاية مصالحه ، ولا يمكن توفير المناخ الملائم لتنمية ثقافة الديمقراطية للشباب الجامعى :

- * التنشئة الاجتماعية والسياسية من وظائف الأسرة تجاه الأبناء .
- * * تدعيم الدولة الحرية والمشاركة السياسية والتى تسهم فى بناء ثقافة العمل الوطنى .

* وجود منظمات مجتمع مدنى واتحادات تسعى إلى دعم الديمقراطية ووضع قواعد وموانئ علمية وأخلاقية .

- * الحرص على استخدام المنهج العلمى فى استطلاعات الرأى العام .
- * أن تتضمن المناهج الدراسية نظريات وأبعاد الديمقراطية .
- * توفير البنية القانونية والتشريعية الداعمة للديمقراطية فى المجتمع .
- * القيام بتعزيز العلاقة بين وسائل الإعلام والاتصالات الحزبية والشباب والمجتمع المدنى .

* انتشار ثقافة الشفافية والمحاسبية والصدق فى المجتمع .

* الاهتمام بالكشف عن التطلعات الوطنية للجماهير بموضوعية والتواصل المستمر معهم .

* من الضرورى تقاييس سلطات الدولة فى الإشراف على العملية الديمقراطية خاصة وأن منظمات المجتمع المدنى لديه القدرة على ضبط وتفعيل متطلبات الديمقراطية .

* العمل على التعددية والتبوع ووجود مؤسسات لممارسة الديمقراطية وليس سيطرة أنصار حزب معين .

• البناء الديمقراطي لمؤسسات الدولة بالشكل الذى يودى إلى بناء ثقافة سياسية واعية لحاجات ومتطلبات الشباب .

ثانيا : مقومات داخل الجامعة :

- إعادة تشكيل الإدارة الجامعية نحو ممارسة الديمقراطية
- العمل الجماعي والإدارة بالمشاركة داخل الجامعة.
- توفير الإمكانيات لدعم الأنشطة باستمرار .
- الاستماع للشباب لمعرفة احتياجاتهم .
- التعليم والتدريب للعاملين .
- تشكيل فرق العمل من الأقسام المعنية بالعمل مع الشباب.
- تغيير السياسات واللائحة الطلابية.

ثالثا : مقومات مرتبطة بالممارس العام

- القدرة من جانب الممارس العام على استيعاب عناصر الديمقراطية :
- بناء التوافق العام .
- سيادة القانون .
- العدالة الاجتماعية .
- الانفتاح وعدم الغموض .

التعمق فى فهم والالتزام بركائز تحقيق الديمقراطية :

- الالتزام القيمي والأخلاقي .
- المساواة .
- العدل .
- الإنصاف .
- المتابعة .
- الرقابة .
- التقويم .

الإلمام من جانب الممارس العام بمجالات تحقيق الديمقراطية :

- الحوار .
- الشفافية .
- المحاسبية .
- اتخاذ القرار السليم .
- تعزيز الديمقراطية .
- مكافحة الفساد .

تقدير الممارس العام لمعوقات نشر ثقافة الديمقراطية :

- الفساد .
- الإحباط المجتمعي .
- البيروقراطية .
- المحسوبية .

* المياسات المعوقة .

استخدام الممارس العام لوسائل نشر ثقافة الديمقراطية :

- * وسائل الإعلام المختلفة .
- * المجتمع المدني .
- * الورش .
- * الندوات .
- * البحوث والدراسات .
- * الحوار والمشاركة .
- * النماذج الناجحة .
- * الممنكتيات .
- * البرلمان الشبابى .
- * نادى حقوق الإنسان .
- * الأسر الطلابية .
- * الأنشطة التعليمية الرسمية .
- * اتحاد الطلاب .

ب- مؤشرات تفعيل ثقافة الديمقراطية للشباب الجامعي :

الاهتمام : يعبر عن الارتباط العاطفى بين المواطن ومجتمعه الذى ينتمى إليه ، ذلك الارتباط الذى يخالطه الحرص على المجتمع واستمرار تقدمه وتماسكه وبلوغه لأهدافه المأمولة .

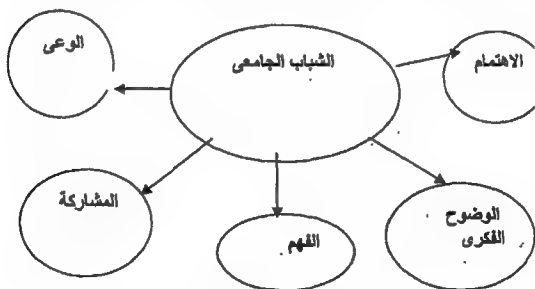
الوضوح الفكرى والسياسى حول الديمقراطية : باعتبارها طريقاً طويلاً يبدأ بتوفر شروط معينة تتطور وتتسع من خلال الممارسة ، وباعتبارها نظاماً للحياة يشمل مختلف جوانب المجتمع ، وباعتبارها إطاراً سياسياً للنضال القوى الشعبية له مضمونه الاقتصادى والاجتماعى ، الذى يوفر لكافة المواطنين القدرة المادية التى تكفل لهم قدراً من القوة السياسية فى إدارة الصراع السياسى ، من أجل الانتقال إلى الديمقراطية .

الفهم : ويعنى من جانب فهم لطبيعة المجتمع فى حالته الحاضرة (من حيث مؤسساته ، وتنظيماته ، وعاداته ، قيمه ، أيديولوجيته ، ووضعه الثقافى) ، وفهم العوامل والظروف المحيطة بالمجتمع وتحدياته والقوى التى تؤثر فى حاضره ، وكذلك فهم الأصول التاريخية لمجتمعه وللتى بدونها لا يمكن فهم حاضره ولا تصور مستقبله ، ومن جانب آخر ، فإنه يعنى فهم الفرد للمغزى المياسى لأفعاله واختياراته .

المشاركة : هى الصيغة العملية لما يمليه الاهتمام وما يتطلبه للفهم من أعمال وممارسات تعبر عن الدور الذى ينبغى أن يقوم به الفرد تجاه

مجتمعه دعماً لكيانه ولقضايا التنمية فيه ، ويمكن أن نميز فى هذه المشاركة بين ثلاثة جوانب ، **الاول** : يرتبط بمدى تقبل الفرد للدور أو الأدوار الاجتماعية التى يقوم بها ، وما يرتبط بها من سلوك وتبعات وتوقعات ، **والثاني** : هو المشاركة التى تتمثل فى العمل الفعلى المشترك ، أى العمل مع الجماعة وتنسيق الجهود المشتركة فى إطار مفهوم العمل الوطنى أو المشاركة السياسية ، **والثالث** : هو ما يمكن تسميته المشاركة المقومة وهنا يتضح الديمقراطية فى أسمى معانيها ، من حيث حرية التعبير وإبداء الرأى تجاه المشروعات المجتمعية والقرارات السياسية الداعمة لها ، إنها مشاركة لا تتضمن أى معنى للصراع أو الانقسام ، ولكنها فى إطار مفهوم السلام الاجتماعى تعنى للنقد البناء لترشيد الصراع وتصحيح المسار .

الوعى : ويعنى وعى أفراد المجتمع بالمسار الديمقراطى وأساليب الممارسة الديمقراطية ، وجدية للتطبيق الديمقراطى فى تأصيل الشفافية والمحاسبة ، ولتمهيد لتداول السلطة ، والسماح بالتعددية الحزبية ، والمشاركة الجادة فى إدارة العمل الوطنى ، والتعرف على سبل دعم واتخاذ القرار أى يعنى الوعى بالديمقراطية مفهوماً وتطبيقاً .



شكل يبين مؤشرات ومعايير ثقافة الديمقراطية

ملايح عمل الممارس العام لتنفيذ ثقافة الديمقراطية :

تتعدد أنوار الممارس العام في الخدمة الاجتماعية طبقاً للمشكلة أو الموضوع فنجد أنه من تناول الأنوار على أنها الممكن - الوسيط - المدافع - المفوض - المنشط - المعلم - المبادر - الباحث . بينما عرضتها وجهة أخرى : الممكن - الممثل - المقوم - الوسيط - الميسر - المفاوضات - المحرك - المطالب - الممتد أو المنتشر . ومن تناولها على أنها : المسعف - الموصل للخدمات - المدافع - معالج البيانات - مقدم الرعاية - المعالج - واضع ومطور برامج - المساعد - المنشط - المعلم - المدير - مغير السلوك - المنسق - المخطط - المستشار - المقوم . بينما لم تختلف وجهة رابعة تناولتها من حيث أنوار : المعالج - الممكن - التربوي - مقدم التسهيلات - الوسيط - المطالب - المنظم - الباحث - الإداري - المخطط .

ويمكن أن نعرض ملامح عمل الافصائي الاجتماعي من منظور الممارسة العامة لتنفيذ ثقافة الديمقراطية :

القيام ببناء قاعدة للحوار بين الأنساق للدخلية الجامعة والتي من بينها الطلاب وبين الشركاء في العملية التعليمية لتنشيط التعاون المتبادل بحيث يكون حوار مفتوح ومستول وبين الشركاء وأنساق الجامعة .

القيام بإتاحة الظروف الملائمة للتشجيع على الحوار المتبادل عن طريق برلمان الشباب ومنندى ومؤتمرات يديرها الشباب بأنفسهم وبإشراف قيادة مهنية ومخصصة من أجل تحديد مشكلات وإنجازات الحاضر والتخطيط للمستقبل من خلال استكشاف الفرص المناسبة للتطوير .

تتطلب تدعيم ثقافة الديمقراطية للشباب الجامعي الاعتماد على المنهجية العلمية لاستقراء واقع المعرفة والممارسة الديمقراطية للتخطيط الاستراتيجي بناء على قدرات الشباب .

القيام بتشجيع الشباب الجامعي على المشاركة في الحوار المتبادل عن طريق التحفيز لحضور الندوات وورش العمل والبرامج الثقافية داخل الجامعة .

القيام بدعوة الجامعة فى إنشاء مراكز متخصصة للتتقيف فى مجالات الحياة كحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والديمقراطية ...دخال وخارج الجامعة .

العمل على المشاركة السياسية فى إصدار مطويات ومجلات غير دورية للتعريف بالديمقراطية ومؤشرات وتجارب للممارسة داخل وخارج الجامعة .

القيام بدعوة المنظمات الحقوقية والمجتمع المدني بتوفير وسائل تفعيل ثقافة الديمقراطية للشباب الجامعى .

العمل على تشجيع الشباب الجامعى على المشاركة فى التنظيمات والأمر داخل الجامعة والشراكة مع المجتمع المدني .

المشاركة فى بناء شبكات بين الشباب الجامعى لتدعيم ثقافة الديمقراطية وتمكنهم من الممارسة للفاعلة عن طريق الدعم التعاونى من خلال بناء علاقات وتحالفات بينهم بهدف التأثير المشترك فى إطار القيم الجامعية والمجتمعية وهذا يتطلب أن يتوافر فى الممارس العام مهارات التواصل - التفاوض - التمسيق - إدارة الاجتماعات .

المساعدة فى تكوين إرادة الديمقراطية لدى الشباب والتي تتوقف على الوعى بضرورتها وهذا يتوقف على تأصيلها فى الفكر والثقافة بما يدعم من مفردات الوعى بالحريات وحقوق الإنسان والتعددية والمشاركة والتداول السلمى للسلطة والشعب مصدر السلطات إلى غير ذلك من المفردات التى يشبع بها فكر الشباب .

القيام بالمساعدة فى زيادة النضج السياسى للشباب الجامعى بأهمية الديمقراطية ودورها فى التعددية والعدالة والحريات وتداول السلطة .

العمل على توفير البيئة الداعمة لزيادة التعاون بين أعضاء هيئة التدريس والعاملين مع الشباب داخل الجامعة بما يساعد على وحدة الهدف فى تبنى الديمقراطية كنظام حياة داخل الجامعة .

القيام بالاطلاع على التجارب التى تدعم الممارسة الديمقراطية والاستفادة منها بما لا يتعارض مع الأديان السماوية وقيم المجتمع وأيديولوجيته .

الاهتمام بأن تكون البرامج والأنشطة داعمة للمساواة والعدالة واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير بين الشباب الجامعى وإيجاد روح المواطنة والانتماء للجامعة والمجتمع ونشر الثقافة السياسية لترسيخ المفاهيم والممارسة الديمقراطية .

القيام بدعم الترابط والتواصل الاجتماعى بين الشباب الجامعى وإتاحة الفرصة لهم للمشاركة بحرية فى اللجان والأمور والأنشطة الجامعية وإتاحة الفرصة للمشاركة فى اتخاذ القرارات وتحقيق تكافؤ الفرص بين الشباب الجامعى فى اختيار النشاط المرغوب .

العمل مع الشباب لزيادة دعوات الإصلاح ومشاركتهم خارج الجامعة على مستوى المجتمع المدنى ومؤسسات الدولة للمساهمة فى اقتراح السياسات وتقييم البرامج الملزمة للنهوض بأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية (التمكن) .

العمل على التنسيق بين أنشطة وبرامج الشباب التى تعمق من ثقافة الديمقراطية داخل وخارج الجامعة بالتعاون مع مؤسسات الدولة والمجتمع المدنى.

تغيير الثقافة السياسية باستخدام جماعة الإرشاد فى تعليم المواطنة والديمقراطية فى الجامعات " تجربة للممارسة "
مقدمة :

فى نوفمبر من عام 1997م ، أعلن دليفيد بلانكت وهوسكرتير الولاية بشؤون التعليم والتوظيف ، إنشاء مجموعة إرشادية تختص بتعليم المواطنة وتقوم بتعليم الديمقراطية فى المدارس ويتم إدارة هذه المجموعة عن طريق السلطات ذات الكفاءة وسلطة المناهج (Q.A) وبعد فترة قصيرة تم استعاؤه من قبل الهيئة القومية للبحث العلمى (NFER) حتى يكون

المسئول المهني للمجموعة ولذلك ها أنا ذا أريد التحدث عن المجموعة الإرشادية ولابد من القول بأن المجموعة تم اختيارها بعناية - ذات أعضاء متوازنين وتحتوى على مزيج من الأفراد ذوى خبرة فى مجال تعليم المواطن والديمقراطية ومن المدارس وربط المنظمات مما ساهم فى وجود ممارسة مهنية ذات قاعدة سياسية ومهنية عريضة ومن أمثلتهم Michael Brunson وهو محلل سياسى ، Kennet Baker وهو سكرتير سابق للتعليم والسير Stephen Tumim وهو رئيس مفتشين فى سجون إنجلترا وويلز وكان رئيسها الأستاذ bernard crick وهو الذى أعطى دفعة للتعليم السياسى فى السبعينات وكان هو نفسه كاتب التقارير الاجتماعية والتعليم السياسى وكذلك السياسة التعليمية .

وإن كان تعليم المواطن بهذه الفاعلية فى يجب أن يكون موضوعاً مقتصرأ فقط على الأحزاب وإنما يجب أن يتجاوز ذلك وعليه فيجب أن يتم دعم هذه المجموعة واحترامها من قبل جميع الأحزاب بدلاً من أن يعتبرونها مخلوق جديد لم يكن له وجود من ذى قبل .

وقد عملت المجموعة فى وقت محدد وضيق حتى تتلائم مع الجدول الزمني لـ Q.A. وإعطاء النصائح بالرجوع إلى المناهج القومية وقد تم نشر أول تقرير للمجموعة فى مارس 1998 وآخر تقرير فى سبتمبر عام 1998 ويحتوى على مقترحات لإطار عمل لتعليم الديمقراطية فى المدارس . وجدير بالذكر أن نوضح لماذا تم إنشاء المجموعة الإرشادية ؟ وما هى الحاجة إليها؟

من الأسباب أن من الواضح أن هناك مكاسب عديدة من وراء بناء مكتب للولاية يختص بالتعليم والعمل (التوظيف) خاصة فى هذه المنطقة ، كما أنه من الواضح أن إنجلترا واحدة من الدول القليلة فى الاتحاد الأوروبى التى ليس لها تعليم للمواطنة كجزء من مناهجها المدرسية ، وأكثر العوامل تأثيراً فى بناء المجموعة الإرشادية هو وجود ميل واتجاهات بين الشباب حول المشاركة فى الحياة العامة .

وكما سبق وذكرنا التقارير التي تم نشرها عام 1998 ففى تقرير سبتمبر عام 1998 وهو تقرير أخير تم نشر التوصيات الأساسية التى كتبها مجموعة الإرشاد للمواطنة .

أن تدريس المواطنة والديمقراطية هى شئ أساسى فى الجامعات وفى حياة الأمة فيجب تفعيل هذا لدخل المناهج لجميع الطلاب وجميع المدارس والجامعات .

وجود أوامر صارمة توضح أن تعليم المواطنة والديمقراطية يجب أن يكون بالمعرفة والمهارات والقيم الملائمة للطبيعة وممارسة المشاركة الديمقراطية يكون من خلال الواجبات والحقوق والتقدم بالتلاميذ إلى مستوى المواطنة وقيم الأفراد والمدارس والمجتمعات المتطورة فى المجتمع المحلى والأوسع من ذلك كذلك الوعى المحلى والقومى للموضوعات العالمية وكذلك الحقائق الاقتصادية للحياة الراشدة.

عمل إطار عمل للمخرجات التعليمية لكل بداية مرحلة بدلاً من البرامج التفصيلية للدراسة ، وذلك يعنى تغيير للمدخل والمخرج الحالى لما يختص بالنموذج الموجود فى المناهج القومية وعمل مخرج تعليمى مبنى على مخرجات علمية محددة ومعروفة مسبقاً ، وذلك يمنح نوعاً من المرونة بين المدرسة والظروف والفرص المحلية ويتيح فرصة للطرق والمداخل المختلفة لتعليم المواطنة والديمقراطية المبينة على الممارسة الجيدة فى كل مدرسة .

المخرج التعليمى يجب أن يكون مبنياً على أساس عدم استغراق (استحواذ) أكثر من 5% من المنهج فى بداية كل مرحلة . كيف يتم توزيع ذلك ؟ يتم ذلك وفقاً للمدرسة دون تدخل ، فبعض المدارس قد ترى أنها بحاجة لدمج تعليم المواطنة مع مواد أخرى مثل الجغرافيا والتاريخ .

سوف يشمل المخرج التعليمى جميع الطلاب من من 5-16 بالرغم من أن البعض يرى أن السن الملائم هو من 5-11 حيث يتم تعليم جميع البرامج التى تختص بالصحة ، المجتمع والشخصية وغيرها .

بالرغم من أنه بعد سن 16 لا يوجد منهج قومي إلا أنه لابد من مواصلة التدريب والتعليم بصرف النظر دراستهم قد يكون من خلال دورات وغيرها .لأن متطلبات تعليم المواطنة والديمقراطية سوف يكون حديثاً على المدارس لذلك لابد من وضع ضوابط ومنها التأكد من المتقدمين (المتحقيين) ينقسمون بصورة جيدة وفى سرعة جيدة ، النظر إلى المقترحات ذات الخلفيات السياسية ، مشاهدة وتكوين التقدم فى تعليم المواطنة والديمقراطية .

كما أن التقرير النهائى يحتوى أيضاً على ورقة إرشادية حول القضايا التى يتم تدريسها حتى يتلائم المعلمين الرهبة والارتباك داخل الفصول الدراسية وكذلك نصائح حول علاقة المواطنة بالمناهج الدراسية والمناطق وكذلك جمل حول كيفية دمج المواطنة مع المهارات الأساسية وكذلك ملحق يتحدث حول المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات ومصادرها والمهارات وكيفية مساهمتهم جميعاً فى تعليم المواطنة والديمقراطية .

وقد وافقت المجموعة على أن التعليم للفعال للمواطنة يتكون من ثلاث معايير ذات علاقة بين بعضها البعض ولكنها فى ذات الوقت مميزة وتتجمع جميعها حتى تخلق هذا النوع من التعليم .

أولاً : المسئوليات الاجتماعية والأخلاقية وهى تعليم الأطفال من البداية الثقة بالنفس وكذلك تعليمهم المسئولية الاجتماعية والأخلاقيات فى كلاً من الصف المدرسى وخارجه وتجاه قوى السلطة أو تجاه بعضهم البعض فوجب تنمية هذا التعليم وهو معيار هام جداً لاكتمال المعياريين التاليين .

ثانياً : المشاركة المجتمعية وهى كيفية المعاملة فى الحياة اليومية والمجتمع بما فى ذلك التعليم من خلال مؤسسات المجتمع وكذلك الخدمات التى يحتاج إليها المجتمع .

ثالثاً : الوعى السياسى وهو تعليم التلاميذ عن كيفية تأثيرهم فى الحياة العامة وكيف يجعلون من أنفسهم مؤثرين فى الحياة العامة من خلال المعرفة والمهارات والقيم ويشمل ذلك أيضاً معرفة المعلومات الخاصة

بحل صراع أو نزاع ما وكذلك اتخاذ القرار سواء أكانت هذه القرارات تتعلق بأشياء على المستوى المحلى أو بالمنطقة أو حتى القومية أو أوربياً أو عالمياً .

وقد ذكرت المجموعة فى تقريرها الأخير أن الهدف من ذلك كله هو القدرة على التأثير .

التحديات

أوضح التقرير أنه لمن الهام لتعليم المواطن أن يكون قوياً وصامداً ويتدخل فى الحياة وكذلك يكون بمثابة شئ دائم يدرس خبرات من خلال المناهج للتلاميذ فى القرن الواحد والعشرين وللوصول لذلك يوجد أربع تحديات أساسية يجب مواجهتها فى الأعوام المقبلة وهى : المناهج ، المجتمع ، العالم ، والتحديات التى تختص بالأفراد ، ولا ينطبق ذلك على إنجلترا وحدها وإنما فى أى مكان يريد أن يقوى ويعزز تعليم المواطن والديمقراطية .

أولاً : التحدى الخاص بالمناهج :

وضع تعليم مواطن فى المدارس ؟ وذلك يرتبط بعملية التدريس ومدى المداخل المستخدمة فى طرق التدريس وكذلك الخبرات والنشاطات التى ترتبط بتعليم المواطن والديمقراطية ويعد هذا من أصعب التحديات ، وذلك الشئ يتعلق بالسياسات على المستوى الأعلى وكذلك بالمدارس فإنه ليس فقط صرف أموال من أجل التدريب والموارد وإنما هو بحاجة إلى معلمين مدربين خاصة المعلمين الجدد ذو الكفاءة ولكن من ناحية أخرى نحتاج إلى الخبرات حتى يكون المعلم متمكناً من استيعاب الطلاب . ويمكن أن نتغلب على هذا التحدى من خلال تعريف واضح لتعليم المواطن وكذلك توضيح فوائدها للتلاميذ والمعلم والمدرسة والمجتمع .

ثانياً : التحدى الخاص بالمجتمع :

جدير بالذكر أن الطلاب لا يتأثرون فقط بالمدرسة وإنما بالأسرة وكذلك بالبيئة المحيطة والإعلام وغيرها من أمثلة فى الحياة العامة والتحدى فى

كيفية مشاركة الآباء والحكام وممثلي المجتمع ودعمهم لتعليم المواطنين بالمعنى الحقيقي لها بالمشاركة مع المدارس وقد يمكن فعل ذلك من خلال مناقشتهم في تعليم المواطن وكيفية مشاركتهم به بفاعلية جنباً إلى جنب مع المدرسة دون المشاركة في الخبرات الخاصة بالمناهج .

ثالثاً : التحدى العلى :

ويعد هذا من خلال التحفيز والتهيئة ، حيث يمكن من خلال مواطنين في دولة ما للتأثير على موضوعات عالمية ، ومن الموضوعات الهامة التى تواجه معظم الدول هى عملية تجهيز وتحضير الأفراد للملائمة مع الخارج خاصة الشباب حيث تتضارب حياة البعض عند الذهاب إلى مجتمع متطور يختلف نمط حياته عن البلد التى أتى منها من أهم النقاط التى يمكننا بها التغلب على هذا التحدى هو الاستفادة من تجارب الآخرين الذين واجهوا مواقف ومشكلات مشابهة وفى ذلك فيمكننا أن نذكر أن انجلترا هو آخر دولة أوروبية أقامت مجموعة تعليم المواطنة لذلك فيمكن لنا ملاحظة تجارب الآخرين الذين سبقوها والاستفادة من خبراتهم بالتخلى عن نقاط الضعف وتدعيم نقاط القوة .

أخيراً : التحدى الذى يقتضى بالفرء :

وهو موضوع يتعلق بالمشاركة وهنا التحدى ينقسم إلى جزئين الأول هو أن نفهم ونعى تماماً أدوارنا ومسئولياتنا كأفراد مواطنين فى مجتمع ديمقراطى حديث والثانى هو أن نفكر فى عواقب أفعالنا خلال الأعوام القادمة .

وكنقطة بداية قوية يمكننا إعادة مراجعة الطرق القديمة من خلال تعليم المواطن فى انجلترا ، ومن أهم الأشياء هو زيادة فرصة نجاح التجربة من خلال عمل أبحاث ودراسات وجمع معلومات حول هذا الموضوع ، كما يمكننا التغلب على الارتباب والشك داخل المعلمين فى المدارس والمجموعات المهمة فى المجتمع حول موضوع تعليم المواطنة وكذلك يمكننا توسيع دائرة النقاش لتدعيم خبرات التلاميذ فى كلاً من المدرسة والمجتمع ويعد هذا من أقوى الأساليب فاعلية .

مما سبق يمكننا استنتاج طريقتين وهما :

الأولى : أن تعليم المواطنة والديمقراطية سوف يظل فى جدول إنجلترا السياسى والتعليمى فى القرن العشرين .

والثانى : أهمية عمل مناظرة لمناقشة المصطلح " تعليم فعال من أجل المواطنة والديمقراطية " .

المحور الثالث: آليات لتحديد الرؤية المستقبلية للممارسة العامة لتفعيل ثقافة الديمقراطية لدى الشباب الجامعي
تمهيد:

الشباب الجامعي يمكن أن يرصد حركة المجتمع وفقاً لمستوى ثقافة الديمقراطية لديه والذي يحتاج إلى تعاون العديد من التخصصات والتي من أبرزها الخدمة الاجتماعية المتمثلة فى مدخل الممارسة العامة كاتجاه تطبيقي حديث يعمل مع كل الأنساق والتي منها نسق الشباب الجامعي وفى ضوء تحليل الدراسات السابقة وبعض الكتابات النظرية ذات الصلة بالممارسة العامة للخدمة الاجتماعية وثقافة الديمقراطية للشباب الجامعي التي أطلع الباحث عليها ومن خلال رصد واقع للممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في العمل مع الشباب الجامعي عن طريق تصميم استبيان للأخصائيين الاجتماعيين والنتائج التي توصل إليها وعلى هذا يمكن تحديد الرؤية المستقبلية للممارسة العامة لتفعيل ثقافة الديمقراطية لدى الشباب الجامعي على النحو التالي :

اعتبارات أساسية تنطلق منها الرؤية المستقبلية للممارسة العامة :

ممارسة الخدمة الاجتماعية ليست عمل أحادى إنما عمل متصل بالإنسان وبيئته فتتأثر بالمحيط الداخلي والخارج بالمؤسسة وبأنساق العمل وتؤثر فيهم وعلى هذا فهناك العديد من الاعتبارات التي يجب مراعاتها كمنطلق للرؤية المستقبلية للممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لتفعيل ثقافة الديمقراطية للشباب الجامعي والتي منها :

يجب أن تكون الجامعة كمؤسسة للتعليم والبحث والتنمية مؤسسة مستقلة وأن تتوفر السياسات والخطط والإجراءات والقوانين والقواعد التنظيمية التي تدعم ثقافة الديمقراطية لدى الشباب الجامعي .

أن كفاءة وفاعلية الجامعة تقوم على درجة تفاعلها وانفتاحها وتوافقها مع البيئة المحيطة والتي تستمد مدخلاتها وتقدم مخرجاتها إلى المجتمع وهذا يتطلب الطابع الديمقراطي والحوار المجتمعي مع شركاء المجتمع بما يسهم في تنشيط التعاون المتبادل بين الجامعة ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية والحكومية .

الدعم المجتمعي من المنظمات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني للجامعة بشريا ومعنويا وماديا لتفعيل ثقافة الديمقراطية للشباب الجامعي .
يجب أن يعمل الممارس العام للخدمة الاجتماعية مع الإدارة الجامعية وأعضاء هيئة التدريس من خلال العمل بنظام الإدارة الديمقراطية والتي تقوم على الأسس التالية :

أ- الاعتراف بالفروق الفردية وإتاحة الفرصة لكل الشباب الجامعي داخل الجامعة وتنمية ما لديهم من قدرات في إطار المعايير الجامعية .

ب- القيام بتنسيق الجهود بين أعضاء هيئة التدريس "تحديث المناهج ومجال أسلوب التدريس " ورعاية الشباب والطلاب بحيث تصبح الجامعة أسرة واحدة متعاونة من أجل تحقيق أهدافها .

ج- العمل على زيادة الدافعية نحو العمل المشترك من خلال إتاحة الفرصة لمشاركة الطلاب وهذا يستلزم تغيير قانون تنظيم الجامعات واللائحة الطلابية بما يتفق مع السياسات والبرامج التي تزيد من دافعيتهم للتحصيل وتنمية قدراتهم والمشاركة الفاعلة.

د- القيام بإتاحة الفرصة لإقامة العلاقات الإنسانية الاجتماعية السليمة بين أعضاء هيئة التدريس والعاملين والطلاب والمجتمع تقوم على الاحترام والتقدير وكرامة الطلاب وأفكارهم والمساعدة في تدعيم الثقة بالنفس والشعور بالولاء والانتماء .

هـ- القيام بالتنوع بالممارسات الإدارية السليمة وأن تتوفر الإدارة الجامعية المؤهلة القائمة على اللامركزية في صنع القرار ووضوح

القوانين والتعليمات وعدم المزاجية فى عمليات التفويض والبعد عن القيادة المتسلطة.

و- أن يقوم أساتذة الخدمة الاجتماعية الخبراء فى الممارسة العامة بتفعيل الممارسات الأكاديمية التفاعلية لأعضاء هيئة التدريس مع الطلاب عن طريق دورات تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس ، فيجب أن تكون العلاقة بين أعضاء هيئة التدريس وطلاب الجامعة علاقات اجتماعية بعيدة عن التسلسل وأن يحقق عضو هيئة التدريس التفاعل بشكل إيجابي مع الطلاب وهذا يتطلب تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس على مجموعة من المهارات أثناء الممارسات الأكاديمية مثل مهارات حل المشكلة والمناقشة المفتوحة والمهارات الإنسانية كالا احترام والتعاون والتسامح والحوار العقلاني ومهارات اتخاذ القرار ومهارة التعزيز من جانب الأساتذة ومهارة قبول الرأي.

محاور الرؤية المستقبلية للممارسة العامة لتفعيل ثقافة الديمقراطية للشباب الجامعي :
أولاً : تحديد الاهداف :

تحديد المتطلبات المعرفية للممارسة العامة فى الخدمة الاجتماعية لتفعيل ثقافة الديمقراطية لدى الشباب الجامعي.

تحديد القيم والمهارات للممارسة العامة فى الخدمة الاجتماعية لتفعيل ثقافة الديمقراطية لدى الشباب الجامعي.

تحديد البرامج والأنشطة التي تعمل ثقافة الديمقراطية للشباب الجامعي من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية والتي تشمل :

- * المعرفة بالديمقراطية .
- * الاتجاهات وتغيير الممارسات.
- * المسؤولية وتعزيز الديمقراطية .
- * المشاركة .

ثانياً: تحليل الحالة الراهنة " أين نحن الآن "

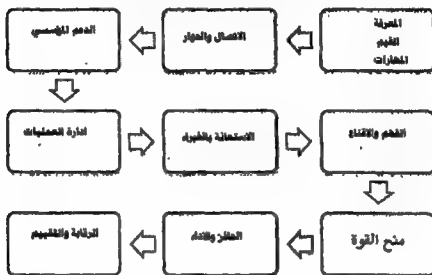
لا يمكن القيام بتحديد نموذج علمي لصياغة الرؤية المستقبلية لتفعيل ثقافة الديمقراطية دون القيام بدراسة اتجاهات شباب الجامعة وأعضاء هيئة التدريس والأخصائيين الاجتماعيين والشركاء في التعليم الجامعي عن طريق المنهج العلمي من خلال خطوات البحث الاجتماعي مع تقنين أدوات البحث العلمي في إطار محاور لرصد واقع ثقافة الديمقراطية للشباب مع تحديد إسهامات الأخصائيين العاملين والأدوار الفعلية لجهاز رعاية الشباب مع رصد وتحديد سياسة الجامعة تجاه تعميق ثقافة الديمقراطية من أجل صياغة الرؤية المستقبلية لتفعيل ثقافة الديمقراطية.

ثالثاً: وضع استراتيجية مهنية للتنفيذ:

بعد القيام برصد وتحليل الواقع المرتبط بتتقيف الشباب الجامعي بالديمقراطية وأدوار الممارس العام ودور الجامعة ، يتم تحديد الاحتياجات والمتطلبات اللازمة لإحداث التغيير المرغوب حيث يعد التقنيف في مجال الديمقراطية نهجاً شمولياً يقوم على الحقوق كما يستلزم تحديد الاحتياجات والمتطلبات بما يضمن إسهام كل مكونات وعمليات التعليم - بما فيها المقررات والمواد والأساليب والتدريب والأنشطة الشبابية لتفعيل التقنيف في مجال الديمقراطية في الأوساط الجامعية وهناك عوامل عديدة تساهم في إجماع هذا النهج فعلياً في الجامعات والتي تسهم في تحقيق نجاح التقنيف في مجال الديمقراطية للشباب الجامعي

بالنسبة للممارسة العامة لا يمكن أن تحقق الهدف من العمل مع نسق العمل والأنساق الأخرى لتفعيل ثقافة الديمقراطية لدى الشباب الجامعي كما أكدت الدراسة الميدانية دون إعداد الدارسين والأخصائيين الاجتماعيين العاملين مع الشباب الجامعي فيما يتصل بالمعارف والمهارات والقيم ذات الصلة بالممارسة العامة للخدمة الاجتماعية وعلى هذا نعرض بعض متطلبات الإعداد المهني لطلاب الخدمة الاجتماعية والأخصائيين الاجتماعيين من خلال الدورات التدريبية التي تمكنهم من الممارسة الفاعلة مع الشباب الجامعي لتفعيل ثقافة الديمقراطية لديهم كما يظهر شكل "1".

شكل (1) يوضح إجراءات وخطوات صقل الممارس العام
لتفعيل ثقافة الديمقراطية للشباب الجامعي



وعلى هذا صار لازماً إعداد وتخريج الأخصائيين الاجتماعيين الدارسين للممارسة العامة ضمن المتطلبات الإجبارية لبرامجها الدراسية الأمر الذي يؤكد أهميتها وضرورة الأخذ بها في الممارسة التطبيقية للتعامل بمنظور شمولي يتضمن كافة أنساق العملاء والذي يتطلب تزويد الدارسين والممارسين بمجموعة من المهارات والمعارف والقيم التي تهدف إلى تفعيل ثقافة الديمقراطية لنسق الشباب ونعرض المتطلبات على النحو التالي:

البناء المعرفي للممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لتفعيل ثقافة الديمقراطية لدى الشباب الجامعي .

يمكن تحديد تصور لمحتوى البناء المعرفي والإعداد العلمي والبناء الأخلاقي والقيمي والمهاري لتعليم الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية على مستوى الدراسة الأكاديمية لطلاب الخدمة الاجتماعية وعلى مستوى الممارس المهني بعد التحاقه بالعمل لضقل معارفه ومهاراته وتمكينه من الممارسة العامة مع الشباب الجامعي لتفعيل ثقافة الديمقراطية من خلال الجوانب التالية :

أولاً : البناء المعرفى لإعداد الممارس العام لتفعيل ثقافة الديمقراطية :
(-القاعدة المعرفية للممارسة العامة :

يجب أن تتوفر فى القاعدة المعرفية للممارسة العامة فى الخدمة الاجتماعية المعطيات التاريخية للممارسة العامة وطبيعة المجتمع ومعطيات البحوث العلمية وأن يكون البناء متغير تبعاً لأهداف الممارسة العامة لتفعيل ثقافة الديمقراطية ومن أهم المعارف لتفعيل ثقافة الديمقراطية:

- معارف مرتبطة بالممارسة العامة وأنساق التعامل .
- معارف مرتبطة بالمشكلات الاجتماعية .
- معارف مرتبطة بالخدمات الاجتماعية المتاحة فى المجتمع .
- معارف مرتبطة بالسلوك الإنسانى .
- معارف مرتبطة بتوظيف النظريات والمدخل المهنية
- معارف مرتبطة بالتحولات والتغيرات المجتمعية .
- معارف مرتبطة بتعلم الطلاب لإجراء البحوث والدراسات للتقويم .
- معارف مرتبطة بتعلم الطلاب إجراء البحوث والدراسات لتحديد البرامج والتخطيط المهنى .
- معارف مرتبطة بتعلم الطلاب إجراء البحوث والدراسات المرتبطة بنوعية الخدمات.
- معارف مرتبطة بالتدخل المهنى للممارسة العامة .
- معارف مرتبطة بتكنولوجيا الخدمة الاجتماعية (التعليم والممارسة) .
- معارف مرتبطة بالتحولات والتغيرات العالمية والمحلية .
- معارف مرتبطة بنظريات الديمقراطية .
- معارف مرتبطة بالتحول الديمقراطى وآلياته .
- معارف مرتبطة بثقافة الديمقراطية
- معارف مرتبطة بالتفاعلات بين الإنسان والبيئة .
- معارف مرتبطة ببناء مهارات الممارسة .

معارف مرتبطة بإجراء البحوث الميدانية لتفعيل ثقافة الديمقراطية فى التعامل مع المشكلات الاجتماعية .

معارف مرتبطة بالسياسة العامة للدولة وسياسة الجامعة

معارف مرتبطة بالإعلام والسياسة الاجتماعية للشباب .

معارف مرتبطة بالخدمات للرعاية للشباب الجامعة .

معارف مرتبطة بحقوق الرعاية والسياسة الاجتماعية .

معارف مرتبطة بالعمل والتوظيف وسياسات سوق العمل .

تكنولوجيا الممارسة العامة فى مجال الديمقراطية.

ب- الإعداد العملى للممارس العام فى الخدمة الاجتماعية :

يجب القيام بتطوير برامج التدريب الميدانى بما يتفق مع أهداف الممارسة العامة مع التركيز على تدريب أخصائيين رعاية الشباب لتفعيل ثقافة الديمقراطية وهذا يتطلب للكشف عن احتياجاتهم التدريبية ووضع برنامج تدريبي يتضمن المعارف النظرية للممارس العام مع التركيز على: التدريب على جمع البيانات وترتيبها عن طريق الحاسب الآلى .

التدريب على تكوين جماعات عبر الانترنت .

التدريب على استخدام النظريات والمداخل العلمية فى مواقف الممارسة

التدريب الافتراضى على عمليات التدخل المهنى .

التدريب عن طريق الحاسب على حفظ المعلومات .

التدريب على تنفيذ المعارف وتطبيق المهارات وفقاً لطبيعة الموقف .

التدريب عن طريق الزيارات الميدانية (التجارب الميدانية) لاكتساب

الخبرة فى التعامل لتفعيل ثقافة الديمقراطية لدى الشباب .

ويعتمد تدريب الممارس العام على أدوات وأساليب وبرنامج مقنن تسهم

فى تقوية الأخصائيين الاجتماعيين على العمل مع أنساق العمل المهنى

لتفعيل ثقافة الديمقراطية لدى الشباب .

ج- معارف مرتبطة بثقافة الديمقراطية:

المشاركة السياسية للشباب ما بعد ثورة 25 يناير .

التعديلات للدستورية .

- طرح استمارة استطلاع للرأي للشباب .
- الإصلاح السياسي ما بعد ثورة 25 يناير .
- الإصلاح الاقتصادي ما بعد ثورة 25 يناير .
- الإصلاح الاجتماعي ما بعد ثورة 25 يناير .
- حقوق الإنسان والمواطنة :
- اقتراحات الشباب لتفعيل المشاركة السياسية .
- تجارب الشباب في العمل التطوعي أثناء الثورة .
- دور الشباب في عملية الإصلاح السياسي .
- المجتمع المدني والمشاركة السياسية .
- ماهية الديمقراطية في مجتمع متغير .
- العدالة الاجتماعية ما بعد ثورة 25 يناير .
- القضايا السياسية الخارجية .
- اتجاهات الشباب نحو المشاركة في المجالس المحلية ما بعد ثورة 25 يناير
- واقع الأحزاب السياسية في مصر بعد ثورة 25 يناير .
- مشاركة الشباب في الأحزاب السياسية .
- الفضائيات ومشاركة الشباب .
- الانترنت وثورة التغيير .
- تقويم الدور الإعلامي في دعم مشاركة الشباب .
- - المتطلبات المرتبطة بتطوير المعارف:
- معيار النتائج الدراسية :
- اتساق الأهداف مع طبيعة المجتمع من حيث القيم والعادات والتقاليد
- أن تشجع وتدعم البعد الأخلاقي والنسق القيمي للمجتمع .
- تشجع الشباب الجامعي على استخدام تكنولوجيا المعلومات والتنمية المهنية .
- تدعم مفهوم الديمقراطية والتسامح للشباب الجامعي .
- تتلائم مع الإعداد المستقبلي للشباب وتساير الاتجاهات العالمية المعاصرة لمجتمع المعرفة .

تشمل جوانب نمو الشباب الجامعى المختلفة (الروحية - العقابية - النفسية - الاجتماعية) .

يعمل على ترسيخ التحديث والتوازن بين الجوانب النظرية والتطبيقية .
أن توظف المعرفة لتنفيذ الأنشطة المرتبطة بالممارسات الديمقراطية .
اساليب التدريس : (طرق التعليم) :

تساعد فى اكتساب الشباب المفاهيم والقيم المرتبطة بالديمقراطية .
تساعد على اكتساب الشباب المهارات للتعامل مع المشكلات وتحمل المسؤولية.

تساهم فى توفير المناخ الذى يسوده العدل والاحترام .
يعمل على توظيف الوقت للقيام بالأنشطة التطبيقية .
تعمل على توفير بيئة تدعم العلاقات الاجتماعية وأخلاقيات المواطنة والمسؤولية فى إطار من الديمقراطية الفاعلة .
تساعد الشباب على الإدارة الذاتية للمواقف داخل وخارج الجامعة .

ثانياً : البناء القيمي للممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لتفعيل ثقافة الديمقراطية لدى الشباب الجامعي :

المفاهيم الأخلاقية للحقوق ، المسؤولية ، الحرية ، السلطة والقوة المتعلقة بممارسة الخدمة الاجتماعية .

العلاقات المعقدة بين العدالة ، الرعاية والتحكم فى الرعاية الاجتماعية والتأثيرات الأخلاقية والعملية لهذه العلاقات كما يمكن أن تعرض البناء القيمي على النحو التالى :

المسؤولية (تجاه الأنساق المختلفة) .

التعاون والاحترام لكل الأنساق .

العدالة الاجتماعية والمساواة .

الحرية ورفض التسلط والقهر .

التعددية وتداول السلطة .

المشاركة الفعالة فى صنع القرار .

احترام فردية وكرامة وخصوصية الشباب الجامعي .

تقدير التعبير عن الرأي كوسيلة لنمو الشباب الجامعي .
العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية بين الشباب الجامعي .
العمل مع الأنساق لصالح مصلحة العمل وليس لشخص معين .
العمل على محاربة أشكال التمييز والفرقة بين الشباب داخل وخارج الجامعة .

أن يلتزم بقضايا وأهداف وطموحات المجتمع والجامعة والشباب .
العدل والإنصاف والتقدير والإخلاص والتواضع .
أن يلتزم بأخلاقيات مهنة الخدمة الاجتماعية والبحث العلمي .
من الضروري أن يقوم القائمين على الخدمة الاجتماعية بالتأكيد على
الميثاق الأخلاقي لممارسة الخدمة الاجتماعية وأن يتضمن جزءاً عن
الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان في العمل المهني .
الثالث: البناء المهاري للممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لتفعيل ثقافة الديمقراطية لدى الشباب الجامعي :

توافر المهارات لدى الممارس العام مع الشباب لتفعيل ثقافة الديمقراطية
تسهم في تنمية قدراتهم ثم تطبيق المعارف والمداخل المعاصرة في مواقف
العمل المهني ووفقاً لطبيعة الموقف مع أنساق التعامل ويمكن تحديد أهم
المهارات المطلوبة في هذا السياق كما يلي :

- المهارة في جمع وتحليل وتفسير المعلومات .
- المهارة في الاتصال وصياغة التعاقد .
- المهارة في الأهداف لتحقيق عملية المبادعة .
- المهارة في وضع خطة العمل المهني .
- المهارة في إدارة وتوجيه المناقشات .
- المهارة في انتقاء المعلومات .
- المهارة في التفاوض .
- المهارة في المناقشة .
- المهارة في إقامة للعلاقات التعليمية .
- المهارات التأثيرية .

المهارة الإدراكية .
المهارة في جمع المعلومات .
المهارة في التخطيط للبرامج .
المهارة في تحليل المواقف .
المهارة في تحديد الأدوار المهنية للتعامل مع الانساق .
المهارات الثقافية وتشمل :
العمل على نطاق أوسع مع الشباب ذوي الاختلافات الثقافية .
تقييم معنى الثقافة لانساق الشباب ، وتشجيع المناقشة المفتوحة للاختلافات.

إقامة حوارات تعكس فهم دور اللغة في ثقافة الديمقراطية.
إجراء تقييم شامل لأنظمة العمل داخل الجامعة التي تقيم من خلالها المعايير والسلوكيات الثقافية .
اختيار وتطوير أساليب مناسبة ومهارات تساعد في فهم تجاربهم في محيط بيئتهم .

توليد أكبر قدر من المخاطبات الشفهية وغير الشفهية وذلك للاستجابة للمخاطبات المباشرة وغير المباشرة .

الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات لتعميق ثقافة الديمقراطية .
رابعاً: البرنامج المقترح للممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لتفعيل ثقافة الديمقراطية لدى الشباب الجامعي .:

في إطار ما سبق يتم وضع الخطط التنفيذية لتطبيق الرؤية المستقبلية والهدف من ذلك تكوين آليات مناسبة بعد تشخيص واقع الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لتفعيل ثقافة الديمقراطية لدى الشباب الجامعي ويمكن تحديد آليات العمل الميداني ووضع خطة عمل تنفيذية لتحقيق الرؤية المستقبلية على النحو التالي :

مميزات استخدام الممارسة العامة : الديمقراطية من الطرق الرئيسية .
للدخول إلى الحداثة ليصبح للشعوب الحق في تحديد شرعية الحكم وتقرير مصيرها والخدمة الاجتماعية مهنة تعمل مع الإنسان ومن أجل الحداثة

وعلى هذا يمكن أن نعرض مبررات استخدام الممارسة العامة مع الشباب لتفعيل ثقافة الديمقراطية على النحو التالي :

تدعم كرامة الشباب كإنسان داخل الجامعة وخارجها وتتمى الاستقلالية. تساهم في النضج الفكري والاجتماعي والتفكير الناقد المتوازن . تمكن الشباب من الحرية المسئولية وتجعل منها عاملاً مشتركاً لكافة المواطنين والمجتمع .

تساهم في تقوية قناة الشباب بأفكارهم وتقلعها عن طريق السوء بحقوقهم داخل الجامعة خارجها ومرافقتهم للقيادات والحكام .

تساهم في التخلص من الخوف من خلال فتح مجالات واسعة بين الشباب الجامعي للنقاش الحر والاتجاه إلى التفكير السليم الناقد لإقناع الآخر .

تساهم في تقوية وتدعيم الإبداع لدى الشباب الجامعي في كثير من مجالات الحياة .

تعطى الديمقراطية الفرص للشباب للتأثير على مجريات الأحداث والمساهمة في الحياة العامة عن طريق العمل السياسي والمدنى وعن طريق تكنولوجيا الاتصالات الحديثة .

تعمل على إدارة الصراع الاجتماعي والسياسي بين الشباب بشكل سلمي وبراى العدالة والمساواة.

انساق العمل المهمني: تؤكد نظرية ايكولوجية النسق على أن الأنساق في المجتمع تتفاعل بطريقة مستمرة ومتداخلة مع بعضها البعض ويؤثر كل نسق في الآخر ويمكن أن نحدد انساق العمل التي يركز عليها الاختصاصي الاجتماعي على النحو التالي :

1-نسق العمل: الشباب المقيد بكليات جامعة جنوب الوادي وذلك لتفعيل ثقافة الديمقراطية لديهم .

ب-نسق التغيير: الإدارة المركزية لرعاية الشباب بالجامعة - قسم رعاية الشباب بكل كلية داخل.

جزء- نسق الهدف :

الشباب المقيد بالفرق الدراسية بكل كلية تابعة للجامعة.
الأخصائيون الاجتماعيون العاملون بأقسام رعاية الشباب بكلية الجامعة .
الأخصائيون الاجتماعيون العاملون بالإدارة العامة لرعاية الشباب بالجامعة.
د- نسق الفعل (العمل) :

أعضاء هيئة التدريس بكلية الجامعة .
مدير رعاية الشباب بالجامعة .
مدير رعاية الشباب بالكلية .
الخبراء في المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية.
المفاهيم وأهداف التدخل:

أ- المعارف :

- إكساب الشباب المعارف المرتبطة بالحريات.
- تعليم الشباب طرق تحقيق العدالة والمساواة.
- حب الشباب على قبول الآخر.
- معرفة للتوجهات العالمية لحقوق الإنسان.
- تعريف الشباب بطبيعة الاختلافات والصراعات الاجتماعية .
- القوة والسلطة.

ب- الاتجاهات :

- تغيير الممارسات السلوكية السلبية المرتبطة بالفهم الخطأ للحريات.
- تدعيم قيم العدالة والمساواة لدى الشباب.
- تمكين الشباب من احترام وجهة نظر الآخر.
- تعديل سلوكيات الشباب نحو تداول السلطة .
- الحقوق والواجبات .

ج- المسئولية :

- إتاحة الفرصة للعلاقات الديمقراطية بين الشباب وإدارة الجامعة.
- إتاحة الفرصة للتعبير عن الأفكار.
- المسئولية الأدبية لحقوق الإنسان لدى الشباب .
- تعزيز المواطنة وتقدير الآخرين.

د- المشاركة :

- تدريب الشباب على ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان ونشرها على أوسع نطاق.
- تطوير قدرات الجامعة مما يساعد في خلق مناخ داعم للمشاركة المجتمعية.

- تمكين الشباب من طرح قضايا ملحة خلال فترة الانتخابات.

المعايير الحاكمة .

- الشرائع السماوية .

- معايير المجتمع والجامعة والأسرة.

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

- الميثاق الأخلاقي للجامعة.

- الإيمان بالخدمات التطوعية.

المعارف والمدرجات .

- القضايا والأحداث المعاصرة على كافة المستويات.

- طبيعة الاختلافات والصراعات الاجتماعية.

- موانئ وقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية.

- حقوق وواجبات المواطنة كمواطن ورب أسرة وعضو في المجتمع.

- طبيعة التحديات الاجتماعية والسياسية والأخلاقية التي تواجه الأفراد

- الحقوق القانونية والأخلاقية والمسؤوليات المختلفة للأفراد

والمجتمعات.

المهارات المهنية:

- المهارة في استخدام وسائل الإعلام والتكنولوجيا الحديثة.

- المهارة في تسهيل العمل مع جماعات الشباب.

-المهارات التأثيرية في المواقف والتحديات الاجتماعية والسياسية

والأخلاقية.

المهارة في إدارة الفريق.

- مهارات وفق طبيعة الموقف.

المدخل المناسبة :

- المدخل للتفاعلي .
- مدخل الوحدات الدراسية.
- مدخل التحول الاجتماعي .
- مدخل الدعم.
- المدخل للتعاوني.
- المدخل منح القوة.
- الديني .
- للتحول الاجتماعي .
- للمشاركة .
- للاكتمال الاجتماعي.
- للدعم التعاوني.
- للتحول الاجتماعي.
- تعديل السلوك.

الاستراتيجيات المهنية :

- بناء وتنمية القدرات.
- الإرشاد والتتقيف.
- الدعم المتبادل.
- للتفاعل الجماعي .
- البناء المعرفي.
- تغيير السلوك.
- الإرشاد والتتقيف.

الوسائل والأنشطة المهنية :

- الأبحاث النظرية.
- الندوات.
- المناقشة الجماعية.
- المسابقات.
- المناظرات.
- المجالات والبحوث.
- الوسائل التعليمية.

وسائل الدعم مثل :

- نادى حقوق الإنسان.
- الأسر الطلابية.
- المنهج الدراسي .
- زيارات المجتمع المدني.
- اتحاد الطلاب.
- العصف الذهني.
- ورش عمل.
- دائرة التحدث .
- التوجيه الخاص أثناء المحاضرات.
- المسابقات البحثية.
- شبكات الانترنت .
- برلمان الشباب.
- الأنشطة الفنية والتعليمية والاجتماعية والرياضية والثقافية.
- مؤتمرات الشباب.

المبادئ الإرشادية للعمل المهني .

فى كل مهنة هناك العديد من المبادئ الأساسية التى توجه قرارات وأفعال الممارسة ، تلك المبادئ تنطبق فى جميع مواقف الممارسة ، بغض النظر عن خصائص العمل أو مكان الممارسة أو الأسس التى يمسير على نهجها المتخصص ، إضافة إلى أن تلك المبادئ تستقل عن أية نظريات محددة أو نماذج أو آليات مختارة لموقف ممارس معين ، فالمبادئ ما هى إلا قواعد مرشدة وموجهة لممارسة سلوك الأفراد ، إلا أن هذه المبادئ ليست قوانين تنطبق دون تحليل عقلائى حذر .

والمبادئ التى يتبعها الأخصائى الاجتماعى فى الممارسة تستمد من فلسفة المهنة وقيمها وقواعدها الأخلاقية وأحكام الممارسة ، ومعظم تلك المبادئ لا يقوم التجربة العملية وحدها من غير اعتباره للعمل أو النظريات ، ومع ذلك فإن هناك العديد من المراجع فى أدبيات الخدمة الاجتماعية تناولت مبادئ ممارسة الخدمة الاجتماعية كما لو كان هناك اتفاقاً على دلائل الممارسة التى يتبعها كل الأخصائيين الاجتماعيين ، وبما يفيد العكس فإن مبادئ ممارسة الأخصائى الاجتماعى ليست مكتوبة على نحو نموذجى ، بحيث تنتقل بشكل غير رسمى من الأخصائيين الاجتماعيين الممارسين إلى الأخصائيين الجدد ، وغالباً ما يتم التعبير عن تلك المبادئ بأفكار واضحة مثل " أبدأ مع العميل من حيث هو " أو " تقبل العميل ، كما هو " ، فالعديد من تلك المبادئ تبدو واضحة وبديهية بالنسبة للأخصائى الاجتماعى الممارس ، ومع ذلك فإن الغرض من تطبيق هذه المبادئ هو الممارسة الفعالة للخدمة الاجتماعية .

أولاً : مبادئ مرتبطة بالديمقراطية : تشكل هذه المبادئ فى جوهرها المقومات الأساسية لبناء المجتمع الديمقراطى داخل الجامعة والذى يتطلب تفعيل تنقيف الشباب بالديمقراطية ومن هذه المبادئ :

الالتزام بمبادئ وتعاليم الأديان السماوية عامة والدين الإسلامى خاصة للتأكيد على كرامة الإنسان والعدالة .

الإيمان بأن للشباب حقوقاً أساسية يجب صيانتها مع حقه فى الحرية الشخصية الملزمة .

الإيمان بالنظر إلى الشباب بأنه غاية وليس وسيلة فتقوم الديمقراطية على الفردية والمسئولية الاجتماعية .
الإيمان بذكاء الشباب وقدرة عقله على الإبداع والمشاركة وتطوير ذاته وبيئته .

الإيمان بالمساواة واقتران حقوق الشباب بالواجبات والمسئولية وتكافؤ الفرص أمام إمكاناته وقدراته .

الإيمان بأن قيمة الجامعة ومؤسسات المجتمع تقاس بالفرص المتكافئة التى توفرها للشباب من أجل الحياة الكريمة والحرية والمساواة والعدالة والمشاركة فى الشؤون العامة لجامعتهم ومجتمعهم .

الإيمان بالفروق الفردية بين الشباب وتهيئة الفرص المناسبة لقدراتهم وإمكاناتهم وضرورة اتخاذ الأسلوب العلمى فى التفكير القائم على الموضوعية والأمانة العلمية للوصول للحلول المناسبة .

الإيمان بضرورة التوازن بين مصالح الشباب والجامعة والمجتمع وبين حقوقهما.

الإيمان بقيمة التعليم كحق وواجب للتقدم وزيادة الوعى وإعداد الشباب لأدوارهم ومسئولياتهم الاجتماعية .

ثانياً : المبادئ التى يركز عليها الأخصائى الاجتماعى : الأخصائى الاجتماعى يجب أن يمارس الخدمة الاجتماعية من خلال العمل الذى يجب أن يقوم به وهو الذى تعلمه وتدريب عليه .

يجب على الأخصائى الاجتماعى الالتزام بالاستخدام الواعى للذات من خلال القدرة على الاتصال بالآخرين والتفاعل معهم بالطرق التى تسهل عملية التغيير.

يجب على الأخصائى الاجتماعى أن يحافظ على الموضوعية المهنية .

على الأخصائى الاجتماعى أن يلتزم باحترام التنوع البشرى .

يجب أن يتحدى الأخصائى الاجتماعى الظلم الاجتماعى (التفرقة الفارقة)

الأخصائى الاجتماعى يلتزم بالسعى لتعزيز الكفاءة المهنية.

ثالثاً: المبادئ التى ترشد أنشطة الممارسة :

يجب تسهيل التغيير المرغوب لدى الشباب الجامعى.

يجب أن يعتمد الأخصائى الاجتماعى على الممارسة الموجهة معرفياً .

يجب أن يلتزم الأخصائى الاجتماعى بالممارسة الأخلاقية والموجهة بالقيم .

يجب أن يكون الأخصائى الاجتماعى مهتماً بالشخصية الإنسانية ككل .

يجب على الأخصائى الاجتماعى أن يقدم المساعدة للمهشمين داخل الجامعة وفى المجتمع.

على الأخصائى الاجتماعى أن يتعامل مع الشباب بتقدير وكرامة وتفهم.

على الأخصائى الاجتماعى أن يقدر مشاعر الشباب وتكثيف أسلوبه مع هذا التفرد ومع طاقاتهم.

على الأخصائى الاجتماعى أن يأخذ بعين الاعتبار خبرات الشباب بحياتهم الخاصة.

على الأخصائى الاجتماعى أن يزود الشباب برؤية وأفكار جديدة .

على الأخصائى الاجتماعى أن يبنى على مناطق قوة الشباب .

يجب أن يوسع الأخصائى الاجتماعى مشاركة الشباب.

على الأخصائى الاجتماعى تقدير واحترام حرية إرادة الشباب .

يجب على الأخصائى الاجتماعى أن يساعد الشباب على تعلم مهارات حل المشكلة بالتوجيه الذاتى .

على الأخصائى الاجتماعى أن يقدر تمكين واستقلالية الشباب.

على الأخصائى الاجتماعى أن يلتزم ويراعى خصوصية الشباب .

على الأخصائى الاجتماعى أن يلتزم بفلسفة القبول الاجتماعى للشباب

الذين هم مختلفون بطريقة ما عن معظم الآخرين .

يجب على الأخصائى الاجتماعى أن يلتزم باستمرار التقدم فى عملية التغيير.

على الأخصائى الاجتماعى أن يكون لديه القدرة على المحاسبة .

مراجع الفصل الثاني :

- 1- ماهر أبو المعاطي النسوقي : الاتجاهات الحديثة فى الرعاية الاجتماعية ، الإسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث ، 2010 ، ص ص 180 : 182.
- 2- عبد المحى حسن صالح : الخدمة الاجتماعية ومجالات الممارسة المهنية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 2000 ، ص 149 .
- 3- نورهان منير حسن فهمى : القيم الدينية للشباب من منظور الخدمة الاجتماعية ، الإسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث ، 1999 ، ص 7 .
- 4- عبد المنعم هاشم : نحو منهاج متطور للخدمة الاجتماعية فى مجال العمل مع الشباب ، المؤتمر العلمى الخامس ، جامعة القاهرة ، فرع الفيوم ، كلية الخدمة الاجتماعية ، 22 - 24 أبريل 1990 ، ص ص 105 : 110
- 5- البرنامج الامملى : خطة عمل البرنامج العلمى للتنقيف في مجال حقوق الإنسان ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، جنيف ، 2006.
- 6- جعفر شيخ إدريس : الديمقراطية اسم لا حقيقة له ، مجلة البيان ، العدد 196 ، 2010
- 7- عادل عبد المجيد علوى ، رفيقة إبراهيم بامدهدف : مجالات تطبيق جودة للتعليم الجامعى من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية فى جامعة عدن ، المركز العربى للتعليم والتنمية ، مجلة مستقبل التربية العربية ، م 13 ، ع 44 ، يناير 2007 ، ص 93 .
- 8- رولا عبد الرحيم حرب : تصورات طلبة جامعة النجاح الوطنية للممارسات الديمقراطية لأعضاء هيئة التدريس فيها ، رسالة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية ، كلية الدراسات العليا ، قسم الدراسات التربوية ، فلسطين ، 2007 .

9- سمير حسن ، سامي مصطفى : برنامج مقترح لتنمية الوعي السياسي لدى الشباب ، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية ، العدد الحادي والعشرون ، ج 1 ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، 2006 .

10- أحمد عبد العال الدرنير : للشباب والمشاركة السياسية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب بسوهاج ، جامعة أسيوط ، 1992 .

11- Magendza, Abraham : Pedagogy of human rights education , Intercultural Education , V(16) N(2) , 2005 .

12- أبو الفتوح عبد الحميد فتدليل : المشاركة السياسية للشباب الجامعي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة المنوفية ، 2003 .

13- سعيد يماني : التدخل المهني لطريقة العمل مع الجماعات ودعم الممارسة الديمقراطية لجماعات الشباب ، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية ، ج 1 ، العدد الحادي والعشرين ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، أكتوبر 2006 .

14- مجدى مصطفى : متطلبات تحسين المستقبل الوظيفي لخريجى كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية ، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية ، العدد الثالث عشر ، الجزء الثانى ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، أكتوبر 2002 .

15- عبد الرحيم حرب : تصورات طلبة جامعة النجاح الوطنية للممارسات الديمقراطية لأعضاء هيئة التدريس فيها ، مرجع سابق .

16- رولا عبد الرحيم حرب : نفس المرجع السابق وللإستزادة الرجوع إلى دراسة كاماميرون " Cameron , 2004 " بعنوان : إصلاح الديمقراطية فى الجامعات ، 2004 .

17- يوسف عبد الحميد : فعالية برنامج مقترح من منظور الممارسة العامة لتنمية المسئولية الاجتماعية لأعضاء برلمان الشباب ، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، الجزء الخامس ، كلية

الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، العدد السابع والعشرين ، أكتوبر 2009 .

18- مشيرة محمد شعراوي : دراسة وصفية تحليلية للأسر الطلابية الجامعية ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، فرع الفيوم ، كلية الخدمة الاجتماعية ، 1994 .

19- رفيق إبراهيم الصعدي : نحو برنامج تدريبي لرفع كفاءة الأخصائي الاجتماعي في رعاية الشباب ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، فرع الفيوم ، كلية الخدمة الاجتماعية ، 1994 .

20- Makungu M. : Culture and Power in Practice : Cultural Democracy and The Family Support Movement , Washington Dc , Children's bureau , 1997 , P.111

21- نمر زكي شلبي عبد الله : حقوق الإنسان كآلية لتدعيم قيمة المواطنة لدى الشباب الجامعي ، الجزء الخامس ، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، العدد السابع والعشرين ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، أكتوبر 2009 ،

22- منال طلعت محمود : العمل التطوعي وتنمية ثقافة المواطنة ، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية ، العدد الثالث والعشرين ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، أكتوبر 2007 م .

23- عبد الرحمن صوفى عثمان : مشكلات تخطيط برامج رعاية الشباب ، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، العدد السادس ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، 1999 .

24- سعيد يماني العوضي : مشاركة الشباب في الأنشطة الجماعية وإدراكهم للمشاركة البيئية ، المؤتمر العلمي الثامن عشر ، المجلد الخامس ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، 2005

25- سمير عبد الحميد القطب ، حنان عبد الحليم رزق : المدرسة الثانوية وتنمية ثقافة الديمقراطية في سياق التحول الديمقراطي للمجتمع المصري الواقع والطموح ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 259 : 262 .

26- Jeffery Bass : measures of democracy ,
encyclopedia of social measurement , Vol 1 , 2005 .

27- Jabbar – al – obaidi : communication and the
culture of democracy , international journal of
instructional media , Vol 30 , 2003 .

28- شعبان عبد الحسين : معوقات الانتقال إلى الديمقراطية في
الوطن العربي – الديمقراطية للموعدة والديمقراطية المفقودة ، بيروت ،
مركز دراسات الوحدة العربية، دت ، ص ص 249 : 250 .

29- اتيه ساميون ميبور : الشباب والتربية الديمقراطية نقد الواقع
والممكنات ، المجلة السودانية لثقافة حقوق الإنسان ، العدد العاشر ،
مارس ، 2009 ، ص 4 .

30- سعيد بن سلطان الهاشمي : تفكير في وضع يتجاوز الراهن ،
المؤتمر الدولي الثاني لاستطلاعات الرأي العام ، القاهرة ، مركز
المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، 8-9 نوفمبر 2009 .

31- نويل مبيض :أسس وركائز وتطبيق الديمقراطية ، مرجع
سبق ذكره ، ص ص 5 : 7

32- عمر عبد الرحمن عبد الله البشاري :
<http://pages.infinet.net/moubayed/chap3.html>

32- مركز الفترات للتنمية والدراسات الإستراتيجية
<http://fcds.com>

33- حسين عبد الحميد رشوان : الديمقراطية والحرية وحقوق
الإنسان، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، 2006، ص ص 53: 51

34- Joanne, C.: Bartlett's Definition Of Social Work
Practice: A Generalist Educator's Perspective. , Research
On Social Work Practice, V.13,N,3, 2003, P.344.

35- جمال شحاته حبيب : الممارسة العامة منظور.حديث في الخدمة
الاجتماعية ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، 2009 ، ص ص
55 : 56 .

- 36- ماهر أبو المعاطي على : الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب ، القاهرة ، مكتبة زهراء الشرق ، 2001 ، ص 131 .
- 37- جمال شحاته حبيب : الممارسة العامة منطور حديث في الخدمة الاجتماعية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 57 : 58 .
- 38- علاء موسى جوهر وآخرون : مدخل الخدمة الاجتماعية (للتطور - الطرق - المجالات) ، دار نشر الكتاب الجامعي ، جامعة حلوان ، 2003 ، ص ص 426 : 427 .
- 39- brenda dubois and karla krogssrad mily : social work an empowering profession , allgn and bacon , boston , 1992 , pp 48 : 50 .
- 40- هشام سيد عبد المجيد : الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية رؤية معاصرة لتعليم وممارسة الخدمة الاجتماعية في الوطن العربي ، المؤتمر العلمي الثامن عشر ، أوراق العمل ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، في الفترة من 16-17 مارس ، 2005 .
- 41- Charles H.: Introduction To Social Work and Social Welfare, 7thed, Brooks\Cole Publishing, New York, 2000, PP.56-57.
- 42- عبد العزيز فهمي النوحى: الممارسة العامة فى الخدمة الاجتماعية عملية حل المشكلة ضمن إطار نسقى/إيكولوجى ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، دار الأقصى للطباعة ، 2001 ، ص 87.
- 43- Szymula, G. et al : Reappraisal Of Vocational Evaluation From An Ecological Systems Perspective, Journa: Of Rehabilitation Literature, V.47,N.10 1999, P.224.
- 44- عبد العزيز فهمي النوحى: الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية عملية حل المشكلة ضمن إطار نسقى/إيكولوجى ، مرجع سبق ذكره، ص 112 .
- 45- Malcolm, P. : Modern Social Work Theory, 2nd ed, Macmillan, London , 1997 , PP.142-143 .

46- سمير عبد الحميد القطب ، حنان عبد الحليم رزق : مرجع سابق، ص ص 323 : 324 .

47- Charles h.zastrow : the practice of social work , 6th Ed , London , brooks, cole publishing company , 1999 , p.18 .

48- أحمد محمد السنهوري : الممارسة العامة المتقدمة للخدمة الاجتماعية وتحديات القرن الحادى والعشرين ، ج 1 ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 2000 ، ص 483 .

49- عبد العزيز فهمى النوحى : الممارسة العامة فى الخدمة الاجتماعية عملية حل المشكلة ضمن إطار نسقى إيكولوجى، مرجع سبق ذكره ، ص ص 271 : 272.

50- جمال شحاته حبيب وآخرون : الخدمة الاجتماعية فى مجال رعاية الشباب والمجال المدرسى من منظور الممارسة العامة ، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعى ، جامعة حلوان ، 2005 ، ص ص 388 : 389.

51- David Kerr : changing the political culture : the advisory group on education for citizenship and teaching of democracy in schools , oxford review of education , V , 25 , N. 1,2 , 1999, PP 275 : 284 .

52- عادل عبد المجيد علوى ، رافقة إبراهيم بامدهف : مجالات تطبيق جودة التعليم الجامعى من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية فى جامعة عدن ، المركز العربى للتعليم والتنمية ، مجلة مستقبل التربية العربية ، م 13 ، ع 44 ، يناير 2007 ، ص 93 .

53- David Kerr : changing the political culture : the advisory group on education for citizenship and teaching of democracy in schools , oxford review of education , V , 25 , N. 1,2 , 1999, PP 275 : 284 .

الفصل الثالث

عالمية حقوق الإنسان

مدخل :

تعتبر حقوق الإنسان قديمة قدم البشرية نفسها فقد ظهرت بوادر فى المجتمعات البدائية ثم تبلورت عندما عاش الإنسان فى ظل الحضارات القديمة الفرعونية والإغريقية والرومانية وتعددت أشكالها وملامحها وإن كانت لم تأخذ حداً مميز أن يعيش الأفراد فى ظل حقوق متساوية بين المجتمع . كما تحظى باهتمام بالغ ويشكل ثورة كاملة لها تأثير غير محدود فى بنيته وتشكيل وعمل الأنظمة الحديثة للإدارة الدولية وأسلوب التفكير والتعامل مع المنظمات وعلى العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الدول التى تتشكل منها الجماعة الدولية .

كما تهتم جميع الأديان والإيديولوجيات الإنسانية المعاصرة بكرامة الإنسان وتحت جميعها على المساواة المطلقة والجوهرية بين أفراد الجنس البشرى وتجمع هذه الأديان والإيديولوجيات على هذه الضرورة ومراعاة هذه الحقوق الطبيعية ومن أهم الحقوق المتعلقة بقضية الجسد البشرى وعدم تعرضه للتكيد والتعذيب والقسوة والحقوق المتعلقة بالممارسة السياسية مثل حق المشاركة والتعبير والتنظيم والتجمع السلمى وحق التصويت والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وقد يضمن حق الإنسان فى العمل وحقه فى تلبية حاجاته المادية وتوفير الطعام والمأوى والتعليم والعناية للصحة.

وهناك العديد من المواثيق الدولية التى اهتمت بحقوق الإنسان ومنها ميثاق الأمم المتحدة الذى يؤكد على احترام حقوق الإنسان واتضح ذلك من خلال ما جاء فى الإعلان العلمى لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة عام 1948 لما كان الاعتراف بالكرامة المتأصلة فى جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة وهو أساس الحرية والعدل والسلام فى العالم لما كانت الدول الأعضاء قد تعهدت بالتعاون مع الأمم المتحدة على ضمان مراعاة حقوق الإنسان والحريات الإنسانية واحترامها فإن الجمعية تنادى بهذا الإعلان العالمى لحقوق الإنسان على المستوى

المشترك الذى ينبغي أن يستهدفه كافة الشعوب والأمم حتى يسعى كل فرد
وهيئة فى المجتمع واضعين على الدول هذا الإعلان نصب أعينهم .
مفهوم الإنسان فى القرآن :

[وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ
وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا] {الإسراء:70}

أن أبرز نص يفرض نفسه كلبس تأسيسى فى إطار ما نفكر فيه الآن
هو قوله تعالى : [وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ
وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا]
{الإسراء:70}

قيل فى تكرمة بنى آدم : كرمه الله بالعقل والنطق والتمييز والخط
والصورة الحسنة والقامة المعتدلة وتكبير أمر المعاش والمعاد ، وقيل : كل
شئ يأكل بفمه [إلا ابن آدم .

تكريم الإنسان بالعقل والتمييز ... جاء مقروناً ومبيناً ومفسراً بقوله :
[وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ
مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا] {الإسراء:70}

ومعلوم أن ركوب البر والبحر ، مثله مثل التمتع بالطيبات هو أساس
الحضارة البشرية ، وهكذا نرى إن مفهوم الإنسان ، كما يمكن التفكير فيه
من خلال الآية المذكورة ، مفهوم ذو بعدين : بعد عقلى (العقل والتمييز
والنطق) وبعد حضارى (الخط وتكبير المعاش والأكل باليد وركوب البر
والبحر والتمتع بالطيبات) .

ليس هذا وحسب ، بل أن تكريم الإنسان يشمل تفضيل الله له على
المخلوقات الأخرى ، وهى حسب النصوص الدينية : الجماد والنبات
والحيوان والجن والملائكة .

وهكذا نرى من خلال هذه الآيات إن مفهوم الإنسان فى القرآن يشمل
بالإضافة إلى ما ذكرناه قبل (أى البعد العقلى والبعد الحضارى) أبعاداً

أخرى أبرزها استخلاف الله له في الأرض وتعليمه الأسماء كلها والتوبة عليه ، أما الخلافة في الأرض فتعني إعمارها ، تشهد لذلك آيات كثيرة منها : { هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكَم فِيهَا } (هود : 61) ومنها : { وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنبَتْنَا فِيهَا نَبَاتًا كَثِيرًا } (الروم:9) ومنها { لَّئِمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ } (يونس: 14) ، وعمارة الأرض أى إقامة العمران والحضارة فيها ، تتطلب المعرفة بها وبما فيها ، وذلك معنى قوله تعالى : { وَوَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا } (البقرة:31)، الشيء الوحيد الذى يعنى التمييز بين الأشياء ومعرفة الفروق بينها وخصائصها ... الخ ، ثم تأتى بعد ذلك مسألة الخطيئة أى عدم امتثال آدم وزوجه لأمر الله وانسياقهما مع إغراء الشيطان وأكلهما من الشجرة التى نهاهما الله عن الاقتراب منها ، غير إن آدم وزجه ندما وطلبا للمغفرة من الله فتاب عليهما ، وذلك ما يشرحه القرآن في مكان آخر حيث يقول تعالى : {وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا أَلَمْ أَنهَكُمَا عَنْ تِلْكَ الشَّجَرَةِ وَأَقُلْتُ لَكُمَا إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُّبِينٌ ، فَلَا رَيْبَآ ظَلَمْتُمَا أَنْفُسَكُمْ وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ } (الأعراف 23:24) ، وهذا الدعاء هو المقصود فى قوله تعالى فى الآيات السابقة : {فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ} (البقرة37) ، أى علمه الله كيف يدعو طالباً للمغفرة فتاب عليه وهكذا فخطيئة آدم محتها توبته فتحرق منها هو وذريته ، ويبقى بعد ذلك عمله فى الأرض التى أمر بالهبوط إليها لعمارتها هو وذريته وليحاسبوا على عملهم فيها ، إن خيراً فخير وإن شراً فشر .

ومما يدخل فى دائرة اللقائل للتفكير فيه فى ضوء ما قدمناه أن القرآن يخلو تماماً من ثنائية النفس والجسد التى شغلت الفكر الأوربى الدينى والفلسفى ، ذلك إن الإنسان فى المنظور القرآنى هو روح وجسم ، ولم يرد فى القرآن قط ما يحط من قدر الجسم ، بل بالعكس يذكر الجسم فى القرآن فى معرض الأمور التى بها يكون الفضل والتفوق ، من ذلك قوله تعالى : {إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا قَالُوا أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِّنَ الْمَالِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ

عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بِسُنَّةٍ فِي النِّعَمِ وَالْجِسْمِ {البقرة 247}، ويقول أيضاً :
{وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ } {غافر 64} ، فالجسد
الإنسانى وصورته الحسنة للقويمة التى لا يملك مخلوق آخر مثلاً هما
فعلاً ، ولذلك كان للجسد على الإنسان حق كما إن للنفس عليه حقاً ، وفى
الحديث : " إن لنفسك عليك حقاً وإن لجسدك عليك حقاً " (رواه البخارى) .

للجسد حق وللنفس حق ، وإذا فُتكرِم الإنسان ، الذى هو نفس وجسد ،
معناه من هذه الزاوية تمتعه بجملة من الحقوق ، فما هى هذه الحقوق ،
حقوق الإنسان فى التصور الإسلامى ؟ ذلك ما سنعرض له فيما بعد .

مفهوم حقوق الإنسان : Human Rights

شغلت قضية تحديد مفهوم واضح لحقوق الإنسان العديد من المفكرين
والعلماء على اختلاف توجهاتهم وأيدلوجياتهم وانتماءاتهم الفكرية والعلمية.
فبينما تستخدم العبارة فى الحوار السياسى وبين الدعاة للإشارة إلى مبادئ
عامة فى الحرية المدنية والسياسية والعدالة الاجتماعية أو لناحية معينة من
هذه النواحي ، يراها الاجتماعيون من حيث ارتباطها بالأبعاد والجوانب
الاجتماعية ، بينما يراها القانونيون من حيث تحقيق العدالة إذ أن المفهوم
من وجهة نظرهم القانونية لا يفهم إلا من خلال تحديد المبادئ القانونية
والإجراءات التطبيقية المنصوص عليها فى المواثيق الدولية .

-تعريف الحقوق (الحق) :

يقصد بالحقوق المصالح والحريات التى يتوقعها الفرد أو الجماعة من
المجتمع بما يتفق مع معايير هذا المجتمع ، أى للمزايا التى يشعر الفرد أو
الجماعة أن من حقوقهم أن يحصلوا عليها من المجتمع ، والحق من وجهة
نظر القانون هو سلطة يخولها القانون لشخص ما لتمكينه من القيام بأعمال
معينة تحقيقاً لمصلحة له يعترف بها القانون ، ويقسم الحق إلى حق طبيعى
وحق وضعى ، والحق الطبيعى هو اللازم عن طبيعة الإنسان من حيث
هو إنسان ، أما الحق الوضعى فهو الذى تقرره القوانين المكتوبة والعادات
المقررة .

الحق في الفقه الإسلامي يقترب من معناه اللغوي وهو الثبوت والوجوب ، حيث يقول الله تعالى " لقد حق القول على أكثرهم فهم لا يؤمنون " ويقول الله تعالى " ليحق الحق ويبطل الباطل " أي يثبت الحق ويذول الباطل ، وقد جاء في القاموس المحيط للفيروز آبادي أن ما يطلق عليه الحق المال والملك والوجود الثابت " ، وجاء في أساس البلاغة للزمخشري أنه يقال " حق الله الأمر حقاً أي لثبته وأوجبه ، وعرف علماء الفقه الإسلامي الحق بتعريف يناهض معناه اللغوي أي الثبوت والوجوب فيعرفه البعض بأنه مصلحة مستحقة شرعاً ويعرفه البعض الآخر بأنه اختصاص يقر به الشرع سلطة أو تكليفاً وقد جاء في تبين الحقائق شرح الكنز للزيلعي " أن الحق ما استحقه الإنسان شرعاً " والتعريف الراجح للحق في الفقه الإسلامي هو الذي يعرفه بأنه ما يثبت بإقرار الشارع وأضفى عليه حمايته .

الحق هو تبرير قانوني أو أخلاقي يتيح للفرد القيام بسلوك معين ، أو مطالبة الآخرين بإتباع سلوك محدد يتصل به ، وجدير بالذكر أن حقوق الأفراد أو الجماعة معرضة لإعادة التحديد وللامتداد والتقييد .

الحقوق هي للزمامات المجتمع تجاه كل أعضائه والتي يستحقها الفرد قانونياً وأخلاقياً عند طلبها ، وتعرف هذه الحقوق أكثر تحديداً في الحقوق المدنية وحقوق المساواة وحقوق الإنسان .

كما يذهب آخرون إلى الحق بأنه : تبرير أخلاقي أو قانوني يتيح للفرد القيام بسلوك معين أو مطالبة الآخرين بإتباع سلوك محدد يتصل به ، وحقوق الأفراد أو الجماعات معرضة لإعادة التحديد والامتداد والتقييد، ذلك أن هناك ظروفاً تؤدي إلى رفض الحقوق كما يحدث في حالة الحرب .

- مفهوم حقوق الرعاية الاجتماعية :

أما فيما يتصل بحقوق الرعاية الاجتماعية فإنه يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام هي :

القسم الاول : ويتضمن تلك الحقوق المحددة بدقة في القانون والقبالة للتنفيذ بقوة القانون ، ويتم الاستفادة منها عن طريق تفسير القانون وليست عن طريق حرية التصرف ، وهذه الحقوق من اختصاص المحاكم والقضاء بالدرجة الأولى وتحتاج إلى جهود الخدمة الاجتماعية في تمكين العميل المحتاج من الوصول بقوة إلى ساحة القضاء عن طريق كفالة التمثيل القانوني المناسب له .

القسم الثاني : ويشتمل من حقوق الرعاية الاجتماعية على تلك الحقوق التي أشار إليها القانون ، ولكنه ترك ما تضمنته من فوائد لحرية التصرف ، وحرية التصرف قد تقود إلى الظلم والاستبداد ما لم تجد الرقابة المناسبة من المهنيين الذين أخذوا على عاتقهم واجب الدفاع .

القسم الثالث : وتتضمن الحقوق هنا تلك الأهداف المعلنة للسياسة والتعهدات السياسية بتقديم الخدمات ، وهي ليست من الحقوق المنصوص عليها في القانون ، ولكن الأخصائي المدافع يمكنه من خلال العمليات السياسية أن يستحث السلطات التشريعية لنقل هذه الحقوق إلى حيز التشريع فتصبح حقوقاً قانونية معترف بها .

المفهوم الإجرائي كمفهوم يعبر عن حقوق الرعاية الاجتماعية :

حقوق الرعاية الاجتماعية هي تلك الحقوق التي يجب توفيرها للمواطنين سواء بالجهود الأهلية أو الحكومية الجماعية أو الفردية من خلال العمل على إشباع احتياجاتهم الآتية :

1- الحق في إشباع الاحتياجات الجسمية متمثلة في :

" للتغذية - للراحة - للعب - النوم "

2- الاحتياجات العقلية وتتمثل في :

" البحث والاستطلاع - التفكير - التخيل - التجربة - الاستكشاف ."

3- الاحتياجات النفسية وتضم :

الحب - الأمن - الإقدام والمخاطرة - الاعتماد على الذات - البعد عن الانفعالات - السلطة الضابطة .

4- الاحتياجات الاجتماعية وتشمل :

التقبل - العلاقات الاجتماعية - التقدير الاجتماعي - التفاعل الاجتماعي .

-تعريف حقوق الإنسان :

ويقصد بمفهوم حقوق الإنسان بأنها : مطالب واجبة الوفاء أخلاقيا للبشر باعتبارهم بشراً .

وتشير بعض الكتابات أيضا إلى مفهوم حقوق الإنسان بأنه : وجود مطالب واجبة الوفاء بقدرات أو إمكانيات معينة يلزم توافرها على أسس أخلاقية لكل البشر دونما تمييز فيما بينهم على أساس النوع أو الجنس أو اللون أو العقيدة أو الطبقة ، وذلك على قدم المساواة بينهم جميعا ودون أن يكون لأى منهم أن يتنازل عنها ، هذه القدرات والمكانيات يلزم أن تتوافر للبشر جميعا يحكم كونهم بشراً ، فلا يستقيم وجودهم ولا تمييزهم عن الكائنات الحية الأخرى إلا بتوافر هذه الحقوق لهم ولا يتمتعن أو تتمتعن بالكرامة للصيقة بالجنس الإنساني ، إلا إذا توافرت لهم ولهن هذه الحقوق .

ويعرفها علماء الاجتماع بأنه : تنظيم اجتماعي للعلاقة بين الفرد والكيانات الاجتماعية الأخرى ولا يجوز المساس بها بواسطة هذه الكيانات ، في شكل الدولة أو في أى شكل اجتماعي آخر لجماعة .

كما تعرف حقوق الإنسان: بأنها هي فرع خاص من فروع العلوم الاجتماعية، يختص بدراسة العلاقات بين الناس ، استناداً إلى كرامة الإنسان وتحديد الحقوق والرخص الضرورية لازدهار كل كائن إنساني.

كما تعرف أيضا: بأنها هي المصالح والحريات التي يتوقعها الفرد أو الجماعة من المجتمع بما يتفق مع معايير هذا المجتمع أى المزايا التي يشعر بها الفرد أو الجماعة وأن من حقهم أن يحصلوا عليه من المجتمع.

ويقصد بها: وجود مطالب واجبة الوفاء بقدرات وإمكانات معينة يلزم توافرها على أسس أخلاقية لكل البشر دون تمييز بسبب النوع أو الجنس أو اللون و العقيدة ودون أن يكون لأى منهم التنازل عنها .
وتد يرجع كل هذا الغموض في تحديد تعريف لحقوق الإنسان للعديد من الأسباب منها:

1- أن المتخصصين في كل مجال من المجالات العلمية المختلفة اعتبروا أن دراسة هذا المفهوم يعد حكراً عليهم وعرفوه من وجهة نظرهم المتخصصة ، مما أدى إلى ظهور وجهات نظر متعددة وغير متفقة على تعريف - أن مفهوم حقوق الإنسان من المفاهيم المميزة نظراً لاستخدامه في كثير من المواقف المختلفة وفروع العلم المتعددة ، فيمكن أن يشير إلى التبرير الأخلاقي أو الأمر التشريعي الذى يشبع حاجات ورغبات الأفراد والجماعات والمجتمعات .

3- أن مفهوم حقوق الإنسان من المفاهيم التى زاد استخدامها فى الكثير من المواقف المختلفة وفروع العلم المتعددة ، كما أن طريقة قياس هذا المفهوم تختلف اختلافاً واضحاً ولا يوجد اتفاق عام محدد لقياسه .

4- أنه لا يوجد نظرية محددة لحقوق الإنسان يمكن أن ينطلق منها هذا التعريف فمعظم الدراسات ينقصها المنهج الواضح فى قياس هذا المفهوم .

5- تعدد وتنوع الحقوق الإنسانية وتباينها من مجتمع لمجتمع آخر ، وما هو حقاً فى مجتمع معين ينظر إليه بعدم الأحقية فى مجتمع آخر .

نشأة وتطور فكرة حقوق الإنسان :

يرتد الاهتمام بحقوق الإنسان إلى ما قبل ميلاد المسيح ، ثم بدأت مفاهيم حقوق الإنسان تنمو مع ظهور أفكار رسو فى القرن الثامن عشر ، وبلورت مع ظهور الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الصادر فى 10/12/1948م . فالاهتمام بحقوق الإنسان إلى ما قبل ميلاد المسيح ، ثم بدأت مفاهيم حقوق الإنسان تنمو مع ظهور أفكار رسو فى القرن الثامن عشر ، وبلورت مع ظهور الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الصادر فى

1948/12/10م . وعلى هذا ظهر مصطلح حقوق الإنسان منذ فترة طويلة وتطور تطوراً بالغاً منذ منتصف القرن العشرين وهو ما يمكن توضيحه فيما يلي :

من الأخطاء التي روج لها الغرب عن عمد أو جهل تأريخهم لشؤون حقوق الإنسان حيث زعموا بانطلاقتها من إنجلترا و الولايات المتحدة في القرن السابع عشر و فرنسا في القرن الثامن عشر ولكن الحقيقي أن حقوق الإنسان نشأت بخلق آدم عليه السلام عندما قال له ربه " يا آدم اسكن وزوجك الجنة وكلا منها رغدا حيث شئتما ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين " إذ أرسيت هذه الآية للكرامة أولى حقوق الإنسان متمثلة في حق المسكن والمأكل ، كما قررت في المقابل وإجباً على أبي البشر آدم وزوجه حواء ألا يقربا هذه الشجرة المحرمة ، ثم أن هناك دليل مكتوب على كفاح الإنسانية لحماية حقوق الضعفاء من التعرض للاستغلال من الأفراد والجماعات أصحاب النفوذ أو من جانب الدولة نفسها وذلك بدأ من المبادئ البابلية لحامورابي إلى عام 1750 قبل الميلاد، وقد ظهرت مفاهيم العدالة في كتابات كونفوشيوس أعوام 479-551 قبل الميلاد واليونانيون القدماء في القرن الرابع قبل الميلاد .

وقد اعترف الرومان بالحاجة إلى حماية الأفراد من الإساءات المتوقعة للسلطة السياسية ، ثم نجد أن الكتب المقدسة اليهودية و المسيحية قد تحدثت عن القيمة و الكرامة المتأصلة للشخص و المساواة أمام القانون ثم جاء الإسلام خاتم الرسالات السماوية في القرن السابع الميلادي وقد عظم من قدسية وحرمة حياة الإنسان والحق في إقامة العدالة ، وكانت الدولة الإسلامية استمرت لقرون عديدة تحافظ على حقوق الإنسان على الرغم مما كانت تعيشه أوروبا في ذلك الوقت عصور الظلام وعدم احترام الإنسان وامتهان الفقراء . ونستطيع القول أنه خلال القرنين السابع عشر و الثامن عشر ازدهرت مفاهيم في حقوق الإنسان مثل الحقوق الطبيعية والتعقد الاجتماعي والتقليل من سلطات الدولة وحقوق الناس في أن يتمرّدوا لو تمّ المس بحقوقهم .

والجدير بالذكر أن النظام الإقطاعي في أوروبا وسلطة الكنيسة كانت
أحد العوامل التي أدت إلى الثورات والمناذاة بالحرية وظهور مفاهيم
حقوق الإنسان في أوروبا أما في الشرق الأوسط فكان العكس حيث
ازدهرت مفاهيم حقوق الإنسان مع انتشار الدين الإسلامي ، وكلنا لا ننسى
ما قاله عمر بن الخطاب لعمر بن العاص وهو يقتص منه ومن ابنه في
حادثة القبطي الذي آتاه شاكياً بإيهما " متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم
أمهاتهم أحراراً " وهذه العبارة قالها لاهيت أحد قادة الثورة الفرنسية بعد
عمر بن الخطاب بانتهى عشرة قرناً حيث قال وهو يتلو المادة الأولى من
إعلان ميثاق الثورة الفرنسية في حقوق الإنسان الصادر في أغسطس
1789 " يولد الرجل حراً ولا يجوز استعباده " وهذا يعني أن إعلان الثورة
الفرنسية بإلغاء نظام الإقطاع والمناذاة بحرية الإنسان منذ ولادته كان
مقتبساً من مقولة عمر للتاريخية ، حيث قال لاهيت " لك أنت أيها العربي
الذي حققت العدالة كما هي "

- ويجدر بنا هنا ملاحظة الاختلاف في التعبير الفرنسي الخاص
(بحرية الرجل فقط) في حين أن تعبير عمر بن الخطاب كان بلفظ كلمة
الناس الشاملة للذكور والإناث والمنصرف ، ثانياً إلى جميع الأعراق
والأجناس والأوطان ، وهكذا فإن منظور حقوق الإنسان تأصل من خلال
العادات الدينية و السياسية والفكرية لعدد من الثقافات ، فيغض النظر عن
الاختلافات الثقافية ، فتحدد حقوق الإنسان السمات الجوهرية أو الأساسية
في كل مكان والتي يجب تقديرها وحمايتها ، إلا أن الأحداث المروعة التي
شهدها القرن العشرين (على سبيل المثال : الحروب الإبادة الجماعية ،
التطهير العرقي ، التفرقة العنصرية ، والتهميش الاجتماعي استناداً إلى
الجنس والعرق أو الهوية الدينية ، وعدم المساواة بين النوع والعنق
والاغتصاب ، ومؤسسات استغلال العمال ، واستخدام الطفل في العمل ،
وانتهاك حقوق النساء والأطفال والمهاجرين واللاجئين) كل هذه الأحداث
دفعت المجتمعات البشرية إلى النضال والكفاح من أجل حقوق الإنسان .

- وتبلور هذا النضال والكفاح في الجمعيات العامة للأمم المتحدة عندما حاول ممثلي العالم إجماع إيجاد طريقة لمنع تكرار هذه الأحداث المروعة المصاحبة للمحرقة البشرية في الحرب العالمية الثانية Holocaust فكانت الخطوة الأولى هي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي تم تقديمه في عام 1948 كوثيقة أساسية وكصرح يمكن بناؤه لحماية حقوق الإنسان وأصبحت هذه الوثيقة المرجع لقياسي لكل الجهود المبذولة لحقوق الإنسان للأمم المتحدة .

- وقد أصبحت هذه الحقوق أحكام ثابتة للكرامة والمساواة وغير قابلة للتغيير أو التبديل لكل من الذكور والإناث سواء الأطفال أو البالغين كأعضاء في الأسرة البشرية .

- وقد تم تعريف حقوق الإنسان من البداية لتشتمل على الحق العالمي لمستوى معيشة ملائم لصحة ورفاهية الأفراد وأسرهم .

وتوضح الوثيقة المصادر الأساسية لمقابلة هذا المستوى الملائم من الغذاء والملبس والسكان والرعاية الطبية ، حيث يدعو الميثاق إلى الحق في الشعور بالأمن في حالة حدوث بطالة ، أو مرض أو عجز ، أو ترميل أو شيخوخة أو أي ظروف أخرى خارجة عن نطاق سيطرة الشخص وينادي الميثاق أيضاً بتوفير الخدمات الاجتماعية الضرورية (المادة 25أ. من ميثاق حقوق الإنسان الصادر عام 1948 - الأمم المتحدة) ويتميز الإعلان من حيث منح للعالم ممثلاً في الأمم المتحدة الحق في أن يطالب الدولة المستقلة أو للدول المسيطرة بتنفيذ هذا الإعلان والالتزام ببنيه في شئونها الداخلية .

- وبحلول عام 1990م أصبح هذا الميثاق قانوناً دولياً ، حتى الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة أو التي لم تصدق عليه تعترف بحقيقة أن العالم لن يتراجع للخلف بالنسبة للاهتمامات الإنسانية والاجتماعية داخل حدودها .

- ومنذ صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حتى الآن تم التصديق على حوالي ستون وثيقة للأمم المتحدة مرتبطة بحقوق الإنسان تقدم سند

قانونى قوى لحماية حقوق الإنسان وإشباع الاحتياجات البشرية وتتضمن أهم الوثائق العامة والأساسية للأمم المتحدة المرتبطة بحقوق الإنسان ما يلى :

1- ميثاق الأمم المتحدة 1945م.

2- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948).

3- الاتفاقيتان الدوليتان لحقوق الإنسان (1966) وهما :

(أ) الاتفاقيتان الدولية لحقوق السياسية والمدنية (الحق فى المعيشة ، والحق فى الحرية والأمن والحق فى عدم الخضوع للقتل ، والوحشية أو المعاملة المهينة أو المخزية أو العقاب وتحريم العبودية والحق فى عدم التعرض للاعتقالات التعسفية .

(ب) الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . (الحق فى العمل الحق فى الإحسان بالأمن الاجتماعى والحق فى حماية الأسرة والحق فى الوصول لمستوى معيشة ملائم) .

- ويوجد أيضاً عدداً من وثائق حقوق الإنسان والتي تواجه احتياجات جماعات معينة من بينهم : الاتفاقية العالمية للقضاء على كل أشكال التمييز العنصري 1965 ، واتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة 1981 والاتفاقية المضادة لاستخدام أساليب التعذيب وأشكال القوة الأخرى مثل المعاملة المهينة والوحشية أو العقاب 1984 ، والاتفاقيات العالمية لحماية حقوق كل العمال المهاجرين وأفراد أسرهم 1990 ، واتفاقية حقوق الطفل 1996.

- وعلى هذا أنضح نطاق حقوق الإنسان فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان عام 1948م، وأيضاً فى ميثاق الحقوق السياسية والمدنية عام 1966م ، وأيضاً ميثاق الحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية عام 1966م ، والقضاء على التمييز ضد النساء عام 1979م ، وميثاق حقوق الطفل عام 1989م ، وقد اكتمل ذلك بإنشاء لجنة تابعة للأمم المتحدة لحقوق الإنسان لضبط التعصبات والمغابيد وفى عام 1998م واكتملت عملية

إنشاء محكمة جرائم الحرب الدولية هذه المحكمة تتعامل مع جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية. وقد قبلت الحكومات على الأكل نظرياً أن هناك حقوقاً تتجاوز السيادة القومية والتي يزعم الناس أنها حقوقهم كبشر مهما كانت طبيعة الحكومة التي يخضعوا لها وقد صدق على موانيق حقوق الإنسان الرئيسية أكثر من 140 حكومة من بين 190.

- وكما أوضح البعض في تعليقهم على الميثاق الدولي للحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية أن المشكلة الرئيسية في موانيق الأمم المتحدة هي أن التحذيرات العديدة تحول الميثاق بدرجة كبيرة إلى بيان من المبادئ والأهداف أو مجموعة من المعايير التي يجب تطويرها ضمن إطار زمني معين

- قد ازداد نمو المنظمات غير الحكومية المختصة بقضايا حقوق الإنسان بطريقة مثيرة منذ السبعينات من القرن العشرين ، فقد ضمن صورة عالية تجاه عدة قضايا ، ويمكنها أن تحدث ضغطاً قوياً على الحكومات القومية التي قدر أن تخرق موانيق حقوق الإنسان أو تتلصق أو تنكأ في تنفيذ المعاهدات التي أيدتها أو أقرتها ويصف البعض السجل الشامل للإنجاز على أنه مؤثر لكن يظل هناك فجوة واضحة بين التعهد والأداء والتعزيز في معظم أجزاء العالم والدول تستمر في الظلم والإساءة في الحقوق الأساسية للإنسان ، إن أول خطوة أساسية للتقدم لجعل الحقوق صورة حقيقية هي :

أولاً : قبول حق المواطنين في الاحتكام إلى هيئات متخضية الحدود القومية والتي تتولى مسئولية إيداء للرأى في شرعية سياسية وأعمال الدولة القومية.

ثانياً : قبول الدولة لطبيعة هذه الأحكام الملزمة ، وفي الحاضر قبول أحكام هذه الهيئات المتخضية للحدود القومية متغير في الدول المتقدمة في العالم ومحدود في الدول النامية حيث تميل إلى أن تهمل أو تتجاهل .

وأصبح للمواطنين الأوروبيين الحق في بعض الحالات ، اتخاذ إجراء قانوني ضد حكومتهم على أساس إساءة الحكومة للحقوق الإنسانية ، ومع هذا ليس للأفراد المواطنين السبيل المباشر للوصول لمحكمة العدل الدولية، ويخلص لنا تقرير للتنمية البشرية لعام 1999م الموقف أن الإطار القانوني أو التشريعي الدولي لحقوق الإنسان هو إنجاز عظيم ولكن يتضح نقص آليات التدعيم (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة 1999م). ونخلص مما سبق أن حقوق الإنسان تتصف بالعالمية حيث لا تقتصر على دولة معينة إنما للإنسانية وشعوب العالم ويمكن أن نعرض التطور التاريخي على النحو التالي :

حقوق الإنسان في الشرائع السماوية :

اهتمت الديانات السماوية سواء الديانة المسيحية أم الدين الإسلامي بحقوق الإنسان ، وأرست الشريعة الإسلامية دعائم حقوق الإنسان وكانت اسبق في ذلك مما ورد في الموثيق الدولية الحديثة . وتستند الشرائع السماوية قوتها من أنها واضحة وليست مستعارة أو مفتعلة ، بل هي من عند الله سبحانه وتعالى وإذا فإن جوهرها خدمة الإنسانية بحيث لا تتصادم مع حقائق الحياة ، بل ترتبط بأهداف تقدمية دنيوية وأخروية وخصائص إنسانية تؤكد العدالة والإخاء وتحقق كرامة الإنسان وسعادته . ولقد أكدت الشرائع السماوية على ضمان حقوق الإنسان وإقرارها ويتضح ذلك فيما يلي :

(1) في الشريعة اليهودية :

جاءت الشريعة اليهودية في وقت ساد فيه الفساد في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لترسي دعائم عقيدتها التي تتلخص في مملكة الله على الأرض حيث تسود العدالة الربانية والحق الإلهي مستنده على اعتقاد أن الله خلق الدنيا ، ولذا ارتكزت على ثلاثة أعمدة : هي الحق ، والعدل ، والسلام .

ولقد أكدت الشريعة اليهودية على مبادئ تؤكد حقوق الإنسان :

- أن الله قد أوجد الناس أحراراً فلا سلطان لأحد على الآخر .

- الاتحاد عماد الحياة الاجتماعية فالفرد لا بد أن يحب لجاره ما يحب لنفسه .

- مراعاة الصالح العام لتأكيد وصيانة المجتمع .

- الإنسانية هي الشيء الوحيد الذى ينقذ الفرد والمجتمع من الكراهية .

- الديمقراطية والشورى أساس الحكم .

(ب) في الشريعة المسيحية :

جاءت المسيحية فى وقت سادت فيه المادية بكل نزعاتها وسلبياتها فكانت طريق العودة إلى القيم الروحية ، حيث سعى المسيح إلى تطهير البشرية من الرذائل وتدعيم حقوق الإنسان ، فدعى إلى نشر العدل والإخاء والسلام والتسامح بمملكة السماء مدعماً حرية الإنسان التى تقوم على عدة مبادئ منها :

- إنكار حق القوة فى أن يفعل الأقوياء ما يشاءون بالضعفاء .

- التفتير من الأثنية والظلم والحد من المظالم فى كافة صورها .

- التبشير بانتصار العدل والرحمة والمحبة والتعاون .

- قيام مملكة السماء حيث المساواة والعدالة والخلو من البغضاء .

- تحرر الإنسان من الأثنية ومن عبودية الجسد والمادة .

(ج) في الشريعة الإسلامية :

تضمن الإسلام فى شريعته كل ما فيه بمعاداة البشر فى الدنيا والآخرة واستوفى بتعاليمه السمحة وقوانينه الثابتة المحكمة فى دستور القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وحدة راسخة للدعامة هي روح الإيمان وكل ما يكفل للفرد والجماعة والمجتمع حياة طيبة . و الإسلام يعد بمثابة أول من قرر المبادئ الخاصة بحقوق الإنسان فى أكمل صورة وأوسع نطاق ، وأن الأمم الإسلامية فى عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم) والخلفاء الراشدين، من بعده كانت أسبق الأمم فى السير عليها، وأن الديمقراطية الحديثة جميعاً لا تزال مختلفة فى هذا السبيل اختلافاً كبيراً عن النظام الإسلامى. ولقد بلغ الإسلام من الإيمان الإنسان وتقديس

حقوقه إلى الحد الذي تجاوز فيها مرتبة الحقوق عندما اعتبرها الإنسان ضرورة ومن ثم أدخلها في إطار الواجبات سواء في المأكل والمشرب والسكن.. الخ . ويدعو الإسلام لترسيخ دعائم الحق ونشر القوانين ذات الصلة بالعدالة التي أنقذت الإنسانية المعذبة من ظلمات الجهل والضلالة ، هذا الفضل الذي لا ينكره أعداء الإسلام أنفسهم، فالشريعة الإسلامية أخذت بيد الضعيف ورفعت من قيمة البسطاء والفقراء الكادحين وكل فئات النوع الإنساني فجعلت لهم في صفوف الحياة الكريمة مكاناً ووضعاً، وذلك قبل أن تعرف المواثيق الدولية تلك الحقوق بما يزيد عن أربعة عشر قرناً ككين حضارة إنسانية .

وتعد حقوق الإنسان في الإسلام جزء من هذا للدين الذي تقوم أصوله على اليقين بأن الله سبحانه وتعالى هو المصدر الأعلى للسلطة فهو الذي خلق الإنسان وكرمه وامتعه بتلك الحقوق، وأن التعدي على الحق هو محاربة للإنسانية ولا يستطيع أحد تعديلها أو إبطالها لأنها تمثل الحق وتحقق المصلحة وتضمن التوازن والوسطية في حياة المجتمع .

وترجع أهم حقوق الإنسان العامة إلى حقيقتين رئيسيتين هما : المساواة والحرية وفيما يلي عرض لهذه الحقيقتين كالآتي :

(1) المساواة في الإسلام :

ترجع أهم مظاهر المساواة إلى ثلاثة أنواع أحدهما المساواة في القيم الإنسانية المشتركة وثانيهما المساواة القانونية وفي الحقوق العامة للسياسة وغيرها ، وثالثهما المساواة في شئون الاقتصاد .

أ- المساواة في القيم الإنسانية المشتركة : يقرر الإسلام أن الناس سواسية في هذه الناحية كأسنان المشط وأنه لا تفاضل بينهم في هذا الصدد إلا على أساس كفايتهم وأعمالهم وما يقدمه كل منهم لربه ولنفسه ووطنه والمجتمع الإنساني ، قضى الإسلام بذلك على نظام الطوائف وأساليب التفرقة بين الطبقات وقواعد المفاضلة بين الناس تبعاً لاختلاف شعوبهم ، قال تعالى " يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وإنى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم "

ب- المساواة أمام القانون وفي الحقوق العامة : لا يختلف موقف الإسلام حيال هذا النوع من المساواة عن موقفه حيال النوع السابق، فقد قرر الإسلام أن يعامل الناس جميعاً على قدم المساواة أمام القانون وفي الحقوق العامة بدون تفرقة ، وفي هذا يقول عمر رضى الله عنه والذي يرجع إليه قسط كبير من الفضل في تنظيم شؤون القضاء في الإسلام وإقامتها على دعائم متينة من كتاب الله وسنة رسوله وعمل الصحابة- يقول فى أول خطبة له بعد توليه الخلافة " أيها الناس إنه والله ما فيكم أحد أقوى عندي من الضعيف حتى أخذ الحق له ولا أضعف عندي من اللوى حتى أخذ الحق منه" .

ج- المساواة في شئون الاقتصاد : لقد حرص الإسلام على تقرير المساواة بين الناس في شئون الاقتصاد وذلك بالعمل على تحقيق تكافؤ الفرص بينهم في هذه الشئون وعلى تقليل الفروق بين الطبقات وتقريبها بعضها من بعض ، وتحقيق الاشتراكية المعتدلة في أحسن صورها ، ووصلت الشريعة الإسلامية في مبلغ حرصها على تقرير هذا النوع من المساواة إلى شأن رفيع لم تصل إلى مثله .

د- المساواة بين الرجل والمرأة : لقد قضى الإسلام على مبدأ التفرقة بين الرجل والمرأة في القيم الإنسانية المشتركة كما قضى على مبدأ التفرقة بينهما أمام القانون وفي الحقوق العامة ، وجعل المرأة مساوية للرجل في هذه الشئون .

فشرع الإسلام المساواة بينهما فيما هو من خصائص الإنسانية فى الدنيا والآخرة، قال تعالى " فاستجاب لهم ربهم أنى لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضهم من بعض" .

وأباح الإسلام للمرأة التعليم بمختلف أنواعه ومراحل بل جعله فريضة عليها فى الحدود الضرورية لها فى شئون دينها ودنياها ، وفى هذا يقول عليه الصلاة والسلام "طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة" .

2- الحرية فى الإسلام :

لقد اتخذ الإسلام الحرية دعامة لجميع ما سنه للناس من عقائد ونظم وتشريع وحرص على تطبيقها فى مختلف شئون الحياة ، ولم يغفل أية ناحية من نواحيها الأربع المعروفة وهى " الحرية السياسية والحرية الفكرية والحرية الدينية والحرية المدنية .

ولقد جاء الإسلام بأحكام عملية تفصيلية تحفظ حقوق العباد وتمنع التعدى على النفوس والأعراض والأموال ، كما وضع عقوبات الحدود والجنايات والقصاص ونظم حقوق الفرد بأحكام الصدقات والزكاة والنفقة وخلق روح الالتزام بتشريع أحكم الأخلاق من وجود الصنق وتحريم الغيبة والنميمة بين الناس ومنع التجسس وسوء الظن وتحريم التعذيب ، وشدد على ضرورة الحكم بين الناس بالعدل وشرع لهم الشورى للمشاركة فى سياسة الأمور ، ودعاهم إلى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر .
وسنعرض أنماط حقوق الإنسان فى فصل قضايا حقوق الإنسان

الخصائص الرئيسية لحقوق الإنسان :

هناك مجموعة من الخصائص والسمات التى تتميز بها الحقوق الإنسانية وهى:

1- عالمية حقوق الإنسان :

إذا كانت حقوق الإنسان هى مطالب بقررت أو مكنت تقوم على أساس أخلاقى، وهى واجبة الوفاء للبشر بحكم كونهم بشراً، فلإن هناك ضرورة لقبول المفهوم على أساس أن يتمتع الجميع بهذه الحقوق على قدم المساواة فى جميع أنحاء العالم، دونما أى تمييز على أى أساسى، سواء كان الجنس أو العرق أو اللون أو الدين أو العقيدة السياسية أو الأصل القومى أو الجغرافى .

وبستتبع ذلك ضرورة التمييز بين حقوق الإنسان ذات الطابع العالمى وغيرها من الحقوق التى لا يتوافر لها هذا الطابع، وهذا ما كان خلفه من الجدل والنقاش بين المهتمين بقضايا حقوق الإنسان، والذي يصفونه بأنه

يقوم على المعايير يمكن من خلالها اختفاء الصفة العالمية على أى حق من الحقوق . لذلك فإن القبول بصفة العالمية بالنسبة لحقوق الإنسان لا يعنى بالضرورة أن كل البشر يشعرون بقيمتها بالنسبة لهم طول الوقت، فلو كان هذا هو المقصود بالعالمية لضاق نطاق حقوق الإنسان كثيراً، فقد لا يشعر كثيراً من البشر بقيمة حرية التعبير أو الاعتقاد بالنسبة لهم، ولكن المقصود بصفة العالمية أن أى فرد رجلاً كان أو امرأة يمكنه أن يطالب بالتمتع بهذه الحقوق فى أى وقت ودونما تمييز.

2- الطبيعة الحركية لمفهوم حقوق الإنسان :-

إن مفهوم حقوق الإنسان ليس مفهوماً يقتصر على مجرد المعرفة به فقط فى القانون وفى العلوم السياسية، ولكنه شعار واضح رفعته حركات اجتماعية ساعية إلى تغيير السمات الأساسية للنظم السياسية التى عاش أفرادها فى ظلها وامتلك هذا المفهوم فضلاً عن مجموعة الأفكار التى ارتبطت بهذا المفهوم لدى العديد من المواطنين الذين طالبوا بضرورة إحداث نوع من التغيير السياسى من أجل إقامة أوضاع ونظم ومؤسسات تكون أكثر اتفاقاً مع مضمون هذا المفهوم . ولقد صدرت الإعلانات الأولى لحقوق الإنسان فى أعقاب ثورات بورجوازية ساهمت فى انقلاب نظم الحكم المطلق التى سادت دول أوروبا الغربية وامتدت إلى مستعمراتها، فشروع مفهوم حقوق الإنسان فى دولة ما هو إلا مظهر تعبير هام لتناقضاتها السياسية وهو مقدمة لتحول واضح فى نظامها السياسى.

2- حقوق الإنسان ضرورة وعدم إمكانية التنازل عنه :

توصف حقوق الإنسان بأنها لازمة للإنسان وأنه لا يمكن التنازل عنها أو التصرف فيها، فطالما أن الإنسان يتمتع بهذه الحقوق بوصفه إنساناً فلن يكون من المقبول أن يتنازل عنها وإلا فإنه يتخلى عن طبيعته الإنسانية التى تميزه عن غيره من الكائنات. ولا يعنى القول بلزومية حقوق الإنسان بأنها حقوق مطلقة لا تجد أى قبول على ممارستها ولكن يقصد بذلك أن تقييد هذه الحقوق يجب أن يكون مقبولاً طوعاً من جانب من يخصص هذا التقييد، فضلاً عن أن حرية تنظيم ممارسة الحق هى

حرية مقبولة حتى يمكن لأكبر عدد من الأفراد أن يتمتعوا بهذا الحق ومزاياه. ويمكن للفرد أن يقبل التقييد لبعض الحقوق إنقاذاً لحقوق أخرى يعتبرها أهم فعالة الحرب تهدد يحقق لحق الحياة ، ولذلك فقد يقتضى الدفاع الوطنى التعبئة الهامة لجهود الأفراد بما يعنى ذلك الحد من حرية العمل بالنسبة للأفراد وحرمانهم من الحق فى عطلات رسمية أسبوعية ومطولة .

4- الحدود العملية لحقوق الإنسان :

يفيد مفهوم حقوق الإنسان كذلك عندما يتواجد نوع من الحدود لهذا المفهوم تتوكل مع الإمكانيات البشرية والمادية التى يملكها أى مجتمع ، وإقرار حق من الحقوق باعتباره حقاً أساسياً لا يعنى أن تكون حدود الوفاء به هى أقصى ما يتناهى أى فرد بل أن هناك اعتبارات عملية تحدد الدائرة التى يتم من خلالها إشباع ومقابلة هذه الحقوق فالحق فى التعليم يتطلب أن يتوافر له إمكانية الالتحاق بالمدارس أو الوصول إلى الخدمة التعليمية لجميع المواطنين، وفى حدود إمكانيات المجتمع. ولكن لا يعنى ذلك أن تكون هناك جامعة فى كل محافظة حتى تتوافر فيها أرقى مستويات التعليم الجامعى ولكن ليس من الضروري تحقيق ذلك إذا لم تتواجد الموارد والإمكانات التى تحقق ذلك

5- قبلية الحقوق للتطبيق :

إن عملية إنفاذ حقوق الإنسان على الصعيد الوطنى يتطلب نوع من الالتزام من قبل السلطة العامة ثم امتلاك المجتمع لمجموعة من القدرات البشرية، والمالية التى تمكنه من الوفاء بها، باعتبار أن احترام حقوق الإنسان يقتضى سيادة حكم القانون فى المجتمع، بحيث لا يكون سلوك السلطات العامة وأفراد المجتمع انعكاس للزوات الآخرين، بل لابد وأن تكون بمثابة قواعد عامة عقلانية يتم الاستفادة منها والسير على نهجها . وعلى الرغم من وجود نظم واضحة لضمان احترام حقوق الإنسان على كافة المستويات فمن الممكن للأفراد أن يضعوا حكوماتهم موضع المسائلة مثلاً فى إطار المحكمة المعنية بحقوق الإنسان .

كما توجد خصائص أخرى لحقوق الإنسان :

حقوق الإنسان لا تشتري لا تكسب ولا توازن فهي ببساطة ملك للناس لأنهم بشر وحقوق الإنسان متأصلة في كل فرد .

حقوق الإنسان واحدة لجميع البشر بغض النظر عن العنصر أو الجنس أو الدين أو الرأي السياسي أو رأى الآخر أو الأصل والوطن أو الاجتماعي .

حقوق الإنسان لا يمكن انتزاعها فليس من حق أحد أن يحرم شخص من حقوقه كإنسان حتى لو تعترف بها قوانين فحقوق الإنسان ثابتة وغير قابلة للتصرف .

كى يعيش جميع الناس بكرامة فإنه يحق لهم أن يتمتعوا بالأمن وبمستويات معيشة لا تقل فحقوق الإنسان غير قابلة للتجزؤ .

يمكن أن نضيف ميزة خاصة لحقوق الإنسان تتميز بها الدول الديمقراطية الأكصى فاعلية بمعنى أن الدول تحرص على تحويل المبادئ النظرية لحقوق الإنسان إلى واقع فعلى .

اهداف حقوق الإنسان :

حقوق الإنسان ركيزة سياسية وقاعدة عظمى تستند عليها الحياة البشرية ودعامة كبرى ترتكز عليها المقومات الإنسانية للمجتمع المتكبر بحركة المجتمعات المعاصرة وما آلت عليه يلاحظ أن لحقوق الإنسان أهمية كبرى فى الواقع الراهن فهي محور التطور البشرى فبدون حقوق الإنسان لا يمكن أن يكون هناك تنمية حضارية صحيحة والبدل السلبى عنها امتهان كرامة الإنسان والتخلف والفوضى والفقر والجوع والجريمة .

فتهدف حقوق الإنسان إلى الحفاظ على الإنسان كيانه المادى والمعنوى وكل ما يتصل بالمقومات آدميته من كل ما يناقضها أو ينقص منها من اعتداء من جانب الغير أما مما يضر بسلامتها من جانب تضررت له نفسه وهو ما يظهر الجانب الاجتماعى لهذه الحقوق على اعتبار أن حفظ هذه الحقوق سليم لجميع أفراد المجتمع يرقى لمستوى لمصالح الضرورية المتصلة بالنظام العالم الذى لا يجوز معه تغير نظام حفظها ولو برضاء صاحب الشأن :

- حفظ الكيان المادى حال الحياة .
- الحماية من اعتداء الغير .
- نطاق حرية صاحب الشأن فى التصرف .
- حفظ الكيان المادى حال الوفاة من حيث :**
- أ- التصرف فى الجثة لأغراض علاجية .
- ب- التصرف فى الجثة لأغراض علمية .
- الحقوق تحفظ للإنسان كيانته المعنوى مثل :**
- أ- الحق فى الشرف والاعتبار .
- ب- الحق فى الاسم .
- ج- الحق فى احترام الخصوصية .
- أهمية إقرار حقوق الإنسان :**

إن إقرار حقوق الإنسان كضمانات وحريات أساسية يتمتع بها فى إطار التشريعات المحددة لها وعدم المساس بحقوق الآخرين يحقق أهدافاً على مستوى الفرد والمجتمع ، وتأتى أهمية إقرار حقوق الإنسان لمجموعة من الأسباب التى يمكن إجمالها فيما يلى :-

1- إن إقرار حقوق الإنسان والاعتراف بها يسهم فى تنظيم العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع وجماعته، ويوفر نوعاً من الأمن الذى يحقق للأفراد الاستقرار وينظم الحقوق والواجبات لدى أفراد المجتمع ويقلل من الصراعات والخلافات فى العلاقات الاجتماعية فى المجتمع ويحقق المصالح العامة فى إطار العدالة الاجتماعية والمساواة بين أفراد المجتمع .

2- يحقق إقرار تلك الحقوق الضبط الاجتماعى فى المجتمع باعتبار أن موثيق وتشريعات حقوق الإنسان تمثل معياراً لتنظيم العلاقات الاجتماعية، بما يساعد على الالتزام باتباعها خشية توقيع الجزاء على من يخالفها فى ضوء ما تحدده بعض تلك الموثيق أو التشريعات من توقيع الجزاء على من يخالفها .

3- إن إقرار تلك الحقوق يسهم فى قيام كل فرد بالحصول على حقوقه مع عدم انتهاكه لحقوق الآخرين، مع توفير الحرية والكيان وعدم تدخل الحقوق والواجبات أو تدخل واحد مع آخر، ومنع الخطورة أو الإهانة كقواعد تتضمنها تلك المواثيق والتشريعات .

4- إن تحديد حقوق الإنسان وإقرارها يعطى المعانى الإنسانية للجهود التنفيذية التى تبذل فى مساعدة الإنسان حيث يتم الربط بين الفلسفة والمبادئ الأخلاقية والقيم الإنسانية التى تقرها تلك المواثيق من ناحية أخرى مما يحول دون حدوث أى فجوة فى المجتمع لتباعد الجهود التنفيذية عن القيم والمبادئ الإنسانية والأخلاقية التى يؤكد عليها المجتمع .

5- إن معرفة الإنسان فى أى مجتمع بإقرار تلك الحقوق يسهم فى تحقيق الاطمئنان النفسى والثقة ، حيث يضمن ألا يكون هناك عدوان على مال أو نفس أو عرض مما يسهم فى البعد عن الانحراف والجرائم مادامت حقوق كل إنسان مكفولة له وتصل إليه كاملة فليس هناك ما يدفعه إلى الانحراف إلى جانب انخفاض نزعات التطرف والعنف السياسى والدينى والقومى والتفكك ، مع ضمان زيادة انتماء الإنسان للمجتمع والاعتزاز بهويته واتسامه بسمات إيجابية كالاعتزاز بذاته والشعور بقيمته .

6- إن إقرار حقوق الإنسان فى أى دولة يوضح مدى التزام الدولة تجاه توفير الخدمات لمواطنيها ويوضح القيم والاتجاهات الملزمة وشبه الملزمة وغير الملزمة فى إطار ما يحده دستورها والتشريعات والمواثيق المحلية من حق لمواطنيها، كما أن تحديد تلك الحقوق فى ارتباطها بالمواثيق والتشريعات العالمية يؤكد التزام الدولة فى إطار علاقاتها بالدول الأخرى لتحقيق العدالة الاجتماعية وتنظيم العلاقة بين المواطنين وتحديد حقوقهم .

الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة عام 1948م:

كما ذكرنا فشأت نظرية حقوق الإنسان فى الغرب كرد فعل للمجتمع الأوروبى البرجوازى الذى كان يأمل فى الحصول على دور سياسى يتناسب مع قوته الاقتصادية ، ولكن هذا الدور لم يأتى بسهولة ولكن جاء

عبر عدة محاولات لتقنين هذه الحقوق أى أن نظرية حقوق الإنسان هى
حصيلة نظرية للحريات ، والمفهوم الجديد للإنسان و العالم ، ومن ثم
صدرت هذه المفاهيم إلى كافة أنحاء المعمورة واتخذت أشكالاً مختلفة
ومتنوعة حسب مدى استيعابها فى كل مجتمع ولكن من الأجدى أن نتناول
هذا التطور منذ بدايته فى تاريخ البشرية وذلك على النحو التالى :

لقد تأثرت هذه المعيرة بالأعراف والتقاليد الاجتماعية ، والتغيرات
الفكرية والأحداث السياسية ، ومرت بخمس مراحل أساسية :

مرحلة الأعراف: وهى المرحلة التى سبقت تكوين العادات والتقاليد وكان
الحق فيها للأقوى وفى هذه الفترة كان الشعب مستعبداً والرق شائعاً .

مرحلة القوانين المكتوبة: وهى المرحلة التى دونت فيها الأعراف والعادات
وصيغت فى أحكام إلزامية ، مثل قانون حمورابى والقرن العشرين قبل
الميلاد وقولنين صولون فى القرن السابع والسادس قبل الميلاد وقانون
الألواح الأثنتى عشر فى روما منتصف القرن الخامس قبل الميلاد ، وفى
هذه المرحلة انتشرت القاعدة التى أخذ بها القانون الرومانى والتى تقول
بوجود تغير الشرائع بتغير الأزمان والأمكنة والأحوال .

مرحلة الشرائع السماوية: والتى تمثل المرجعية الأساسية فى تكريم
الإنسان ووضعت منهاج شامل وتنظيمات محكمة للحقوق العائلية
والتعاملات فى المجتمع والعلاقات بين الجماعات وغيرها .

مرحلة الستاتير: وفيها حققت مسيرة الحقوق مكاسب كبرى فالوثيقة
العظمى (المagna charta) التى صدرت عام 1215 كانت أول محاولة للحد من
سلطة الفرد المطلقة ، وتلاها إعلان حقوق الإنسان والمواطن عام 1789
ويبدو أن الوعي الذى عمته وثائق الحقوق ساعد الجماهير فى بداية القرن
العشرين على الاستفادة من بعض الحريات السياسية والنضال من أجل
الحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

مرحلة الموائيق والإعلانات والاتفاقيات الدولية: لقد ارتقت الحقوق والحريات
إلى مرتبة أسمى بحيث أصبحت رعايتها وحمايتها من مهام المجتمع
العالمى ، وصدرت العديد من الإعلانات العالمية عن حقوق الإنسان بدءاً

من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 وحتى الإعلانات الإقليمية عن حقوق الإنسان ونعرض منها:

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة عام 1948م :

صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في 10 ديسمبر سنة 1948م بعد اعتماده من الجمعية العامة بموافقة ثمان وأربعين دولة وامتناع ثمان دول عن التصويت ويعد نتاجاً لجهود طويلة لعلماء متخصصين .

شكل ومضمون الإعلان العالمي لحقوق الإنسان :

لما كان الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وحقوقها المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعمل والسلام في العالم ولما كانت تتناسى حقوقهم وحقوق الإنسان ولزادوا قد أفضيا إلى أعمال همجية أدت الضمير الإنساني وكان غيابه ما يرنو إليه عامة البشر انبثاق عالم يتمتع فيه للفرد بحرية القول ولعقيدة ويتحرر من الفزع والخوف ، ولما كان من الضروري أن يتولى القانون حماية حقوق الإنسان لكسب يضطر المرء أخذ الأمر إلى التمرد على الاستبداد والظلم ، ولما كانت شعوب الأمم قد أكتفت في الميثاق من جديد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة للفرد وقدره وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية وحزمت أمرها على أن تدفع بالرقى الاجتماعي قدماً وأن ترتفع مستوى الحياة في جو من الحرية ، لما كانت الدول الأعضاء قد تعهدت بالتعاون مع الأمم المتحدة على ضمان اطراد مراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها ولما كان للإدراك العام لهذه الحقوق والحريات الأهمية الكبرى للوفاء للنام بهذا التعهد .

وهناك العديد من البنود والمواد نذكر منها ما يلي :

المادة الأولى: يولد جميع الناس أحراراً متساويين في الكرامة والحقوق وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعامل بعضهم بعض بروح الإخاء .

المادة الثانية: لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في الإعلان دون تمييز كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس و اللغة أو

الدين أو الرأي أو العقيدة أو الرأي السياسى أو الأصل و الوطن أو الثروة و الميلاد أو أى وضع آخر دون أى تفرقة بين الرجال .

المادة الثالثة: لكل فرد الحق فى الحياة والحرية وسلامة شخصيته .

المادة الرابعة: لا يجوز استرقاق و استعباد شخص ويحظر الاسترقاق وتجارة الرق فى كافة أوضاعها .

المادة الخامسة: لا يعرض أى إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو بالكرامة .

المادة السادسة: كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق فى التمتع بحماية متكافئة دون تفرقة أو تمييز بين الآخرين .

الإعلان أو الميثاق العربى لحقوق الإنسان:

حقوق الإنسان فى الاتفاقيات العربية المعقودة فى إطار جامعة الدول العربية:

(أولاً : الإعلان أو الميثاق العربى لحقوق الإنسان

صدر للميثاق العربى لحقوق الإنسان بقرار مجلس الجامعة رقم 5437 15 أغسطس 1994م ثم تم اعتماد النسخة الأحدث من قبل القمة العربية السادس عشر والتي استضافتها تونس 23مايو / أيار 2004 .

الحقوق التى عرضت فى إطار الاتفاقيات العربية المعقودة بجمعة الدول العربية :

عقد فى إطار جامعة الدول العربية العديد من الاتفاقيات العربية والتي تهدف إلى التعاون العربى فى إحدى المجالات وتتضمن هذه الاتفاقيات نصوصاً تتعلق بحقوق الإنسان ومنها :

1- الحق فى السلم: حيث يعد الحق فى السلم أمراً هاماً بالنسبة للتمتع بحقوق الإنسان فلا يمكن تحقيق أو تنفيذ السلم بحقوق الإنسان وحرية الأساسية إلا فى ظل مناخ من السلم والأمن .

2- الحقوق الثقافية: توجد لتفاقيات عربية ذات صلة بالحقوق الثقافية وهما المعاهدة الثقافية وميثاق الوحدة الثقافية العربية وهى الحق فى الثقافة.

3- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: ولقد وردت نصوص تفرض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فى عدة موائيق واتفاقيات عربية وكذلك إرشادات لبعض الحقوق الجماعية بالحق فى التنمية والحق فى السلم .

4- الحق فى الجنسية: توجد اتفاقيتان عربيتان تتعلق فى الجنسية وهما اتفاقية بشأن جنسية أبناء البلاد العربية لمقيمة فى بلاد غير التى ينتمون إليها .

5- حقوق الفئات الضعيفة: هناك عدة اتفاقيات عربية تهتم بحقوق بعض الفئات الخاصة التى تكون فى حالة ضعف وتحتاج إلى نصوص قانونية لتقوية مركزها .

6- حقوق الإنسان المتصلة بالعدالة الاجتماعية: فى إطار جامعة الدول العربية عقدت فى مجال التعاون القضائى ومكافحة الجريمة مع عدة اتفاقيات عربية تتضمن وتنص على بعض حقوق الإنسان المتصلة بالعدالة الجنائية ومنها اتفاقية تنفيذ الأحكام .

اهداف الميثاق العربى لحقوق الإنسان:

يهدف هذا الميثاق إلى وضع حقوق الإنسان فى الدول العربية ضمن الاهتمامات الوطنية التى تجعل من حقوق الإنسان مثلاً سامياً وأساسية توجه إرادة الإنسان فى الدول العربية وتمكنه من الارتقاء نحو الأفضل وفقاً لما ترتضيه القيم الإنسانية السامية .

تتشبه الإنسان فى الدول العربية على الاعتزاز بهويته وعلى الوفاء بوطنه أرضاً وتاريخاً ومصالحاً مشتركة من التشبع بثقافة التأخى البشرى والتسامح والانفتاح على الآخر وفقاً لما تقتضيه المبادئ والقيم الإنسانية وتلك المعلنه فى الموائيق الدولية لحقوق الإنسان .

إعداد الأجيال فى الدول العربية لحياة حرة مسئولة فى مجتمع مدنى متضامن وقائم على التلازم بين الوعى بالحقوق والالتزام بالواجبات وتسود قيم المساواة والتسامح والاعتدال .

ترسيخ المبدأ القاضى بأن جميع حقوق الإنسان عالمياً وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة .

ومن هذه اللحظة التاريخية السريعة نستنتج أن اهتمام الشعوب والدول والمحافل الدولية بحقوق الإنسان يتضاعف عاماً بعد عام ، وأن هذه الحقوق تشغل مركزاً مرموقاً في الدول الخاضعة لسيادة القانون ، وأن رعايتها أصبحت اليوم من السمات البارزة والمميزة للأنظمة الديمقراطية ، وأنها كلها تدور حول محور أساسي واحد هو كرامة الإنسان التي تقوم على ركيزتين الحرية والمساواة .

تعميم فكرة حقوق الإنسان العالمية :

تعد السياسة الاجتماعية للعالمية تعبيراً مناسباً لأفكار منبعثة عن المواطنة العالمية ، وحقوق الإنسان العالمية أحد جوانب تطوير الوعي العالمي وهو نمو مفهوم المواطنة العالمية والمجتمع العالمي المتحضر وتؤدي هذه الأفكار إلى امتداد تجريبي للطموحات القومية إلى المستوى العالمي وإنها تدعم أفكار العدالة العالمية ، ومعايير الحد الأدنى من الصحة في العالم ، ومن التعليم والدخل ، وكذلك مفهوم حقوق الإنسان على المستوى العالمي ، وإن أنجح جهد لبناء مفهوم تجاوز الحدود القومية في السنوات الحديثة هو إيجاد مفهوم عالمي لحقوق الإنسان . وقد طور هذا المفهوم عدة هيئات بالأمم المتحدة ، وبعض المنظمات غير الحكومية ، والحركات الاجتماعية العالمية .

وقد برهن برنامج الأمم المتحدة للتطوير أن الفوائد الكامنة للعولمة مستترك فقط من خلال حكم أقوى ليعتمد على مفهوم العولمة ذات المبادئ بحكمه ويرشده احترام حقوق الإنسان ، واهتمام بالمساواة والتأكيد على التضمين والالتزام بخفض أو القضاء على الفقر والاضطرابات والاهتمام بمستقبل مدعم (برنامج الأمم المتحدة للتطوير 1999) فما يحاول هذا البرنامج إثباته أساساً هو العولمة التي تعتمد على أفكار المواطنة العالمية وتقرير للبنك الدولي عن التطور العالمي لعام 2000 - 2001 يحاول إثبات هذه الأفكار عبر خطوط متشابهة (البنك الدولي 2000م) إن الامتداد الهائل في عدد وحجم ومصادر وبروز المنظمات غير الحكومية

الدولية والحركات الاجتماعية العالمية هو تعبير عن ظهور مواطنة عالمية وتعبير عن قوة لمزيد من تطويرها .

إن فكرة عالمية حقوق الإنسان والمضمون الذى تعنيه يتفق مع طبيعة الحضارة الإنسانية فى مرحلة تطورها الحالى ، إنها الضمان الضروري للحاضر والأمان بالنسبة للمستقبل وما لم يقبل مبدأ العالمية يكون من المستحيل التقدم للأمام فى عملية الحماية الدولية " .

إن فكرة العالمية والاعتراف بجوهر الفهم المشترك لحقوق الإنسان لا يعنى أن الواقع وثورات التنوع الثقافى فى مجالها يمكن تجاهله فلا يمكن تحية أو تجاهل الخصائص الدينية والتاريخية والإقليمية والوطنية فى علاقتها بحقوق الإنسان .

إن حالات التنوع الحقيقة والتى لا يمكن إنكارها تضيف الفهم العالمى لحقوق الإنسان إنها ليست تعبيراً عن الأفكار ، بل بالعكس ، هى تساعد بالفعل فى جعل حقوق الإنسان عالمية ، حقيقة وتضمن أنها تترك وتقيم وتحترم ، ليس باعتبارها فكرة مفروضة مرتبطة بحضارة معينة أو بفترة زمنية ، بل باعتبارها نابعة من الصفات الداخلية العميقة التى يشترك فيها كل الأدميون ، وهى بالتحديد كرامتهم وشعورهم بالانتماء على الجنس البشرى بروح الأخوة والتضامن .

" إن حقوق الإنسان تحمل مفهوماً واسعاً يشمل توافر أساسيات الحياة للإنسان فى المسكن والعيشة والحرية وعدم ممارسة العنف والظلم ضده ، فى إطار نظام قانونى يحفظ تلك الحقوق ، ويحق الأمن له ، وهى حقوق سياسية واجتماعية واقتصادية " وكنيجة لهذا المفهوم الواسع والشامل فقد تبلور على ثلاثة أجيال من الوثائق الرسمية فى الأمم المتحدة الجيل الأول ويشمل الحقوق المدنية والسياسية مثل الحق فى الحياة والحرية والمحاكمة العادلة الجيل الثانى : ويشمل الحق فى التعليم والصحة والعمل .. الخ . وهى جميعها تمثل حقوق الرعاية الاجتماعية ، الجيل الثالث : ويشمل من الحقوق حق تقرير المصير والسلام الوطنى والدولى والتنمية والتمتع

المتساوى المشترك للإنسان والسمة المميزة لهذا الجيل من الحقوق هى أن جماعة فقط أياً كان تعريفها تختص بها وتحتاج الاستفادة الكاملة بها على تعاون دول أخرى.

المبادئ العامة لحقوق الإنسان :

تتميز حقوق الإنسان بعدد من المبادئ أو الأسس العامة والتي يتعين مراعاتها عند كل معالجة ، ويمكن إبراز أهمها فيما يلى :

أولاً: الأصل فى حقوق الإنسان أنها عامة ومطلقة : مودى ذلك أن الاعتراف بحقوق الإنسان وحرياته بحسب الأصل وأن يكون عاماً ومطلقاً وأن تعتبر هذه لحقوق لا يتم إلا فى أحوال استثنائية لها مبررها .

ثانياً: حقوق الإنسان مسألة وطنية داخلية : الأصل فى حقوق الإنسان أنها تعد مسألة وطنية داخلية ، فرغم مظاهر الاهتمام الدولى أو العالمى بحقوق الإنسان من قبل الهيئات والمنظمات الدولية والحكومية منها وغير الحكومية ، إلا أن ذلك كله لا يخلع عن حقوق الإنسان منشأها الوطنى أو الداخلى ويتربط على ذلك عدة نتائج هامة نوردتها فيما يلى :

أن للعمل من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها يتعين أن يكون نابعاً فى المقام الأول من المجتمع الوطنى نفسه أو ذاته .

أن التصدى لمواجهة الانتهاكات التى تستهدف حقوق الإنسان ينبغى أن يتم بأساليب ووسائل من داخل الوطن لا عن طريق فريق استعداد واستنفار الآخر الأجبنى . مراعاة الخصوصية الحضارية والثقافية لبعض الشعوب .

ثالثاً: حقوق الإنسان وحدة واحدة متكاملة ومتراصة فيما بينها :

الأصل فى حقوق الإنسان أنها وحدة واحدة لا تتجزأ يعتمد بعضها على البعض الآخر ، فهى مترابطة وغير قابلة للانقسام فلا ينبغى إعطاء أولوية خاصة لطائفة بعينها هذه الحقوق على حساب طائفة أو طوائف أخرى معها ، فمن المستحيل أن تتحقق تماماً الحقوق السياسية والمدنية بدون ممارسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

رابعاً: بعض حقوق الإنسان والحريات الأساسية لا تقبل التنازل عنها البتة :

توصف هذه الحقوق والحريات بأنها ملازمة للشخصية أو لصيغة لها ذلك أن محلها من المقومات الأساسية مادية أو معنوية لذات الإنسان والتي يستحيل وجوده بدونها من أمثلة هذه الحقوق الحق في الحياة والحق في سلامة البدن والحرية للشخصية والأهلية ، ومن ثم فلا يجوز لأى فرد التنازل عن أى حق أو حرية من هذه الحقوق والحريات .

خامساً: الجرائم الناجمة عن انتهاكات حقوق الإنسان لا تسقط بالتقادم :

فقد درج العمل على النص في التشريعات الوطنية والدولية على حد سواء على استثناء الجرائم الناجمة عن انتهاكات حقوق الإنسان وحرياته الأساسية من القاعدة العامة التي تقضى بانقضاء الدعاوى بالتقادم .

مصادر حقوق الإنسان :

المصادر النظرية :

1- **المصدر الدينى:** يمثل المصدر الدينى لحقوق الإنسان فيما سنته الشرائع الدينية وحفظته من حقوق الإنسان قبل أن ينبثق إليها للعالم الحديث بآلاف السنين ، فقبل أربعة عشر قرن من الزمان نظرت التشريعة الإسلامية - على سبيل المثال - إلى الإنسان على أنه أكرم خلق الله على الأرض وخليفته عليها ، لذا نظر الإسلام إلى حفظ النفس والمال والعقل والنمل والكرامة الإنسانية على أنها أهدافه الأولى الأساسية ، فإذا كان عمر حقوق الإنسان عندنا لا يتعدى خمسين عاماً فكيف هو قصير إذن بالقياس إلى عمره في الإسلام .

2- **المصدر الفلسفى:** لا شك أن ما يتردد اليوم من مفاهيم وأفكار حول حقوق الإنسان إن هو فى واقع الأمر إلا حقيقة قديمة ولت مع الإنسان عبر تطور فلسفى وسياسى واجتماعى طويل ، فمن الثابت أن القيم التى تتضمنها هذه الحقوق تجد أصولها فى كافة المذاهب السياسية والاجتماعية والدينية ، أنها نتج من الفكر الفلسفى عبر حضارات عديدة ، لقد كان هناك عدد كبير من الفلاسفة يقفون بأفكارهم وكتاباتهم وراء هذه القيم الإنسانية .

النبيلة باعتبارهم المفكرين المنظرين لمفهوم حقوق الإنسان ، حيث وصفوا هذه الأسس تطبيقاً عملياً إصلاحياً .

المصادر العملية :

1- المصدر الدولي: يتمثل المصدر الدولي لحقوق الإنسان فى مجموعة الإعلانات والوثائق والعهود الدولية التى تم إصدارها من قبل الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات العالمية فى مجال حقوق الإنسان بدءاً من عام 1954م وحتى الآن ، فبعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها بكل مآسيها أصبح الإنسان موضع اهتمام متزايد من قبل المجتمع الدولى ومؤسساته القانونية، صحيح أنه كانت هناك قبل الحرب حالات من التدخل الدبلوماسى لحماية الأكرليات.

ولكن كانت كلها كما رأينا اهتمامات محدودة، ولم يكن للمجتمع الدولى آنذاك من أثر يذكر على الحكومات فى تعاملها مع الإنسان على أراضيها أبداً كانت المذبح والانتهاكات التى تجرى فوقها ، ومن هنا وأمام مآسى الحرب اتجه المجتمع الدولى عند إقامة منظمة الأمم المتحدة إلى فكرة احترام حقوق الإنسان والشعوب كأساس هام للسلام والأمن الدوليين .

2- المصدر الوطنى: يتمثل المصدر الوطنى لحقوق الإنسان فيما يوجد داخل تشريعات الدولة من نصوص متعلقة بهذه الحقوق ، سواء فى الدستور أو التشريع والعرف، فضلاً عن أحكام المحاكم الوطنية المنصفة لحقوق الإنسان ، أنها النصوص التى تجرم الاعتداء على حقوق الإنسان المختلفة ، وتحرم انتهاكها وبالنظر إلى الدستور المصرى نجد أنه تتضمن نصوصاً وعبارات رائعة عن حقوق الإنسان ، والواقع أن للمصدر الوطنى هذا أهمية عظيمة ، لأن له الأولوية على المصدر الدولى فى مسار الحماية، فبعد انتهاك حقوق الإنسان يجب على الضحية التوجه إلى وسائل الحماية فى القانون الداخلى الذى يمثل خط الدفاع الأول عنها قبل اللجوء إلى أى جهة خارجية دولية لحماية حقوق الإنسان ، وهذا ما نتص عليه نفسه المواثيق والقرارات الدولية المعنية .

3- المصادر الاحتياطية: يضاف إلى المصادر الرسمية بقانون حقوق الإنسان مصادر احتياطية تتمثل فى الإعلانات والتوصيات التى تكسب الصفة القانونية الملزمة مثل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وقد أصدرت الأمم المتحدة العديد من الإعلانات التى صار خلاف حول قيمتها الإلزامية ولكن لا ينكر أحد قيمته المعنوية والأدبية والتوجيهية للدول والمنظمات الدولية .

إبعاد حقوق الإنسان :

إن مفهوم حقوق الإنسان هو أحد المفاهيم التى تتسم بالغموض والوضوح فى نفس الوقت فهو مفهوم معقد، فمن ناحية يمكن النظر إليه إلى أنه وضاح وإن كان ما يمس الإنسان ويضره يعتبر مساساً بحقوقه، ولكن من ناحية أخرى إن هذا المفهوم المبسط فى غاية التعقيد . ويمكن النظر إلى مفهوم حقوق الإنسان فى شموله وكلياته من خلال مجموعة الأبعاد التالية .

البعد الأول : البعد الجمعى المتصل بالمجتمع : ويأتى فى مقدمة حقوق الإنسان هنا حقه فى تقرير مصيره وحقه فى اختيار نظامه السياسى والاقتصادى ، وقد نصت على ذلك المادة الأولى من الميثاق الدولى للحقوق المدنية والسياسية والميثاق الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على ما يلى :

لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها وهى بمقتضى هذا الحق حرة فى تقرير مركزها السياسى وفى السعى لتحقيق نمائها الاقتصادى والاجتماعى والثقافى .

لجميع الشعوب السعى وراء أهدافها الخاصة ، التصرف الحرفى فى ثرواتها ومواردها الطبيعية دونما إخلال بأية التزامات منبثقة عن مقتضيات التعاون الاقتصادى الدولى القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة وعلى القانون الدولى .

البعد الثاني : البعد الاجتماعي والاقتصادي : وفى مقدمة الحقوق المتصلة بهذا البعد هو الحق فى العمل والحق فى التعليم والحق فى التجمع وتكوين النقابات والحق فى الثقافة والحق فى تكوين أسرة ونحو ذلك من الحقوق الأخرى .

ولقد عالجت مواثيق حقوق الإنسان هذا البعد فى عدة وثائق منها :

فى إطار العهد الدولى للحلول الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، الذى وضع العديد من المبادئ، ونص على مختلف الحقوق والحريات فى هذا الصدد وإنشاء لجنة متابعة لفحص مدى التزام الدول الأطراف فى هذا العهد بنصوصه .

فى إطار عدة إعلانات واتفاقيات دولية تفصيلية مثل إعلان مبادئ التعاون الثقافى الدولى ، الإعلانات والاتفاقيات الخاصة بالطفل والزواج والأسرة والنساء والشباب وإعلان الحق فى التنمية .

الاتفاقيات الخاصة بالعمل والحقوق النقابية مثل اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابى، والمفاوضة الجماعية، والاتفاقية الخاصة بممثلى العمال واتفاقية علاقات العمل ونحو ذلك .

البعد الثالث : البعد الأمنى لحقوق الإنسان : وفى هذا المجال نجد الحق فى الأمان الحق فى حرمة المسكن، الحق فى العيش فى أمان بعيداً عن الإرهاب ، وقد نصت على ذلك المواثيق الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى من ضمان حقوق الإنسان الحق فى الأمن على شخصه وفى حماية الدولة له من أى عنف أو أذى بنى يصدر سواء عن موظفين رسميين أو عن أى جماعة أو مؤسسة.

البعد الرابع : البعد السياسى الفردى : وفى هذا البعد نجد الحق فى الانتخابات، الحق فى تكوين الأحزاب والجماعات وهكذا وتتحدث المواثيق الدولية تفصيلاً عن هذه الحقوق وإجراءات ممارستها والحالة فى الظروف الطارئة الاستثنائية التى تهدد حياة الأمة .

مراجع الفصل الثالث

- 1- محمد رفعت قاسم : التشريعات فى الخدمة الاجتماعية ، مركز نشر وتوزيع الكتاب للجامعى ، دين ، 2005 ، ص 187 .
- 2- محى محمد مسعد : حقوق الإنسان ، مركز الإسكندرية للكتاب ، 2006 ، ص 13 .
- 3- فضل الله محمد إسماعيل : حقوق الإنسان بين الفكر العربى والفكر الإسلامى ، مكتبة بستان المعارف ، القاهرة ، 2004 ، ص 1 .
- 4- السيد أبو الخير : نوص الموائيق الدولية والإعلانات والاتفاقيات لحقوق الإنسان ، ايثرلك للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2005 ، ص 25 .
- 5- محمد عابد الجابرى : للديمقراطية وحقوق الإنسان ، كتاب فى جريدة ، منظمة اليونيسكو ، ع 95 ، يوليو 2006 ، ص ص 5 : 27 .
- 6- خليل عبد المقصود : الخدمة الاجتماعية وحقوق الإنسان، دار النهضة ، مصر للنشر والتوزيع
القاهرة ، 2004 ، ص 200 .
- 7- احمد زكى بدوى : معجم العلوم الاجتماعية ، بيروت ، مكتبة لبنان ، 1982 ، ص 359 .
- 8- سامى علم الدين : النظريات العامة فى القانون الانترالم - دراسة مقارنة ، القاهرة ، 1986 ، ص ص 263 : 264 .
- 9- محمد عاطف غيث : قاموس علم الاجتماع ، الإسكندرية ، المعرفة الجامعية ، 1996 ، ص 388 .
- 10- أحمد شفيق السكرى : قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 2000 ، ص 451 .
- 11- محمد عاطف غيث : قاموس علم الاجتماع ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، د.ت ، ص 388 .
- 12- احمد وفاء زيتون: الدفاع عن الحق فى الرعاية الاجتماعية ، المؤتمر العلمى السابع ، المجلد الثانى ، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم ، جامعة القاهرة ، 1994 ، ص 368 .

13- مصطفى كامل السيد: محاضرات في حقوق الإنسان ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة، 2002، ص 15 .

14- محمد شريف بسيوني : الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، المجلد الثاني ، الوثائق الإقليمية دار الشروق للطبع والنشر، القاهرة ، 2004، ص 234.

15- Roland Patron: social problems and human rights, toronto : peckoqu press , 2004, p 131.

16- عبد الرافع موسى : الأسس العامة في حقوق الإنسان ، مذكرات غير منشورة ، جامعة جنوب الوادي ، كلية الحقوق ، دت ، ص 10 .

17- صابر عبد ربه ، محمد مراد : مدخل لدراسة حقوق الإنسان ، مكتبة جنوب الوادي ، دت ، ص 90 .

18- شادية جابر محمد كيلاي : تعليم حقوق الإنسان في كليات التربية، مجلة المستقبل والتربية العربية ، العدد الحادي والثلاثون ، المجلد التاسع، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، أكتوبر 2003 ، ص 23.

19- United Nations: Human rights and disabled person a report of human rights new york : united nation publesher, 2004, p2

20- احمد شفيق السكري : الحق في التنمية كأحد حقوق الإنسان في الخدمة الاجتماعية ، المؤتمر العلمي الخامس عشر للرعاية الاجتماعية وحقوق الإنسان ، جامعة القاهرة ، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم ، 9- 10 مايو 2004 ، ص ص 1 : 5

21- نقلاً عن : طلعت المروجي : السياسة الاجتماعية العالمية والحقوق الاجتماعية للإنسان الشكل ... والمضمون ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، 2004 ، ص 9 .

22- شادية جابر محمد كيلاي : تعليم حقوق الإنسان في كليات التربية، مجلة المستقبل والتربية العربية ، ع31 ، م9 ، مرجع سبق ذكره ، ص 24 .

- 23- ماهر أبو المعاطى على : السياسة الاجتماعية ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ، 2003 ، ص 103 .
- 24- ماهر أبو المعاطى على : الخدمة الاجتماعية وحقوق الإنسان في ضوء الموانئ والتشريعات العالمية والمحلية ، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العلمى الخامس عشر ، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم ، جامعة القاهرة ، 2004 ، ص . ص (106 : 107) .
- 25- طلعت مصطفى السروجى وآخرون : التخطيط الاجتماعى والسياسة الاجتماعية ، مركز نشر وتوزيع للكتاب الجامعى ، القاهرة ، 2001 ، ص 174.
- 26- عبد الرشيد عبد العزيز سالم: الإسلام دين الإنسانية ، مكتبة التراث الإسلامى ، القاهرة ، 1994 ، ص 210 .
- 27- مصطفى كامل السيد : محاضرات فى حقوق الإنسان ، ط3 ، مكتبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، 1998 ، ص.ص (9 : 11) .
- 28- Yaslen Paraneu: the importance of human Rights practice , Ohio : pecouk press , 2000, p30.
- 29- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى: الربط بين حقوق الإنسان وكل من التنمية البشرية والإنسان ، المكتب الإقليمى للدول العربية ، نيويورك ، 2002 ، ص 13.
- 30- على محمد صالح الدبلى ، على عليان محمد أبو زيد : حقوق الإنسان وحرياته ، عمان ، دار الثقافة ، 2005 ، 31 .
- 31- www.islamweb.net/verz/archive/art.php2long 10/3/2008
- 32- رمضان أبو السعود ، همام محمد محمود : المبادئ الأساسية فى القانون ، الإسكندرية ، منشأة المعارف ، 1996 ، ص ص 190 : 196 .
- 33- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى: الربط بين حقوق الإنسان وكل من التنمية البشرية والإنسان ، مرجع سبق ذكره ، ص . ص (13 : 14) .
- 34- السيد أبو الخير : نصوص الموانئ والإعلانات والاتفاقيات لحقوق الإنسان ، الإسكندرية ، اينزلك ، 2005 ، ص 65 .

- 35- على يوسف الشكري : حقوق الإنسان في ظل العولمة ، القاهرة، اينزك للطباعة والنشر ، 2006 ، ص ص 216 : 222 .
- 36- وائل أحمد علام : الميثاق العربي لحقوق الإنسان دراسة حول دور الميثاق العربي في تعزيز حقوق الإنسان في جامعة الدول العربية، بنها ، دار النهضة العربية، 2005 ، ص 14 : 63.
- 37- محمد يونس وآخرون : قانون حقوق الإنسان ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2058 ، ص ص 309 : 310 .
- 38- خليل عبد المقصود عبد الحميد ، فوزى محمد الهادي : العلاقة بين وعى الاخصائي الاجتماعي بالحقوق الاجتماعية للإنسان على مستوى أدائه المهني ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 106 : 107 .
- 39- نكلا عن : طلعت السروجي: السياسة الاجتماعية العالمية والحقوق الاجتماعية للإنسان الشكل ... والمضمون ، مرجع سبق ذكره ، ص 10 .
- 40- احمد شفيق السكري : الحق في التنمية كأحد حقوق الإنسان في الخدمة الاجتماعية ، مرجع سبق ذكره ، ص 6 .
- 41- احمد شفيق السكري : الحق في التنمية كأحد حقوق الإنسان في الخدمة الاجتماعية ، مرجع سبق ذكره، ص 6 .
- 42- عبد الكريم نصير وآخرون : قانون حقوق الإنسان ، الإسكندرية المكتب الجامعي الحديث ، 2008 ، ص ص 4 : 7 .
- 43- صابر عبد ربه ، محمود مراد : مدخل لدراسة حقوق الإنسان ، دن ، ص 39 .
- 44- الشافعي محمد بشير : قانون حقوق الإنسان ، الإسكندرية، منشأة المعارف ، 2007 ، ص ص 43 : 45 .
- 45- محمد نعمان جلال : مصر والعروبة والإسلام وحقوق الإنسان ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، 2001، ص . ص (52 : 53) .
- 46- محمد نعمان جلال : مصر والعروبة والإسلام وحقوق الإنسان ، مرجع سبق ذكره ، ص 53 .

الفصل الرابع

منظمات حقوق الإنسان و التنمية

أولاً: منظمات حقوق الإنسان :

منذ أن ظهر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 ، وحتى الآن قامت العديد من المنظمات التي ركزت اهتمامها على نشر الوعي بحقوق الإنسان والدفاع عن المضطهدين وسجناء الرأي، ومن أهم هذه المنظمات :

1- منظمة العفو الدولية :

وهي حركة عالمية مستقلة بدأت في عام 1961 ، تعمل من أجل احترام مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تضم عشرات الألوف من كثير من دول العالم ، ومنحت جائزة نوبل للسلام عام 1977 ، وتستهدف المنظمة حماية حقوق الإنسان بصرف النظر عن الخلافات وعدالة لكل سجناء الرأي ، وتصدر تقرير سنوياً بأهم لغات العالم عن مدى احترام كل دولة لحقوق الإنسان باعتبار أن حماية حقوق الإنسان مسؤولية عالمية .

ويتمتع بعضوية هذه المنظمة أعضاء عاملون ينتشرون في جميع أنحاء العالم ، وبلغ عددهم أكثر من ثلاثمائة وخمسين ألفاً من الأعضاء وهم يعملون داخل أكثر من مائة وخمسين دولة من دول العالم .

2- المنظمة العربية لحقوق الإنسان :

أنشئت عام 1983 ومقرها الرئيسي في القاهرة وتتحدد أهدافها في الآتي :

العمل على احترام وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية في الوطن العربي لجميع المواطنين والأشخاص الموجودين على أرضه طبقاً لما يتضمنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية لاسيما العهدان الدوليان بالحقوق السياسية المدنية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكافة المواثيق والعلاقات الدولية الأخرى وذلك بالدفاع عن كل من يتعرض من الأفراد والجماعات لانتهاك حقوقه الإنسانية خلافاً لما هوصوص عليه في كل تلك المواثيق .

* عدم الانحياز إلى أى نظام عربي أو ضده .

* نشر وتعميق وعي المواطنين بحقوقهم المشروعة وتمسكهم بها بكل الوسائل الممكنة كالمطبوعات والندوات والمؤتمرات وغيرها .

* توثيق روابط التعاون والتنسيق مع جميع المنظمات والهيئات والجماعات العربية والأفريقية والدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان .

* بعيداً عن الاعتبارات السياسية ، العمل للإفراج عن الأشخاص الذين يعتقلون أو يحتجزون أو تقيد حرياتهم بسبب آرائهم السياسية أو معتقداتهم الدينية و غير ذلك من المعتقدات التي تملحها عليهم ضمائرهم أو بسبب العرق أو الجنس و اللون أو الدين .

* السعى إلى تقدير واحترام واستقلال القضاء ومهنة المحاماة وسيادة حكم القانون.

* الاعتراض على أى إجراءات أو محاكمات لا تتوافر فيها ضمانات المحاكمة العادلة للمتهمين أمام قاضيهـم الطبيعي وتقديم المساعدة القانونية لهم حينما كان ذلك ضرورياً وممكنا .

* تقديم المساعدة المالية وغيرها من وسائل الإغاثة للمتهمين والمحكوم عليهم والمحتجزين فى قضايا الرأى وغيرها من القضايا السياسية ولمن يعولونهم .

* تحسين أحوال المحتجزين والمعتقلين والسجناء عامة وسجناء الرأى بخاصة .

وتصدر المنظمة وثائق فى حملتها عن الدفاع عن حقوق الإنسان منها :

الوثيقة الأولى : وهى نشرة صغيرة تتألف من عدة صفحات تصدر كل شهرين أو ثلاثة وتشتمل على لوائح تفصيلية بأسماء المعتقلين أو المحكوم عليهم الذين تصل أخبارهم للمنظمة .

الوثيقة الثانية : كتيب دورى على مقالات ودراسات وخلاصات عامة عن ما يجرى فى البلاد العربية حول حقوق الإنسان .

الوثيقة الثالثة : وهى التقرير السنوى عن أحوال حقوق الإنسان فى كل أقطار الوطن العربى .

3- المعهد العربى لحقوق الإنسان :

وهو مؤسسة عربية مستقلة أسستها عام 1989 ثلاث منظمات عربية غير حكومية وهى اتحاد المحامين الغرب والمنظمة العربية لحقوق

الإنسان والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان ، ويستهدف نشر الوعي والمعرفة بحقوق الإنسان في الوطن العربي والعمل على حمايتها وتطويره عن طريق نشر المعلومات وتوثيقها والإعلام بها والتكوين والتدريب وتطوير البحوث والدراسات ولقد حصل المعهد على جائزة اليونسكو لتكريس حقوق الإنسان عام 1992 .

4- المنظمة المصرية لحقوق الإنسان :

إن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان هي واحدة من أولى المنظمات الغير حكومية والتي تعمل في مجال تعزيز حقوق الإنسان في مصر وقد نشأت المنظمة عام 1985 وتعمل وفقاً لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتشريعات حقوق الإنسان الدولية الأخرى وتقوم المنظمات برصد حالات حقوق الإنسان في مصر والدفاع عنها ومواجهة الانتهاكات التي تواجه الإنسان وحقوقه وتقوم أيضاً هذه المنظمات بإعداد التقارير كما أنها توضح وتؤيد مبادئ حقوق الإنسان ومطالب الإنسان الضرورية له . وسنعرضها بالتفصيل .

5- الأجهزة الوطنية المعنية بحقوق الإنسان :

1- الأجهزة الوطنية لكفالة احترام وحماية حقوق الإنسان :

هناك العديد من الأجهزة الوطنية التي تلعب دوراً هاماً في تقرير احترام حقوق الإنسان أكدت الوثائق الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة على أن لها دورها في مجال احترام حقوق الإنسان وحياته الأساسية من أهمها :

1- اللجوء إلى القضاء الوطني لإزالة أي اعتداء على حقوق الإنسان :

1- حق الفرد في اللجوء إلى القضاء :

لاشك أن إعطاء الفرد الذي وقع عليه الانتهاك (أو ذويهِ) حق رفع دعوى Le Droit De Recours individuel يعد أحد الوسائل الأساسية لحماية حقوق الإنسان ولا جدال أن المصلحة القضائية تلعب دوراً هاماً في كفالة احترام حقوق الناس ، وقد نصت على ذلك المواثيق الصادرة عن

الأمم المتحدة ، فتتضمن المادة (8) من الإعلان العالى لحقوق الإنسان على أن :

لكل شخص حق اللجوء إلى المحاكم الوطنية المختصة لإنصافه الفعلى من أية أعمال تنتهك الحقوق الأساسية للإنسان التى يمنحها إياه الدستور أو القانون .

كذلك نصت المبادئ الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية على أن: لكل فرد الحق فى أن يحاكم أمام المحاكم العادية و الهيئات القضائية التى تطبق الإجراءات القانونية المقررة.

2- مراعاة مبدأ الملحة فى الدعوى من المبادئ المستقرة فى القانون الدولى والداخلى بدأ (حيث لا مصلحة لا جدوى) No Interest No Action ومقتضى هذا المبدأ أن الفرد الذى أضير مباشرة من الانتهاك الواقع ، هو الذى يملك حق المطالبة برفع ذلك الانتهاك : فالقاعدة أنه لا يمكن لشخص أن يدافع عن حقوق الآخرين ذلك أنه فى مجال حقوق الإنسان ، كما هو الحال فى القانون الدولى بصفة عامة ، دعوى الحسبة أو للدعوى الشعبية Actionpopularis ليست من المبادئ المستقرة دولياً وفى بعض النظم القانونية الداخلية (وإن كان يحمد للتشريعة الإسلامية أنها تتيح دعوى الحسبة) .

2- المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان :

انطلاقاً من أن وجود مؤسسات وطنية فاعلة فى مجال حقوق الإنسان ، يعتبر عاملاً مساعداً لتحقيق وكفالة احترام تلك الحقوق وهو الهدف الذى تسعى إليه الأمم المتحدة ، فقد أكد المؤتمر العالمى لحقوق الإنسان (1993) على :

الدور الهام والبناء الذى تؤديه المؤسسات الوطنية من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان وخاصة بصفتها الاستشارية إزاء السلطات المختصة ، ودورها فى علاج انتهاكات حقوق الإنسان وفى فشل المعلومات عن حقوق الإنسان والتعليم فى مجال حقوق الإنسان كذلك قرر

المؤتمر تشجيع إنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع الاعتراف بحق كل دولة في اختيار الإطار الذي يناسب أكثر حاجاتها الخاصة على المستوى الوطني .

3- إمكانية اللجوء إلى البعثات الدبلوماسية والقنصلية :

قدر للبعثات الدبلوماسية والقنصلية أن يكون له دورها في مجال حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ، ولأنك أن ذلك سيكون قابلاً للتطبيق فقط بالنسبة للمتواجدين في الخارج وقد أكدت على ذلك الموانيق الصادرة عن الأمم المتحدة من ذلك المادة (10) من الإعلان المتعلق بحقوق الإنسان للأفراد الذين ليسوا من رعاية البلد الذي يعيشون فيه ، والتي قررت :

يكون الأجنبي في أي وقت حراً في الاتصال بالقنصلية أو البعثة الدبلوماسية للدولة التي هو أحد رعاياها أو في حالة عدم وجودها بالقنصلية أو البعثة الدبلوماسية لأية دولة أخرى يعهد إليها برعاية مصالح الدولة التي هو أحد رعاياها في الدولة التي يقيم فيها .

4- دور الفرد في حماية حقوق الإنسان :

لأنك أن للفرد دوره في كفالة احترام حقوق الإنسان ، هذا الدور يتمثل أساساً في أمرين :

ضرورة احترام الفرد لحقوق وحرريات الآخرين .

قيام الفرد بالدفاع عن حقوقه أو حقوق الآخرين التي تم انتهاكها أو الاعتداء عليها .

لذلك جاء في الفقرة الخامسة من ديباجة العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن الفرد عليه (مسؤولية السعي إلى تعزيز ومراعاة الحقوق المعترف بها في هذا العهد) .

ومن الثابت أن من بين الأمور المكفولة للفرد ، في هذا الخصوص إمكانية تقديم شكاوى فردية أو إخطارات أو صحف دعاوى -
Despetitions – Des Plaints – Individuelles – De Cmmnications

بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان سواء إلى القضاء الوطنى أو إلى الأجهزة الدولية المختصة (مثال ذلك للجان الدولية) .
اللجوء إلى الحماية الدبلوماسية :

تعتبر الحماية الدبلوماسية وسيلة من أهم وسائل وضع المسؤولية الدولية موضوع التطبيق ، وذلك إذا وقع انتهاك لالتزام دولى فى حق الأفراد الطبيعيين أو المعنويين رتب ضرراً بهم وبمقتضى هذا النظام تدافع الدولة (أو المنظمة الدولية إذا مارست الحماية الوظيفية تجاه أو بخصوص موظف تابع لها) عن الشخص المجنى عليه ، بكفالة حقها الخاص باحترام القانون الدولى فى شخص هذا الأخير .

ثانياً : الحق فى التنمية من حقوق الإنسان :

ترجع فكرة حق التنمية إلى إعلان منظمة العمل الدولية فى فيلادلفيا فى عام 1944م حيث أكد أن " كل الأمم لهم الحق فى العمل من أجل رفاهيتهم المادية وتنميتهم الروحية فى ظل ظروف الحرية والكرامة والأمان الاقتصادي والفرص المتكافئة " وأن الفقر فى أى مكان يشكل خطراً على الازدهار فى كل مكان " وأن " الحرب ضد الحاجة فى داخل كل أمة وبالجهد الدولية المستمرة والمنسقة " تنطبق بشكل كامل على كل الشعوب فى كل مكان وفى كل من الدول المستقلة والأراضي التابعة "

وهكذا فإن الحق فى التنمية تطور مع الحق فى تقرير المصير للأراضي المستعمرة التى كان لديها مشاكل خطيرة فى التنمية ، وكانت الدول الناشئة تعتقد أن الدول المتقدمة التى كانت مرتبطة بشكل وثيق بتاريخها القريب عليها الالتزام بشكل كبير فى تدابير التنمية لعلاج الوضع المتردى ولتصحيح الاختلال الكبير فى التوازن .

كما أن الحق فى التنمية يتكامل مع باقى حقوق الإنسان المنبذة والمسياسية فقد تضمنت الفقرة 13 من إعلان طهران الصادر عن المؤتمر الدولى لحقوق الإنسان فى 13/5/1968م " أنه نظراً لكون حقوق الإنسان وحياته الأساسية غير قابلة للتجزئة ، يستحيل التحقيق الكامل للحقوق

المدنية والسياسية من غير التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فإنجاز تقديم مستديم فى وضع حقوق الإنسان موضع العمل الفعلى مرهون بمساوات وطنية ودولية سليمة وفعالة على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ورد أيضاً فى التوصية الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة فى 1977/12/16م رقم 130/32 " إن هناك وسائل وأساليب أخرى متاحة فى إطار الأمم المتحدة لضمان التمتع للفعال بحقوق الإنسان وبالحرريات المتساوية " وأيضاً " إيلاء عناية متساوية فى مجال تحقيق وتعزيز حماية الحقوق المدنية والسياسية وفى مجال تحقيق وتعزيز حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية"

وقد أعلن أيضاً أمام لجنة الصياغة للميثاق الأفريقى حول حقوق الإنسان والشعوب فى عام 1979 " إن مفهومنا الكلى لحقوق الإنسان يتميز بالحق فى التنمية إذ أنه يجمع كل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأيضاً الحقوق المدنية والسياسية . إن التنمية هى أولاً وقبل كل شئ تغيير نوعية الحياة وليس فقط نموا اقتصادياً مطلوباً بأى شئ ، خاصة فى ظل القمع الأعمى للأفراد والشعوب وأنه التنمية الكاملة لكل فرد داخل مجتمعه"

فى ضوء إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 1986 الخاص بالحق فى التنمية:

يتألف هذا الإعلان من عشر مواد بعد مقدمة مطولة تشير إلى الأسس والبواعث والمبادئ التي اعتمدها الإعلان وهذه المقدمة لا تقل أهمية فى بياناتها عن المواد التي تشكل متن الإعلان، ولهذا فإننا سنتعرض إلى ما تفيدنا به المقدمة قبل أن نستعرض أحكام المواد نفسها.

إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بالحق فى التنمية المعتمد عام 1986 يدخل فى إطار التوجهات للمعاصرة لتشريعات حقوق الإنسان، ونعني بها التوجهات التي تعنى بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ولعل

من الأهمية بمكان أن نشير أولاً إلى تعريف التنمية الذي يتبناه الإعلان قبل الدخول في استعراض أحكامه.

يقول الإعلان في مقدمته أن الجمعية العامة للأمم المتحدة تسمّل بأن التنمية عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرّة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها.. ومن الواضح في هذا النص أن تعريف التنمية قد أخذ بمفهوم واسع لا يقتصر على ما يتصوره البعض عند سماعه لهذا التعبير وهو الجانب الاقتصادي للمعبر عنه بزيادة الدخل والرفاهية الاقتصادية بشكل عام.

إن للتنمية في هذا النص، وكما هو الواقع أيضاً، جوانب تتعدى ما هو اقتصادي إلى ما هو اجتماعي وثقافي وسياسي، أي أن لها شمولية يمكن أن نقول عنها أنها تضم كافة المعالم الخاصة بمجتمع ما حينما نريد وصف وتقييم أوضاعه في مرحلة ما نسبة إلى مرحلة سابقة، وتكون التنمية بذلك عملية يراد بها نقل المجتمع بأفراده ومؤسساته وبمجموعه بل وبعلاقاته مع محيطه الدولي من مرحلة معينة إلى مرحلة أكثر تقدماً ورفاهاً في كافة الشؤون الحياتية وبشكل متوازن، وما لم تكن عملية التنمية بهذا الشكل المشروط بتحقيق مشاركة أصحاب المصلحة فيها أي كافة أفراد المجتمع على مستوى الأداء والتمتع بالثمار فإنها لن تسمى عملية تنمية حقيقية ولن تكون كذلك لأنها بكل بساطة لا تستطيع تحقيق الأهداف الأصلية المرجوة منها.

محتوى إعلان الحق في التنمية:

في مقدمة الإعلان نجد ما يلقي مزيداً من الضوء على (الحق في التنمية) كما تتطرق إليه الأمم المتحدة، فقد ورد في إحدى الفقرات قول مقدمة الإعلان: "وإذ تؤكد أن الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف...".

هذا التأكيد لا يأخذ الحق في التنمية بصفته حقاً منفرداً معزولاً عن غيره وإنما يربطه ببقية حقوق الإنسان حيث ينص صراحة على أنه "حق من حقوق الإنسان.."، وبالتالي فإن الأحكام التي تتعلق بحقوق الإنسان عامة لابد أن تتعلق به من عدة وجوه، فما يقال عن حقوق الإنسان المعلومة في الصكوك السابقة يقال أيضاً عن الحق في التنمية مع ملاحظة الفروق في خصوصية الحق ومدى نضج الآليات المتاحة لتعزيز الحق وضمان استيفائه، وأكثر من هذا فإن النص يضيف واصفاً هذا الحق بأنه "غير قابل للتصرف"، وهذا يعني أنه لا يمكن التنازل عنه أو الحرمان منه، وحتى في الحالات الاستثنائية فإن هذا الحق يجب أن يراعى لما له من أهمية خاصة وإن له علاقة مباشرة مع عدد من الحقوق المهمة الأخرى كما سنرى لاحقاً.

في الفقرة نفسها من مقدمة إعلان (الحق في التنمية) نقرأ "أن : تكافؤ الفرص في التنمية حق للأمم وللأفراد الذين يكونون الأمم على السواء". وهنا نشير إلى ناحيتين: الناحية الأولى تكافؤ الفرص بين الأمم وتكافؤ الفرص بين الأفراد في الأمة الواحدة. والناحية الثانية أن الأفراد المذكورون بالاسم فضلاً عن ذكر الأمم التي قد تفسر على أنها الدول أو الشعوب، وإن كانت (الشعوب) أقرب إلى المعنى إذا أخذنا بالاعتبار النصوص الإنكليزية والفرنسية أيضاً. وعلى كل حال فإن ذكر الأفراد يضيف رصيذاً جديداً إلى ما يتمتعون به من مركز بصفتهم أفراداً في إطار القانون الدولي، ذلك أن الأمم المتحدة باعتبارها منظمة دول إنما تعنى بأوضاع الدول أولاً في خطابها وتعاملها المباشر لكنها لم تهمل الفرد، بحيث أن هذا الفرد الذي كان يستبعد عند دراسة أشخاص القانون الدولي قد أصبح يتمتع يوماً بعد آخر بموقع يتعزز باستمرار على الصعيد الدولي بما خصته القواعد الجديدة من حقوق وكلفته به من واجبات .

نتصّص مقدمة الإعلان في فقرة أخرى من فقراتها على تأكيد رؤية الجمعية العامة، والتي تتألف من ممثلي كل دول العالم أعضاء الأمم

المتحدة في أنه "يحق لكل فرد أن يتمتع بنظام اجتماعي ودولي يمكن فيه إعمال الحقوق والحريات المبيّنة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" الصادر عنها عام 1948، والجمعية العامة تستند في ذلك إلى نص الإعلان العالمي نفسه.

والحقيقة أن الإعلان العالمي كان قد نص في المادة الثامنة والعشرين منه على ما يلي: لكل فرد حق التمتع بنظام اجتماعي ودولي يمكن أن تتحقق في ظله الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان تحقّقاً تاماً.

وواضح أن إعلان الحق في الانتمية قد استعار في مقدمته بعض هذه العبارات مؤكداً على أن الجمعية العامة للأمم المتحدة التي وافقت في السابق على نص المادة الثامنة والعشرين من الإعلان العالمي مازالت عند رؤيتها مما يدلّ على أن التجارب التي مرّ بها أعضاء الأمم المتحدة من الدول تشجع على التسليم بالحكم المذكور.

ولو دققنا النظر في هذا النص لوجدناه مما يحتمل بحثاً مطوّلاً لاشتماله على جوانب عديدة من جوانب الحياة الاجتماعية للفرد والحياة الدولية كذلك. غير إننا نشير هنا وباختصار إلى أن هذا النص يعيد التأكيد على حق بالغ الأهمية من حقوق الفرد التي تجعل منه محوراً مهماً إذا لم نقل محوراً رئيساً من محاور اهتمامات المنظمة الدولية، على الأقل في مستوى النظرية.

في هذا الإطار نذكّر بأن عبارة النظام الاجتماعي وربطه بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان هي مما يثير التحفظ أو يدفع إلى التزام تفسير خاص للنص يتلائم مع حقيقة اختلاف الأنظمة والأفكار التي تسيّر الأنظمة في أنحاء العالم. ومهما يكن من أمر فانه يبدو من جانب آخر أن النظام الاجتماعي المذكور يقصد به النظام الداخلي للدولة للمعنية لا النظام الدولي لأن هذا مذكور لاحقاً، وبالتالي فإن من حق الفرد وفق هذا النص أن يتدخل في اختيار النظام الصالح له، وإن يرفض النظام الاجتماعي الذي لا

يراه كذلك، غير أن (الصالح) هنا مأخوذ بمعنى إقرار النظام للحقوق والحريات المنصوص عليها في الإعلان العالمي.

في فقرة أخرى من فقرات مقدمة الإعلان، نجد إشارات كثيرة إلى عدد كبير من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي سبقت هذا الإعلان ومنها نص يؤكد على ما المأخذ إليه في موضع سابق من وجود علاقة وثيقة بين الحق في التنمية والحقوق الأخرى المقررة للإنسان في الوثائق الدولية وقد كرّست فقرة في مقدمة الإعلان للإشارة إلى الرباط الوثيق بين التنمية وحق تقرير المصير الذي سبق للجمعية العامة للأمم المتحدة أن أكدت عليه. تقول مقدمة إعلان الحق في التنمية أن الجمعية العامة تشير إلى حق الشعوب في تقرير المصير الذي بموجبه يكون لها الحق في تقرير وضعها السياسي بحرية وفي السعي إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بحرية". والملاحظة الأولى حول هذا النص انه يفرز لحق تقرير المصير فقرة خاصة لبيان علاقته بالحق في التنمية. والملاحظة الثانية انه يدمج بين الحقين ويصورهما كلاً غير قابل للتجزئة بحيث يفهم أن حق تقرير المصير يتضمن بنفسه الحق في التنمية لأن اختيار الشعب لمصيره بحرية يعني اختياره لا لنظامه السياسي وحسب بل لنظامه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي أيضاً، وبهذا فان التنمية التي تعني مزيداً من الرفاهية وتعزيز الكرامة الإنسانية في كافة الحقول لابد أن تكون من بين الاختيارات الحرة للشعب إذا ملك مصيره وقرر بنفسه ما يريد، ولا يعقل أن يختار شعب ما بإرادته الحرة أن يتخلف أو ينتحر سياسياً أو اقتصادياً أو ثقافياً.

والملاحظة الثالثة أن النص يعترف ضمناً بوجود ضغوطات من حول الشعب الذي يريد ممارسة حقه في تقرير المصير وفي التنمية، كما يعترف ضمناً أيضاً بوجود أساليب متعددة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والنص يؤكد بعد هذا على حرية الشعب في الاختيار في الناحيتين وبكلمة أخرى فان النص يدين مقدماً للضغوط التي

تمارس لمنع شعب من الشعوب الحق في تقرير مصيره، كما يدين الضغوط الرامية إلى إرغام شعب من الشعوب على إتباع أسلوب بعينه من أساليب التنمية لأن هذا يخالف الحق في التنمية الذي ينبغي أن يمارس بحرية.

أسس إعلان الحق في التنمية:

تقول مقدمة الإعلان أن الجمعية العامة وهي تُصدر هذا الإعلان تُضع في اعتبارها الالتزام الواقع على الدول بموجب الميثاق بتعزيز الاحترام والمراعاة العالميين لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز من أي نوع كالتمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره من الآراء أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو المولد أو غير ذلك من الأوضاع..".

إن هذا النص يشير إلى الالتزامات التي فرضها ميثاق الأمم المتحدة على عائق الدول الأعضاء فيما يتعلق بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية وقد وردت تلك الالتزامات مباشرة وبشكل غير مباشر في الميثاق في عدة مواضع ابتداء من مقدمته. ويلتفت هذا النص إلى ناحية محددة في الالتزامات المذكورة وهي المتعلقة بمناهضة التمييز في صدد تمتع الجميع بحقوق الإنسان وعلى المستوى العالمي.

وبالتالي فإن المفهوم من هذا النص إن الإعلان الخاص بالحق في التنمية ينبغي أن يوضع في إطار مابيكه الميثاق من التزامات، ويضاف إليها كالتزامات جديدة أو موضحة ومكملة.

وهكذا فإننا إذ نجد نصوصاً ومعاني عديدة في الميثاق حول حقوق الإنسان عامة والتنمية والرفاه والتقدم خاصة ينبغي أن نأخذ ذلك كله بالحسبان ونحن نحاول استقصاء معاني النصوص الواردة في إعلان الحق في التنمية.

وفي إطار النص الذي قدمناه قبل قليل فإن التمييز الممنوع يصبح واضحاً، وتكون المبررات الكامنة وراء التمييز المرفوض والمسجلة في

النص نفسه واضحة أيضاً. وبكلمة أخرى فإن الحق في التنمية يجب أن يتمتع به كل فرد ومجموعة وشعب دون تمييز، وإذا كان من طبيعة التنمية نفسها أنها تكون ذات ثمار عامة فإنه ينبغي أن نتذكر أن تلك الثمار هي المقصودة بالتمتع بحق التنمية. وبتعبير أوضح فإن الخطط التنموية يجب أن تراعي كل الأفراد والجماعات في الشعب الواحد، وأنها يجب أن تراعي كل الشعوب على مستوى العالم كله فيما يتعلق بجوانب الخطط التنموية العالمية فلا يجوز حرمان شعب منها، مثلما لا يجوز حرمان فرد أو مجموعة داخل الشعب الواحد أيضاً. وسواء كانت تلك الثمار مما يرافق الخطوات التنفيذية لخطط التنمية أو ينتج عنها في نهاية مرحلة من مراحل تلقي المردودات العملية لها فإن التمييز مرفوض، والحرمان لأي سبب مرفوض كذلك.

ومن بين الأسس التي بني عليها إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة المؤرخ في عام 1986 حول الحق في التنمية الاعتقاد بأن معالجة أوضاع أنماط من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الصارخة ووسعة النطاق سيكون من شأنها الإسهام في إيجاد ظروف مواتية لتنمية جزء كبير من الإنسانية.

وإذا كان هذا الأساس مفهوماً في الحقيقة، فإن من المهم أن نستعرض مع مقدمة الإعلان المذكور الانتهاكات للوارد ذكرها نصاً لأنها تحمل بذاتها دلالات عميقة وتفرض التزامات غير مباشرة على المسؤولين عنها، فضلاً عن الإدانة الواضحة لتلك الانتهاكات.

نقول مقدمة الإعلان أن الجمعية العامة للأمم المتحدة ترى أن القضاء على الانتهاكات واسعة النطاق والصارخة لحقوق الإنسان الخاصة بالشعوب والأفراد المتأثرين بحالات مثل الحالات الناشئة عن الاستعمار والاستعمار الجديد والفصل العنصري وجميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري والسيطرة والاحتلال الأجانب، والعدوان والتهديدات الموجهة ضد السيادة الوطنية والوحدة الوطنية والعلامة الإقليمية والتهديدات

بالحرب من شأنه أن يسهم في إيجاد ظروف مواتية لتنمية جزء كبير من الإنسانية".

في هذا النص اعتراف بمصادر أساسية لحالات انتهاك صارخة وواسعة النطاق وفي مقدمتها الاستعمار والاستعمار الجديد ولو تأملنا في هذين المصدرين والمصادر الأخرى المذكورة لوجدناها جميعاً ثابتة في تاريخ دول متقدمة تكنولوجياً، كبيرة أو متوسطة من حيث النقل الاقتصادي والسياسي على المستوى الدولي، بينما نجد في المقابل أن حالات الانتهاك الصارخة المطلوب علاجها إنما هي في بلدان العالم الثالث النامية أو المتأخرة تكنولوجياً.

ولم يعد سراً في الحقيقة أن الدول المتقدمة قد بنت تقدمها على حساب ثروات الشعوب المستضعفة وما تزال تحاول استثمار تلك الثروات بشتى الوسائل.

إن الحق في التنمية يعني في هذه الحالة معالجة تتعلق بمصدر الانتهاك لا بآثاره وحسب، وبالتالي فإن الدول التي كانت خلف حالات الانتهاك المذكورة ينبغي أن تسهم في علاج ما تسببت به من تخلف وجرت إليه من مأساة ومعاناة، وذلك عن طريق المساعدات المادية والفنية التي يمكن أن تقدم إلى تلك الدول، لإنجاح خطط التنمية والبناء فيها.

حول أبرز العقبات في طريق التنمية:

في فقرة أخرى من فقرات مقدمة الإعلان نجد النقطة على درجة من الأهمية من قبل واضعي النص حيث يحاولون تشخيص مصدر بعض العقبات التي تعترض طريق للتنمية.

1- في هذه الفقرة يشخص النص واحداً من تلك المصادر ويقول إن هذا يؤثر القلق، ذلك هو إنكار الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. لقد سبق أن ذكرنا أن حق التنمية إنما ينتمي إلى أحدث مجموعة من مجاميع الحقوق التي اعترف بها عالمياً. وقد كان من المؤمل أن يأتي الاعتراف بهذه المجموعة من الحقوق مكملاً للاعتراف

السابق بمجاميع أخرى وهي الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية. وبعبارة أخرى فإنه إذا كان الأمر قد يتطلب مرور زمن من أجل إدراك أهمية تلك المجاميع من الحقوق والحريات، ثم يتطلب الأمر مرور زمن إضافي للاعتراف بحق التنمية فإن من المفترض أن تصبح اليوم المجاميع الأولى من الحقوق والحريات بمثابة البديهيات التي لا تحتاج إلى إثبات.

غير أن الذي حصل، والذي يشير إليه نص الفقرة التي نحن بصددنا أن عدداً من البلدان يضع عراقيل أمام التنمية لا لعم اعترافه بضرورة التنمية وإنما لعدم اعترافه الحقيقي بالحقوق والحريات القيمة المسلم بها. والاعتراف هنا لا يعني به الاعتراف الرسمي المتمثل بالتصديق على العهدين المؤرخين في عام 1966 الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية، ثم بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإنما يعني به الاعتراف الواقعي وضمان تطبيق وتعزيز مضامين الحقوق والحريات المذكورة.

إن مقدمة إعلان الحق في التنمية تؤكد أنه لا يمكن استيفاء الحق في التنمية، بل ولا يمكن إنجاز تنمية حقيقية دون الاعتراف بالحقوق والحريات المذكورة، وتؤكد مقدمة الإعلان في هذه المناسبة من جديد على "أن جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية متلاحمة ومتراصة وأن تعزيز التنمية يقتضي إيلاء الاهتمام على قدم المساواة لأعمال وتعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.. وأنه لا يمكن وفقاً لذلك أن يبرر تعزيز بعض حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها والتمتع بها إنكار غيرها من حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

2- ومن الموضوعات الرئيسية التي تناولتها مقدمة الإعلان الخاص بالتنمية المؤرخ في عام 1986 والمصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة هو موضوع نزع السلاح والحد من سباق التسلح وعلاقة ذلك بعملية للتنمية المطلوبة.

فمن ناحية أكدت مقدمة الإعلان أن الجمعية العامة تضع في اعتبارها أهمية السلم والأمن الدوليين وعبرت عن رأيها في أنهما يشكلان عنصرين أساسيين لأعمال الحق في التنمية.

ومن هذه الناحية يمكن تصور عدد من الدوافع التي دعت إلى تثبيت هذه الفكرة والمزايا التي يمكن أن تتحقق في الربط بين السلم والأمن الدوليين من ناحية وقضية التنمية من ناحية أخرى. ولو أخذنا أي نموذج من نماذج الحزوب في العالم، وأقربها إلينا ما فجره النظام الحاكم في بغداد من نزاع مسلح في غزوه لإيران وللكويت لرأينا مقدار ما تجره النزاعات المسلحة من تدمير على إنجازات البلاد السائرة في طريق النمو، وما تحدثه فيها من آثار لا تقتصر على الجوانب المادية والخسائر في الأرواح وإنما تمتد إلى مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

حتى لو كانت الأمور دون مستوى حربي الخليج اللتين خاضهما نظام بغداد فإن أجواء الحرب وفقدان الاستقرار وتصادم منحنيات التوتر تجعل البلاد في أوضاع نفسية ومادية لا تتلائم مع التنمية وما تتطلبه من وضع برامج محددة وتنفيذ تلك البرامج.

غير أن مقدمة الإعلان موضوع البحث أشارت إلى ناحية ثانية أيضاً في خصوص العلاقة بين حالة السلم والأمن وعملية التنمية وهي النفقات التي تتطلبها سياسة حافة الهاوية أو حافة الحرب التي تعني اللجوء إلى سباق للتسلح لا يعرف الحدود، وهذا السباق يعني تشغيل طاقات عظيمة في مجال التسلح سواء عن طريق استيراد السلاح أو تصنيعه وبالتالي تخزينه وصيانيته وتحديثه وإعداد الكوادر الخاصة بكل تلك العمليات مما يعني سلسلة من العمليات التي تتطلب نفقات باهظة في الجهود الإنسانية وفي الوقت فضلاً عن التخصيصات المالية، فإذا تذكرنا أن إضاعة أي مبلغ وأي طاقة ووقت في هذا السبيل إنما هو إنقاص بالمقابل من تخصيصات عملية التنمية، ولن مسيرة التنمية قد تتوقف تماماً بسبب عدم

توفر هذه العناصر فسنصل إلى نتيجة واضحة هي أن التسلح يسير باتجاه معاكس تماماً لمسيرة التنمية وأن من الضروري إعادة النظر في السياسات العامة للبلدان المختلفة من أجل توفير الأجواء الصالحة للبناء والتقدم والتنمية وفي مقدمة ذلك تحويل النفقات التي نستغني عنها من خلال نزع السلاح أو خفض التسلح مباشرة إلى حساب عمليات التنمية.

وأخيراً : فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة في إعلانها الخاص بالحق في التنمية والصادر عام 1986 تمهد للأحكام التي تضمنتها الإعلان بملاحظة جديرة بالتوقف طويلاً، وذلك بعد أن تؤكد على جملة مبادئ من ضمنها محورية الإنسان في مسألة حقوق الإنسان وفي عملية التنمية.

أما الملاحظة التي نشير إليها فهي قول مقدمة الإعلان "وإذ تُترك، أي الجمعية العامة، أن الجهود المبذولة على الصعيد الدولي لتقرير وحماية حقوق الإنسان ينبغي أن تكون مصحوبة بجهود ترمي إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد".

في هذا النص يمكن تشخيص الإشارات التالية:

- 1- إن هناك جهوداً تبذل باستمرار على الصعيد الدولي لا لتقرير حقوق الإنسان وحسب وإنما لحمايتها أيضاً.
- 2- إن تلك الجهود ينبغي أن لا تكون معزولة عن أي نوع آخر من الجهود الواجب بذلها من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد.
- 3- إن النظام الاقتصادي الدولي الحالي لا يلبي حاجات الإنسان؛ في إطار تقرير حقوق الإنسان وحمايتها ولا في الثمار المرجوة من الأنشطة الاقتصادية القائمة.
- 4- إن هناك ربطاً وثيقاً بين المفاهيم التي تستند إليها حقوق الإنسان وتلك التي ينبغي أن يقوم عليها النظام الاقتصادي الدولي الجديد، وإن الفصل بين الجانبين يخل بهما معاً.

إن هذه الإشارات تستحق الاهتمام والدراسة، ثم المقارنة مع ما يجري في الواقع. إن المقارنة الجادة التي يمكن إجراؤها الآن تكشف عن مظالم عديدة في الإطارين المذكورين على المستوى الدولي، فلا حقوق الإنسان محفوظة، ولا النظام الاقتصادي الدولي يلبي حاجات الإنسان المختلفة في أصقاع الأرض، وبشكل خاص في الدول النامية، هذا بالرغم من مرور ثلاثة عشر عاماً على صدور الإعلان موضوع البحث.

وإذا كانت هذه المبادئ جميلة وهي مجردة، فإن هناك خشية من أن تتجسد عند التطبيق بصورة تستغلها نفس الدول الاستعمارية السابقة لتجربة أفكارها وإنتاجات مدارسها الاقتصادية والسياسية دون مراعاة للهويات المحلية لمختلف الشعوب وحقوقها في تقرير المصير مما قد يسبب نكسة للنظام الاقتصادي الدولي الذي يراد تشييده، وهذه الخشية تجد مبررها في الحقيقة في جهود تبذل على صعيد الدول الصناعية المتقدمة وما يسمى بدول الشمال والتي لم تستطع حتى الآن أن تتوافق مع طموحات وآمال دول الجنوب، أو دول العالم الثالث بشكل عام.

الخلاصة:

لقد ذكرت مقدمة الإعلان كما هو معتاد في كثير من صكوك حقوق الإنسان الأخرى بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وخصت ما تعلق منها بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وكذلك ما تعلق مباشرة بحقوق الإنسان. وإلى جانب ذلك أشارت إلى:

تعريف للتنمية ولحقوق في التنمية.

تثبيت حق كل فرد بالتمتع بنظام اجتماعي ودولي تتعزز فيه الحقوق والحريات المبينة في هذا الإعلان.

التأكيد على أسس التحرر من الاستعمار والعنصرية وأشكال التمييز الأخرى.

مخاطر إنكار الحقوق والحريات أو بعضها أو الفصل بين أشكالها.

ضرورة السلم والأمن الدوليين لعمليات التنمية وعلاقة سباق التسلح بذلك.

مسؤولية الدول ومسؤولية المجتمع الدولي في توفير وتعزيز الحق في التنمية. وأهمية بناء نظام اقتصادي دولي جديد.

هذا وإن المقدمة قد ركزت أيضاً في فقرة خاصة على موقع الإنسان المحوري في عمليات التنمية المطلوبة فقالت إن الجمعية العامة تسلم "بأن الإنسان هو الموضوع الرئيس لعملية التنمية ولذلك فإنه ينبغي لسياسة التنمية أن تجعل الإنسان المشارك الرئيس في التنمية والمستفيد الرئيس منها".

ولقد رأينا في الفقرات المختلفة لهذه المقدمة عناية بمحورية الإنسان وكونه هو الهدف من وراء وضع هذه الأحكام الخاصة بالتنمية، إلا أن هذه الفقرة تشخص بشكل صريح ومباشر موقع الإنسان باعتباره أساس عملية التنمية، فهو الذي يقوم بها وهو الذي يستفيد منها، وإذا ما منع الإنسان من أحد هذين الدورين فإن عملية التنمية ستصاب بخلل كبير يعطل دورها ويلغي أهدافها المسجلة في هذا الإعلان.

ثالثاً: العلاقة بين التنمية البشرية وحقوق الإنسان

العلاقة بين التنمية البشرية - كأهم فروع التنمية الشاملة - وحقوق الإنسان مثلت القضية المحورية لتقرير التنمية البشرية لعام 2000 الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وخلاصة ما جاء في هذا التقرير أن حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة، ولا يمكن أن تخضع للانتقاء؛ وذلك لأن هذه الحقوق متشابكة ويعتمد بعضها على البعض، والأمثلة على ذلك كثيرة فمثلاً التحرر من الخوف والعوز يرتبط بحرية التعبير والمعتقد، وكذلك الحق في التعليم للفرد يرتبط بصحته، كما أن هناك علاقة وثيقة بين معرفة الأم للقراءة والكتابة وتمتع أطفالها بالصحة.

وقد اختلفت الرؤى حول علاقة التنمية بحقوق الإنسان طوال العقود الماضية، وخاصة في ظل الحرب الباردة بسبب التنافس بين إعطاء

الأولية للحقوق السياسية أو للحقوق الاقتصادية في الخطاب العام للدول، والمهم هنا هو معرفة حقيقة العلاقة بين حقوق الإنسان والتنمية ورؤية المجتمع الدولي والأمم المتحدة لهذه العلاقة، وكذلك الرؤية العربية للعلاقة بين التنمية وحقوق الإنسان، والبيان الشاسع بين الرؤى النظرية والتطبيق الفعلي في هذا المجال.

حقوق الإنسان والتنمية لكرية :

يرجع الباحثون في قضايا حقوق الإنسان جذور العلاقة بين حقوق الإنسان والتنمية إلى الإشارة الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عبارة "لتحرر من العوز" كما هو موضح في مقدمة الإعلان، كما توجد أصول هذه العلاقة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك عندما تمّ الربط المباشر بين تقدم حقوق الإنسان وسياسات الحكومات لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتنفيذ برامج التعاون الاقتصادي والتكنولوجي الدولية.

وقد استهدفت المواثيق الدولية أن تكلل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفرد التمتع بحقوقه، وقد أُرست القواعد الدولية نظاماً لمتابعة أثر التنمية على حقوق الإنسان والعكس، وذلك بمطالبة الدول بتقديم تقارير عن ذلك للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالأمم المتحدة، وكذلك طالبت الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الفاو بأن تقدم تقارير حول أثر برامجها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تقع في نطاق اختصاصاتها.

وأقرت الأمم المتحدة مبدأ هاماً يقول: "إن تكافؤ فرص التنمية حق للدول بقدر ما هو حق للأفراد داخل الدول نفسها"، وقد اعتبرت أن الحق في التنمية هو حق غير قابل للتصرف وأن التنمية تمكن الإنسان من ممارسة حقوقه وأن الدول مطالبة بإتاحة تكافؤ الفرص للجميع ضماناً لوصولهم إلى الموارد الأساسية وإلى التعليم والخدمات الصحية والغذاء والإسكان والعمل والتوزيع العادل للدخل.

دعم المجتمع الدولي والأمم المتحدة للقضية :

دعم المجتمع الدولي بكافة مؤسساته الرسمية والأهلية قضية الربط بين التنمية وحقوق الإنسان، وتم هذا الدعم من خلال عدد من المؤتمرات العالمية منذ عام 1986م، وكان أهم هذه المؤتمرات :

- المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في " فيينا " عام 1993م.
- مؤتمر السكان والتنمية "في القاهرة" عام 1994م.
- مؤتمر التنمية الاجتماعية في "كوبنهاجن" عام 1995م.

والملاحظ أن دعم المجتمع الدولي والأمم المتحدة لقضية التنمية وحقوق الإنسان، جاء في صورة تأكيد على عدد من المبادئ والأسس التي اعتبرت أن الأمم المتحدة أساساً لتمتع الإنسان بعائدات عمليات التنمية، حيث اعتبرت أن المشاركة والتعددية هما أساس للتنمية الاقتصادية، ودعت إلى تعزيز سياسات وبرامج المنظمات غير الحكومية كجزء من المشاركة الشعبية وإبراز حريات الرأي والتجمع وتكوين الجمعيات التي تناقش قضايا التنمية.

ومن خلال دراسات الأمم المتحدة تبين أن أكثر القضايا إلحاحاً في عملية التنمية التي تؤثر على حقوق الإنسان، هي:

- تخفيف حدة الفقر.
- القضاء على مشكلة البطالة.
- تعزيز التكامل الاجتماعي.

وتبين أيضاً أن هناك ثلاث عقبات تحول دون إدماج حقوق الإنسان في عملية التنمية، وهي:

— أزمة الديون وما يترتب عليها من أعباء تقع في النهاية على عاتق الفرد.

— سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي والأعباء التي تقع على عاتق الدول النامية لإنتاج هذه البرامج والسياسات التي - غالباً - ما يكون لها آثار اجتماعية تنعكس على نوعية الحياة التي يعيشها الفرد.

— تنزع الحكومات بأسباب داخلية أو خارجية لتبرر عدم مراعاتها الحقوق والحريات الأساسية للأفراد.

ورغم أن مسيرة الربط بين التنمية وحقوق الإنسان لاقت دعماً من دول الشمال ودول الجنوب، ورغم أنه لا يوجد خلاف بين دول الشمال ودول الجنوب بشأن هذا الربط بين التنمية وحقوق الإنسان، إلا أن الخلاف يثار دائماً عندما يتم الاقتراب من تحديد التزامات كل طرف لدعم هذه المسيرة مالياً، فمن الواضح أن دول الجنوب تحاول الإفلات من محاسبة المجتمع الدولي لها على قصور احترام حقوق الإنسان لديها، أما دول الشمال فتحاول الإفلات من أي التزامات مادية تجاه دول الجنوب، وقد كان ذلك واضحاً بجلاء في نتائج مؤتمر السكان الأخير، حيث تحملت دول الجنوب الفقيرة عبء تمويل البرنامج السكاني من مواردها المحلية بنسبة الثلثين، في حين تحملت دول الشمال الغنية نسبة الثلث فقط.

مطالب للمجتمع المدني:

تعكس رؤية المجتمع المدني للعلاقة بين التنمية وحقوق الإنسان أهمية خاصة؛ لأنها تمثل صيغة الضمير للمجتمع الدولي، وهذه الرؤية في الغالب تشكل مجموعة مطالب مستهدف تحقيقها، وأهم هذه المطالب هي:

— ضرورة الاتساق بين برامج الإصلاح الاقتصادي والأحكام ذات الصلة بحقوق الإنسان، والاعتراف بأن إفقار قطاعات كبيرة من السكان أكبر انتهاك لحقوق الإنسان.

— ضرورة إقامة علاقات تجارية دولية منصفة وإنهاء تحكم الدول الصناعية في رفع أسعار النقل والتأمين والسلع المصنعة وخفض أسعار المواد الخام.

— الاتفاق الدولي على خفض الإنفاق العسكري لصالح الجوانب الاجتماعية والخدمات العامة.

— الإسراع في إلغاء الديون الخارجية المستحقة على الدول الفقيرة؛ لتحسين الحقوق التي يتمتع بها الإنسان في هذه الدول.

— الاهتمام بالتنظيمات والمؤسسات المدنية واحترام حقوقها وزيادة مشاركتها في التنمية الحقيقية وصياغة حقوق الإنسان والدفاع عنها.
وثيقة عربية للربط بين التنمية وحقوق الإنسان :

تجسدت التوجهات العربية بشأن قضية التنمية وحقوق الإنسان في وثيقة أعدتها اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان بالجامعة العربية بعنوان "التنمية والمديونية وحقوق الإنسان" التي تضمنت خمسة مبادئ أساسية، هي:

— وجود قاعدة اقتصادية واجتماعية قوية تحقق التنمية الشاملة التي تضمن تحقيق الأمن القومي العربي.

— التأكيد على ضرورة التنمية العربية المشتركة ووضع التنمية الاجتماعية في صلب العملية التنموية.

— للربط بين التنمية وحقوق الإنسان والتغلب على أثر المديونية على كل منهما.

— مطالبة الدول المنتظمة بإعفاء الدول العربية من الديون المستحقة عليها.

— أهمية توفير الضمانات الديمقراطية لإعمال الحق في التنمية وعدم الانكفاء على البعد الاقتصادي فقط وأخذ الأبعاد الاجتماعية في صلب البرامج التنموية.

فجوة بين الفكر والتطبيق :

غم جودة الإطار والدعم النظري المتعلق بالتنمية كحق من حقوق الإنسان، فإن الفاصل في ذلك هو إحرار تقدم على صعيد تطبيق هذا الحق والآليات التي تكفل ضمان للتطبيق الأمين لهذا الإطار والدعم النظري، وكذلك ضمان عدم إساءة استخدام حقوق الإنسان للتدخل في الشؤون الخاصة بسيادة الدول وخاصة الدول النامية، وعلى الجانب التطبيقي هناك فجوة كبيرة بين ما تقوله وتطالب به الدول والمؤسسات الدولية وبين الواقع، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الآتي:

— محدودية حجم وأهمية الآليات الدولية التي وضعت لترجمة العلاقة بين التنمية وحقوق الإنسان.

— خضوع المؤسسات والمنظمات الدولية التي تهتم بالربط بين التنمية وحقوق الإنسان لنوازع سياسية تحركها بعيداً عن التنمية وحقوق الإنسان الحقيقية.

— عدم تقبل النظم الوطنية في الدول النامية لمبدأ الربط الفعلي بين التنمية وحقوق الإنسان وعدم قبول المساهلة الدولية في ذلك.

— عدم مراعاة صندوق النقد والبنك الدوليين - عند صياغة برامج الإصلاح الاقتصادي - قضية حقوق الإنسان، وغالباً ما تقع أعباء الإصلاح على كاهل الطبقات الفقيرة، وفي الغالب يكون إصلاحاً مالياً وليس تنمية حقيقية.

— إساءة تعامل الدول المتقدمة مع قضية حقوق الإنسان في الدول النامية وربط المعونات والمنح بهذه الحقوق، واستخدام سلاح العقوبات والمقاطعة الاقتصادية لهذا السبب بطريقة انتقائية، ومثال التفرقة بين معاملة إسرائيل والعراق وليبيا والصين وإيران بسبب حقوق الإنسان مثال صارخ على ذلك، حيث إن هذه العقوبات والمعاملة تتم بطريقة انتقائية ولأغراض سياسية وتعمل على تعطيل التنمية في بعض الدول وزيادة معاناة الطبقات الأكثر فقراً.

مضمون الحق في التنمية ومحوره:

المادة الأولى من الإعلان عرفت جوانب الحق في التنمية وبيّنت مضمونه الإجمالي. وابتداءً وكما كانت أشارت المقدمة فقد شددت هذه المادة على أن الحق في التنمية هو حق من حقوق الإنسان وذلك للربط بين أحكام حقوق الإنسان العامة وبين حق التنمية كما بينت المادة أن هذا الحق غير قابل للتصرف، وقد تَمَتَّبَ نصّ المادة هذا الحق إلى الإنسان كأفراد وكشعوب مشيراً إلى أن جوانب التنمية ليست اقتصادية وحسب بل هي اجتماعية وثقافية وسياسية أيضاً.

ومن ناحية أخرى فإن المادة الأولى هذه قد تضمنت فقرة ثانية أكدت على الارتباط الوثيق بين حق التنمية وحق للشعوب في تقرير المصير والسيادة الدائمة على جميع الثروات والموارد الطبيعية العائدة لها، وقد سبق لنا أن رأينا في صدد دراسة الحق في التقدم صياغة مشابهة.

والحقيقة أنه لا يمكن تصور إعمال الحق في التقدم أو الحق في التنمية من دون إعمال حق تقرير المصير وحق السيادة على الثروات والموارد الطبيعية كل في بلده، بل لا يمكن تصور هذه المفردات جميعاً دون أن تكون جزءاً من منظومة كاملة هي حقوق الإنسان.

ومادام هذا الحق قد نُسبَ إلى الإنسان فإنه يكون موضوعه الرئيس، أي أن الإنسان، بما هو إنسان، هو محور حق التنمية مثلما هو محور حق التقدم ومثلما هو محور الحقوق الإنسانية الأخرى جميعاً.

وقد أكدت المادة الثانية من الإعلان موضوع البحث على ذلك موجبةً أن يكون الإنسان هو المشارك النشط في الحق في التنمية والمستفيد منه.

وهكذا فقد تحولت المادة الثانية إلى بيان المسؤولية المترتبة على هذا المبدأ فقالت إن جميع البشر يتحملون المسؤولية عن التنمية، وبطبيعة الحال فإنهم يتقاسمون هذه المسؤولية بشكل متناسب وتكاملي، في إطار الحفاظ على حقوقهم وحياتهم الأساسية المعترف بها، وقد نبهت المادة إلى أن ذلك يقتضي وجود نظام سياسي واجتماعي واقتصادي مناسب للتنمية.

وأخيراً فإن المادة الثانية هذه بينت مسؤولية الدولة فقالت إن وضع السياسات والبرامج الخاصة بالتنمية إنما هي حق للدولة وهي واجب عليها أيضاً، وعلى الدولة أن تأخذ بنظر الاعتبار في هذا الصدد "التحسين المستمر لرفاهية جميع السكان وجميع الأفراد على أساس مشاركتهم النشطة والحررة والهادفة في التنمية، وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها.

الإبعاد الدولية:

المادة الثالثة من الإعلان الخاص بالحق في التنمية تشير إلى الجانب الدولي في إنفاذ حق التنمية ذلك أن عملية التنمية تتطلب نشاطاً للدولة لا على المستوى الداخلي فحسب بل على مستوى المجتمع الدولي أيضاً مما يؤثر مسؤوليات خاصة تذكرها المادة المذكورة.

الدولة قبل كل شيء مسئولة بشكل عام عن تهيئة الظروف المناسبة للانطلاق بعملية التنمية، ومن تلك الظروف ما يتعلق بإقليمها وشعبها ومنها ما يتعلق بالساحة الدولية، وبما أن الدولة ما تزال الشخص الرئيس في النظام القانوني الدولي فإن مسؤوليتها في هذا المجال هي المسؤولية الرئيسة أيضاً.

غير أن هذه المسؤولية لا تعني من حيث الأساس أكثر من احترام وتعزيز العلاقات الودية وقواعد القانون الدولي ولاسيما ما ورد من أحكام في ميثاق الأمم المتحدة في هذا الشأن وذلك بذاته يهيئ الأرضية المناسبة لتعاون جدي ومتنوع وشامل من أجل سد احتياجات عمليات التنمية هنا وهناك بجوانبها السلبية والإيجابية.

إن استعراض مبادئ القانون الدولي ذات العلاقة، ومقاصد وأهداف ميثاق الأمم المتحدة هو بحث ذاته استعراض للمبادئ والأسس التي تقوم عليها مسؤولية الدولة في عملية التنمية في جانبها الدولي وليس من جديد في هذا الباب سوى التأكيد على أن عملية التنمية لا تتفصل في أهميتها وإجراءاتها ومتطلباتها عما هو قائم من المبادئ والأسس وأنها ينبغي أن تأخذ بنظر الاعتبار أنها واحدة من الخطوات الضرورية لتأسيس نظام اقتصادي دولي جديد "على أساس المساواة في السيادة والترابط والمنفعة المتبادلة والتعاون فيما بين جميع الدول، ويشجع كذلك مراعاة حقوق الإنسان".

في المادة الرابعة من الإعلان مواصلة لما ذكرته المادة الثالثة من أهمية العنصر الدولي ودوره في عملية التنمية ولاسيما في البلدان النامية.

ففي الفقرة الأولى من المادة الرابعة يوجب الإعلان على الدول أن تضع مبادئ وقواعد للتنمية المقررة موضع التطبيق ومن ضمنها الالتزام بالتعاون مع الدول الأخرى، وذلك عن طريق صياغة تلك المبادئ والقواعد على شكل سياسات إيمانية دولية مناسبة، وبدون وضع هذه السياسات فإن للمبادئ المعلنة وشعارات التنمية تبقى حبراً على ورق أو مجرد آمال جميلة بعيدة عن آفاق الواقع المعاش.

وأما للفقرة الثانية من هذه المادة فتشير - تكملة للمعنى المتقدم - إلى أن للدول النامية حاجة أساسية تتمثل في تعاون الدول تعاوناً فعالاً لتكملة جهودها الرامية إلى تنفيذ خططها التنموية وتعزيز عملية التنمية عموماً ومما ألمحت إليه للفقرة المذكورة أن العمل المطلوب في هذا الصدد ينبغي أن يتصف بصفة الاستمرار من أجل التسريع بعملية التنمية في البلدان النامية، وغير خاف أن هذه الإشارات تنبئ من ناحية إلى عمق آثار التخلف في الدول المذكورة، ولو على مستويات متفاوتة طبعاً - كما تنبئ من ناحية ثانية إلى الفرق الشاسع بين مستويات تلك الدول والدول المتقدمة التي تستطيع تأمين حاجة التنمية إلى التسهيلات المتنوعة والوسائل الضرورية للنهوض بعملية التنمية في البلدان النامية.

التنمية وتقرير المصير:

وكما جرت الإشارة في إعلان الجمعية العامة حول التقدم والإنماء في الميدان الاجتماعي لعام 1969 فقد أشارت المادة الخامسة من إعلان الحق في التنمية إلى العلاقة الوثيقة بين تعزيز حقوق الإنسان وتصفية مخلفات السياسات الدولية الانتهاكية من ناحية وبين إنفاذ الحق في التنمية من ناحية أخرى. ومن الواضح أن أهمية هذه الإشارة لا تنحصر في اعتراف الجمعية العامة بخلفيات وأسس وأسباب التخلف في البلدان النامية وإنما تتعدى ذلك إلى تأثير مسؤولية الدول التي كانت تنتهج، أو ما زالت، سياسة عدوانية انتهاكية سواء في مجال الفصل والتمييز للعنصريين أو العدوان والتدخل في شؤون البلدان الأخرى أو نهب ثرواتها ومنعها من ممارسة حقها الطبيعي في السيادة بكافة تعبيراتها السياسية والاقتصادية والفكرية.

والحقيقة أن هذه المادة تضمنت عدداً من العناوين المهمة التي يمكن جمعها تحت عنوان كبير هو:

حق الشعوب في تقرير المصير بمعناه الواسع.

إن تحليل هذا الحق بالكثف عن جوانبه المتعددة يؤكد الصلة الوثيقة بين تعزيزه وبين النجاح المطلوب لخطط التنمية وبالتالي لإعمال الحق في التنمية.

إن نص المادة الخامسة من الإعلان موضوع البحث يطالب الدول باتخاذ خطوات حازمة في هذا المجال وذلك للقضاء على الانتهاكات التي جرت إليها السياسات الرافضة لتطبيق حق تقرير المصير بمعنى أو آخر بما في ذلك الفصل العنصري الذي يمنع على فريق من الناس، أقلية كانوا أم أكثرية، حق تقرير مصيرهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي ويضع لهم قواعد خاصة تميزهم بوضع متدنٍ عن بقية أفراد المجتمع الإنساني والوطني وذلك بسبب للعنصر واللون والأصل.

ومن المعلوم أن السياسات الاستعمارية قد خلفت وراءها خلال قرون من الزمن تراكباً ثقيلاً هنا وهناك في البلدان والأقاليم التي كانت مسرحاً لها بشكل من الأشكال. ولم تؤثر تلك السياسات في مستوى إشباع الحاجات المادية للشعوب والفئات الاجتماعية المعنية فحسب بل إنها حملت تأثيراتها السنية إلى كافة الجوانب الاجتماعية والسياسية فتركت شروخاً خطيرة في البناء الوطني وجروحاً مؤلمة في النسيج الاجتماعي وتخريباً شاملاً في الهياكل الاقتصادية وحتى في الأسس الثقافية لتلك الشعوب والفئات القومية والدينية والعرقية.

ومن هنا فإن إعلان الحق في التنمية في مادته الخامسة يرى أن الشرط الأساسي لإعمال الحق في التنمية هو القضاء على الانتهاكات المذكورة، بل ويمكن الاستطراد مع هذا الالتزام والقول بوجود التزام مرافق له وهو علاج آثار تلك الانتهاكات، وهناك إشارات تؤيد هذه الملاحظة في هذا الإعلان وفي إعلانات أخرى سبقت الإشارة إليها.

التنمية والاحترام العالمي لحقوق الإنسان:

المادة السادسة تتحدث عن الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والصلة القائمة بين حقوق الإنسان جميعاً. ويتضح من دراسة نص المادة ذات الفقرات الثلاث أنها تشتمل على عدة معانٍ جديرة بالاهتمام، علماً أن أكثر هذه المعاني قد تردد في هذا الإعلان وفي غيره من إعلانات الأمم المتحدة.

من تلك المعاني:

أهمية دور العامل الدولي في تعزيز وتدعيم حقوق الإنسان وحرياته الأساسية والتأكيد على عدم التمييز في إعمالها والتمتع بثمراتها بين الناس مهما اختلفت انتماءاتهم العرقية والدينية والاجتماعية وما إلى ذلك.

إن أهمية العامل الدولي تقتضي التعاون بين الدول من أجل تفعيل هذا العامل.

إن الحق في التنمية يندمج مع بقية الحقوق والحريات ويشترك معها فيما تشترك فيه فيما بينها من روابط واعتماد متبادل بحيث يعتبر الانقصاص من أحدهما انقصاصاً من الجميع بما في ذلك الحق في التنمية.

إن الحق في التنمية لا يرتبط وحسب بأوضاع حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإنما يرتبط كذلك بنفس القدر بالحقوق المدنية والسياسية.

إن الربط بين هذه الحقوق والحريات جميعاً بما فيها الحق في التنمية وكذلك تفعيل الدور الدولي يعني ويقتضي التصدي من قبل الدول نفسها لإزالة العقبات عن طريق التنمية، تلك العقبات التي تتولد عن انتهاك الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية جميعاً.

إن للنظر في الأمور المتقدمة يعتبر معادلة عاجلة، والتصدي لها يتطلب اتخاذ خطوات لتحقيق ذلك وليس مجرد رفع شعار بهذا المعنى أو إصدار بيان أو منشور بمعناه.

إن هذه النقاط تتضافر مع ما سبق أن أشرنا إليه في حلقات سابقة من وجود ترابط متين بين الحقوق والحريات، ولهذا الموضوع أوجه أخرى سنشير إليها في حينه.

التنمية والسلم الدولي

في المادة السابعة يواصل واضعو النص الحديث عن الدور الدولي في عملية التنمية وإعمال الحقوق التي تتضمنها هذه العملية. وكما رأينا في عروض سابقة للنصوص الدولية كما هو الحال بالنسبة لموضوع الحق في التقدم، فإن الإعلان الذي بين أيدينا يؤكد على أهمية "إقامة وصيانة وتعزيز السلم والأمن الدوليين" والعلاقة القائمة بين ذلك وبين إعمال الحق في التنمية. يبدأ نص المادة السابعة بحث الدول جميعاً على تشجيع ذلك، ولا يكتفي النص بالبحث وإنما يضع على عاتق الدول واجب بذل الجهد لتحقيق إجراءات معينة في هذا الصدد تشمل على نزع السلاح العام الكامل والخضوع لرقابة دولية فعالة في هذا الصدد.

ومن الطبيعي أن يستكمل النص هذه الأحكام بتوجيه الدول إلى ضرورة استغلال الموارد المفرج عنها نتيجة هذه العملية الواسعة لأغراض التنمية ولاسيما في البلدان النامية.

إن نزع سلاح وإشاعة السلم بما يتضمنه من أوضاع ومفاهيم يتيح فرصاً مملوءة دافعة للأفراد والشعوب على طريق صناعة الغد الأفضل وذلك بالتسريع بخطط التنمية وزيادة الرفاه الاجتماعي فضلاً عن الهدف المشار إليه في النص المتقدم ذكره وهو توفير مبالغ طائلة لكل دولة، ولاسيما البلدان النامية، مما يمكن بل ينبغي وضعه في خدمة خطط التنمية والتقدم.

العامل الوطني

المادة الثامنة من هذا الإعلان تلتفت إلى العامل الوطني ودوره في عملية التنمية فتوجب على الدول أن تعتنى باتخاذ جميع التدابير اللازمة لإعمال الحق في التنمية.

وتعطي المادة الثامنة للدول نماذج من الأمور التي ينبغي الاعتناء بها في هذا المجال فتشير إلى:

توفير فرص متكافئة للمواطنين جميعاً للاستفادة من ثروات البلاد المتنوعة والخدمات التي تقدمها أجهزة الدولة وتشمل الثروات موارد البلاد الأساسية كما تشمل خدمات التعليم والصحة والغذاء والإسكان والعمل. وتخص هذه المادة مسألة التوزيع العادل للدخل بالذكر مما يعني إعطاءها إياه أهمية خاصة من بين ما أولته المادة عنايتها.

إناحة الفرصة للمرأة لأداء دورها للنشط في مجال التنمية باتخاذ كل التدابير اللازمة لذلك. ومن المعلوم أن تفعيل دور المرأة لا يعني مجرد إضافة عدد من المواطنين قد يبلغ نصف المجتمع أو يزيد إلى عدد العاملين في حقل التنمية بل يعني تنويع الأورار التي تؤدي في الحقل المذكور وتحسين مستوى الأداء وعلاج عدد من المعضلات الاجتماعية والتربوية. كما لا ينبغي أن يفهم من تفعيل دور المرأة في حقل التنمية مجرد تحشيد للنساء في سوق العمل لأن التنمية كما قلنا أوسع مفهوماً ومدلولاً من العمل. وعلى سبيل المثال فإن الإعداد التعليمي والتربوي للمرأة ورفع مستوى أدائها المنزلي والاجتماعي هو تفعيل لدورها في التنمية لما في هذه الأنشطة من آثار مباشرة وغير مباشرة على عملية التنمية. استئصال المظالم الاجتماعية المرافقة لحالة الركود والتخلف وذلك بإجراء إصلاحات متنوعة على الأصعدة كافة، لاسيما في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

هذا وتضيف المادة الثامنة إلى ما تقدم، وذلك في فقرة أخرى منها، ضرورة قيام مشاركة شعبية واسعة في التنمية من جهة، وضرورة إعمال جميع حقوق الإنسان إعمالاً تاماً من جهة ثانية من أجل مسيرة تنموية سليمة ذلك أن التنمية إنما عقدت إلى بناء الإنسان ورفاهيته وتعزيز كرامته وحقوقه وتمتعه بحرياته الأساسية، فينبغي أن يكون حاضراً في هذه المسيرة حضوراً كاملاً.

تكميل الأحكام والأمم المتحدة:

أما المادة التاسعة فقد نصبت على موضوع الترابط القائم بين الأحكام الواردة في إعلان الحق في التنمية ثم ما بين هذه الأحكام والأحكام الخاصة بعمل الأمم المتحدة. تتضمن هذه المادة فقرتين، تشير الأولى إلى تلاحم وترابط جوانب الحق في التنمية التي استعرضناها في الصفحات السابقة مما ورد في الإعلان موضوع البحث ووجوب للنظر إلى تلك الأحكام نظرة تجمع بينها في إطار واحد.

ومن تلك الأحكام ما يتعلق بكل دولة لوجدها ومنها ما يتعلق بمجموع الدول في علاقاتها، كما أن من تلك الأحكام ما يبين واجب سلطات الدولة ومنها ما يبين واجبات المواطنين والمؤسسات المسنولة عن مرافق التنمية كما تضمنت تلك الأحكام جوانب فكرية نظرية وأخرى عملية، إلى جانب إشارتها إلى أحكام أخرى في وثائق قانونية مما اعتمدته الأمم سابقاً.

وبهذا فإن تأكيد المادة التاسعة على الترابط والتلاحم بين كل تلك الأحكام يعني أن النظرة الكلية وحدها هي التي تستطيع أن تقدم لنا الصورة الناصعة لحق التنمية في التطبيق، وإن ذلك للتطبيق الذي يأخذ بنظر الاعتبار هذا الحكم هو للتطبيق السليم من وجهة نظر واضعي نص الإعلان.

وأما الفقرة الثانية من هذه المادة فقد أشارت إلى ترابط أحكام الإعلان مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة ومع أحكام العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وقاعدتهما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مما يمنع أي تفسير يذهب إلى وجود تعارض بين إعلان الحق في التنمية والوثائق الأساسية المذكورة وقد صرحت المادة بما لا لبس فيه أن أعمال الحق في التنمية بهذا الأسلوب هو تعزيز لأعمال الحقوق واحترام المبادئ الواردة في الميثاق والإعلان العالمي والعهدين الدوليين لحقوق الإنسان، وبالتالي فإن في هذا تأكيداً جديداً على كون الحق في التنمية من الحقوق الأصلية للإنسان يجب أن يستوفيها كما يستوفي بقية الحقوق المعروفة.

ضمانات الممارسة:

المادة العاشرة والأخيرة: بعد أن أُنِكت الأحكام السابقة على ترابطها وتكاملها مع الأحكام العامة لحقوق الإنسان وما ورد من قواعد والتزامات بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان عاد الإعلان في مانتة الأخيرة ليؤكد على ضمانات ممارسة الحق في التنمية فأشار إلى:

وجوب اتخاذ خطوات تكفل ضمان ممارسة الحق في التنمية.

إن الممارسة المذكورة يجب أن تكون ممارسة كاملة.

إن يجري تعزيز الحق في التنمية بشكل تدريجي.

إن الخطوات المعيّنة تتضمن فيما تتضمن تدابير لا تقتصر على صعيد السياسات الخاصة بالتنمية وتعزيز وضمان ممارسة الحق فيها وإنما تشمل على التدابير التشريعية التي تشكل ضمانات قانونية قابلة للمتابعة.

إن المراحل التي تمرّ بها تلك التدابير ينبغي أن لا تقتصر على مرحلة الصياغات النظرية والأفكار والدراسات وإنما يجب أن يأخذ ذلك طريقه إلى اعتماد البرامج وتنفيذها.

وأخيراً فإن التدابير المذكورة يجب أن تتابع على الصعيدين الوطني والدولي، ذلك أن المستويين يتكاملان في أعمال الحق في التنمية كما رأينا في الأحكام السابقة للإعلان.

محتوى مواد إعلان الأمم المتحدة الحق في التنمية:

محتوى مواد إعلان الأمم المتحدة الحق في التنمية والذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها 128/41 المؤرخ في 4 كانون الأول/ديسمبر 1986 يتضمن المواد التالية :

إذ تؤكد أن الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف، وأن تكافؤ الفرص في التنمية حق للأمم وللأفراد الذين يكوّنون الأمم. على السواء، تصدر إعلان الحق في التنمية، للورد فيما يلي:

المادة 1:

1- الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية ولتتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالاً تاماً.

2- ينطوي حق الإنسان في التنمية أيضاً على الإعمال التام لحق الشعوب في تقرير المصير، الذي يشمل، مع مراعاة الأحكام ذات الصلة من العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، ممارسة حقها، غير القابل للتصرف، في ممارسة السيادة التامة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية.

المادة 2:

1- الإنسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية وينبغي أن يكون المشارك النشط في الحق في التنمية والمستفيد منه.

2- يتحمل جميع البشر مسؤولية عن التنمية، فردياً وجماعياً، أخذين في الاعتبار ضرورة الاحترام التام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بهم، فضلاً عن ولجباتهم تجاه المجتمع الذي يمكنه وحده أن يكفل تحقيق الإنسان لذاته بحرية وبصورة تامة، ولذلك ينبغي لهم تعزيز وحماية نظام سياسي واجتماعي واقتصادي مناسب للتنمية.

3- من حق الدول ومن واجبها وضع سياسات إنمائية وطنية ملائمة تهدف إلى التحسين المستمر لرفاهية جميع السكان وجميع الأفراد على أساس مشاركتهم، النشطة والحرّة والهادفة، في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها.

المادة 3:

1- تتحمل الدول المسؤولية الرئيسية عن تهيئة الأوضاع الوطنية والدولية المواتية لإعمال الحق في التنمية.

2- يقتضي إعمال الحق في التنمية الاحترام التام لمبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

3- من واجب الدول أن تتعاون بعضها مع بعض في تأمين التنمية وإزالة العقبات التي تعترض التنمية. وينبغي للدول أن تستوفي حقوقها وتؤدي واجباتها على نحو يعزز عملية إقامة نظام اقتصادي دولي جديد على أساس المساواة في السيادة والترابط والمنفعة المتبادلة والتعاون فيما بين جميع الدول، ويشجع كذلك مراعاة حقوق الإنسان وإعمالها.

المادة 4 :

1- من واجب الدول أن تتخذ خطوات، فردياً وجماعياً، لوضع سياسات إنمائية دولية ملائمة بغية تيسير إعمال الحق في التنمية إعمالاً تاماً.

2- من المطلوب القيام بعمل مستمر لتعزيز تنمية البلدان النامية على نحو أسرع. والتعاون الدولي الفعال، كتكملة لجهود البلدان النامية، أساسي لتزويد هذه البلدان بالوسائل والتسهيلات الملائمة لتشجيع تنميتها الشاملة.

المادة 5 :

تتخذ الدول خطوات حازمة للقضاء على الانتهاكات الواسعة النطاق والصارخة لحقوق الإنسان الخاصة بالشعوب والأفراد المتأثرين بحالات مثل الحالات الناشئة عن الفصل العنصري، وجميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري، والاستعمار، والسيطرة والاحتلال الأجنبيين، والعدوان والتدخل الأجنبي، والتهديدات الأجنبية ضد السيادة الوطنية والوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية، والتهديدات بالحرب، ورفض الاعتراف بالحق الأساسي للشعوب في تقرير المصير.

المادة 6 :

1- ينبغي لجميع الدول أن تتعاون بغية تعزيز وتشجيع وتدعيم الاحترام والمراعاة العالميين لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون أي تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين.

2- جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية متلاحمة ومترابطة، وينبغي إيلاء الاهتمام على قدم المساواة لإعمال وتعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والنظر فيها بصورة عاجلة.

3- ينبغي للدول أن تتخذ خطوات لإزالة العقبات التي تعترض سبيل التنمية والناشئة عن عدم مراعاة الحقوق المدنية والسياسية، فضلا عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

المادة 7:

ينبغي لجميع الدول أن تشجع إقامة وصيانة وتعزيز السلم والأمن الدوليين، وتحقيقا لهذه الغاية ينبغي لها أن تبذل كل ما في وسعها من أجل تحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة، وكذلك من أجل استخدام الموارد المفرج عنها نتيجة لتدابير نزع السلاح الفعالة لأغراض التنمية الشاملة، ولاسيما تنمية البلدان النامية.

المادة 8:

1- ينبغي للدول أن تتخذ، على الصعيد الوطني، جميع التدابير اللازمة لإعمال الحق في التنمية ويجب أن تضمن، في جملة أمور، تكافؤ الفرص للجميع في إمكانية وصولهم إلى الموارد الأساسية والتعليم والخدمات الصحية والغذاء والإسكان والعمل والتوزيع العادل للدخل. وينبغي اتخاذ تدابير فعالة لضمان قيام المرأة بدور نشط في عملية التنمية. وينبغي إجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية مناسبة بقصد استئصال كل المظالم الاجتماعية.

2- ينبغي للدول أن تشجع للمشاركة الشعبية في جميع المجالات بوصفها عاملا هاما في التنمية وفي الإعمال التام لجميع حقوق الإنسان.

المادة 9:

1- جميع جوانب الحق في التنمية، المبينة في هذا الإعلان، متلاحمة ومترابطة وينبغي النظر إلى كل واحد منها في إطار الجميع.

2- ليس في هذا الإعلان ما يفسر على أنه يتعارض مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة، أو على أنه يعني أن لأي دولة أو مجموعة أو فرد حقاً في مزاوله أي نشاط أو في أداء أي عمل يستهدف انتهاك الحقوق المبينة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان.

المادة 10:

ينبغي اتخاذ خطوات لضمان ممارسة الحق في التنمية ممارسة كاملة وتعزيزه التدريجي بما في ذلك صياغة واعتماد وتنفيذ تدابير على صعيد السياسات وتدابير تشريعية وتدابير أخرى على الصعيدين الوطني والدولي.

بهذا ينتهي عرض الأحكام الواردة في إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 1986 حول الحق في التنمية وكما ألمحنا فإن هناك عدداً من الوثائق المهمة التي صدرت إما على شكل اتفاقيات عامة أو إعلانات أو صكوك دولية ذات علاقة بالحق في التنمية وكذلك بالحق في التقدم الذي سبق أن عالجناه قبل هذا. وسنحاول في الإصدارات القادمة إن شاء الله تناول بعض تلك الوثائق التي تركز الاهتمام بتنمية الإنسان وتحسين ظروفه الاقتصادية والاجتماعية من خلال تعزيز حقوقه وحرياته الأساسية والربط بينها. إن الربط بين التنمية وحقوق الإنسان هو أمر ضروري؛ لأن التنمية التي تتم في الغالب بدون احترام حقوق الإنسان هي تنمية منقوصة ومشوهة، ولكن القضية تحتاج إلى أفعال أكثر مما تحتاج إلى مجرد شعارات جوفاء .

رابعاً: المنظمة المصرية لحقوق الإنسان :

التعريف بالمنظمة المصرية لحقوق الإنسان:

إن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان هي واحدة من أولى المنظمات للغير حكومية التي تعمل في مجال تعزيز حقوق الإنسان في مصر وقد

أنشأت المنظمة عام 1985 وتعمل وفقا لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و تشريعات حقوق الإنسان الدولية الأخرى.

تقوم المنظمة برصد حالات حقوق الإنسان في مصر و السدفاع عن حقوق المواطنين ومواجهة انتهاكات حقوق الإنسان سواء كان مصدر هذه الانتهاكات جهة حكومية أو جهات غير حكومية وبغض النظر عن هوية ضحايا الانتهاكات أو المنتهكين .وتقوم المنظمة أيضا بإعداد تقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان وتحاول دائما توضيح وتأييد مبادئ حقوق الإنسان كما أنها تطالب المسؤولين على أن يقوموا بمراجعته جميع القوانين والتي معظمها لا يتوافق مع معايير الدولية لحقوق الإنسان وتطالب المنظمة الحكومة بأن تتوقف عن الأعمال والممارسات التي تتجاهل الالتزامات مصر للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والشرعيات الدولية الأخرى لحقوق الإنسان. كما تحاول المنظمة أن تشجع المؤسسات المدنية للقومية والدولية إن يتخذوا الخطوات اللازمة لإيقاف انتهاكات حقوق الإنسان. يبلغ عدد أعضاء المنظمة المصرية لحقوق الإنسان 2300 عضو ولديها سبعة عشر مكتبا فرعيا في مختلف محافظات مصر.

الوضع القانوني للمنظمة :

أنشأت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان عام 1985 كفرع للمنظمة العربية لحقوق الإنسان باسم " الفرع المصري للمنظمة العربية لحقوق الإنسان " وفي عام 1987 قرر المؤسسون إنشاء منظمة مستقلة عن المنظمة العربية باسم المنظمة المصرية لحقوق الإنسان تحت التأسيس مع الاحتفاظ بعضوية المنظمة العربية لحقوق الإنسان وتم التقدم بطلب لوزارة الشؤون الاجتماعية وفقا لقانون الجمعيات رقم 32 لسنة 1964 - ورفضت الوزارة الطلب بدعوى وجود منظمة أخرى تعمل في نفس المجال وفي ذات المنطقة الجغرافي "الجمعية المصرية لحقوق الإنسان" وتم اللجوء للقضاء الإداري للطعن على قرار وزيرة الشؤون الاجتماعية وصدر الحكم مؤكدا لقرار الوزارة فتم الطعن على الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا مع

الطعن بعدم دستورية القانون 32 لسنة 1964 عام 1992 ولا يزال هذا الطعن منظور أمام المحكمة الإدارية العليا منذ ذلك التاريخ حتى الآن ..

وفي عام 1999 صدر القانون رقم 153 لسنة 1999 بشأن الجمعيات الأهلية ورغم تحفظ المنظمة على بنوده واعتبرته انه جاء ليؤكد استمرار سيطرة الحكومة على القطاع الأهلي إلا أن المنظمة تقدمت بطلب للتسجيل كجمعية لوزارة الشؤون الاجتماعية إلا أن الوزارة ردت بتأجيل النظر في طلب المنظمة بناء على طلب أجهزة الأمن وذلك بتاريخ 29-7-2000 .

طلعت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان على القرار أمام القضاء الإداري ولأول مرة صدر حكم محكمة القضاء الإداري لصالح المنظمة بأحقية المنظمة المصرية لحقوق الإنسان في التسجيل كجمعية وفقا للقانون 32 لسنة 1964 بعد الحكم بعدم دستورية القانون 153 لسنة 1999 . وحتى الآن ترفض وزارة الشؤون الاجتماعية تنفيذ هذا الحكم .

الوضع الدولي للمنظمة :

أن المنظمة مسجلة لدى الأمم المتحدة ولديها وضع استشاري باللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. وهي أيضا عضو في خمسة منظمات تتمتع بالصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة (ECOSOC) - منظمة مناهضة التعذيب بجنيف OMCT - الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان باريس (FIDH) - والمنظمة العربية لحقوق الإنسان القاهرة (AOHR) اللجنة الدولية للحقوقيين جنيف (ICJ). كما أن المنظمة عضو بالمنظمة الدولية لحزبة الرأي والتعبير (IFEX) - والتي تديرها اللجنة الكندية لحماية الصحفيين والتي هي تضم أكثر من 350 صحفي و كاتب و محرر و ناشر و مواطن بالتعاون مع أعضاء المنظمة الدولية لتبادل الرأي.

الهيكل التنظيمي للمنظمة:

الجمعية العمومية والتي تتكون من أعضاء متطوعين هي السلطة العليا بالمنظمة. واجتماع الجمعية العمومية يتم عقده مرة سنوياً وذلك لمراجعته وتقييم نشاط وتقدم المنظمة كما يتم انتخاب أعضاء مجلس الأمناء.

ومجلس الأمناء هو الجهاز الذى يحدد سياسة المنظمة يرأسه رئيس المنظمة.

والأمناء التنفيذيين يتم انتخابهم بواسطة مجلس الأمناء والذي يتكون من الأمين العام و أمين الصندوق وممثلي اللجان الرئيسية للمنظمة. والمجلس التنفيذي والذي يرأسه الأمين العام مسئول عن النشاطات اليومية للمنظمة وعن أي قرارات تتخذ في خلال الفترات الفاصلة بين اجتماعات مجلس الأمناء.

والمنظمة تتكون من خمسة أقسام مترابطة وهى وحدة العمل الميداني ومشروع المساعدة القانونية للنساء ووحدة التوثيق والأبحاث ووحدة العلاقات الدولية ووحدة الترجمة ووحدة العمل الميداني تتكون من فريق من المحامين و يقوم هذا الفريق باستلام شكاوى الأشخاص الخاصة بانتهاكات حقوق الإنسان ثم بعد ذلك يقوموا بالتحقيق في كل شكوى. بالإضافة إلى أن عملهم يتم في الميدان داخل السجون والمحاكم والمعقلات وفي المنازل وفي أي مكان حيث يقوم المحامون الذين يقومون بالتحقيقات بكتابة تقرير رسمي على كل حالة وبعد ذلك يمكن أن يتم حفظ القضية وذلك يعتمد على طبيعة الحالة. كما يتم بث نداءات عاجلة وطلبات لمعرفة معلومات من السلطات المختصة كما يحصل للشاكين على مشورة قانونية مجانية وذلك حتى يتمكنوا من متابعة قضيتهم رسميا وكل الخدمات تكون متاحة لضحايا حقوق الإنسان مجاًناً.

مشروع المساعدة القانونية للنساء تقوم بالتعامل مع قضايا المرأة والتي تتضمن قضايا الأبوة وقضايا الأسرة والتحيز الجنسي. وهذا المشروع تقوم بعمل الحملات التي تركز على قضايا المرأة وتنسيق البرامج التدرجية والتعليمية التي تهدف إلى زيادة الوعي القانوني للمرأة في المناطق الفقيرة في مصر. ووحدة التوثيق والأبحاث تقوم بالبحث العلمي لقضايا ومواضيع حقوق الإنسان كما يقوم بتحليل المواد الخام لانتهاكات حقوق الإنسان التي يزودها بها وحدة العمل .

منهج عمل المنظمة:

المنظمة تستخدم طرق منهجية سلمية لتعزيز والدفاع عن حقوق الإنسان. إن المنظمة تؤمن بأن تعزيز حقوق الإنسان هي الهدف العام لكل المجتمع الدولي وبالتالي فإن المنظمة لا تترك أى وسيلة سلمية فى طريق كفاحها لمواجهة انتهاكات حقوق الإنسان. إن المنظمة تتبع المنهج الآتى لمواجهة انتهاكات حقوق الإنسان:

- * رصد تطور حالة حقوق الإنسان وانتهاكات حقوق الإنسان.
- * إصدار أخبار صحفية وبيانات والتماسات للسلطات المسؤولة فى حالات خاصة بانتهاكات حقوق الإنسان.
- * توفير التأييد القانوني والمعنوي لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وخاصة لسجناء الضمير وضحايا التعذيب.
- * محاولة تحريك الرأي العام الشعبى والحكومى فى محاولة لوضع نظام تشريعي متوافق مع مبادئ وتشريعات حقوق الإنسان.
- * للقيام بحملات شاملة ومتخصصة حول مشكلات حقوق الإنسان فى مصر واستخدام كل الوسائل والأنوات من أجل القيام بذلك الحملات.
- * تعليم حقوق الإنسان .

- * تنظيم ندوات وورش عمل لكل من أعضاء المنظمة وغيرهم من أجل زيادة الوعي وفهم قضايا ومواضيع حقوق الإنسان. عمل أبحاث خاصة بقضايا حقوق الإنسان فى ضوء الثقافة العربية المصرية .

أهداف المنظمة:

المنظمة تعمل من أجل تطبيق الآتى:

- * الاحترام الكامل لحقوق الإنسان المعترف بها عالميا وللحريات الشخصية سواء كانت حقوق مدنية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية.

- * وضع نهاية لممارسات التعذيب.
- * إصلاح التشريع المصري واللوائح والممارسات الإدارية وذلك لتتوافق مع إتفاقيات وموانئ حقوق الإنسان الدولية.

- * تطوير حكم القانون والاحترام الكامل لاستقلال القضاء.
- * المحاكمات العادلة لكل المتهمين وإلغاء المحاكمات العسكرية ومحاكمات أمن الدولة للمدنيين.
- * نشر وتعزيز قيم حقوق الإنسان بين العامة على كل مستويات المجتمع.
- * تعزيز حقوق المرأة كجزء متمم وتكميلي لحقوق الإنسان وزيادة الوعي حول الصعوبات التي تواجه المرأة في مصر للحصول على حقوقها.
- * تقوية التعاون والتنسيق مع منظمات حقوق الإنسان المصرية والعربية والدولية.

وقد تم التوصل على إقرار الإعلان عن الحق في التنمية والتطور من خلال الجمعية العمومية للأمم المتحدة في 4 ديسمبر عام 1986م والذي يقر المادة(2):

الإنسان الفرد هو الموضوع المركزي للتنمية ويجب أن يكون المشارك النشط والمستفيد من حق التنمية .

كل الأكميين عليهم مسئولية بالنسبة للتنمية سواء بشكل فردى أو جماعى مع الأخذ فى الاعتبار ضرورة الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية إلى جانب واجباتهم نحو المجتمع الذى يمكن وحده ضمان تحقيق الذات الحر والكامل للإنسان

وباستقراء هاتين المادتين نجد أن الحق فى التنمية يشتمل على كل من العناصر الفردية التى تتألف من التنمية البشرية فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعناصر الجماعية ، التى تتألف من الحق فى تقرير المصير ومبدأ المشاركة الشعبية والحق فى الثروات والموارد الطبيعية ، وبكلمات أخرى يمكن القول أن الحق فى التنمية يلعب دوراً رئيسياً فى عملية ضمان تحقيق معايير حقوق الإنسان وكما يذكر " موسى " يستشف من النصوص المشار إليها أن هناك علاقة وثيقة بين

المدلول الايجابي لتكامل حقوق الإنسان وفكرة التنمية ، فالتفكير العالمي في مسألة التنمية قاد إلى النظر إلى الحقوق المعترف بها لمصلحة الإنسان كلها من خلال فكرة واحدة متكاملة ، ولم يعد الفكر الإنساني وكذلك الفكر القانوني ينظر إلى هذه الحقوق نظرة جزئية فالتنمية الشاملة تستوجب لا محالة الاهتمام والعناية بحقوق الإنسان كافة وليس بطائفة منها دون الأخرى وقد جاء في إعلان الحق في التنمية الذي اعتمدته الجمعية العامة في توصياتها رقم 128/41 في 1986/12/4م. أن التنمية عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم " كما جعل الإعلان المذكور الحقوق المقررة عالمياً على قدم المساواة نظراً لأهميتها " .

وإذا ترقى (الجمعية العامة) أن جميع الحقوق والحريات الأساسية مترابطة ومتلاحمة " وأن " تعزيز للتنمية يقضى بإلغاء الاهتمام على قدم المساواة لأعمال وتعزيز الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية " ويرى المفكرون الاشتراكيون على العكس من الرأسماليون أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هي الحقوق الواجب احترامها وهي شروط أساسية بتعين توافرها مسبقاً بغية تعزيز واحترام الحقوق المدنية والسياسية كما أن الحقوق المدنية والسياسية لا يمكن عزلها عن السياق الاجتماعي والاقتصادي المحيط بها.

خامساً- إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية:

(أولاً: القيم والمبادئ)

1 - نحن، رؤساء الدول والحكومات، قد اجتمعنا بمقر الأمم المتحدة في نيويورك من 6 إلى 8 أيلول/سبتمبر 2000، في فجر ألفية جديدة، لنؤكد مجدداً إيماننا بالمنظمة وميثاقها باعتبارهما أساسين لا غنى عنهما لتحقيق مزيد من السلام والرخاء والعدل في العالم.

2 - إننا ندرك أنه تقع على عاتقنا، إلى جانب مسؤوليات كل منا تجاه مجتمعه، مسؤولية جماعية هي مسؤولية دعم مبادئ الكرامة الإنسانية

والمساواة والعدل على المستوى العالمي. ومن ثم فإن علينا، باعتبارنا قادة، واجبا تجاه جميع سكان العالم، ولا سيما أضعفهم، وبخاصة أطفال العالم، فالمستقبل هو مستقبلهم.

3 - إننا نؤكد من جديد التزامنا بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده التي ثبت أنها صالحة لكل زمان ومكان، بل أنها قد ازدادت أهمية وقدره على الإلهام مع ازدياد الاتصال والتداعى بصورة مستمرة بين الأمم والشعوب.

4 - إننا مصممون على إقامة سلام عادل ودائم في جميع أنحاء العالم وفقا لمبادئ الميثاق ومقاصده. وإننا نكرس أنفسنا مجددا لدعم كل الجهود الرامية إلى دعم المساواة بين جميع الدول في السيادة، واحترام سلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، وحل المنازعات بالوسائل السلمية، ووفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي، وحق الشعوب التي لا تزال تحت السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي في تقرير المصير، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، واحترام ما لجميع الناس من حقوق متساوية دون أي تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين، والتعاون الدولي على حل المشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وذات الطابع الإنساني.

5 - وإننا نعتقد أن للتحدي الأساسي الذي نواجهه اليوم هو ضمان جعل العولمة قوة إيجابية تعمل لصالح جميع شعوب العالم. نلصق لأن العولمة، في حين أنها توفر فرصا عظيمة، فإن تقاسم فوائدها يجري حاليا على نحو يتسم إلى حد بعيد بعدم التكافؤ وتوزع تكاليفها بشكل غير متساو. ونحن ندرك أن البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تواجه صعوبات خاصة في مجابهة هذا التحدي الأساسي. ولذا فإن العولمة لا يمكن أن تكون شاملة ومنصفة تماما للجميع إلا إذا بذلت جهود واسعة النطاق ومستمرة لخلق مستقبل مشترك يركز على إنسانيتنا المشتركة بكل ما تنقسم به من تنوع. ويجب أن تشمل هذه الجهود سياسات

وتدابير على الصعيد العالمي تستجيب لاحتياجات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وتصاغ وتنفذ بمشاركة فعلية من تلك البلدان.

6 - إننا نعتبر قيمة أساسية معينة ذات أهمية حيوية للعلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين. ومن هذه القيم:

الحرية: للرجال والنساء الحق في أن يعيشوا حياتهم وأن يربوا أولادهم وبناتهم بكرامة وفي مأمن من الجوع والخوف من العنف أو القمع أو الظلم. وخير سبيل لضمان هذه الحقوق هو الحكم النيابي الديمقراطي المستند إلى إرادة الشعوب.

المساواة: يجب عدم حرمان أي فرد أو أمة من فرصة الاستفادة من التنمية. ويجب ضمان المساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص للرجل والمرأة.

التضامن: يجب مواجهة التحديات العالمية على نحو يكفل توزيع التكاليف والأعباء بصورة عادلة وفقا لمبدأي الإنصاف والعدالة الاجتماعية الأساسيين. ومن حق الذين يعانون، أو الذين هم أقل المستفيدين، أن يحصلوا على العون من أكبر المستفيدين.

التسامح: يجب على البشر احترام بعضهم البعض بكل ما تتسم به معتقداتهم وثقافتهم ولغاتهم من تنوع. وينبغي ألا يخشى مما قد يوجد داخل المجتمعات أو فيما بينها من اختلافات، كما لا ينبغي قمعها، بل ينبغي الاعتراف بها باعتبارها رصيدا ثميناً للبشرية. وينبغي العمل بنشاط على تنمية ثقافة السلام والحوار بين جميع الحضارات.

احترام الطبيعة: يجب توخي الحذر في إدارة جميع أنواع الكائنات الحية والموارد الطبيعية، وفقا لمبادئ التنمية المستدامة. فبذلك وحده يمكن الحفاظ على الثروات التي لا تقدر ولا تحصى التي توفرها لنا الطبيعة. ونقلها إلى ذريتنا. ويجب تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية غير المستدامة، وذلك لصالح رفاهيتنا في المستقبل ورفاهية ذريتنا.

تقسيم المسؤولية : يجب أن تتقاسم أمم العالم مسؤولية إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد العالمي، والتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن للدوليين، والاضطلاع بهذه المسؤولية على أساس تعدد الأطراف. والأمم المتحدة، بوصفها المنظمة الأكثر عالمية والأكثر تمثيلا في العالم يجب أن تؤدي الدور المركزي في هذا الصدد.

7 - ولتحويل هذه القيم المشتركة إلى إجراءات، حددنا أهدافا رئيسية نعلق عليها أهمية خاصة.

ثانيا: السلم والأمن ونزع السلاح :

8 - لن ندخر جهدا في سبيل تخليص شعوبنا من ويلات الحروب، سواء داخل الدول أو فيما بينها، التي أودت بحياة أكثر من 5 ملايين شخص في العقد الأخير. وسنسعى أيضا إلى القضاء على المخاطر التي تمثلها أسلحة التدمير الشامل.

9 - لذلك، نقرر ما يلي:

- تعزيز احترام سيادة القانون، في الشؤون الدولية والوطنية على السواء، ولا سيما لكفالة امتثال الدول الأعضاء لقرارات محكمة العدل الدولية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، في أي قضية تكون فيها أطرافا.

- زيادة فعالية الأمم المتحدة في صون السلام والأمن بتزويدها بما يلزمها من موارد وأدوات لمنع الصراعات وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وحفظ السلام وبناء السلام والتعمير بعد الصراع. ونحيط علما، في هذا الصدد، بتقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام، ونرجو من الجمعية العامة أن تنتظر في توصياته على وجه السرعة.

- تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وفقا لأحكام الفصل الثامن من الميثاق.

- كفالة تنفيذ الدول الأطراف للمعاهدات في مجالات مثل الحد من التسلح ونزع السلاح، وللقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان،

ودعوة جميع الدول إلى النظر في التوقيع والتصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

- اتخاذ إجراءات متضافرة ضد الإرهاب الدولي، والانضمام في أقرب وقت ممكن إلى جميع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

- مضاعفة جهودنا لتنفيذ التزامنا بمكافحة مشكلة المخدرات في العالم.

- تكثيف جهودنا لمكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية بجميع أبعادها، بما فيها الاتجار بالبشر وتهريبهم وغسل الأموال.

- التقليل إلى الحد الأدنى مما ينجم عن الجزاءات الاقتصادية التي تفرضها الأمم المتحدة من آثار ضارة بالسكان الأبرياء، وإخضاع أنظمة الجزاءات لعمليات استعراض منتظمة، وإزالة ما للجزاءات من آثار ضارة بالأطراف الأخرى.

- السعي بشدة إلى القضاء على أسلحة التدمير الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية، وإلى إبقاء جميع الخيارات متاحة لتحقيق هذا الهدف، بما في ذلك إمكانية عقد مؤتمر دولي لتحديد سبل القضاء على الأخطار للنووية.

- اتخاذ إجراءات متضافرة من أجل القضاء المبرم على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولا سيما بزيادة الشفافية في عمليات نقل الأسلحة ودعم تدابير نزع السلاح على الصعيد الإقليمي، مع مراعاة جميع توصيات مؤتمر الأمم المتحدة المقبل المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

- دعوة جميع الدول إلى النظر في الانضمام إلى اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام، وكذلك إلى بروتوكول اتفاقية الأسلحة التقليدية المعدل المتعلق بالألغام.

10 - نحث الدول الأعضاء على مراعاة الهدنة الأولمبية، على أساس فردي وجماعي، في الحاضر والمستقبل، ودعم اللجنة الأولمبية الدولية

فيما نبذله من جهود لتعزيز السلام والتفاهم بين البشر من خلال الرياضة والمثل الأولمبية.

ثالثاً: التنمية والقضاء على الفقر:

11 - لن ندخر أي جهد في سبيل تخليص بني الإنسان، الرجال والنساء والأطفال، من ظروف الفقر المدقع المهينة ولللا إنسانية، التي يعيش فيها حالياً أكثر من بليون شخص. ونحن ملتزمون بجعل الحق في التنمية حقيقة واقعة لكل إنسان وبتخليص البشرية قاطبة من الفاقة.

12 - لذلك نقرر أن نهى - على الصعيدين الوطني والعالمي - بيئة مؤاتية للتنمية وللقضاء على الفقر.

13 - إن النجاح في تحقيق هذه الأهداف يعتمد، في جملة أمور، على توافر الحكم الرشيد في كل بلد. ويتوقف أيضاً على وجود حكم سليم على الصعيد الدولي، وعلى الشفافية في النظم المالية والنقدية والتجارية. ونحن ملتزمون بوجود نظام تجاري ومالي متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والإنصاف وعدم التمييز والقابلية للتنبؤ به ويرتكز على القانون.

14 - نشعر بالقلق إزاء ما تولجه البلدان النامية من عقبات في تعبئة الموارد اللازمة لتمويل تنميتها المستدامة. ولذا سنبدل قصارى جهدنا لكفالة نجاح الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية، المقرر عقده في عام 2001.

15 - نتعهد أيضاً بمعالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً ورحب في هذا الصدد بعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً في شهر أيار/مايو 2001، وسوف نعمل على كفالة نجاحه. وتدعو البلدان الصناعية إلى القيام بما يلي:

- اعتماد مياسة تسمح أساساً بوصول جميع صادرات أقل البلدان نمواً إلى أسواقها دون فرض رسوم أو حصص عليها، وذلك بحلول موعد انعقاد ذلك المؤتمر.

- تنفيذ البرنامج المعزز لتخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون دون مزيد من الإبطاء؛ والموافقة على إلغاء جميع الديون الثنائية الرسمية المستحقة على تلك البلدان مقابل تحملها التزامات قابلة للإثبات بالتقليل من الفقر.

- منح للمساعدة الائتمانية بقدر أكبر من المساء، ولا سيما للبلدان التي تبذل جهوداً حقيقية لتوظيف مواردها للتقليل من الفقر.

16 - نحن مصممون أيضاً على الاهتمام بمشاكل ديون البلدان النامية المنخفضة أو المتوسطة الدخل، بصورة شاملة وفعالة باتخاذ تدابير متنوعة على المستويين الوطني والدولي لجعل تحمل ديونها ممكناً في المدى الطويل.

17 - نقرر أيضاً الاهتمام بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية الجزرية الصغيرة، بتنفيذ برنامج عمل بريادوس ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية والعشرين تنفيذاً سريعاً وتماماً. ونحث المجتمع الدولي على كفالة مراعاة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية الجزرية الصغيرة، لدى وضع مؤشر لمواطن الضعف.

18 - إننا ندرك الاحتياجات والمشاكل الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، ونحث المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف على حد سواء على زيادة المساعدات المالية والتقنية المقدمة إلى هذه الفئة من البلدان لتلبية احتياجاتها الائتمانية الخاصة ولمساعدتها على التغلب على العوائق الجغرافية من خلال تحسين نظمها للنقل العابر.

19 - نقرر كذلك ما يلي:

- أن نخفض إلى النصف، بحلول سنة 2015، نسبة سكان العالم الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد، ونسبة سكان العالم الذين يعانون من الجوع، ونسبة السكان الذين لا يستطيعون الحصول على المياه الصالحة للشرب أو دفع ثمنها.

- أن نكفل، بحلول ذلك العام نفسه، أن يتمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث منهم، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، وأن يتمكن الأولاد والبنات من الالتحاق بجميع مستويات التعليم على قدم المساواة.

- أن ينخفض معدل وفيات الأمهات، بحلول ذلك العام نفسه، بمقدار ثلاثة أرباع ووفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار ثلثي معدلاتهما الحالية.

- أن يوقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ووباء الملاريا والأمراض الرئيسية الأخرى التي يعاني منها البشر وشروعها في الانحسار بحلول ذلك التاريخ.

- تقديم مساعدة خاصة إلى الأطفال الذين أمسوا يتامى بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

- تحقيق تحسن كبير في حياة 100 مليون شخص على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة وفقا لما اقترح في مبادرة "مدن خالية من الأحياء الفقيرة"، وذلك بحلول عام 2020.

20 - نقرر أيضا ما يلي:

- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتبارهما وسيلتين فعاليتين لمكافحة الفقر والجوع والمرض، ولحفز التنمية المستدامة فعلا.

- وضع وتنفيذ استراتيجيات تتيح للشباب في كل مكان فرص حقيقية للحصول على عمل لائق ومنتج. - تشجيع صناعة المستحضرات الطبية على جعل العقاقير الأساسية متاحة على نطاق أوسع ومتيسرة لجميع الأشخاص الذين يحتاجون إليها في البلدان النامية.

- إقامة شراكات متينة مع القطاع الخاص ومع منظمات المجتمع المدني، سعياً إلى تحقيق التنمية والقضاء على الفقر.

- كفالة أن تكون فوائد التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، متاحة للجميع، وفقا للتوصيات الواردة في الإعلان الوزاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2000.

رابعاً : حماية بيئتنا المشتركة :

21 - يجب أن نبذل قصارى جهودنا لتحرير البشرية جمعاء، وقبل أي شيء آخر تحرير أبنائنا وأحفادنا، من خطر العيش على كوكب أفسدته الأنشطة البشرية على نحو لا رجعة فيه، ولم تعد موارده تكفي لإشباع احتياجاتهم.

22 - نؤكد مجدداً دعمنا لمبادئ التنمية المستدامة، بما في ذلك المبادئ المنصوص عليها في جدول أعمال القرن 21 للمعتمدة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

23 - لذلك نقرر، أن نطبق، في جميع أنشطتنا البيئية، أخلاقيات جديدة لحفظ الطبيعة ورعايتها، ونقرر كخطوة أولى ما يلي:

- بذل قصارى جهودنا لضمان بدء نفاذ بروتوكول كيوتو في موعد لا يتجاوز الذكرى السنوية العاشرة لاتفاق مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام 2002، والشروع في خفض المطلوب لانبعاثات غازات الدفيئة.

- تكثيف الجهود الجماعية لإدارة الغابات بجميع أنواعها وحفظها وتميئتها تنمية مستدامة.

- الحث بشدة على تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية مكافحة التصحر تنفيذاً تاماً في البلدان التي تتعرض لجفاف أو لتصحّر أو لكليهما بصورة خطيرة، ولاسيما في أفريقيا.

- وقف الاستغلال غير المحتمل لموارد المياه، بوضع استراتيجيات لإدارة المياه على كل من الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي، بما يبرز إمكانية الحصول عليها بصورة عادلة مع توافرها بكميات كافية.

- تكثيف التعاون من أجل خفض عدد وأنواع الكوارث الطبيعية والكوارث التي يتسبب فيها الإنسان.

- كفالة حرية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بتسلسل الجين البشري (مجموعة العوامل الوراثية).

خامسا: حقوق الإنسان، والديمقراطية، والحكم الرشيد

24 - لن ندخر جهدا في تعزيز الديمقراطية وتدعيم سيادة القانون، فضلا عن احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دوليا، بما في ذلك الحق في التنمية.

25 - لذلك نقرر ما يلي:

- احترام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتقييد بأحكامه بصورة تامة.

- السعي بشدة من أجل حماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجميع وتعزيزها بصورة تامة في جميع بلداننا.

- تعزيز قدرات جميع بلداننا على تطبيق المبادئ والممارسات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأقليات.

- مكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة وتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

- اتخاذ تدابير لكفالة احترام وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين والعمال المهاجرين وأسرهم، والقضاء على الأفعال العنصرية وكرامية الأجانب المتزايدة في مجتمعات كثيرة، وتعزيز زيادة اللوائح والتسامح في جميع المجتمعات.

- العمل بصورة جماعية لجعل العمليات السياسية أكثر شمولاً، مما يسمح بمشاركة جميع المواطنين فيها بصورة حقيقية في مجتمعاتنا كافة.

- كفالة حرية وسائط الإعلام لكي تؤدي دورها الأساسي، وضمان حق الجمهور في الحصول على المعلومات.

سادسا: حماية المستضعفين:

26 - لن ندخر جهدا في كفالة تقديم كل المساعدات والحماية الممكنة إلى الأطفال وجميع السكان المدنيين الذين يعانون بصورة جائرة من آثار الكوارث الطبيعية وعمليات الإبادة الجماعية والصراعات المسلحة وغيرها من حالات الطوارئ الإنسانية، حتى يمكنهم استئناف حياتهم الطبيعية في أقرب وقت ممكن.

لذلك نقرر ما يلي:

- توسيع نطاق حماية المدنيين في حالات الطوارئ المعقدة، وتعزيز هذه الحماية وفقا للقانون الإنساني الدولي.
- تعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك تقاسم أعباء المساعدة الإنسانية المقدمة إلى البلدان المستقبلية للاجئين وتنسيق تلك المساعدة، ومساعدة كل اللاجئين والمشردين على العودة طوعا إلى ديارهم في ظروف تصون أمنهم وكرامتهم، وإماجهم بسلامة في مجتمعاتهم.
- التشجيع على التصديق على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليهما الاختياريين المتعلقين بإشراك الأطفال في الصراعات المسلحة، وبيع الأطفال وبغاء الأطفال والتصوير الإباحي للأطفال، وتنفيذ ذلك بصورة تامة.

سابعاً: تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا:

- 27 - سندعم توطيد الديمقراطية في أفريقيا ونساعد الأفارقة في نضالهم من أجل السلام الدائم والقضاء على الفقر والتنمية المستدامة، وبذلك ندمج أفريقيا في صلب الاقتصاد العالمي.

28 - لذلك نقرر ما يلي:

- تقديم دعم تام للهياكل السياسية والمؤسسية للديمقراطيات الناشئة في أفريقيا.
- تشجيع ودعم الآليات الإقليمية ودون الإقليمية لمنع الصراعات وتعزيز الاستقرار السياسي، وكفالة تدفق الموارد بصورة يعول عليها من أجل عمليات حفظ السلام في القارة.
- اتخاذ تدابير خاصة لمواجهة تحديات القضاء على الفقر والتنمية المستدامة في أفريقيا، بما في ذلك إلغاء الديون، وتحسين الوصول إلى الأسواق، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأيضا نقل التكنولوجيا.

- مساعدة أفريقيا على بناء قدرتها على التصدي لانتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والأمراض الوبائية الأخرى.

ثامنا: تعزيز الأمم المتحدة :

29 - لن ندخر جهدا لكي تصبح الأمم المتحدة أداة أكثر فعالية في السعي إلى تحقيق جميع هذه الأولويات: الكفاح من أجل التنمية لجميع شعوب العالم، ومكافحة الفقر والجهل والمرض، ومناهضة الظلم، ومحاربة العنف والإرهاب والجريمة، والحيلولة دون تدهور بيئتنا المشتركة وتتميره.

30 - لذلك نقرر ما يلي:

- إعادة تأكيد المركز الأساسي للجمعية العامة باعتبارها الجهاز الرئيسي للتداول وتقرير السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة وتمكينها من أداء ذلك الدور بفعالية.

- تكثيف جهودنا لإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن بجميع جوانبه.

- مواصلة تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ارتكازا على المنجزات التي حققها مؤخرا، لمساعدته على الاضطلاع بالدور المسند إليه في الميثاق.

- تعزيز محكمة العدل الدولية لضمان العدالة وسيادة القانون في الشؤون الدولية. :

- تشجيع التشاور والتنسيق بصورة منتظمة فيما بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة في سعيها إلى أداء وظائفها.

- كفالة تزويد المنظمة في المواعيد المحددة وعلى أساس قابل للتنبؤ به بما يلزمها من موارد للوفاء بولاياتها.

- حث الأمانة العامة على أن تستخدم تلك الموارد على أفضل نحو، وفقا لقواعد وإجراءات واضحة تقرها الجمعية العامة، لما فيه مصلحة جميع الدول الأعضاء، وذلك باعتماد أفضل الممارسات الإدارية

والتكنولوجيات المتاحة، وبالتركيز على تلك المهام التي تنعكس فيها الأولويات للمعتمدة للدول الأعضاء.

- تشجيع الانضمام إلى اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.

- كفالة مزيد من الترابط في السياسات، وزيادة تحسين التعاون بين الأمم المتحدة ووكالاتها ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة الدولية، وأيضا الهيئات المتعددة الأطراف الأخرى، من أجل التوصل إلى نهج تام للتنسيق في معالجة مشاكل السلام والتنمية.

- مواصلة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية من خلال المنظمة العالمية للبرلمانات، أي الاتحاد البرلماني الدولي، في شتى الميادين، بما في ذلك السلام والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والقانون الدولي وحقوق الإنسان والديمقراطية وقضايا الجنسين.

- إتاحة فرص أكبر للقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني بصفة عامة للإسهام في تحقيق أهداف المنظمة وتنفيذ برامجها.

31 - نرجو من الجمعية العامة أن تقوم على نحو منتظم باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ أحكام هذا الإعلان، ونطلب إلى الأمين العام أن يصدر تقارير دورية لتتظر فيها الجمعية العامة للعلم ولكي تكون أساسا لاتخاذ مزيد من الإجراءات.

32 - نؤكد رسميا من جديد، في هذه المناسبة التاريخية، أن الأمم المتحدة هي الدار المشتركة التي لا غنى عنها للأسرة البشرية كلها، والتي نسعى من خلالها إلى تحقيق آمالنا جميعا في السلام والتعاون والتنمية. ولذلك نتعهد بأن نؤيد بلا حدود هذه الأهداف المشتركة ونعلن تصميمنا على تحقيقها.

دور المنظمات والهيئات غير الحكومية في مجال حماية حقوق الإنسان:

المنظمات القاعدية هي مفتاح مشاركة المجتمع فالتناس إذا ما شعروا بالمشاركة في مجتمعاتهم ولاحظوا أن جهودهم الخاصة يمكن أن تقدم إسهاماً حقيقياً لتحقيق ظروف أفضل وأنها ذات فائدة لهم ولأطفالهم فأنهم سيكونوا مستعدين لتحمل مسؤولياتهم وتشكيل المستقبل لمجتمعاتهم ، هذا كما أن الناس يشغلهم إلى حد كبير تلبية احتياجاتهم الضرورية ومن هنا كان ظهور أكثر الظواهر حداثة في السنوات الأخيرة حيث الانفجار والتعدد والتنوع في المنظمات غير الحكومية وبالإضافة إلى المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة ، مجلس الأمن ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، محكمة العدل الدولية ... الخ ، هناك نوع من المنظمات والهيئات الخاصة المستقلة عن الحكومات مارست ولا تزال تمارس دوراً هاماً في مجال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية حيث حصرت اهتمامها بصفة رئيسية في العمل على تعزيز وتدعيم احترام حقوق الإنسان على الصعيدين العالمي والوطني وذلك من خلال :

أ- الدفاع عن الحقوق والحريات ضد انتهاكات الحكومات لها ، مستخدمة في ذلك أساليب متعددة تل التأثير على الرأي العام ونشر الانتهاكات والتتديد بموقف الحكومات ، وإيفاد المراقبين ومساعدة الأفراد الذين تتعرض حقوقهم للانتهاكات ، ورفع الكثير من هذه الانتهاكات إلى هيئات الحماية الدولية لحقوق الإنسان .

ب- العمل على أن تقوم التشريعات الوطنية بوضع الإجراءات الكفيلة بحماية حقوق الإنسان وجعلها مطبقة ومحترمة في جميع الحالات .

ج- للتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى والمنظمات الإقليمية في دفع مسيرة حقوق الإنسان إلى الإمام ، والعمل على احترام تلك الحقوق ، لأن احترام حقوق الإنسان ومراعاتها وعدم تعرضها للانتقاص أو الانتهاك هو أهم ضمانة من ضماناتها وهناك عدة عوامل ساعدت المنظمات

والهيئات غير الحكومية على ممارسة دورها في مجال حماية حقوق الإنسان منها :

أ- تحرر هذه المنظمات نسبياً من القيود والعراقيل التي تقف في وجه المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان .

ب- أن عضوية هذه المنظمات قارة على الأفراد دون الحكومات كما أن تمويلها يأتي عن طريق الإعانات والتبرعات غير الحكومية الأمر الذي يجعلها بعيدة عن التأثير بمواقف الحكومات .

ج- تمتع هذه المنظمات بقدر من الاعتراف من جانب الأمم المتحدة فقد نصت المادة (71) من ميثاق الأمم المتحدة على أن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجرى الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكومية التي تعنى بالمسائل الداخلة في اختصاصه .

آلية حماية حقوق الإنسان :

الآلية الدولية لحماية حقوق الإنسان :

منظمة الأمم المتحدة :

وتشمل لعديد من الأجهزة ومنها الجمعية العامة - لجنة حقوق الإنسان - مركز حقوق الإنسان بأمانة الأمم المتحدة - مجلس الأمن - محكمة العدل الدولية .

الهيئات الدولية المشكلة طبقاً لمواثيق حقوق الإنسان وتشمل :

(اللجنة المعنية بحقوق الإنسان - اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - لجنة مناهضة التعذيب - لجنة القضاء على التمييز العنصري - لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة - اللجنة المعنية بحقوق الطفل) .

المنظمات الدولية المختصة : مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين ومنظمة العمل الدولية .

المنظمات غير الحكومية : وهى منظمات تتلقى الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان وتتصدى لها ومنها (منظمة العفو الدولية - المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب) .

الآلية الإقليمية لحماية حقوق الإنسان :

وتتحقق هذه الآلية بتعاون العديد من الدول على المستوى الإقليمي الخاص بها فى مجال حماية حقوق الإنسان ويتم ذلك عبر العديد من الاتفاقيات الإقليمية (الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان) .

آليات الحماية الداخلية للحقوق والحريات :

ويقصد بذلك الآليات ما يمكن أن يتوفر من وسائل تمكن الأفراد والأشخاص المعنوية من درء أى اعتداء عليهم أو أى انتهاك يمس حرياتهم داخل الدولة.

مراجع الفصل الرابع

- 1- خليل عبد المقصود ، فوزى محمد : العلاقة بين وعى الاخصائى الاجتماعى بحقوق الإنسان ومستوى أدائه المهني ، المؤتمر العلمى الدولى الثانى عشر ، مرجع سبق ذكره .
- 2- أبو الحسن عبد الموجود : التنمية وحقوق الإنسان ، الاسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث، 2005 ، ص ص 324 : 328 .
- 3- أحمد أبو الوفا : الحماية الدولية لحقوق الإنسان ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2005 ، ص 167 .
- 4- مغاوري شلبي : التنمية وحقوق الإنسان.. مآزق الفكر والتطبيق
<http://www.islam-online.net/iol-arabic/dowalia/namaa-42/morajaat.asp>
- 5- احمد شفيق السكروى : الحق فى التنمية كأحد حقوق الإنسان فى الخدمة الاجتماعية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 7 : 9 .
- 6- الجلسة العامة 8 أيلول/سبتمبر 2000 وثيقة الأمم المتحدة A/RES/55/2 : إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان 2003 - 2004
<http://www.hrinfo.net/docs/undocs/intdoc.shtml>
- 7- محمد رفعت قاسم : ورقة عمل حول الخدمة الاجتماعية وحقوق الإنسان ، المؤتمر العلمى السابع عشر ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، 2004/3/25-24 ، ص ص 3716 : 3717 .
- 8- شادية جابر محمد كيلاى : تعليم حقوق الإنسان فى كليات التربية (تصور مقترح) ، مستقبل التربية للربية ، مرجع سبق ذكره ، 29 : 30 .

الفصل الخامس

قضايا حقوق الإنسان

مُدخل:

الشرائع المساوية المصدر الرئيسي لحقوق الإنسان في مجتمعنا من المفترض وما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يقر أن الكرامة المتأصلة في جميع أفراد الأسرة البشرية هي أساس الحرية والعدالة والسلام في العالم ويتضمن الإعلان عدة حقوق منها الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي والحق في التعليم والحق في المشاركة الكاملة في الحياة الثقافية والحرية من التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية والحق بالسعى للجوء في بلدان أخرى وحرية التفكير والضمير والدين في التعبير بالرأى والحقوق المتأصلة أن تكون متاحة لكل رجل وامرأة . ولقد تضاعف الاهتمام في السنوات الأخيرة في مختلف أنحاء العالم بمسألة الوعي بحقوق الإنسان وحياته الإنسانية فعقدت المؤتمرات والندوات ووضعت المؤلفات والدراسات ، وكذلك هناك العديد من نتائج الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة فأشارت إحدى الدراسات من حيث تحديد جهة للالتزام بحقوق الإنسان مبيأ ما يلى 40% من الاستجابات ترى أنه إلزام من هيئة الأمم المتحدة وباقي الهيئات المعنية بحقوق الإنسان كحكومات دول العالم المختلفة 40% من الاستجابات ترى أنه إلزام من حكومات دول العالم المختلفة للحكومات القائمة في هذه الدول.

فكرة حقوق الإنسان تعد بمثابة البناء الاجتماعي الذي يدعم الوجود الإنساني للبشر، حيث ظهرت هذه الفكرة بتطور الجنس البشرى في مسعى لإشباع احتياجات الإنسان المتأصلة في الطبيعة والتي يسعى الإنسان جاهداً إلى إشباعها من أجل النمو والتطور .

وباعتبار أن الحقوق الإنسانية تشكل الأمور الشرعية القانونية لإشباع الحاجات الإنسانية فإن هناك حاجة من المجتمع إلى توفير كافة المعوقات التي تسهم في إشباع تلك الحاجات مع ضرورة ألا يتصادم المجتمع مع حاجات الأفراد والجماعات على وجه العموم .

انهاط حقوق الإنسان من رؤى متعددة:

وجهة نظر حول انهاط حقوق الإنسان ترى :

اولا : اقسام الحقوق في الفكر العربي :

يقسم القانون الوضعي للحقوق إلى حقوق دولية وحقوق غير دولية أو داخلية وتنقسم الحقوق غير الدولية إلى ثلاثة أقسام وهي :

الحقوق السياسية .

الحقوق العامة .

الحقوق المدنية .

١- الحقوق الدولية : وهي السلطات التي يقرره القانون الدولي العام للأشخاص لتمكينهم من إيداء نشاطهم في المجتمع الدولي ، كحق كل دولة في سيادتها على إقليمها وحقها في سيادتها على رعاياها سواء أكانوا مقيمين على أرضها أم في خارجها .

ب- الحقوق غير الدولية أو العامة : وتسمى أيضاً الحقوق الداخلية ، وهي السلطات التي يقررها القانون الداخلي أو مجموعة القواعد القانونية التي تصدرها الدولة .

ج- الحقوق المدنية : وهي الحقوق المدنية وتسمى أيضاً بالحقوق الخاصة ، فهي السلطات المقررة للأشخاص في القانون ، ويتمكنون بها من مزاوله نشاطهم في محيطهم العائلي والمالي .

ثانيا : حقوق الإنسان عند الإغريق

مما لا شك فيه أن دولة المدنية في أثينا كانت عنواناً يعبر به الشراح عن أفضل نموذج للدمستور الديمقراطي ، ومن هنا نحاول أن نعرض نظام الحكم في أثينا خلال أزهي عصور الديمقراطية لنرى المدى الذي وصل فيه أو إليه الإنسان في الحصول على حقوقه السياسية والعامة .

وكانت تقسم الشعب إلى ثلاثة طبقات : وهم طبقة المواطنين وطبقة الأجانب وطبقة العبيد .

طبقة العبيد: حيث كان نظام الرق من سمات دولة المدينة فى أثينا وكان الأرقاء يمثلون كما يقرب من ثلث عدد سكان أثينا ، وعلى هذا فلم يكن لهم أى حقوق قبل المجتمع الاثينى إذ كانوا محرومين من كل وسائل الحياة الكريمة .

طبقة الأجانب: تضم هذه الطبقة جميع الاثينيين الذين يولدون (لا هم ولا آباؤهم) فى أثينا ولم يتعلموا طبقاً لمناهجهم التربوية والتعليمية ومع كونهم أحراراً إلا أنهم لم يكونوا لهم حق الاشتراك فى الحياة السياسية حيث كانت قاصرة على المواطنين .

طبقة المواطنين: وتعتبر هذه الطبقة هى الوحيدة التى تمتعت بكافة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وكانت لأعضائها الأهلية الكاملة لتولى الوظائف العامة والمشاركة والمشاركة فى شرف الانضمام إلى الجيش وقيادته.

ثالثاً: حقوق الإنسان عند الرومان :

العصر الملكى يبدأ هذا العصر من تاريخ تأسيس روما فى منتصف لقرن الثامن قبل الميلاد وينتهى عام 509 ق. م وكما كان الحال بالنسبة للطبقات الاجتماعية فى أثينا كان هناك طبقة الأحرار التى تماثل طبقة المواطنين فى أثينا وطبقة الأرقاء التى كانت تشكل قاعدة الهرم الطبقي وقد انقسمت المؤسسات السياسية فى هذا العصر إلى ثلاثة عناصر وهى : (الملك - مجلس الشيوخ - مجلس الشعب) .

رابعاً: حقوق الإنسان فى الإسلام :

- إن نظام حقوق الإنسان فى الإسلام تأسس على الشريعة الإسلامية التى تملح الشعب حق الخلافة فى الأرض ، كما قدم الإسلام للناس مبادئ وقواعد عامة أثبتت تجارب البشرية صلاحيتها، فكانت خلال تطور الدولة فى تاريخ البشر أهدافاً مثالية تتطلع البشرية إلى تحقيقها ، وترك التنصيلات الجزئية والتطبيقات العملية التى يمكن أن تحتملها هذه المبادئ والقواعد لاجتهاد البشر حسب اختلاف أطوارهم وبيئاتهم وأحوالهم .

- إن حقوق الإنسان في الإسلام هي جميع الأمور المادية والمعنوية التي تجب له بموجب تكريم الله له وتفضيله إياه على سائر خلقه ، وإذا نحن فكرنا فيها في ضوء المفكر فيه في العصر الحاضر فإننا نستطيع بسهولة أن نميز في القرآن خاصة صنفين من الحقوق التي يضمنها الإسلام للإنسان : حقوق عامة ، وحقوق خاصة وهي لفئات معينة من بني الإنسان كحقوق المستضعفين وحقوق المرأة وحقوق غير المسلمين في المجتمع الإسلامي... الخ ، وفي ما يلي عرض موجز لهذه الحقوق .

حقوق الإنسان بإطلاق :

(حق الحياة :

الحياة من المنظور الإسلامي هبة من الله إلى الإنسان ، فهي حق له : **لَوْ هُوَ الَّذِي أَخْيَاكُمْ ثُمَّ يُمَيِّتُكُمْ** {الحج 66} ، وقد كرمه الله بأن نفع فيه من روحه وجعل له السمع والبصر والفؤاد : **الَّذِي أَحْضَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ** وبدأ خلق الإنسان من طين، **ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ مَاءٍ مُهِينٍ، ثُمَّ سَوَّاهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ** {السجدة : 7-9} ، من أجل ذلك كانت حياة الإنسان حقاً له يجب عليه الحفاظ على مقوماته الجسمية والنفسية ، إذ ليس لأى أحد إن يمس حياته لا في جسمه ولا في روحه ، من أجل ذلك حرم الله قتل الإنسان نفسه (الانتحار) مهما كانت الظروف : **لَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لَوَلِيِّهِ سُلْطَاناً فَلَا يُسْرِفَ فِي الْقَتْلِ** {الإسراء 33} ، وحرم قتل الأسرى وحرم تشويه أجساد القتلى ، وكان بعض العرب في الجاهلية يقتلون أولادهم لعدم قدرتهم على تحمل لوازم عيشتهم فحرم الله ذلك : **لَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ** {الإسراء 31} ، كما حرم وأد البنات ، وكان بعض العرب في الجاهلية يفعلون ذلك خوف العار : **لَوْ إِذَا الْمَوْؤُودَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ** {التكوير : 7-9} ، كما حرم قتل الجنين (الإجهاض) ، ويعتبر الشرع الإسلامي إجهاض الجنين بعد إن يبدأ في التحرك في بطن أمه قتلأ عمداً بquam فيه الحد ، كما حرم إقامة حد القتل على المرأة الحامل إلى إن تضع

حبها ، لأن حق الجنين في الحياة أولى بالرعاية ، وبالجمله ، وكقانون عام : { أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا } (المائدة 32)، أما الحد الذي يستوجب قتل المذنب ، فقد سن الإسلام ما يخفف منه إلى أقصى درجة ، وذلك بأن أمر بدفع الحدود وعدم تنفيذها عندما تكون هناك شبهة ، وفي الحديث : " أدرأوا للحدود بالشبهات " .

ب-حق التمتع بالحياة :

وإذا كان القرآن يعتبر الدنيا - كما تعتبرها جميع الأديان - مجرد مطية إلى الآخرة ، فإنه يعتبرها ، إلى جانب ذلك ، هدفاً في ذاتها ، إذ يوصي الإنسان بأخذ نصيبه منها والاستمتاع بها في حد " لا ضرر ولا ضرار " ، يقول تعالى : { وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَكَأَنَّنَا غَائِبِينَ مِنَ الدُّنْيَا وَآخِزِينَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَكَأَن تَبِغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ } (القصص 77)، وفي الحديث : " أعمل لأخرك كأنك تموت غداً وأعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً " ، كما يروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : " إذا أتاك الله مالاً فليز أئر نعمته عليك " .

ج-الحق في حرية الاعتقاد :

يقرر القرآن الكريم حرية الاعتقاد ويعتبرها حقاً من حقوق الإنسان ، ذلك أن الله خلق الإنسان وزوده بالعقل والقدرة على التمييز ، وأبان له السبل ثم ترك له حرية الاختيار ، يقول تعالى : { إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ، إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا } (الإنسان 2-3)، وبعد أن بحث القرآن في هذه السورة على الإيمان واتباع سبيل الإسلام ، يقول في خاتمتها : { إِنَّ هَذِهِ تَذْكَرَةٌ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذْ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا ، وَمَا تَشَاوُونَ إِلَّا إِنْ يَشَاءَ اللَّهُ ، إِنْ اللَّهُ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا } ، يؤكد القرآن هذا المعنى في سورة أخرى ، فيقول : { لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ } (البقرة 256)، ويروى في تفسير هذه الآية إن ابن عباس قال : " نزلت في رجل من الأنصار يقال له أبو الحصين ، كان له ابنان نصرانيان وكان هو مسلماً ، فقال للنبي صلى الله

عليه وسلم ألا استكرهما فإتھما قد أبيا إلا النصرانية ، فأنزل الله هذه الآية ، وقال الزمخشري في تفسيرها : " لا إكراه في الدين : أى لم يجبر الله أمر الإيمان على الإجبار والقصر ، ولكن على التمكن والاختيار ، ونحوه قوله تعالى : " (وَكُلُوا شَاءَ رَبِّكُم مِّنَ الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً أَفَأَنْتُمْ تُكْفِرُونَ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ) (يونس 99) ، أى لو شاء لقسرهم على الإيمان ولكنه لم يفعل وبني الأمر على الاختيار .

د- الحق في المعرفة :

لقد قرن القرآن مراراً بين خلق الإنسان ونسبة العلم إليه ، وكان العلم هو أول حق للإنسان ، ففي أول الخلق : (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ، خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ، اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ، الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ، عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ) (العلق : 1-5) ، ومعلوم إن آية "اقرأ" هذه هي أول ما نزل من القرآن .

هذا وفي الحديث النبوي نصوص كثيرة تحث على العلم وتجعل طلبه فرضاً واجباً : " طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة " و"اطلبوا العلم من المهد إلى اللحد " ، كما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه : " إن من أشراط الساعة إن يرفع العلم ويثبت الجهل ويشرب الخمر ويظهر الزنا " ، فقد جعل الجهل في درجة شرب الخمر والزنا ، وهي درجة التحريم .

وفي الحديث أيضاً : " إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يبق عالماً اتخذ الناس رؤوساً جهالاً ، فسئلوا فأفتوا بغير علم فضول وأضلوا " ، ولم يميز الإسلام بين الرجال والنساء ، ولا بين الحر والعبد في حق المعرفة ، بل جعل هذا الحق للجميع ، فمن عائشة : " نعم للنساء نساء الأنصار ، لم يمنعهن الحياء إن يتفقن في الدين " ، وعن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " ثلاثة لهم أجران : رجل من أهل الكتاب آمن بنبيه وآمن بمحمد صلى الله عليه وسلم ، والعبد المملوك إذا أدى حق الله تعالى وحق مواليه (مالكيه) ،

ورجل كانت عنده أمة فأدبها فأحسن تأديبها وعلمها فأحسن تعليمها ثم اعتقها فزوجهها " .

هـ- الحق في الاختلاف :

يقرر القرآن الاختلاف كحقيقة وجودية ، وكعنصر من عناصر الطبيعة البشرية ، فاختلاف ألوان البشر ولغاتهم وجنسياتهم وتوزعهم إلى أمم وشعوب وقبائل ، كل ذلك أراد الله تماماً معلماً أراد الاختلاف في عنصر الكون ليجعل منه علامة على وجوده ، يقول تعالى : {وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ } ، وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْخِلَافَ السَّيِّئَاتِ وَأَلَّوْاكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِلْعَالَمِينَ } (الروم 21-22) ، هذا على الصعيد الطبيعى ، أما على الصعيد العقدى ، فإن القرآن يقرر تعدد الأديان واختلافها في آيات عديدة منها : {وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ } (هود 118) ، ومنها : {لَعَلَّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَجِيبُوا لِلْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً فَيُنَبِّئَكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ } (المائدة 48) ، ويقرر الإسلام بلبس القرآن إن الإيمان بالأنبياء والرسل كافة جزء من الإسلام نفسه ومع ذلك كله ، فإنه من الضروري التأكيد على إن حق الاختلاف الذى يضمه الإسلام لا يعنى تشجيع الناس على الفرقة والتنازع ، بل بالعكس ، فالإسلام يحرص على وحدة الأمة ويشجب بقوة الاختلاف فى الدين الذى يؤدى إلى النزاع والفتنة ، يقول تعالى : {وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ، وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ، وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتِ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ } ، (آل عمران 103-105) ، ومن أجل ضمان وحدة الأمة نون المعاس بحق الاختلاف والاجتهاد يدعو

الإسلام إلى اجتناب التعصب والتطرف وإلى سلوك الاعتدال ، يقول تعالى : { ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَازِلْنَهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَكْثَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَكِنِينَ } {النحل 125} ، ويقول : { قُلْ لِعِبَادِيَ يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ } ، ويؤكد القرآن إن الإسلام يسر لا عسر : { يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ } {البقرة 185} ، { فَذَكَرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُنْكَرٌ لَّمَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْبُطٍ } {الغاشية 21} ، وهكذا فاللتسامح واعتماد التي هي أحسن وأيسر واجتناب الغلو والتطرف والتعصب ... كل ذلك يعطى لحق الاختلاف مضمونه الإيجابي البناء الذي يقى للناس للفتنة والافتتال وينمى التنوع السليم ، مصدر الخصوبة والإبداع .

ز- الحق في المساواة :

يقرر القرآن المساواة بين الناس في آية محكمة واضحة قاطعة هي قوله تعالى : { لِيَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ } {الحجرات 13} ، ويصرف المفسرون معنى المساواة في هذه الآية إلى نفى التفاوت والتفاضل في الأنساب ، مركزين انتباههم على الألفاظ الواردة في الآية المذكورة : ذكر وأنثى ، شعوب ، قبائل ، وهكذا يقول الزمخشري في معنى قوله تعالى { ذكر وأنثى } ما يلي : من آدم وحواء ، وقبل خلقنا كل واحد منكم من أب وأم ، فما منكم أحد إلا وزهو يذلي بمثل ما يذلي به الآخر ، سواء بسواء ، فلا وجه للتفاخر والتفاضل في النصب " ، أما بصدد قوله تعالى { شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا } ، فكتب الزمخشري قائلاً : والمعنى أن الحكمة من التي من أجلها رتبتم على شعوب وقبائل هي أن يعرف بعضكم نسب بعض فلا يمتزى إلى غير آبائهم ، لا أن تتفاخروا بالأباء والأجداد وتدعوا للتفاوت والتفاضل في الأنساب " ثم يضيف بصدد { لا يَتَّقُوا } قائلاً : ثم يبين النخلة التي بها يفضل الإنسان غيره ويكتسب الشرف والكرم عند الله فقال : { إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ } لا أنسابكم ، والتقوى هي العمل الصالح .

وكما يؤكد القرآن المساواة بين الأفراد ، يقرها كذلك بين الأمم والشعوب ، فلم يفضل أمة الإسلام إلا بما تقوم به من خير وأعمال معروفة عند الناس كافة بصلاحها ونفعها واندراجها في دائرة الخير العام، يقول تعالى : {وَاتَّكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ} (آل عمران 104)، وفي الحديث أن النبي سئل وهو على المنبر : " من خير الناس ؟ فقال : "أمرهم بالمعروف ونهاهم عن المنكر واتقاهم لله " .

إذ ليس في القرآن ولا في الحديث ما يمس مبدأ المساواة القائمة على {إِنْ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ} والتصريح في القرآن بتفضيل الله لبعض الناس على بعض ليس إقراراً للتفاوت وتكريساً له ، وإنما هو وصف لواقع هو نتيجة عمل الإنسان ، سواء تعلق الأمر بالأعمال التي توارث الفضل في الآخرة ، أم بالتي ينتج منها التميز في الدنيا بالمال أو بغيره ، والمبدأ القرآني الذي يحكم هذه المسألة هو قوله تعالى : {وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِذَا مَا سَأَى} (النجم 39)، وقوله : " {وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا وَسَنَجْزِي الشَّاكِرِينَ} (آل عمران 145).

ج- الحق في العدل :

يشغل العدل حيزاً هاماً في القرآن والحديث وعند المفسرين والفقهاء ، ففي القرآن يتكرر الأمر بالعدل على جميع المستويات : فالرسول صلى الله عليه وسلم مأمور بالعدل ليس بين المسلمين وحسب ، بل حتى بين غير المسلمين إذا احتكموا إليه : {وَقُلْ آمَنْتُ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْلِنَ بَيْنَكُمْ اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ اللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ} (الشورى 15) ، وأيضاً : {فَإِنْ جَاءَوكَ (أى اليهود) فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئاً وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ (أى بالعدل) إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ} (المائدة 42)، ويخاطب الله داوود : {يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً

في الأرض فاحكم بين الناس بالحق وكما تتبع الهوى { (ص26) «ويأتى الأمر بالعدل بصورة عامة ومطلقة في آيات عديدة ، مثل قوله تعالى : {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ} (النساء58)، وقوله : {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ} (النحل90) .

أما الأحاديث التي تروى في العدل فكبيرة ومتنوعة ، وإذا كان بعضها ضعيفاً فالمهم أنها تعبر عن الضمير الإسلامي ، فضلاً عن أنها تؤكد ما ورد في القرآن ، فهي إذا صحيحة مضموناً وإن كان بعضها ضعيف السند ، من الأحاديث الصحيحة ما ورد عند البخاري ومسلم من أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " سبعة يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله " وذكر في مقدماتهم "الإمام العادل" ، وفي الترمذي : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أحب الناس إلى الله يوم القيامة وأدناهم منه مجلساً إمام عادل ، وأبغض الناس إلى الله يوم القيامة ، وأبعدهم منه مجلساً إمام جائر " .

والعدل في المنظور القرآني لا يقتصر معناه على المفهوم الضيق الذي حصره فيه الفقهاء ، أعنى مفهوم العدل بين المتخاصمين ، بل أنه يشمل مختلف العلاقات بين الناس : للعلاقات بين النساء والرجال ، بين الأبناء والأبناء ، بين الحاكمين والمحكومين ، وهذا المعنى الشامل للعدل واضح من قوله تعالى : {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ} (النساء58) :

نلك هي حقوق الإنسان بإطلاق ، حقوقه العامة الأساسية كما يقرها القرآن والحديث ، وهي حقوق للبشر كافة من دون تمييز ولا استثناء : الحق في الحياة ، والحق في التمتع بالطبيات . ، والحق في الاعتقاد بحرية ، والحق في المعرفة ، والحق في الاختلاف ، والحق في الشورى ، والحق في المساواة ، والحق في العدل ، ومن دون التمتع بهذه الحقوق لا يستكمل الشخص البشري مقومات وجوده ، ولإسباب ازدهاره ونماء عمرانه .

وجهة نظر ثانية تقسم حقوق الإنسان إلى المنحى التالية :

1- الحقوق السياسية والمدنية :

- تعتبر الحقوق السياسية والمدنية ولى حقوق الإنسان قدماً ومن أهم سماتها أنها ذات طبيعة فردية ، نظراً لارتباطها بحرية الفرد وكرامته ، فهي حقوق لصيقة بشخص الإنسان وطبيعته ومن خلالها يؤكد وجوده واستقلاله .

- تستهدف هذه الحقوق حماية الفرد ضد طغيان الدولة وسلطات الحاكم باعتبارها الضمان الحقيقى تتمتع لأفراد بحريتهم الشخصية بما تقرضه على الدولة من الامتناع عن كل ما من شأنه المساس بحقوق الفرد وحياته . من المتيسر لجميع الحكومات تنفيذ الحقوق المدنية والسياسية سابقة الذكر ، مباشرة دون انتظار لأن تنفيذها لا يحتاج عادة إلى خطط اقتصادية واعتمادات مالية ، وبالتالي فلا حاجة لدولة ما غنية أو فقيرة فى عدم تنفيذ الحقوق التالية :

2- الحق فى الحياة :

الحق فى الحياة اعلى ما يملكه الإنسان ، وهو أصل معظم حقوق الإنسان الأخرى ومن أخطر حالات الاعتداء على الحق فى الحياة والمنتشر على مستوى العالم حالات الإعدام خرج نطاق القانون ، والإعدام التعسفى ، والإعدام دون محاكمة ، والاغتيالات السياسية ، والوفاة الناتجة عن حالات الاختفاء القسرى ، والوفاة الناتجة عن التعذيب والمعاملة السيئة فى السجون أو فى مراكز الاحتجاز ، وحالات الوفاة الناتجة عن فرط استعمال القسوة من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين ، وحالات الإعدام دون إتباع قواعد الإجراءات القانونية ، وأعمال الإبادة الجماعية . ولهذا فقد نصت عليه مواثيق حقوق الإنسان وحرمت الأعمال التى تؤدى إلى سلب هذا الحق .

3- الحق فى الجنسية :

الجنسية هى نقطة البداية الحتمية للحياة القانونية للفرد ، ولا كيان له بدونها فهي تكفل له التمتع داخل الدولة التى ينتمى إليها بجنسيته بكل

حقوق المواطنة سواء كانت مدنية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية كما تكفل له خارج دولته الحماية الدبلوماسية من قبل دولته في مواجهة الدول الأخرى ، ولذلك تضمن قانون حقوق الإنسان حماية هذا الحق كما يلي :

أولاً : نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على هذا الحق في المادة 9/10 بقوله :
لكل فرد حق التمتع بجنسية ما .

لا يجوز تعسفاً حرمان أى شخص من جنسيته ولا من حقه فى تغيير جنسيته .

ثانياً : كما ان العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية على هذا الحق فى المادة 3/24 بقوله :

لكل طفل الحق فى أن تكون له جنسية .

4- حق العمل :

يعتبر حق الإنسان فى العمل من أهم الحقوق الاجتماعية والاقتصادية بما يتضمنه من توفير العمل وتحقيق أجر عادل وتوفير الظروف الملائمة والمناسبة للعمل إلى جانب الاعتراف العمال ببعض الحقوق المكملة والمتوجة لهذا الحق كحق تكوين النقابات والاتحادات العمالية والحق فى الإضراب والحق فى المشاركة السياسية فى إدارة المشروعات .

5- الحق فى حرية الفكر :

موقف اللوائح الدولية من حرية الفكر تنص على هذا الحق المادة الثامنة عشر من الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية على أن لكل إنسان حق فى حرية الفكر وجاء ذلك بالمادة (15) من الاتفاقية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية أنه على الدول الأطراف أن تقر بأن من حق كل فرد :

أن يشارك فى الحياة الثقافية .

أن يتمتع بفوائد التقدم العلمى وتطبيقاته .

أن يقيد من حماية المصالح المعنوية والمادية الناجمة عن أى أثر علمى

أو فنى أو أدبى من صفة - الملكية الفكرية .

6- الحق فى تقرير المصير :

مفهوم الحق فى تقرير المصير :

يعنى الحق فى تقرير المصير أن لكل شعب من الشعوب الحق الكامل والحرية المطلقة فى تقرير مصيره دونما أى تدخل أجنبى ولكل شعب أن يختار بحرية سلطانه ونظامه السياسى والاقتصادى والاجتماعى الذى يريثضيه أو أن يكون لكل أمة تتمتع بسيادة كاملة فيها ويمكنها أن تمارسها إذا أرادت ، وهو ما نص عليه إعلان السلام الصادر عن الحكومة السوفيتية على اثر ثورة 1920 ورغم قيام عصبة الأمم كمظومة دولية عالمية وضعت للعالم أول تعظيم دولى يمنع الحروب ويحض على السلام إلا أن عهدا قد خلا تماماً من النص على الحق فى تقرير المصير كمبدأ قانونى وابتكر مكانة نظام دولى لإدارة المستعمرات (الانتداب) وأصبح المبدأ يخدم للنظم الاستعمارية فقط هذا هو حق تقرير المصير .

حق تقرير المصير حق قانونى :

يرى أن مبدأ حق تقرير المصير هو حق قانونى مقرر وفقاً لمبادئ القانون الدولى ، وذلك لأنه تم إقراره فى ميثاق الأمم المتحدة كما تواترت أجهزة الأمم المتحدة على أعماله فى الكثير من القرارات الصادرة عن الجمعية العامة أو فى الإعلانات أو الاتفاقيات الصادرة تحت إشراف الأمم المتحدة ، بل أن هناك وفقاً لهذا لل رأى من يقرر قيام هذا المبدأ حتى قبل قيام ميثاق الأمم المتحدة وأن دور الميثاق يقتصر على الإشارة إلى هذا المبدأ وترديده أو تفسيره ولكنه راسخ بالقانون الدولى العرفى حيث اضطرت سلوك الدول على تطبيقه واحترامه وساد لديها الاعتقاد بإلزاميته .

ويريد هذا الاتجاه مذهبه بعدة حجج منه :

أن تصديق الدول الأعضاء على ميثاق الأمم المتحدة تكون قد التزمت التزاماً قانونياً بتقرير المصير إزاء الشعوب فى أراضيها .
أن العديد من القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة وخاصة القرار رقم 1514 والقرار رقم 2625 لسنة 1960 تضمنوا فى فقرته الثانية " أن كل الشعوب تتمتع بالحق فى تقرير مصيرها ، وهى

بموجب هذا الحق تملك الحق في أن تحدد بحرية نظامها السياسي وأن توصل بحرية كاملة نموها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ". ولكن غالبية الدول أعضاء الأمم المتحدة استمرت على تأكيد أن الإشارة إلى تقرير المصير على أنه مبدأ قصص تتجاهل القرارات التي أصدرت عن الجمعية العامة والتي تعترف بأن تقرير المصير الحق من الحقوق الأساسية ، هذا فضلاً عن مشروعات الاتفاقيات التي وضعتها الأمم المتحدة فهي كذلك تصف المصير بأنه مبدأ أن هذه الغالبية ترى أن تقرير المصير قد استقر كحق على نحو لم يعد يقبل التحدي من حيث أنه الشرط الأول الجوهري لكافة الحقوق الإنسانية الأخرى وأنه بدون هذا الحق لا يمكن للجماعات والأفراد أن تشعر بأنه حرية.

7- الحق في التنمية :

يعتبر الحق في التنمية حقاً جوهرياً بالنسبة لمجموعة الدول النامية التي تنتمي إليها الدول العربية ، لذلك أكد مجلس الجامعة العربية على حق الشعوب في استخدام ثرواتها الوطنية للتنمية بمفهومها الشامل ، وتتطلب ممارسة الحق في التنمية إقامة نظام اقتصادي دولي عادل مؤسس على احترام حقوق الإنسان ، وهذا بدوره يتطلب من كافة الدول - منفردة ومجموعة - أن تهيئ الظروف اللازمة لأعمال الحق في التنمية .

وقد نص الميثاق العربي لحقوق الإنسان على أن الحق في التنمية هو حق من حقوق الإنسان الأساسية ، وعلى جميع الدول أن تضع السياسات الإنمائية والتدابير اللازمة لضمان هذا الحق ، وعليها السعي لتفعيل قيم التضامن والتعاون فيما بينهما وعلى المستوى الدولي للقضاء على الفقر وتحقيق تنمية وبموجب هذا الحق لكل مواطن المشاركة والإسهام في تحقيق التنمية والتمتع بمزاياها وثمارها ، كما نص الميثاق على أن تتخذ الدول الأطراف في جميع الميادين كل التدابير المناسبة لتحقيق الشراكة بين الرجل والمرأة من أجل تحقيق أهداف التنمية الوطنية .

8- الحق في الشخصية القانونية :

لكل شخص الحق في أن يعترف له بشخصيته القانونية .

9- الحق في الانتصاف :

تتعهد كل دولة طرف في الميثاق بأن تكفل توفير سبيل فعال للتظلم لأي شخص انتهكت حقوقه أو حرياته المنصوص عليها في الميثاق حتى لو صدر هذا الانتهاك من أشخاص يتصرفون بصفتهم الرسمية .

10- الحق في التعويض عن إساءة استعمال السلطة :

يعطى الميثاق العربي لكل من كان ضحية لإساءة استعمال السلطة الحق في التعويض على النحو التالي :

تضمن كل دولة طرق في نظامها القانوني لإنصاف من يتعرض للتعذيب وتمنعه بحق رد الاعتبار والتعويض .

لكل شخص كان ضحية توقيف أو اعتقال تعسفي أو غير قانوني الحق في الحصول على التعويض .

لكل متهم تثبت برأئته بموجب حكم بات الحق في التعويض عن الأضرار التي لحقت به .

11- حق الامن :

ويقصد به عدم جواز القبض على أحد الأشخاص أو اعتقاله أو حبسه إلا في الحالات المنصوص عليها في القانون ، غير أن القانون لا يصح أن يجيز القبض على أحد الأشخاص أو حبسه إلا في حالة ارتكاب جريمة أو الشروع في ارتكابها ، وقد حدد القانون والتشريعات والسياسات الضمانات التي تحمي وتصور الفرد ضد كل اعتداء ، وذلك كالنص على عدم جواز القبض على الفرد ضد كل اعتداء ، وذلك كالنص على عدم جواز القبض على الفرد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته إلا في حالة التلبس .

12- حق تشكيل الجمعيات والنقابات :

قررت المادة (55) من الدستور للمواطنين حق تكوين الجمعيات بشرط ألا يكون نشاطاً معادياً لنظام المجتمع ، أو سرياً ، أو ذا طابع عسكري ،

كما تقرر المادة (56) من الدستور حق إنشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي ، وأخذ قانون العمل رقم 91 لسنة 1959 بمبدأ وحدة النقابة ، بمعنى أنه لا يجوز تكوين أكثر من نقابة واحدة لعمال ومستجد في المهنة أو الصناعة الواحدة حتى تتحدد أهدافه في تحقيق مصالحهم المشتركة .

ونص القانون على حق النقابات في إنشاء صناديق إضرار وتكوين جمعيات تعاونية ونوادي رياضية وثقافية وتوفير الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضائها :ـ

أنماط وتصنيفات حقوق الإنسان من وجهة نظر ثالثة:

وتنقسم الحقوق الإنسانية إلى مجموعة من الحقوق ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والمدني والتي تتكامل مع بعضها البعض بهدف تعزيز واحترام الحياة الإنسانية، وهذه الحقوق مايلي :

1- الحقوق المدنية :

وهي تلك الحقوق التي يجب أن تتوفر لكل فرد سواء كان مواطناً في دولة معينة أم لا ، فهذه الحقوق تترتب وتتاح للفرد باعتباره شخص ، وهي تختلف عن الحقوق الميامة التي تعتبر حقوق للمواطن، ولا يجوز للأجانب التمتع بها في غير وجود بعض الاستثناءات مثل تلك التي حدثت في فرنسا وإعطاء العمال الأجانب الحقوق في المشاركة في الانتخابات المحلية . ويصير العهد الدولي على مجموعة من الحقوق المدنية مثل الحق في الحياة والحق في الحرية الشخصية والحق في الكرامة، وتتمثل الحقوق المدنية فيما يلي :

1- الحق في الحياة :

ويأتي هذا الحق في مقدمة الحقوق التي يجب ألا تمس، حتى في ظل الظروف الاستثنائية ، وقد نصت المادة السادسة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن " الحق في الحياة حق ملازم لكل إنسان وعلى القانون أن يحمي هذا الحق ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفاً .

ب- الحق في الحرية الشخصية:-

وينطبق هذا الحق على كل الأفراد لئلا كانت انتماءاتهم الوطنية ، وبموجب هذا الحق يتعين على السلطات العامة ألا يقيد حرية أي فرد إلا لأسباب معلومة وبموجب نص محدد في القانون. وينبغي أن يتمتع المواطن بحريته الشخصية طالما توافرت مؤشرات تؤكد استعداده للمثول أمام سلطات التحقيق أو المحاكمة في أوقات محددة لذلك، ويتضمن هذا الحق حظر الاستعباد وحظر العمل الإجمالي دون مقابل، كما تعني أيضاً الحرية المطلقة في التنقل داخل أو خارج الوطن مع بعض الاستثناءات التي تفرضها المصلحة العامة واعتبارات الأمن القومي.

ج- الحق في الكرامة :

ويتضمن هذا الحق ، الحق في الحياة والحق في الحرية الشخصية معا، ويترتب عليها مجموعة من الحقوق الأخرى كحرية الضمير والتفكير والاعتقاد وهي مرتبطة بالحق في الحرية ، وهي من الحقوق اللازمة للإنسان سواء كان مواطناً أو غير مواطن وبالرغم من أنها أحد الحقوق الهامة للإنسان إلا أنها لم تكن موضع اعتراف في الكثير من الحضارات إلى عهد قريب .

2- الحقوق السياسية :

وهي تلك الحقوق التي تترتب للفرد وتأخذ الحكومات على عاتقها تسهيل إمكانية الحصول على هذه الحقوق بوصفه مواطناً له الحق في ممارسة هذه الحقوق وهذه الحقوق هي :-

أ- حق التعبير والرأي :

وهذا الحق هو حجر الأساس في بناء الحقوق السياسية، فالتمتع بأي حق يقتضي بذاهة أن يكون للإنسان الحرية في أن يعتقد ما شاء من الآراء، بل له مطلق الحرية في التعبير عنها طالما أن هذا لا يخالف العقل أو المنطق ولقد تعرضنا هذا الحق على الرغم من أهميته للعديد من الانتهاكات التي نالت الأفراد الذين تبوأ آراء لا تتفق مع آراء المجتمع . وتشير المادة الرابعة عشر من الدستور الصادر في 1923 أن حرية للرأي

مكفولة ولكل إنسان الإعراب عن فكره بالقول أو الكتابة أو بالتصوير أو
بغير ذلك في حدود القانون.

ولقد شهد هذا الحق نوع من الاعتراف نتيجة للحروب الدينية
والثورات، حيث وحدث للمجتمعات أن المسبيل الوحيد لسلامتها هو الإقرار
بحقها في الاختلاف مع الآخرين مع ضرورة تحليها بروح التسامح من
هذه الآراء المختلفة ، فضلاً عن حرية اعتناق الآراء وحق المواطن في
التعبير عن هذا الرأي شفاهة وكتابة وحرية كل مواطن في المعرفة
والحصول على المعلومات التي يحتاج إليها من أي مصدر دون تدخل
طالما لا يضير باعتبارات الأمن القومي .

ب- حق الاجتماع :-

لم يميز الإعلان العالمي بين حق الاجتماع وحق التنظيم وأعتبرهما حقاً
واحداً ولكن العهد الدولي ميز بينهما في المادة (21) باعتبارهما حقين
منفصلين، فهناك حق الاجتماع السلمي والمقصود به حق المواطنين في
الاجتماع بطريقة سلمية لممارسة أية أنشطة يرغبون القيام بها وللتعبير
عن مطالبهم .

ج- حق التنظيم :

ويعتبر هذا الحق بمثابة الشق الثاني من حقوق الاجتماع حيث أعتبره
الإعلان العالمي لحقوق الإنسان صورة من صور الاجتماع السلمي ،
حيث وضح أنه من حق المواطنين أن يقيموا تلك التنظيمات السياسية
والعالمية والمهنية والفنية التي تمكنهم من الإعلان عن آرائهم وممارسة
صور النشاط التي تتفق وهذه الآراء ولقد ورد هذا الحق في الإعلان
العالمي بصورة مطلقة، وأدخل العهد الدولي عليه بعض الضوابط
والتعديلات كما هو في المادة (22) منه .

د- حق المشاركة :

ويعتبر هذا الحق نتاج طبيعي للحقوق السياسية الأخرى فالهدف من
ممارسة هذه الحريات للرأي والتعبير والاجتماع والتنظيم المهني والسياسي

أن يكون ذلك سبيلاً واضحاً للمشاركة بصورها المتعددة، كالمشاركة فى الشئون العامة من خلال القنوات المهنية وممارسة حق التعبير والاجتماع والمشاركة فى الخدمة العامة . ولقد أوردت الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان طائفة من الحقوق على رأسها حق المواطنين فى المشاركة فى سير الحياة العامة، باعتبار أنه مشاركة المواطنين تساعد فى تدعيم الصلة بينهم وبين الدولة وتحقق لهم أقصى إشباع ممكن لاحتياجاتهم .

3- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية :

إذا كان الأصل فى الحقوق المدنية والسياسية هو اعتراف الدولة بها والامتناع عن الاعتداء عليها ، فإن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تتطلب إلى جانب اعتراف الدولة بها ، اتخاذ إجراءات محددة لتحقيقها والأصل فى هذه الحقوق أنها تحقق من خلال برامج وسياسات متنوعة تظهر آثارها على المدى .

ولقد جاءت المواثيق والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان لتؤكد أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا تقل أهمية عن الحقوق المدنية والسياسية بل أنها لازمة لها وتكملها فهذه الحقوق تتيح للناس التمتع بالحقوق والحريات الأخرى والعدالة الاجتماعية على النحو الذى يكفل للفرد كرامته .

وتشتمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي وردت فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان على ما يلى :

حق تقرير المصير ، بما يتضمنه ذلك من سيادة الدول الدائمة على مواردها الطبيعية، ومن حق الدولة أن تقرر بحرية كيانه السياسى وأن تواصل بحرية نموها الاقتصادى والاجتماعى والثقافى .

الحق فى العمل ويتضمن حق كل فرد فى أن تتوفر له فرصة كسب معيشة عن طريق العمل ، باعتبار أن لكل شخص الحق فى أن تتاح له إمكانية كسب رزقه بعمل يختاره أو يقبله بحرية، مع المستوى المعيشى

الكافي بما فى ذلك الغذاء والسكن، ويرتبط هذا الحق بمجموعة من الحقوق الفرعية وهى :

- * الحق فى أحوال العمل التى تصون الكرامة .
- * الحق فى القيام بالعمل الذى يختاره الشخص أو يقبله بحرية .
- * الحق فى تلقى أجر كاف .
- * الحق فى يوم عمل محدود وفترات راحة مدفوعة الأجر .
- * الحق فى المساواة فى الأجر عند تساوى قيمة العمل .
- * الحق فى المساواة فى المعاملة .
- * الحق فى ظروف عمل مأمونة وصحية .
- * الحق فى الضمان الاجتماعى بما فى ذلك التأمين الصحى .
- * الحق فى تكوين النقابات والانضمام إلى ما يختار منها فى حدود ما تفرضه قواعد التنظيم المهني ، والحق فى الإضراب طبقاً لقوانين الدولة المعنية .
- * حقوق تتصل بالأسرة بحيث يجب منح الأسرة أوسع حماية ومساعدة ممكنة وتتضمن ذلك منح الأمهات حماية خاصة قبل الولادة وبعدها مع وجوب اتخاذ إجراءات خاصة لحماية ومساعدة جميع الأطفال والأشخاص الصغار دون أي تمييز لأسباب أبوية أو غيرها ، مع ضرورة حماية الأطفال من الاستغلال الاقتصادي والاجتماعى .
- * حق كل فرد فى المشاركة الحرة فى حياة المجتمع والتمتع بالفنون والأدب والمساهمة فى التقدم العلمى .
- * الحق فى حرية البحث العلمى ، فالحرية الفكرية لها موقع مهم فى منظومة الحقوق الأساسية للإنسان سواء الحقوق المدنية والسياسية أو الحقوق الثقافية .
- * الحق فى حماية المصالح المعنوية والمادية للإنتاجات الفكرية والعلمية والأدبية.
- * الحق فى التوزيع العادل للدخل مرتبطاً بالحق الجماعى فى الثروة الوطنية ..

* الحق فى توفير الحاجات الأساسية .

* الحق فى تعليم وطنى مناسب .

* الحق فى الإعلام والمعرفة .

* لكل إنسان الحق فى التعليم باعتباره وسيلة لا غنى عنها لأعمال حقوق الإنسان الأخرى، فالتعليم حقاً تمكينياً ، وله دور حيوى فى تحقيق التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوقه وحرياته الأساسية .

ولقد أقر المعهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بأن ضمان الممارسة التامة للحقوق فى التعليم تحتاج إلى ما يلى :

أ- جعل التعليم الإبتدائى إلزامياً وإتاحته مجاناً للجميع بالمجتمع .

ب- تعميم التعليم الثانوى بمختلف أنواعه بما فى ذلك التعليم الثانوى الفنى والمهنى وجعله متاحاً للجميع .

ج- جعل التعليم العالى متاحاً للجميع .

د- تشجيع التربية الأساسية أو تكثيفها إلى أبعد مدى ممكن من أجل الأشخاص الذين لم يلقوا أو لم يستكملوا الدراسة الإبتدائية :

هـ- للإنسان الحق فى الصحة باعتبارها حقاً أساسياً من حقوق الإنسان لا غنى عنه من أجل التمتع بحقوق الإنسان الأخرى، فلكل إنسان الحق فى أن يتمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه ويفضى إلى العيش بكرامة، فالحقوق الصحية تشكل إحدى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى كفلها الإعلان العالمى لحقوق الإنسان باعتبار أن المرضى بحاجة إلى إشباع حاجاتهم المتعددة والعلاج والدواء .

بعض القضايا التى تتعامل معها حقوق الإنسان :

أولاً : حقوق الطفل

اهتمت الأمم المتحدة بحقوق الطفل بالنظر إلى ما يعانونه من اعتداءات على أبسط حقوقهم مثل ارتفاع معدلات الوفاة بين الأطفال أو نقص العناية الصحية وسوء معاملتهم واستغلالهم فى الأعمال الخطرة .

وقد أصدرت الأمم المتحدة عام 1959م ومن قبلها عصبة الأمم عام 1924 إعلاناً حول حقوق الطفل والتي تنص على :

* ضرورة أخذ المصلحة العليا للطفل في الاعتبار عند اتخاذ أي إجراء.

- * ضرورة إيداء الطفل لرأيه بخصوص كل مسألة تهمه .
- * الحق في الحياة والحصول على اسم وجنسية منذ الميلاد .
- * عدم جواز فصل الطفل عن والديه إلا بقرار من السلطة الخاصة .
- * حماية الطفل من المعاملات للقاسية المادية والمعنوية .
- * الحق في التمتع بصحة جيدة .
- * الحق في التعليم الأولي والمجالي والإلزامي .
- * الحق في الحصول على وقت للراحة وللعب .
- * حماية الدولة للطفل ضد الاستعمال غير المشروع للمخدرات .
- * عدم جواز توقيع عقوبة الإعدام أو الأشغال الشاقة على من هم أقل من 18 سنة .

* عدم جواز اشتراك الطفل الذي قل عمره عن 15 سنة في النزاعات المسلحة.

تمتع الأطفال المتهمين بحياتهم الثقافية وديانتهم ولغتهم الخاصة بهم ، وأخذت الاتفاقية كذلك بنظام الكفالة الذي قدرته الشريعة الإسلامية بالنسبة للأطفال المحرومين من أسرهم وفي هذه الحالة يكون للطفل الحق في الحصول على عناية خاصة وأكدت الاتفاقية كذلك على أن التوجيه الأبوي لا غنى عنه للنمو المتكامل للطفل .

حقوق الطفل في إطار الشريعة الإسلامية :

لقد وجهنا الرسول (ﷺ) إلى ضرورة حسن استقبال المولود ورعيته ولقد وضع القرآن الكريم القواعد الإسلامية الآتية لحقوق الإنسان وهي :

* حسن استقبال المولود والفرح به ذكراً أو أنثى وذلك لأنه هدية من الله وعطيته .

* تسمية المولود تسمية أو اسماً لا يعايره ولا يتخذ هزواً بسببه .

- * الأذان فى إذن المولود وذلك نظراً لأن المولود خامة طيبة على الفطرة فيسهل تشكيله فإن الأذان فى أنفه يطرد الشيطان .
- * حق الحضانة للطفل لمن رعاه أحسن رعاية .
- * الرضاعة وتعتبر من أهم حقوق الطفل لدى أمه .
- * الرعاية للمولود فى الطفولة المبكرة .

حقوق الطفل دولياً :

أعلنت الأمم المتحدة عام 1976 عاماً دولياً للطفل ، بقصد تحسين ظروف الحياة لأطفال العالم ، وقد اهتمت الأمم المتحدة بحقوق الطفل ، التى جاء أفضل تعبير عنها فى إعلان حقوق الطفل ، مميزاً عن الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، الذى صدر عام 1948 ، وتأسيس منظمة الأمم المتحدة للأطفال (اليونيسيف) عام 1946 :

يشمل إعلان حقوق الطفل عشرة مبادئ ، تؤكد حق الطفل فى التمتع بها وفيما يلى المبادئ التى نص عليها إعلان حقوق الطفل :

المبدأ الأول: يجب أن يتمتع الطفل بكافة الحقوق الواردة فى هذا الإعلان، ويحق لكل الأطفال التمتع بهذه الحقوق ، دون أى استثناء أو تمييز ، بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأى السياسى أو الرأى الآخر أو الأصل أو الثروة أو الميلاد أو أى وضع آخر له أو لأمرته .

المبدأ الثانى: يجب أن يكون للطفل حق التمتع بوقاية خاصة ، وأن يتاح له الفرص والوسائل ، وفقاً لأحكام القانون وغير ذلك ، لكى ينشأ من النواحي البدنية والروحية والاجتماعية ، على غرار طبيعى ، وفى ظروف تتسم بالحرية والكرامة ، وفى تنفيذ أحكام القانون فى هذا الشأن ، يجب أن يكون الاعتبار الأعظم لمصالح الطفل

المبدأ الثالث: يجب أن يكون للطفل - منذ ولادته - الحق فى أن يعرف باسم وجنسية معينة ، ومن حق للطفل شرعاً أن يحسن أبوه تسميته .

المبدأ الرابع: يجب أن يتاح للطفل التمتع بمزايا الأمن الاجتماعى ، وأن يكون له الحق فى أن ينشأ وينمو فى صحة وعافية وتحقيقاً لهذا الهدف ،

يجب أن يمنح الرعاية والوقاية له ولأمه ، قبل ولادته وبعدها وينبغي أن يكون للطفل الحق فى التغذية الكافية والمأوى ، والرياضة ، والعناية الطبية .

المبدأ الخامس: يجب توفير العلاج الخاص ، والتربية ، والرعاية والخدمات الطبية التى تقتضيها حالة الطفل المصاب بعجز بسبب إحدى العاهات .

المبدأ السادس: لكى تكون للطفل شخصية كاملة متكاملة ، يجب أن يحظى قدر الإمكان بالمحبة والتفهم ، كما يجب أن ينمو تحت رعاية والديه ومسئوليتهما ، وعلى كل حالة فى الجو من الحنان يكفل له الأمن من الناحية المادية والأدبية ، ويجب ألا يفصل الطفل عن والديه فى مستهل حياته ، إلا فى حالات استثنائية وعلى المجتمع والسلطات العامة أن تكفل المعونة الكافية للأطفال المحرومين من رعاية الأسرة ، ولأولئك الذين ليست لديهم وسائل رغد العيش ومما يجدر تحقيقه أن تتولى الدولة والهيئات المختصة الأخرى بذل المعونة المالية التى تكفل إعالة أبناء الأسرة الكبيرة العدد .

المبدأ السابع: للطفل الحق فى الحصول على وسائل التعليم الإيجابى المجانى على الأهل فى المرحلة الابتدائية ، كما يجب أن تتيح له هذه الوسائل ما يرفع مستوى ثقافته العامة ، ويمكنه من أن ينمى قدراته وحسن تقديره للأمور وشعوره بالمسئولية الأدبية والاجتماعية ، لكى يصبح عضواً مقبداً فى المجتمع ويجب أن يكون تحقيق خير وصالح الطفل هو المبدأ الذى يسير على هديه أولئك الذين يتولون تعليمه وإرشاده ، على أن تقع أكبر تبعه فى هذا الشأن على والديه ومن الواجب أن تتاح للطفل فرصة للترفيه عن نفسه باللعب والرياضة ، اللذين يجب أن يستهدفا للغاية نفسها التى يرمى التعليم والتربية إلى بلوغها وعلى المجتمع ولذين يتولون السلطات العامة أن يعملوا على إتاحة الاستمتاع الكامل بهذا الحق للطفل .

المبدأ الثامن: يجب أن يكون للطفل المقام الأول فى الحصول على الوقاية والإغاثة فى حالة وقوع الكوارث .

المبدأ التاسع: يجب ضمان الوقاية للطفل من كافة ضروب الإهمال والقسوة والاستغلال ، وينبغي أيضاً ألا يكون معرضاً للتجار به بأية وسيلة من الوسائل ومن الواجب ألا يبدأ استخدام الطفل قبل بلوغه سنّاً مناسبة كما يجب ألا يسمح له - بأى حال من الأحوال - أن يتولى حرفة أو عملاً ، قد يضر بصحته ، أو يعرقل وسائل تعليمه أو يعترض طرق نموه ، من الناحية البدنية أو الخلقية أو العقلية .

المبدأ العاشر: يجب أن نتاح للطفل وسائل الوقاية من الأعمال والتدابير ، التى قد تثبت فى نفسه أى نوع من التمييز من الناحيتين العنصرية أو الدينية ، وأن تتسم تنشئته بروح التفاهم والتسامح والصدقة بين كافة الشعوب ، وكذلك بمحبة للسلام والأخوة الشاملة ، وأن يشعر شعوراً قوياً بأن من واجبه أن يكرس كل ما يملك من طاقة ومواهب لخدمة إخوانه فى الإنسانية .

وثيقة عقد حماية الطفل المصرى :

أصدر رئيس جمهورية مصر العربية السابق فى أكتوبر 1988 وثيقة عقد حماية الطفل المصرى ، التى تعتبر السنوات العشر (1989-1999) عقداً لحماية الطفل المصرى ، وإعطاء أولوية لمشروعات الطفل واستخدام وسائل العصر لرعاية الأطفال وحمايتهم ، وتوفير الرعاية الصحية للأمهات أثناء الحمل والولادة ، وإعطاء الطفل المصرى نصيباً عادلاً من الثقافة ، بكل فروعها من آداب وفنون ومعرفة وإعلام .

وهى تنمية الوعي لدى المجتمع المصرى بجماعته وأفراده بموجب :

استخدام وسائل العصر الحديث فى مجالات حماية الطفل ورعايته .
بلوغاً إلى توفير حياة أفضل لأطفالنا .

القضاء على الإصابات الجديدة لمرضى شلل الأطفال بحلول عام 1994 .

القضاء تدريجياً على الوفيات الناجمة عن مرض التيتانوس بين الأطفال حديثى الولادة فى موعد غايته 1994 .

خفض نسبة الوفيات بين الأطفال للرضع إلى أقل من خمسين ، فى كل ألف رضيع يولدون أحياء .

توفير أكبر قدر ممكن من الرعاية الصحية للأمهات أثناء فترة الحمل والولادة ، بهدف خفض معدلات وفيات الأمهات بسبب الإنجاب .

توفير التعليم الأساسى لكافة الأطفال وخفض معدل الأمية ، بين من تخلف من الأطفال عن التعليم .

إعطاء الطفل المصرى نصيباً عادلاً من الثقافة ، بكل فروعها من أدب وفنون ومعرفة وإعلام .

توفير المساحات الرياضية وأماكن ممارسة الهوايات ، التى تنمى الإبداع فى المدارس والأحياء ، التى تتوفر فيها هذه الأماكن فى موعد أقصاه عام 1999.

توفير قدر مناسب من الرعاية الاجتماعية والصحية والنفسية للأطفال المعوقين.

قانون الطفل فى مصر:

قانون الطفل (1996) فى جمهورية مصر العربية أول قانون موحد وشامل ، يجمع عديداً من الموارد فى قوانين متفرقة ، ويستحدث بعض المواد ، ويدخل تعديلات على بعض النصوص ، لتطوير الرعاية المتكاملة للطفل المصرى وهذا القانون يدعم مصالح الطفل وحقه فى الحياة الجنسية والحرية والخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية وحماية الطفل المعاق وينظم تشغيل الأطفال .

وفيما يلى أهم معالم قانون الطفل :
أحكام عامة :

يشتمل الباب الأول من القانون على أحكام عامة ، تنص على أن الدولة تكفل حماية الطفولة والأمومة ، وترعى الأطفال ، وتعمل على تهيئة الظروف المناسبة لتنشئتهم لتنشئة الصحة ، من كافة النواحي الصحية

والاجتماعية والتعليمية والثقافية والروحية ، فى إطار من الحرية والكرامة الإنسانية .

وتتص الأحكام العامة على أن تكون لحماية الطفل ومصالحه الأولوية فى المجتمع القرارات أو الإجراءات المتعلقة بالطفولة ، أياً كانت الجهة التى تصدرها أو تباشرها ، وتؤكد الأحكام العامة أيضاً أنه لا يجوز نسب الطفل إلى غير والديه ، وعلى حظر التبنى ، وعلى أن يكون لكل طفل اسم يميزه ، ويسجل هذا الاسم عند الميلاد فى سجلات المواليد ، ولا يجوز أن يكون الاسم منطقياً على تحقير أو مهانة لكرامة الطفل ، أو منافياً للعقائد الدينية ، وعلى حق الطفل فى أن تكون له جنسية ، وفقاً لأحكام القانون الخاص بالجنسية المصرية ، وأن يتمتع كل طفل بجميع الحقوق الشرعية ، وعلى الأخص حقه فى الرضاعة والحضانة والمأكل والملبس والسكن ورؤية ولديه ورعاية أحواله .

الرعاية الصحية للطفل :

يتناول الباب الثانى من القانون (الرعاية الصحية) .

ويتناول الفصل الأول منه ضوابط مزولة مهنة التوليد ، بحيث لا يجوز لغير الأطباء البشريين مزولة مهنة التوليد ، إلا لمن كان اسمها مقيداً بسجلات المولدات أو مساعدات المولدات أو القابلات بوزارة للصحة.

ويتناول الفصل الثانى قيد المواليد ، والتبليغ عن المواليد خلال 15 يوماً من تاريخ الولادة ، عن طريق الوالد أو الوالدة أو مدير المستشفى أو المؤسسة التى تقع فيها الولادة أو الععدة أو الشيخ ، ويشتمل التبليغ عن يوم الولادة وتاريخها ونوع الطفل واسمه ولقبه واسم الوالدين ولقبهما وجنسيتهما وديانتهم ومحل إقامتهما ومهنتهما وعلى كل من عثر على طفل حديث الولادة أن يسلمه فوراً بالحالة التى عثر عليه بها إلى إحدى المؤسسات المعدة لاستقبال الأطفال حديثي الولادة ، أو أقرب جهة شرطة ، وهى ترسله إلى إحدى المؤسسات ، وفى الحالة الأولى يجب على المؤسسة إخطار الشرطة المختصة .

ويتناول الفصل الثالث تطعيم الطفل وتحصينه بالطعوم الواقية من الأمراض المعدية ، دون مقابل بمكاتب الصحة والوحدات الصحية ويقع واجب تقدير الطفل للتطعيم أو التحصين على عاتق والده أو الشخص الذى يكون الطفل فى حضائنه ويجوز تطعيم الطفل بالطعوم الواقية بواسطة طبيب خاص .

ويتناول الفصل الرابع البطاقة الصحية للطفل ، التى تسلم لوالده أو المتولى تربيته من مكتب الصحة بعد إثبات رقمها على شهادة الميلاد ، ويجب تقديم البطاقة الصحية مع أوراق التحاق الطفل بمراحلتي التعليم قبل الجامعى ، وتحفظ بملف الطفل ، ويسجل بها طبيب المدرسة نتيجة متابعة الحالة الصحية للطفل طوال مرحلة الدراسة .

ويتناول الفصل الخامس غذاء الطفل ، فيحظر إضافة مواد ملونة أو حافظة ، أو أية إضافات غذائية إلى الأغذية والمستحضرات الصحية لتغذية الرضع والأطفال ، إلا إذا كانت مطابقة للشروط والأحكام التى يصدر بتحديددها قرار من وزير الصحة ويجب أن تكون أغذية الأطفال ولوعيتها خالية من المواد الضارة بالصحة ، ومن للجراثيم المرضية ، ويجب ألا تطرح أغذية الأطفال والمستحضرات فى الأسواق ، أو يعلن عنها إلا بعد تسجيلها ، والحصول على ترخيص بتداولها ، وبطريقة الإعلان عنها من وزارة الصحة .

الرعاية الاجتماعية :

يتناول القانون فى الباب الثالث أوجه الرعاية الاجتماعية للطفل .

فيتناول الفصل الأول دور الحضانه ، فيعتبر داراً للحضانه كل مكان مناسب يخصص لرعاية الأطفال الذين لم يبلغوا سن الرابعة ، وتخضع دور الحضانه لإشراف وزارة الشؤون الاجتماعية ورعايتها ويجب توافر الترخيص والمبنى والموقع المناسب والسعة والمرافق والتجهيزات الصحية والوسائل والأساليب ، ومستلزمات التشغيل التى تكفل تحقيق أهداف دار الحضانه .

ويتناول الفصل الثانى الرعاية البديلة ، حيث يهدف نظام الأسر البديلة إلى توفير الرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية والمهنية للأطفال ، الذين جاوزت سنهم سنتين ، والذين حالت ظروفهم وغيرها من الفصول المرتبطة بالرعاية وفقا لما ورد فى القانون.

ولكن الطفل المصري يحتاج إلى المزيد من التشريعات المصرية من أجل الحماية الاجتماعية والشاملة الحقيقة وليس الورقية والتي نتج عنها عمالة الأطفال وأطفال بلا مأوى وغيرها من الحقوق المهذرة.

ثانياً : حقوق المرأة :

حقوق المرأة في إطار التشريعات المصرية :

حيث وضعت التشريعات المصرية حقوقاً للمرأة وهى :

1- الحقوق السياسية للمرأة :

ينص القانون رقم 73 لسنة 1956 على المساواة بين الرجل والمرأة بشأن الترشيح والانتخاب كما يقرر القانون رقم 38 لسنة 1972 المساواة بين عضوية المرأة وعضوية الرجل فى مجلس الشعب .

2- حقوق المرأة العاملة :

- 1- حق المرأة فى أجازة وضع منتهى 3 أشهر .
 - 2- حق الترخيص للمرأة بالعمل نصف الوقت بناءً على طلبها بمقابل نصف الأجر ونصف الأجازات .
 - 3- حق العاملة فى أجازة بدون مرتب لرعاية طفلها .
 - 4- حق الزوجة فى الحصول على أجازة بدون راتب بمصاحبة الزوج إذا رخص لأحدهم السفر إلى الخارج .
- #### 3- حق المرأة فى التعليم :

نصت المادة 13 من الدستور المصرى الصادر عام 1971م على أن التعليم حق تكلفه الدولة وهو إلزامى فى المرحلة الابتدائية كما نصت المادة 30 على أن التعليم فى مؤسسات الدولة التعليمية مجانى فى مراحلته المختلفة.

4- الحق الاخلاقي للمرأة فى القانون :

منع تشغيل الأحداث من الإناث أو الذكور من سن اثنى عشر سنة كاملة وحتى 17 سنة كما منع القانون تشغيل الإناث والذكور فى العمل فى بعض المهن .

اهم حقوق المرأة فى المجتمع :

1- حقها فى عيش حياة كريمة :

لقد نصت الشريعة الإسلامية على حقوق كثيرة للمرأة من هذه الحقوق حقها فى أن تعيش حياة كريمة تكفل لها الأمان ولرعاية وصيانتها من كل مكروه وهذه الحياة الكريمة تكفل لها الحماية وشعورها بالأمان والطمأنينة باعتبارها آمنة .

2- حقها فى اختيار الزوج :

من الحقوق التى كفلها الإسلام للمرأة حقها فى اختيار الزوج فالمرأة لها عقل ولها قدرة على الاختيار فهى التى تختار زوجها الذى ستبدأ معه حياة جديدة والتشريع الإسلامى يعطى للمرأة هذا الحق .

3- حقها فى حرية التعبير عن الراى :

من خلال المساواة بين الرجل والمرأة صبحت المرأة وزيرة ورئيسة وعضواً فى المجالس الإقليمية والدولية تعبر عن رأيها الذى لا يستهان به فالمرأة بحكمتها وعقلها المدبر تستطيع أن يكون لها رأيها .

4- حقها فى رعاية الاسرة :

تقوم بتربية الأبناء تربية صحيحة وتسهر على راحتهم وتوفر لهم الحب والحنان ولا تبخل عليهم بعطفها وتهتم برعايتهم فلا يشغلها عنهم شأغل وأيضاً قد تتعدد حقوق المرأة منه حقها فى التعرف مع زوجها وأيضاً طاعة الزوج والحكمة والتعقل فى الأمور وتحريرها من مظاهر الجاهلية وأيضاً حقها فى استقلال شخصيتها .

ثالثاً : حقوق العمال :

على الدول أن تنظم شروط العمل وتحدد ساعاته وتنظم الأجازات وأوقات الراحة للعامل وتؤمنه ضد مخاطر الإصابة والعجز وتهيئ له المكان اللائق صحياً ، وضماناً لجعل شروط العمل ملائمة قررت الدساتير للعمال حقين هما :

حق تكوين النقابات التي تدافع عنهم وتناقش ظروف العمل مع أرباب العمل .

حق الإضراب . .

ولقد نصت المادة 23 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بياناً شاملاً عن حق العمل وما يتفرع منه من حقوق وحريات وما يلزم لحمايته من ضمانات فقررت ما يلي :

لكل إنسان حق العمل وحرية اختياره له ، وله حق العمل في ظروف عادلة ملائمة وحق الحماية من التعطل .

والمرأة العاملة حقوق تتمثل في الآتي :

حق المرأة في إجازة وضع بأجر كامل :

نصت المادة (154) من قانون العمل رقم 137 لسنة 1981م على أنه للمرأة العاملة التي أمضيت سنة أشهر في خدمة صاحب العمل الحق في إجازة وضع مدتها خمسون يوماً بأجر كامل .

حق المرأة المرضع في راحة إضافية بأجر :

تنص المادة (51) ن قانون العمل على أنه خلال الثمانية عشر التالية لتاريخ الوضع يكون للمرأة فترات راحة لا تقل عن نصف ساعة .

حق المرأة في إجازة لرعاية الطفل :

تنص المادة (156) من قانون العمل على أن المنشأة التي تستخدم خمسين عاملاً يكون للعاملة الحق في الحصول على إجازة بدون أجر لمدة لا تزيد عن سنة وذلك لرعاية طفلها .

مراجع الفصل الخامس

- 1- <http://www.euromedyights.net/pages/293>. 5/3/2008
- 2- سامية يوسف صالح : مستقبل التعليم الجامعى العربى وراء التنمية بأبحاث علمية وفاعليات أكاديمية ، المكتب الجامعى الحديث ، الإسكندرية ، 2007 ، ص 1199 .
- 3- فضل الله محمد إسماعيل : المشكلات الفلسفية والاجتماعية والسياسية والقانونية ، القاهرة، مكتبة بستان المعرفة لطبع ونشر وتوزيع الكتب ، 2003، ص ص 253 : 413 .
- 4- محمد عابد الجابرى : الديمقراطية وحقوق الإنسان ، كتاب فى جريدة ، منظمة اليونسكو ، ع 95 ، يوليو 2006 ، ص ص 5 : 27.
- 5- البسيونى عبد الله البسيونى : علم الاجتماع القانونى ودراسة وحقوق الإنسان ، القاهرة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2005 ، ص 132.
- 5- طارق عزت رضا : قانون حقوق الإنسان ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 2006 ، ص 103 .
- 6- طارق عزت رضا : قانون حقوق الإنسان ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 103 : 108 .
- 7- البسيونى عبد الله البسيونى : علم الاجتماع القانونى ودراسة حقوق الإنسان ، مرجع سبق ذكره ، ص 135 .
- 8- سيد إبراهيم النسوقى : الاحتلال وأثره على حقوق الإنسان ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2004 ، ص 21 .
- 9- رجب عبد المنعم متولى : حرب الإرهاب الدولى والشرعية الدولية، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 2003 ، ص 409 .
- 10- حسن حنفى عمر : حق الشعوب فى تقرير المصير ، القاهرة، دار النهضة العربية ، 2005 ، ص 101 .

- 11- وائل أحمد علام : الميثاق العربى لحقوق الإنسان ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 2005 ، ص ص 94 : 110 .
- 12- حسين عبد الحميد أحمد رشوان : الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان ، الإسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث ، 2006 ، ص ص 101 : 104 .
- 13- حافظ أبو سعدة : حالة حقوق الإنسان فى مصر، التقرير السنوى العام ، المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، القاهرة ، 2004 ، ص 47 .
- 14- محمد فائق : حقوق الإنسان والتنمية، حول الديمقراطية وحقوق الإنسان فى الوطن العربى، المستقبل العربى، عدد 251، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000، ص 50.
- 15- Patricia ludick: civility and citizenship : the roots of community connection, , New York: journal of human rights , 2002, p 136.
- 16- نجاد البرعى : المفصلة والتتوير، حرية التعبير فى مصر، المجموعة المتحدة، القاهرة ، 2004 ، ص 175.
- 17- مصطفى كامل السيد : محاضرات فى حقوق الإنسان ، مرجع سبق ذكره ، ص 40 .
- 18- جعفر عبد السلام على : القانون الدولى لحقوق الإنسان ، دار الكتاب المصرى ، القاهرة ، بت ، ص 51 .
- 19- إبراهيم بدوى : نفاذ لالتزامات مصر الدولية فى مجال حقوق الإنسان فى النظام القانونى المصرى ، مرجع سبق ذكره ، ص 135.
- 20- البرنامج الدولى لحقوق الإنسان : دائرة الحقوق، دليل تدريبي لدعاة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، مطبوعات الأمم المتحدة، نيويورك ، 2004، ص 194 .

- 21- عيد الحسين شعبان : الحقوق الثقافية، البعد الثقافي لحقوق الإنسان ، ورقة عمل مقدمة في فعاليات المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان والتنمية ، المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، القاهرة ، 2004، ص91.
- 22- علاء قاعود : الأصل والمكتب " الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، سلسلة تعليم حقوق الإنسان ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، القاهرة ، 2002، ص125.
- 23- أمير موسى : حقوق الإنسان " منخل إلى وعى حقوقي ، سلسلة الثقافة القومية (24) ، ط 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1994ص 247.
- 24- Besty vaurlekis : patient rights , encyclopedia of social work, vol 3, 19 the edition , N.A.S. W
- 25- أحمد أبو الوفا : الحماية الدولية لحقوق الإنسان ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 56 : 57 .
- 26- إسماعيل عبد الفتاح الكافي : الطفولة والمستقبل ، الإسكندرية ، مركز الإسكندرية للكتاب ، 2005 ، ص ص 99 : 109 .
- 27- حقوق الإنسان ، جامعة عين شمس .
- 28- مصطفى أحمد حسان : الإطار التشريعي للممارسة المهنية فى الخدمة الاجتماعية وحقوق العملاء ، مكتبة الصفا والمروة للتوزيع ، 2006 ، ص 126 .
- 29- عبد البارى محمد داود : حقوق المرأة فى الشريعة الإسلامية ، الإسكندرية، مطبعة الإشعاع الفنية ، 2003 ، ص ص 92 : 96 .
- 30- حسين عبد الحميد أحمد رشوان : الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان ، المكتب الجامعى الحديث ، الإسكندرية ، 2006 ، ص 980 .

الفصل السادس

الخدمة الاجتماعية وحماية حقوق الإنسان

مقدمة :

تعتبر مهنة الخدمة الاجتماعية منذ نشأتها مهنة حقوق الإنسان حيث أن عقيدتها الراسخة تتمثل في القيمة المتأصلة في كل فرد من بنى البشر وأن من أهدافها الرئيسية تعزيز الهياكل العادلة للقادرة على أن تكفل للإنسان الأمن والتكتمية مع صون كرامة وحماية حقوق عملائها وتوظيف تلك الحقوق لصالحهم ومساعدتهم في التعرف على تلك الحقوق والمدافعة عنها في ضوءها تحدد المواثيق والتشريعات والتي تكفل تلك الحقوق مع عدم تعارض الاختصاصي الاجتماعي أو تضامنه مع أى شكل من أشكال التمييز أو التفرقة على أساليب السلالة أو اللون و الجنس أو المعتقدات تمثيلاً مع فلسفة المهنة التي تؤكد على كرامة الإنسان وحقه في تقرير مصيره .

ولذلك فقد أدى غياب النزعة الإنسانية عندنا إلى عدم وجود احترام لحقوق الإنسان على جميع الأصعدة فهناك تقسيمات عرقية و طائفية تميز البشر وتصنفهم تصنيفات مختلفة وتقييم الإنسان بناء عليها كما أن مظاهر القمع السياسى والتهميش الاقتصادى والتعاون الاجتماعى والتمييز فى كل شئ تقريباً هى المعايير السائدة فى النظرة الإنسانية والتعامل معه وتقييمه وتقييم أى عمل مؤسسى يحافظ على حق الإنسان وإن وجدت الدساتير والقوانين فهى فعلية وهذه التصنيفات للبشر فى مجتمعاتنا لا يوجد فيها احترام لحقوق الإنسان .

قضايا الإنسان والخدمة الاجتماعية :

يطرح الاتحاد العالمى للأخصائيين الاجتماعيين أبرز قضايا حقوق الإنسان التى يتفاعل معها الأخصائيون الاجتماعيون ومنها :

الحياة : فقيمة الحياة مسألة جوهرية فى موضوع حقوق الإنسان والأخصائيون الاجتماعيون لا يقفون فقط ضد انتهاكات حقوق الإنسان .

الحرية : كل الناس يولدون أحراراً والحريات الأساسية تتضمن الحرية من الاستعباد والعبودية والاعتقال العشوائى والتعذيب .

المساواة وعدم التمييز : المبدأ الجوهري للمساواة يرتبط كثيراً بمبادئ العدالة بغض النظر عن الميلاد والنوع والعمر والإعاقة والعنصر والدين .
العدالة : كل إنسان له الحق في الحماية ضد الاعتقال والتعسف العشوائي أو للتدخلات التي لا تتضمن للإنسان الحماية المتساوية والمعاملة العادلة أمام القانون .

التضامن : كل إنسان تتعرض حرياته للانتهاك والاختراق فله الحق في الدعم من قبل مواطنين آخرين والتضامن يعنى الدعم للتبادل بين أعضاء المجتمع والعالم بأسره .

المسؤولية الاجتماعية : فكل من يلك مسؤولية تجاه الأسرة والجماعة والمجتمع المحلي والعالم بأسره للإسهام في تعزيز حقوق الإنسان إذا يجب على الإنسان توظيف قدراته لأذهنية .

السلم وعدم العنف : والسلك لا يعنى مجرد غياب الصراع ولكنه الهدف الذى يتحقق من خلاله الانجاز للذاتى ولجماعى ويلتزم الأشخاص الاجتماعيون بمساعدة السلم ومناهضة العنف .

البيئة : كل الناس مسئولون عن حماي الكرة الأرضية فالتلوث البيئى يهدد الحياة نفسها فالبرامج التنموية الخاطئة قد تتسبب في كوارث بيئية مدمرة والأخصائيون الاجتماعيون يبذلون جهود مهنية لخدمة البيئة بوقوفهم ضد كل ما يدمر البيئة أو يشوهها .

فلسفة الخدمة الاجتماعية وارتباطها بحقوق الإنسان :

تأمين الخدمة الاجتماعية بالآتى :

الإيمان بقيمة الفرد وكرامته .

الإيمان بالفروق الفردية سواء بين الأفراد أو الجماعات أو المجتمعات.

الإيمان بحق الفرد في ممارسة حريته في حدود القيم لمجتمعه .

حق الفرد في تقرير مصيره مع عدم الإضرار بحقوق الغير .

الإيمان بأن الفرد. لياً كان عمره يملك طاقات .

تؤمن الخدمة الاجتماعية بالعدالة الاجتماعية وعدم التمييز بين جنس وآخر وديانة وأخرى .

تؤمن بأن الفرد هو الطاقة للفردية في إحداث التغيير الاجتماعي وهو وسيلة وغاية الرفاهية الاجتماعية .

الإيمان المطلق بأن مساعدة الإنسان عند الحاجة تعبير عن الشرائع السماوية.

القيم المشتركة بين الخدمة الاجتماعية وحقوق الإنسان :

تتلخص حقوق الإنسان في مفهومين وهم لكفاح من أجل الحصول على الكرامة والحريات الأساسية ، وهذه المفاهيم تساعد على تحقيق للتنمية الكاملة للقوى البشرية ، فالأساس القيمي لحقوق الإنسان الذي تم توضيحه من خلال تاريخ السياقات الدينية والوثائق القانونية في الكتابات السياسية وكتابات الفلاسفة والقائمين على النشاط الاجتماعي يتمثل مع القيم المعلنة في المبادئ الأخلاقية للأخصائيين الاجتماعيين وخصوصاً العدالة الاجتماعية والكرامة وقيمة الإنسان وحق تقرير المصير ، وحقوق الرعاية من التعليم والصحة والحماية الاجتماعية للأطفال والأمهات والمسنين والضعفاء ، كذلك فهي متماثلة مع المبادئ الأخلاقية النابعة من القيم .

وقد ظهر الهدف من إعلان حقوق الإنسان في منتصف القرن الماضي والذي اشتمل على اتفاقيات وإعلانات الأمم المتحدة وأجهزتها الإدارية ومؤسساتها الإقليمية ، هذا لهدف الذي يتمثل في القضاء على الظلم وإتاحة ظروف يستطيع من خلالها الجنس البشري أن يشبع احتياجاته ، وكذلك المساعدة على تطوير وازدهار الحياة الإنسانية .

وهذا الهدف يتوافق إلى حد كبير من المهنة الرئيسية لمهنة الخدمة الاجتماعية ، فالخدمة الاجتماعية فخورة بتراتها ، فهي المهنة الوحيدة التي تنتم بالعدالة الاجتماعية كمبدأ وقيمة أساسية .

مسئوليات الخدمة الاجتماعية في مجال حقوق الإنسان : تقوم مهنة الخدمة الاجتماعية بالمهام التالية :

اولا: تأكيد الممارسين في مجالات الخدمة الاجتماعية في تعاملهم مع كافة أنساق التعامل " فرد ، أسرة ، جماعة ، مجتمع " على الحقوق الإنسانية التي كفلها الميثاق العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق العالمية والدولية والمحلية كفلها الميثاق العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق العالمية والدولية والمحلية المرتبطة بتلك الحقوق والأخذ بها في كافة مواقف الممارسة .

ثانيا: مساهمة العاملين في مجالات الخدمة الاجتماعية بالمؤسسات المتعددة في مراجعة التشريعات والقوانين من للتصديقات التي تخرج عن مجال اهتمامها .

ثالثا: قيام الأخصائيين الاجتماعيين بدراسة الآثار الاجتماعية للتشريعات والمواثيق المحلية لحقوق الإنسان على الأوضاع الاجتماعية بما في ذلك البناء الاجتماعي ومدى ملائمتها تلك التشريعات ولوائحها التنفيذية للواقع الاقتصادي.

رابعا: يجب أن تدعم الجمعية القومية للأخصائيين تصديق الأمم المتحدة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومعاهدات الأمم المتحدة مثل اتفاقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية .

خامسا: يجب أن يكون الأخصائيين الاجتماعيين مدركين لانتهاكات حقوق الإنسان والمربطة بحقوق الطفل .

سادسا: يجب أن يدافع الأخصائيين الاجتماعيين عن حقوق الضعفاء ويدينوا سياسات وممارسات واتجاهات التعصب وعدم التسامح والكرامية.

سابعا: يجب أن تعمل الخدمة الاجتماعية على الحفاظ على حقوق الإنسان في كافة مجالات الخدمة الاجتماعية سواء الأفراد والأسر والجماعات والمجتمعات .

أغراض الخدمة الاجتماعية لحماية حقوق الإنسان :-

إن المهمة الأساسية لمهنة الخدمة الاجتماعية هي تعزيز رفاهية الناس ومساعدتهم على إشباع الاحتياجات الإنسانية الأساسية ، مع الاهتمام الخاص بالاحتياجات وتقوية الضعفاء والمظلومين والفقراء وتحديد سياسة المناهج الدراسية لتعليم الخدمة الاجتماعية يجب أن يؤكد على هذه المهنة المرتبطة بالأغراض الرئيسية لممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية والتي تتضمن :

وضع وتخطيط وتنفيذ السياسات الاجتماعية والخدمات والموارد والبرامج المطلوبة لإشباع الاحتياجات الإنسانية الأساسية وتنمية القدرات الإنسانية .

متابعة السياسات والخدمات ، والموارد ، والبرامج من خلال المدافعة الإدارية والتنظيمية والعمل الاجتماعي والسياسي لتعزيز قدرة الجماعات في أوقات الأزمات وتدعيم العدالة الاجتماعية والاقتصادية وتمثل موثاق حقوق الإنسان مع الخدمة الاجتماعية اتحاد طبيعي ويجب على الأخصائيين الاجتماعيين إدراك تلك العلاقة والتعرف على أنظمة العمل بمنظمات حقوق الإنسان والأنشطة المرتبطة بها في شتى أنحاء العالم .

وتساعد السياسة الدولية لحقوق الإنسان كلاً من مهنة الخدمة الاجتماعية وميثاق حقوق الإنسان على خلق هذا الوعي والقيام بمهامها المعلنة .

وفي الولايات المتحدة الأمريكية فإن الجمعية القومية للأخصائيين الاجتماعيين قد صدقت على المبادئ الأساسية المعلنة في وثائق حقوق الإنسان للأمم المتحدة ، وتتضمن تلك المبادئ : الحق في الحصول على مستوى معيشة مناسب لرفاهية وصحة الناس وأسرهم وإتاحة الموارد الأساسية لإشباع تلك الاحتياجات والحق في الحصول على الطعام والغذاء المناسب والحق في الملبس والإسكان المناسب والحق في الرعاية الصحية الأساسية والحق في التعليم والحق في الإحساس بالأمن في حالة حدوث بطالة أو مرض أو عجز ، أو الترمل أو الشيخوخة أو أى افتقار آخر

خارج نطاق سيطرة الشخص ، كذلك الحق فى الخدمات الاجتماعية الضرورية والحق فى عدم التعرض لأى عقاب مجرد من الإنسانية .

كما تدعم الجمعية القومية للأخصائيين الاجتماعيين بالولايات المتحدة الأمريكية الاتفاقيتين الأساسيتين للأمم المتحدة لعام 1966م وللثتان تؤكدان على الحقوق السياسية والمدنية لكل الناس بما فيها الضعفاء وكذلك التأكيد على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادرة من الأمم المتحدة فى عام 1995م .

كما تدعم الجمعية القومية للأخصائيين الاجتماعيين عملية تبنى حقوق الإنسان كمبدأ أساسى يمكن أن تستند عليه نظرية الخدمة الاجتماعية والمعرفة للتطبيقية لها ، كما ورد فى البيان الأساسى الصادر عن الجمعية القومية للأخصائيين الاجتماعيين واجبات الأخصائيين الاجتماعيين وممارسى الخدمة الاجتماعية والمدافعين عن حقوق الإنسان مما يلى :

يجب أن تدعم الجمعية القومية للأخصائيين الاجتماعيين تصديق الأمم المتحدة على الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ومعهادات الأمم المتحدة الهامة مثل اتفاقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1996م) واتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة (1981م) واتفاقية حقوق الطفل عام (1996م) .

يجب أن يكون الأخصائيين الاجتماعيين مدركين لانتهاكات حقوق الإنسان والمربطة بحقوق الطفل والاستغلال من خلال إستخدام الطفل فى العمل والبقاء والجرائم الأخرى المرتبط بالإساءة ويجب على الأخصائي الاجتماعى أن يتخذ مركزاً قيادياً فى تطوير النوعى الشخصى والعام واضعاً فى اعتباره تلك القضايا .

يجب أن يدافع الأخصائيين الاجتماعيين عن حقوق الضعفاء ويدينوا سياسيات وممارسات واتجاهات التعصب وعدم التسامح والكرهية التى تؤدى على انتهاك حقوق الإنسان نتيجة للجنس والعرقية ، والنوع ،

والعمر ، والإعاقة أو العجز وحالات الهجرة أو الاضطهاد الديني وهذه تعتبر أمثلة قليلة لانتهاك حقوق الإنسان.

يجب أن يشارك الأخصائيين الاجتماعيين الأمم المتحدة فى تحقيق التنمية البشرية وحقوق الإنسانية بما فيها حقوقه الاقتصادية وسد الفجوة الاقتصادية.

يجب أن تعمل الخدمة الاجتماعية على الحفاظ على حقوق الإنسان فى كل مجالات ممارسة الخدمة الاجتماعية سواء مع الأفراد أو الأسر أو الجماعات أو المجتمعات المحلية أو المؤسسات المحلية أو الدولية .

الاعتراف بأن الأخصائيين الاجتماعيين الذين يدافعون عن حقوق الإنسان يمكن أن يتعرضوا للانتقام. وبناء على ذلك فإنه يمكن أن تؤكد الجمعية القومية للأخصائيين الاجتماعيين على التدعيم الكامل من جانب مهنة الخدمة الاجتماعية للأخصائيين الاجتماعيين المهادين .

إن الانتشار المرعب للحروب والإبادة الجماعية والتطهير العرقى والتمييز العنصري والاستبعاد الاجتماعى، وعدم مساواة النوع ، العنف ، الاغتصاب وبيع النساء فى كل مكان ، ومؤسسات استغلال العمالة واستخدام الطفل فى العمل والعبودية وانتهاك حقوق الإنسان . كل هذه الأمور تؤكد على الكفاح من أجل أن تحتل حقوق الإنسان الأولوية فى مهنة الخدمة الاجتماعية فى القرن الواحد والعشرين .

بمآذج ممارسة الحقوق والعدالة فى الخدمة الاجتماعية :

تتعدد نماذج الممارسة المهنية حيث لا مفر من ممارسة الحقوق والعدالة فى الخدمة الاجتماعية (كلارك Clark 2000) ولكن يبدو أنهما فى توتر وربما فى تناقص مع متطلبات الممارسة الضرورية وهوية العميل أو مستخدمى الخدمة .

ولقد حدد هوفس وزملائه Hughes et. Al عام 1998 نمو فكرة الديمقراطية الاجتماعية فى الخدمة الاجتماعية بعد الحرب وهجوم اليمين

واليسار السياسى ، وركزوا على ثلاث نماذج ، هى العمل ، المجتمع ، المواطن .

حدد روبرت آدمز Robar Adams ادم خمس نماذج لممارسة الحقوق والعدالة فى الخدمة الاجتماعية فى النماذج التالية :

1 (دولة الرفاه الديمقراطية الاجتماعية : The Social – Democratic Welfare State

وتفترض دولة الرفاه الديمقراطية الاجتماعية أن مسؤولية الدولة تتضمن بعض معايير الرفاه خاصة فى المناطق التقليدية الأكثر حاجة ، وذلك لحماية الدخل والصحة والتعليم والإسكان لتكون مناطقاً أكثر تحديداً فى الرعاية الاجتماعية العامة مثل المناطق الأخرى ويعد العملاء متلقى الخدمة سلبين للخدمات الموجهة من صانع القرار نوى الخبرة ، ويعتمد توصيل الخدمات على المحترفين وتقابل الحقوق والعدالة الاجتماعية بضمان أن العامة يستقبلوا ما يفترض السياسيين أن يعطوه من خدمات ولا يؤثر العامة على محتوى الخدمة ولا السياسة الموجهة لهم .

ولم تختلف تماماً الديمقراطية الاجتماعية لدولة الرفاه الاجتماعي ، حيث تشمل نموذجاً للسلطة المهنية لا يمكن للدفاع عنه ، كما أن العامة فقدوا الثقة فى الوعود والخبرة المزعومة للمحترفين المهنيين ، كما مفهوم الديمقراطية الاجتماعية متحيزاً. والممارسة الفاعلة يجب أن تثير الاستياء للمثالية الاجتماعية القديمة للخدمة الاجتماعية ومحدودية مفهوم الحقوق ، حيث يعرف الحقوق الخبراء على إنها الأهداف المناسبة لسياسة الخدمة الاجتماعية ويبنو ذلك غير واقعي ، حيث مقولاتها للعدالة متحيزة تجاه العالمية التى لا تلائم العمومية لما بعد الحداثة وأختفى التأييد لنموذج الديمقراطية الاجتماعية للخدمة الاجتماعية .

2 (دولة الرفاه القابلة للاستفادة : The Consumerist Welfare State

وتفترض دولة الرفاه القابلة للاستفادة أو الاستهلاك أن حاجات الرفاه لا تختلف فى المبدأ عن حاجات الأفراد التى يشبعها السوق ، وعادات

الرعاية والرفاه تدعم السوق بصورة جزئية ، مثال ذلك الصحة وبعد ذلك هدف السياسيين فى عزل المستفيدين عن ثروة السوق ، وأصبح للمواطنين الآن حق المشاركة بحرية فى السوق ، ويعتبر تأثيرات السوق فى حد ذاتها غير عادلة والتعارض مع الأسواق اختراق للحرية .

ويوجد الآن دعماً للتوزيع المرتكز على مبادئ السوق الحر وانتشرت أساليب السوق المنظمة وليست الحرة فى النقل والمواصلات والمنافع العامة حيث تتنافس المؤسسات الخاصة والعامة على مبادئ تتحكم فيها منظمات الدولة فى العمل الاجتماعي .

وفى نموذج دولة الرفاه للقابلية للاستفادة يصبح المستفيدين والمهنيين موجّهين أساساً بعلاقات العمل وتعد الخدمة الاجتماعية ببعض التحسن فى الحقوق ، حيث كان النظر للمواطنين كمجرد عملاء مع إغفال الجو العام للحياة الاجتماعية والمسؤولية العامة ، حيث لا يمكن أن يتساوى استهلاك الرعاية الاجتماعية مع استهلاك البضائع والسلع حيث أن طرق السوق لا تعمل بصورة كافية لتوصيل الرعاية الاجتماعية للمستفيدين .

(3) دولة رفاه المصالح المشتركة

The Communitarian Welfare State

تعتبر الديمقراطية الاجتماعية ودولة رفاه المصالح المشتركة مألوفة فى التاريخ الحديث والخبرات الحالية ، بينما النماذج الأخرى فى طور الاستكشاف والتجربة .

ويُعتمد هذا النموذج على المقترحات والاحتجاجات للرسمية لمصالح الأقلية الذين لم تستهدفهم سياسات الرعاية والممارسة بصورة أساسية ، على اعتبار أن هناك مصالح مشتركة وفى ظل قوانين واحدة .

ويركز هذا النموذج على هوية الأفراد فى المجتمع وعلاقتهم بالمؤسسات المجتمعية ويرفض الفردية للمجردة الآلية للمتحررين الذين لا يعينهم مقابلة الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع ، ومن ثم التركيز على تقاليد ثقافية معينة فى مجموعة محددة من العلاقات والاهتمام بالمسؤوليات

المتبادلة لأعضاء المجتمع والواجبات والحقوق المشتركة ، والحق فى المشاركة فى العمليات السياسية اليومية ، وبذلك يجب الاهتمام بالتبادلية وروح الانتماء والعضوية للمجتمع والتخلى عن البيروقراطية والسلطة والتكتم المالى من الحومة المركزية للمجتمعات المحلية .

(4) دولة رفاه المساواة بين الجنسين : (الشراكة فى العلاقات)

Feminism and the welfare State : Partners in Relationships

ويعتمد النموذج على نقد حركة المرأة فى أوجه عديدة ، ويفترض أن الرعاية هي أساساً نشاط نسائي من خلال أدوار الأمهات والزوجات والخادمت منخفضة الأجور بينما حصل الرجال على امتيازات تقليدية وهذا الافتراض على مستوى النظرية وليس على مستوى الممارسة .

إن الحقوق لا تتأثر بالتزامات الفرد الخاصة ، ويفرق هذا النموذج بين الرعاية الرسمية وغير الرسمية ، ويهتم بالشراكة فى للعلاقات الإنسانية الفعلية والمساواة بين الجنسين ، ولكنه لم يصف بدقة التزامات الدور التقليدي لدولة الرعاية .

المواطنة :

تحدد هوية المشارك فى خدمات الرعاية فكرة للمواطنة ، وتدعونا المواطنة للتفكير فى حقوق وواجبات الفرد كمشارك ، وتدعمه الحقوق المدنية والسياسية فى القانون والدستور والحقوق الاجتماعية والرسمية وتعكس دولة الرعاية للتوقعات الناتجة لرفاه الإنسان ، والمواطنة لا تنتهى بتبني قانوني رسمي وواجبات ، حيث تتحدد هوية الفرد فى علاقات غير رسمية وروابط كثيرة تعكس الالتزام والثقة وتتطلب إدراك المواطنين بالالتزامات المشتركة والمسؤولية المتساوية والمواطنة بذلك تبلور وتتمج السمات القيمة للنماذج الأربعة السابقة .

وترتكز الحقوق الاجتماعية على التوقعات غير الرسمية والتزامات أعضاء المجتمع وعلاقاتهم ببعضهم البعض وعلاقاتهم بالمؤسسات والمهن التى تشكل الخدمات الرسمية .

ويعكس المدخل النقدي للمواطنة أن السعي للدفاع عن حقوق الأفراد يتناقض مع العدالة الاجتماعية ويوجد توتر في الممارسة النقدية .

أهداف الخدمة الاجتماعية المرتبطة بحقوق الإنسان :

أهداف للخدمة الاجتماعية في مجملها تدعو إلى إرساء واحترام حقوق الإنسان وذلك سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وهذه الأهداف هي :
مساعدة الأفراد والجماعات على مواجهة مشكلاتهم التي تعوق من أدائهم لأدوارهم الاجتماعية .

تعمل المهنة على إحداث التغير في النظم الاجتماعية المتوقفة التي لم تستطع القيام بدورها في مد الاحتياجات الإنسانية المتغيرة في الوصول إلى رفاهية الإنسان .

غرس القيم الاجتماعية كالعدل والأمانة واحترام العمل واحترام حقوق الإنسان .

زيادة حجم الطاقة المنتجة في المجتمع وذلك عن طريق زيادة الوعي لهذه العلاقات .

تدعيم للتكامل والتضامن الاجتماعي والاكتشاف المبكر للأمراض الاجتماعية ومظاهر التفكك .

مبادئ الخدمة الاجتماعية في مجال حقوق الإنسان :

هناك العديد من مبادئ الخدمة الاجتماعية ذات العلاقة بحقوق الإنسان التي يمكن استنباطها من تجربة الأخصائيين الاجتماعيين في تحمل مسؤولياتهم لمساعدة أصحاب المشاكل الشخصية والاجتماعية وقد أجمعت الاتحاد العالمي للأخصائيين الاجتماعيين هذه المبادئ في الآتي :

لكل إنسان قيمة فردية ومميزة تبرز الاهتمام الأخلاقي بهذا الإنسان .
كل شخص يملك الحق لتحقيق ذاته شريطة أن لا يؤدي ذلك إلى انتهاك حقوق الآخرين وعليه الالتزام بالمساهمة في تحسين ظروف الآخرين .
يجب على كل مجتمع بغض النظر عن شكله وطبيعته أن يعمل بأقصى طاقته لتلبية أكبر عدد ممكن من احتياجات أفراد .

يلتزم الأخصائيون الاجتماعيون بمبادئ العدالة الاجتماعية .

يتحمل الأخصائيون الاجتماعيون مسؤولية الالتزام بمهارة المعرفة الموضوعية والملتزمة للعمل مع الأشخاص والجماعات والمجتمعات المحلية والمجتمعات في محاولاتها للبحث عن حلول لصراعاتها الشخصية والمجتمعية والنتائج المترتبة عن تلك الصراعات .

السياسة العامة للخدمة الاجتماعية في مجال حقوق الإنسان :

يطرح الاتحاد العالمي للأخصائيين الاجتماعيين السياسة العامة للخدمة الاجتماعية في مجال حقوق الإنسان فيقول :حقوق الإنسان عبارة عن عناوين رئيسية ينبغي مراعاتها عند محاولة تطوير شخصية أى إنسان إلى أقصى حد ، وانتهاكات حقوق الإنسان تشير إلى أى أفعال وتصرفات وأقوال تتعارض مع تلك العناوين .

والخدمة الاجتماعية عبر تاريخها الطويل ساهمت في خدمة حقوق الإنسان لكل الناس ويعد ذلك مطلباً ضرورياً لتنمية وبقاء الجن البشرى ، ومن خلال الاعتراف والتطبيق لمفهوم الكرامة والقيمة لكل شخص يمكن انجاز حقوق الإنسان فى العالم ، لذلك يؤمن الأخصائيون الاجتماعيون بأن المحافظة على حقوق الإنسان يتطلب أفعالاً إيجابية من قبل الأشخاص والجماعات والأمم لحماية هذه الحقوق وعدم انتهاكها .

وتقبل الخدمة الاجتماعية المشاركة فى تحمل مسؤولية المحافظة على حقوق الإنسان وإزالة ل أشكال الانتهاكات بهذه الحقوق ويجب على الأخصائيين الاجتماعيين العمل على خدمة حقوق الإنسان فى ممارستهم المهنية مع الأفراد والجماعات والمجتمعات المحلية كممثلين لها وك مواطنين فى أوطانهم وفى العالم أجمع .

ملامح مهنة الخدمة الاجتماعية :

تقوم الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية فى مجال حقوق الإنسان وتأكيد حقوقه على دعائم أساسية تشكل ملامح هذه المهنة أهمها :

أن أية محاولة موجهة إلى مساعدة الناس فى أية منطقة كامنة تعد عملاً عظيمًا ما دامت الكائنات البشرية تتفاوت بين الضعف والقوة بصرف النظر عما إذا كانوا يقدمون المساعدة أو يتلقونها .

إن الهدف هو المجتمع الديمقراطي باعتباره الوسيلة إلى أقصى إشباع للفرد وإسحاق المجال له لكي يأخذ مكانة كعضو مسئول فى الجنس البشرى والديمقراطية تعنى طريقة الحياة بالإضافة إلى أنها شكل سياسى للحكومة .

إن جذور الثقافة الديمقراطية لا تكمن فى النظريات والأفكار بل فى السلوك وفى الممارسة وما تصفيانه من الإثباع ، وإن لم تمتد هذه الجذور بعمق فى تربة الشخصية الإنسانية فإنه يمكن تدميرها بسهولة ، وقد تجف أو تموت نتيجة لحاجتها لى الغذاء والمران ، وكلما فكر الناس على مر التاريخ وشعروا وعاشوا حياة ديمقراطية هبطت على التجربة الإنسانية نورانية قوية ، وتبددت المخاوف وتجددت الآمال ، وكلما وصل الطغيان والاستبداد على مدى التاريخ إلى السلطة فإن التجربة الإنسانية بغشاها الشك والغضب والمرارة .

إن الخدمة الاجتماعية بقدرتها على زيادة إسهام المواطنين فى حياة المجتمع يمكنها أن تزيد من القوة التى تنمو فى الفرد وفى ذواتهم المهنية لتحقيق ما يؤمنوا به وليس ما يفرض عليهم أو يطلب منهم .

يعمل الأخصائيون الاجتماعيون فى تخطيط السياسات الاجتماعية الوقائية والخدمات الموجهة للجماعات والمجتمعات المحلية وفى تقديرها وتطبيقها وتقييمها وتعديلها ، وبممارسة الخدمة الاجتماعية فى سياق خمسة أطر تشكل كلاً وأن كان يمكن تحليلها فردياً وهذه الأطر هى أطر جغرافية وسياسية واجتماعية واقتصادية وروحية :

أ- الإطار الجغرافى : حيث تجرى ممارسة الخدمة الاجتماعية بشتى ألوانها داخل المؤسسة أو الأمة أو الدولة أو الإقليم .

ب- الإطار السياسى : لكل بلد نظام سياسى سوء كان نظاماً اشتراكياً ديمقراطياً أو اشتراكياً أو رأسمالياً فهو الذى يحدد إطار ممارسة الخدمة الاجتماعية .

ج- الإطار الاجتماعى والاقتصادى : تتمثل تطلعات الإنسان الأساسية فى تفر سبل المعيشة والعمل والصحة والخدمات العامة والتعليم ، وإن أمكن

التأمينات والخدمات الاجتماعية ويعتمد التماسك الاجتماعي لأى جماعة أو شعب إلى حد بعيد على اقتسام الموارد المتوافرة على أساس من المساواة.

د- الإطار الثقافي : يجب احترام ممارسات الأفراد والأسر الجماعات والمجتمعات المحلية والشعوب ومعتقداتهم وتطلعاتهم وثقافتهم دون إخلال بتطور ممارسات ومعتقدات معينة ، وإلا فلابد أن تقع أعمال تمييزية تضر المجتمع .

هـ- الإطار الروحى : لا يخلو مجتمع تمارس فيه الخدمة الاجتماعية من للقيم ، فلا توجد خدمة اجتماعية أو ممارسة إنسانية لا تولى اهتماماً بالجوانب الروحية والقيم والفلسفات والأخلاقيات والأمال والمثل الخاصة بمن تمارس معه الخدمة الاجتماعية كذلك يولى اهتماماً بالقيم الخاصة بالأخصائيين الاجتماعيين أنفسهم.

فتؤمن الخدمة الاجتماعية منذ نشأتها بحقوق الإنسان ، حيث أن عقيدتها الراسخة تتمثل فى القيم المتأصلة فى كل فرد من بنى البشر ، وأن من أهدافها الرئيسية تعزيز الهياكل العادلة القادرة على أن تكفل للإنسان الأمن والتنمية وإشباع احتياجاته صيانة كرامته وحقه فى تقرير مصيره .

وتوظيف تلك الحقوق لصالحه ومساعدته على التعرف عليها والمدافعة عنها فى ضوء ما تنص عليه المواثيق والتشريعات الدولية والمحلية ، وذلك بصرف النظر عن العن أو الجنس أو اللون أو العرق أو العقيدة أو وضعهم فى الحياة ، انطلاقاً من فلسفة الخدمة الاجتماعية التى تؤكد على كرامة الإنسان وحقه فى تقرير مصيره .

وتتلخص حقوق الإنسان فى مفهومين هما : الكفاح من أجل الحصول على للكرامة والحريات الأساسية ، أى إتاحة ظروف يستطيع من خلالها الجنس البشرى أن يشبع احتياجاته ويصون كرامته ويقرر مصيره ، وهذه المفاهيم تساعد على تحقيق التنمية الكاملة لقوة البشرية .

فالأساس القيمى لحقوق الإنسان الذى تم توضيحه فى التشريعات والمواثيق الدولية والمحلية يتماثل مع القيم المعلنة فى المواثيق الأخلاقية

للأخصائيين الاجتماعيين - خصوصاً العدالة الاجتماعية والكرامة وقيمة الإنسان وحقه في تقرير مصيره , وحقوق الرعاية من تعليم وصحة ورعاية اجتماعية لكل الفئات دخل المجتمع .

كما أن الهدف الأساسي لحقوق الإنسان يتوافق إلى حد كبير مع المهمة الرئيسية لمهنة الخدمة الاجتماعية , والذي يتمثل لتحقيق رفاهية الإنسان ومساعدته على إشباع احتياجاته ومواجهة مشكلاته.

وتلعب أسباب اهتمام الخدمة الاجتماعية بحقوق الإنسان منها:

أن حقوق الإنسان وما تضمنه الإعلان العالمي لتلك الحقوق بما يؤكد على أهمية الاعتراف بكرامة الإنسان وقيمه المتساوية لكل فرد من أفراد الأسرة الإنسانية من خلال تحقيق الحرية والعدالة والسلام الاجتماعي .

شروع سمة الفردية والمادية في هذا العصر وتعد الحياة الاجتماعية والصراعات الاقتصادية ونقش الأنا في المجتمعات .

أن الأخصائيين الاجتماعيين يعملون في بعض المجتمعات مع انساق بشرية متعددة من سكان متنوعين ومختلفين في الثقافة وفي النوع وفي الديانة ويجد بعض هؤلاء العملاء صعوبة في الحصول على الخدمات الإنسانية كنتيجة للتفرقة العنصرية بين الناس .

أن الخدمة الاجتماعية تهتم بقضية العصبية والتعصب والعدالة والحرية السياسية والحقوق المدنية فهي تسعى إلى ضمان حماية هذه الحقوق باعتبار أن ذلك من أهم دعائم الممارسة المهنية لمساعدة أنساق العملاء .

إن من أهم القضايا الأخلاقية المرتبطة بالممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية ما يرتبط بحقوق الأفراد والمستفيدين وتحقيق الرفاهية العامة وقضايا كيفية مواجهة عدم المساواة والظلم ومناصرة الحقوق الفردية مع مراعاة الصالح العام في إطار قيمها التي تؤكد تلك الحقوق.

الظلم العالمي ضد الإنسان والمتمثل في انتهاكات حقوقه وعدم ترجمة تلك الحقوق إلى واقع في أغلب تلك المجتمعات والدعوة المتكررة من بعض الدول الكبرى لتغيير النظم الاجتماعية المستقرة في عالمنا العربي

تدعو نشر الديمقراطية . من العرض السابق يتضح مدى الارتباط الوثيق بين حقوق الإنسان ومهنة الخدمة الاجتماعية على أساس أن المواثيق الدولية والمحلية لحقوق الإنسان.

طرق الخدمة الاجتماعية وتدعيم حقوق الإنسان :

لمهنة الخدمة الاجتماعية دور في تدعيم هذه الحقوق من خلال ما تكفله لعملائها من حقوق توفر لهم حياة أفضل تسهم في مساعدتهم على إشباع احتياجاتهم ومواجهة مشكلاتهم .

خدمة الفرد وحقوق الإنساني :

خدمة الفرد وحقوق الإنسان :

تهتم خدمة الفرد اهتماماً كبيراً بالأفراد لتغييرهم،، فالتغييرات السريعة التي يمر بها المجتمع تنعكس بدورها على الأفراد ، وعندئذ يصبحون في حاجة إلى من يقف بجوارهم لكي يتغلبوا على الأزمات التي تعترضهم ، ومن هنا يظهر دور أخصائي خدمة الفرد الذي أعد إعداداً خاصاً يمكنه من تغيير الأفراد ، وهو عندما يعمل مع الأفراد يعتمد على مبادئ خدمة الفرد التي تساعد على تحقيق أهدافه ، وهي مبادئ إنسانية تقنس الإنسان وتعتبر إنسانيته أعلى شيء في الحياة .

وتهدف خدمة الفرد إلى تنمية شخصيته ، أى تحقيق الكفاية الذاتية والاجتماعية للفرد بما يمكنه من القيام بالمسؤوليات الملقاة على عاتقه فى الوسط الاجتماعي الذى يعيش فيه . فيهتم أخصائى الفرد بتحرير طاقات العميل وتنمية مواهبه ومساعدته على التغلب على معوقات النمو ، وتهيئة الجو الملائم للعمل وتحقيق أقصى درجة من المشاركة والتغلب على العقبات التى تعوق العمل..

وبذلك يتضح ضرورة الاهتمام بحقوق العميل والعمل على تحقيقها ، حيث يتوقف نجاح عملية الممارسة وتحقيق أهدافها على حصول العميل على حقوقه كعميل وممارسة الأخصائي الاجتماعي لدوره في إطار هذه الحقوق ، تلك الحقوق التي تتمثل في السرية وحفظ المعلومات ، وتقرير المصير ، والمشاركة ، والتقبل ، والعلاقة الودية ، فاعلية وجود الخدمة.

ومما سبق يتضح أن طريقة خدمة الفرد تؤمن بكرامة الإنسان وقيمه الذاتية وحقه فى تقرير مصيره ، بصرف النظر عن انتماءاته الاجتماعية أو السياسية أو جنسية أو سلالة أو حالته النفسية أو العقلية ، وكذلك بقدرته على النمو والتقدم نحو الأهداف الاجتماعية والذاتية وذلك من خلال مشاركة العميل ومساعدته على تنمية قدراته .

طريقة العمل مع الجماعات وحقوق الإنسان :

تعتبر خدمة الجماعة من أهم طرق الخدمة الاجتماعية التى تهتم بإشباع الحاجات الإنسانية بأنواعها المختلفة ، مثل حاجة الإنسان للأمن والمحبة والتقبل والاعتراف والتقدير والانتماء للجماعات والمجتمع ، والشعور بالأهمية واحترام كرامته وأميته وأفكاره وأرائه واتجاهاته وقيمه وحقه فى تقرير مصيره ، وإن يعيش فى مستوى اقتصادي واجتماعي وثقافي لائق ، وهذا يعنى ضرورة حصوله على كل حقوقه الإنسانية التى تكفل له الحياة الكريمة الآمنة الخالية من الصراعات والمشاكل .

وتأسيساً على ما سبق يتضح لنا الارتباط الوثيق بين خدمة الجماعة وحقوق الإنسان ، نظراً لارتباط هذه الطريقة ببعض القيم والحقائق الإنسانية والمبادئ المهنية المستمدة من النظرة الإنسانية لكيفية التعامل مع الإنسان ، والتى تؤكد على ضرورة التزام الأخصائي الاجتماعي بها ، وسوف نوضح طبيعة هذه العلاقة من خلال ما يلى :

1- فلسفة خدمة الجماعة وحقوق الإنسان :

يقوم فلسفة خدمة الجماعة على مجموعة من القيم والحقائق ، حيث تهتم خدمة الجماعة بالتركيز على الأخلاق والقيم كعامل أساسي فى الممارسة المهنية فى إطار توضيح الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمدنية والثقافية للأعضاء ، وتتمثل هذه القيم فى العدالة والمسئولية والمشاركة والتعاون والصحة العقلية .

ويقوم أخصائي الجماعة ببلورة قيم خدمة الجماعة بما يتماشى مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية السائدة فى المجتمع ،

وتؤكد تلك القيم لدى أعضاء الجماعة من أجل تحقيق كرامة الإنسان وحقه في تقرير مصيره وإشباع احتياجاته .

كذلك تقوم خدمة الجماعة على مجموعة من الحقائق تتمثل فيما يلي :

أن الفرد يولد وينشأ في جماعة ، هذه الجماعة هي جماعة الأسرة .
أن للجماعات القدرة على التأثير في شخصية الفرد ، بما تتضمنه من عادات وسلوك وقيم واتجاهات وخبرات .

أن الفرد لديه استعداد فطري للنمو والتغيير .

أن الفرد لديه حاجة فطرية للانتماء للجماعات .

أن السلوك الديمقراطي لا يمكن تعلمه عن طريق الكلام فقط ، بل لابد أن يكون عن طريق الممارسة الفعلية .

لا تقبل الجماعة من الأفراد سلوكا إلا إذا تماشى مع قيمها ومعاييرها .

ومن خلال هذه الحقائق يستطيع كل عضو داخل الجماعة الحصول على حقوقه الإنسانية وإشباع احتياجاته الأساسية ومواجهة مشكلاته ، كما يمكن لخدمة الجماعة أن تقوم بدور في المحافظة على حقوق الإنسان وتدعيمها .

ب- أهداف خدمة الجماعة وحقوق الإنسان :

تهدف خدمة الجماعة إلى مساعدة الأفراد على استخدام قدراتهم وخبراتهم الجماعية ليساهموا بكفاءة أفضل في إحداث التغيرات المقصودة داخل المجتمع ، والتي ينتج عنها اكتساب مهارات وقيم إيجابية من خلال التفاعل الجماعي ، كما تساعد الجماعة على ممارسة السلوك الديمقراطي ممارسة فعلية . خدمة الجماعة كطريقة من طرق الخدمة الاجتماعية تتعامل مع الإنسان كعضو في جماعة أو مواطن في مجتمع لمساعدته على إشباع احتياجاته ومواجهة مشكلاته ، أي الارتقاء بمستوى حياة الفرد كإنسان ، وهو ما تسعى لتحقيقه قواعد حقوق الإنسان . فتعمل خدمة الجماعة على مساعدة الأفراد من خلال الجماعات للصغيرة بهدف إحداث تغيرات مرغوبة وتخفيف ما يعانيه من معوقات للقيام بالوظائف والأدوار الاجتماعية بفاعلية وكفاءة ، كذلك تعمل على دعم العلاقات الاجتماعية

ذات الطابع التعاوني وتقوية الشعور بالانتماء والإحساس بالدفيء العاطفي من خلال العلاقات الإنسانية بين الأفراد داخل الجماعة .

ج- مبادئ خدمة الجماعة وحقوق الإنسان :

الجماعة هي الوحدة الأساسية التي بواسطتها يستطيع أخصائي الجماعة مساعدة أعضاء الجماعة لحصولهم على حقوقهم ، وإعطائهم الفرصة للقيام باختياراتهم واتخاذ قراراتهم وتقديم أوجه المساعدة لتمكينهم من اكتساب القدرة على صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم وتزيد من تأثيرهم على ظروفهم البيئية ، بما يحقق ضمناً أكثر لحقوقهم في إطار المواثيق والتشريعات التي تضمن لهم تلك الحقوق .

وذلك يتمشى مع مبدأ العلاقة الاجتماعية الإيجابية بين الأخصائي والجماعة ، ومبدأ حق تقرير الجماعة لمصيرها . كما تقوم خدمة الجماعة بتدعيم وتقوية العلاقات والتفاعلات الإنسانية والتعاون بين أعضاء الجماعة بما يؤدي إلى التأثير في شخصية الأعضاء وإكسابهم خبرات جديدة ، ويسهم في تحسين ظروفهم ، وتعزيز حقوقهم في الاختيار وزيادة شعورهم بالمساواة وتقليل الظلم الاجتماعي بينهم وهذا يتمشى مع مبدأ للتفاعل الاجتماعي الموجه ، ومبدأ اكتساب الأعضاء لخبرات جديدة .

كذلك تقوم خدمة الجماعة على مبدأ مرونة التنظيم الوظيفي للجماعة ، بأن يقوم الأخصائي بمساعدة أعضاء الجماعة على وضع تنظيم لنفسها ، توزع فيه الأدوار والمسؤوليات وأن يكون هذا التنظيم مرناً غير مفروض على الجماعة ، كما يساعد أعضاء الجماعة على فهم أدوارهم وواجباتهم وحقوقهم تجاه الجماعة ، وذلك ينمي فيهم الشعور بالمسؤولية الاجتماعية .

وترتكز خدمة الجماعة على مبدأ التكوين السليم للجماعة ، وفيه يجب أن يراعى الأخصائي والمؤسسة على قدر المستطاع أن يكون هناك تجانس وتكيف بين أعضاء الجماعة ؛ لأن ذلك يساعدهم على النمو والتقدم في أقصر وقت وأقل مجهود ، كما يجب على الأخصائي أن يحدد الأهداف التي تكفل نمو الفرد والجماعة وتضمن حصولهم على حقوقهم ، بشرط أن

تكون هذه الأهداف مساهمة لحاجات ورغبات الجماعة ومتفقة مع قدراتهم، وهو ما يتفق مع مبدأ الأهداف الخاصة المحددة للجماعة.

- طريقة تنظيم المجتمع وحقوق الإنسان :

إن المشاركة واحترام حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية وحق تقرير المصير هي المبادئ الأساسية للخدمة الاجتماعية ، حيث تعمل طريقة تنظيم المجتمع على تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية ، وإتاحة الفرص للأخصائيين الاجتماعيين بأن يقوموا بأدوار رئيسية هامة في مساعدة للكيانات المختلفة على مستوى كافة قطاعات المجتمع حتى تصبح أكثر كفاءة ، وفي العمل على تعزيز الجماعات المختلفة وتدعيمها للدفاع عن مصالحها ، وحثها على المشاركة الفعالة وإيجاد الموارد اللازمة لمواجهة مختلف احتياجاتهم واحتياجات المنظمات التي يمثلونها .

ومن هنا فإنه ينبغي على الأخصائيين الاجتماعيين أن يستمروا في تنقيف وتوعية وبصورة الجماعات المختلفة بحقوقهم الإنسانية من خلال المراكز المعدة لذلك ، والعمل على مواجهة مشكلاتهم وتقديم الخدمات المختلفة لتمتيعهم . وفي هذا الصدد لا يمكن أن نغفل دور طريقة تنظيم المجتمع في تحقيق المساواة من خلال قدرتها على الاتصال بمختلف للفئات الإنسانية داخل المجتمع ، وكذلك في إحداث التغيير الاجتماعي المقصود ، حيث تتعامل مع التغيير الذي يحدث في المجتمع، والذي لا يمكن أن تحدث نتائجه بدقة في غيبة الإحساس به ، فإذا كان هذا التغيير في صالح المجتمع فإن مسئولية المهنة تتحدد في العمل على إزالة العقبات أمام هذا التغيير أو العمل على تثبيته أو استيعابه ، أما إذا كان التغيير في غير صالح المجتمع فإننا نثوق أن تكون من نتائجه ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية ، ومن هنا يأتي دور طريقة تنظيم المجتمع في التعامل مع المشكلات المصاحبة للتغيير بتحديد أسلوب تناولها ومعالجتها .

وهكذا يتضح أن طريق تنظيم المجتمع يؤمن بكرامة الفرد وقيمه كإنسان وحقه في تقرير مصيره والتعبير عن احتياجاته ، والمسئولية

الاجتماعية الملقاة على عاتقها بأن يساهم في شئون مجتمعة وفقا لما تسمح به قدراته إمكانياته ، وكذلك الإيمان بالعدالة الاجتماعية وبإمكانية تعاون وتضامن فئات للمجتمع وجماعاته المختلفة من أجل حصولهم على حقوقهم وإشباع احتياجاتهم ، ومن هنا يتضح مدى الارتباط الوثيق بين حقوق الإنسان وطريقة تنظيم المجتمع التي يستطيع من خلالها أن يحصل الأفراد والجماعات على حقوقهم وإشباع احتياجاتهم داخل المجتمع .

ومن العرض السابق يتضح مدى إسهام الخدمة الاجتماعية بصفة عامة وخدمة للجماعة بصفة خاصة في تدعيم حقوق الإنسان والمحافظة عليها ، واستخدامها كأهداف للبحث والدراسة والاهتمام بمعوقات التطبيق الحقيقي لتلك الحقوق والظروف الغير ملائمة وكيفية تغييرها ، على اعتبار أن الخدمة الاجتماعية مهنة مساعدة وإحداث التغيير الاجتماعي ، وأن الهدف الأساسي لرسالة الخدمة الاجتماعية هو رفع مستوى الفرد ومساعدته على إشباع احتياجاته ومواجهة مشكلاته ، وحصوله على حقوقه الإنسانية . يتضح مما سبق أن اهتمام مهنة الخدمة الاجتماعية بالحقوق الإنسانية، والسعى لحماية هذه الحقوق ما هو إلا إيمان واضح من داخل القائمين على هذه المهنة بأهمية العنصر البشري وأهمية العملاء ورعايتهم باعتبار أن ذلك يعتبر حقاً من حقوق المستفيدين من جهود هذه المهنة، وحقوق هؤلاء المستفيدين في اتخاذ قراراتهم بأنفسهم في ظل نوع من المساعدة من قبل الأخصائيين الاجتماعيين الذي يقع على عاتقهم عباً مساندة العملاء على الحصول على حقوقهم ومواجهة الظلم الواقع عليهم .

بعض مجالات الخدمة الاجتماعية وحقوق الإنسان :

مجال المعاقين :

تسعى مهنة الخدمة الاجتماعية في مجال المعاقين لمساعدة المعاق على استعادة التفاعل والتكيف والإنتاج ، وذلك بتهيئة أفضل الظروف لتثنية المعاق لتثنية اجتماعية صالحة تتمثل في قدرته على التفكير الواقعي ، وقدرته على تقدير المسؤولية وتحملها بوقدرته على التعاون وعلى الأخذ والعطاء تلك القدرات التي تكسب المعاق صفات اجتماعية مقبولة تساعد

على التكيف والتوافق مع مجتمعة . ويمكن وصف دور الأخصائي الاجتماعي مع جماعة المعاقين بأنه محور العلاقات والمحرك لأوجه نشاط الجماعة ، بالإضافة إلى معاونته في حل مشكلات ومتاعب المعاقين ، التي تعوقهم في حياتهم الأسرية وفي مجال عملهم ويتسم دور الأخصائي الاجتماعي بالأسلوب العمى سواء في تخطيطه للخدمات أو في تنفيذها وتقويمها .

ومن أهم الحقوق التي كفلتها المواثيق والتشريعات ما يلي :

- للمعاق حق مكتسب في الحصول على الاحترام .
- للمعاق الحقوق المدنية والسياسية نفسها التي للأشخاص الآخرين .
- للمعاق الحق في الاستفادة من الوسائل التي تؤهلهم للاكتفاء الذاتي .
- للمعاق الحق في الاستفادة من الخدمات الطبية والنفسية والوظيفية .
- للمعاق الحق في ضمان اجتماعي واقتصادي، وفي حياة كريمة ولهم الحق في شغل وظيفية مفيدة ومنتجة ومريحة وفي الانضمام إلى نقابات العمال .
- للمعاق الحق في المساواة في المعاملة دون تعرضهم لأي تمييز في المعاملة .

- للمعاق حق الاستفادة من الخدمات القانونية .
- للمعاق حق التأهيل حسب قدراته .
- للمعاق المرشح للتعيين في وظيفة حق الإعفاء من شروط اجتياز الامتحان المقرر لشغل الوظيفة .
- للمعاق الحق في فرص الالتحاق بالمدارس والتعليم والتشغيل والوصول إلى المرافق العامة للضمان الاجتماعي ، والحماية من المعاملة اللاإنسانية .
- للمعاق الحق في العمل .

مجال أطفال بلا مأوى :

يطلق مصطلح أطفال بلا مأوى على الأطفال الذين يعملون في أعمال ويأكلون وينامون وعلاقتهم بأسرهم مقطوعة أو منقطعة . ويطلق كذلك

على الأطفال المحرومين من إشباع حاجاتهم الأساسية ومن حقوقهم المرتبطة بمرحلتهم العمرية ، التنشئة ، التعليم ، التعبير ، التدريب ، الإعداد للمشاركة في العمل وغيره من جوانب الحياة .

وتقوم خدمة الجماعة باستخدام برامجها وأساليبها في مساعدة هؤلاء الأطفال بمؤسسات الرعاية الاجتماعية على إشباع احتياجاتهم الذاتية وفي نفس الوقت مساعدتهم على للمشاركة في تنمية مجتمعاتهم ، حيث أن فاعلية العمل مع الجماعات تقاس بمدى ما تحدثه من تغير في اتجاهات وسلوك هؤلاء الأطفال واستثارتهم للمشاركة في نمو المجتمع وتقدمه .

ومن أهم الحقوق التي تكفلها المواثيق والتشريعات للأطفال بلا ماوى ما يلي:
- الحق في الحماية والرعاية واتخاذ التدابير الوقائية لمنبه من الانحراف .

- الحق في جعل جلسات محاكمته سرية .
- حقه في التعليم .
- حقهم في الحياة والنمو الصحي والرفاهية على المدى البعيد .
- حقهم في الحصول على كافة الحقوق المدنية كأقرانهم من الأطفال .
- حقهم في الحماية من أى اعتداءات أو استغلال أو عنف وأن تصان مصالحهم .
- حقهم في عدم التمييز بينهم وبين غيرهم .
- حقهم في إعادة تأهيلهم بما يتضمنه ذلك من إجراءات وأساليب ملائمة لظروفهم .

- حقهم في أن يكون لهم دور إيجابي في تشكيل حياتهم .
- حقهم في أن يكون لهم رأى والمشاركة في اتخاذ القرارات .
- حقهم في التدريب على مهارات الحياة واكتساب خبرات جديدة .
- حقهم في الغذاء وفي العيش في ممكن آمن .

(3) في مجال رعاية المسنين :

ويقصد بالسنن هو الشخص الذى يتعرض لمجموعة من التغيرات البيولوجية والتغير في المراكز والأدوار المهنية والاجتماعية التى من

شأنها التأثير في إدراك الآخرين لهم وما يؤدي إليه ذلك من طرق مختلفة للتفاعل معه مما يؤثر على تصور الممن لذاته وعمره وسلوكه .

ونظراً لما يتمتع به المسنين من خصائص نتيجة للكبر فالحياة الجماعية لها أهمية خاصة في حياتهم ، وخاصة أن الممن عادة ما يفقد الكثير من أنواره الاجتماعية فيحتاج إلى المشاركة والتعامل مع الآخرين لإيجاد علاقات اجتماعية جديدة ليعوض ما فقده ويسرى حياته ، وتلهم الأخصائي لذلك يمكنه من مساعدة المسنين من خلال توفير الحياة الاجتماعية المناسبة والأنشطة والبرامج التي ترتبط بإشباع احتياجاتهم المختلفة والحصول على حقوقهم بما يشعرهم بالرضا النفسي .

ومن أهم حقوق المسنين التي نصت عليها المواثيق والتشريعات ما يلي :

- حقهم في الاحترام والإجلال من المحيطين بهم بوجه خاص والمجتمع بوجه عام.

- حقهم في إدماجهم ضمن التخطيط التكموي العام في المجتمع .

- حقهم في تنظيم حياتهم العائلية .

- حقهم الكامل في التصرف في أموالهم كما يشاؤون .

- حقهم في ممارسة أي نشاط سياسي ومساهمتهم في الانتخابات .

- حقهم في العلاج والرعاية الطبية والحصول على الخدمات الصحية والتمريضية.

- حقهم في الانتفاع من الضمان الاجتماعي وللتأمينات الاجتماعية .

- حقهم في المشاركة في حياة المجتمع الثقافية .

- حقهم في الاستقلال والممارسة الحرة في إدارة وتخطيط حياتهم .

- حقهم في الحصول على أفضل مستوى ممكن من الصحة الجسمية والعقلية ، والنقاعد على أساس من الشرف والكرامة .

مرجع الفصل السادس

- 1- محمد رفعت قاسم وآخرون : التشريعات في الخدمة الاجتماعية ، مكتب نشر وتوزيع الكتاب الجامعي ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، 2005 ، ص 187 .
- 2- عبد الله الجسمي : مقال بعنوان " نزعات عصر التنوير " ، مجلة العربي ، الكويت ، وزارة الإعلام الكويتية ، 2006 ، ص 20 .
- 3- عبد الله محمد الفوزان : الخدمة الاجتماعية وحقوق الإنسان .
- 4- [http:// www.ejiemay .com / showthread.php.25/8/2008](http://www.ejiemay.com/showthread.php.25/8/2008).
- 5- عبد الحى محمود حسن صالح : الخدمة الاجتماعية ومجالات الممارسة المهنية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 2002 ، ص 37 : 38 .
- 6- أبو الحسن عبد الموجود : التنمية وحقوق الإنسان ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2006 ، ص 3 .
- 7- محمد رفعت قاسم : التشريعات في الخدمة الاجتماعية ، مرجع سبق ذكره ، ص 236 .
- 8- أبو الحسن عبد الموجود : التنمية وحقوق الإنسان " نظرة اجتماعية " مرجع سبق ذكره ، ص 343 .
- 9- احمد شفيق السكرى : الحق في التنمية كأحد حقوق الإنسان فى الخدمة الاجتماعية ، مرجع سبق ذكره ، ص 11 : 12
- 10- احمد شفيق السكرى : الحق في التنمية كأحد حقوق الإنسان فى الخدمة الاجتماعية ، مرجع سبق ذكره ، ص 12 : 14 .
- 11- نقلا عن : طلعت للسروجى : السياسة الاجتماعية العالمية . والحقوق الاجتماعية للإنسان الشكل ... المضمون ، مرجع سبق ذكره ، ص 16 : 18 .

12- سامية محمد فهمي : مدخل الخدمة الاجتماعية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 2005 ، ص 66 .

13- [http : // www.eitemay.com/showthread. 4/3/2008](http://www.eitemay.com/showthread.4/3/2008).

14- عبد الله محمد الوائلي : www.ejtemay.com/showthread.php./25/2/2008

15- محمد محمود مصطفى حميد : ورقة عمل حول الخدمة الاجتماعية وحقوق الإنسان ، المؤتمر العلمي الأول ، م2 ، بورسعيد ، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ، 6-8 أبريل ، 2005 ، ص 313 .

16- خليل عبد المقصود عبد الحميد وآخرون : العلاقة بين وعى الأخصائيين الاجتماعيين بالحقوق الاجتماعية للإنسان ومستوى أدائهم المهني ، المؤتمر العلمي الدولي الثاني عشر ، المجلد الثالث ، كلية لخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، 13-14 أبريل ، 1999 ، ص ص 110 : 111 .

17- ماهر أبو المعاطي : الخدمة الاجتماعية وحقوق الإنسان في ضوء المواثيق والتشريعات العالمية والمحلية ، مرجع سبق ذكره ، ص 90 .

18- أحمد السكري : الحق في التنمية كأحد حقوق الإنسان في الخدمة الاجتماعية ، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العلمي السنوي الخامس عشر ، كلية الخدمة الاجتماعية ، الفيوم ، في الفترة من 10-11 مايو 2004 ، ص ص 28 .

19- حمدي البخشونجي : السكان وحقوق الإنسان من منظور الخدمة الاجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2006 ، ص 274 .

20- ماهر أبو المعاطي علي : الخدمة الاجتماعية وحقوق الإنسان في ضوء المواثيق التشريعات لعالمية والمحلية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص (109 : 110) .

- 21- محمد سلامة محمد غباري وسلوى عثمان : أساسيات خدمة الفرد، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2005 ، ص 9 .
- 22- فوزي محمد الهادي : حقوق العميل بواقع الممارسة المهنية لطريقة خدمة الفرد ، بحث منشور المؤتمر العلمي الخامس عشر ، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم ، جامعة القاهرة ، 2004 ، ص 860 .
- 23- كرم محمد حمد الجندي : فلسفة خدمة الجماعة بين المفهوم النظري والتطبيق العملي ، بحث منشور ، المؤتمر العلمي الأول ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، 1987 ، ص . ص (10 : 21) .
- 24- نبيل إبراهيم أحمد : أساسيات خدمة الجماعة ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ، 2002 ، ص 345 .
- 25- ماهر أبو المعاطي على : مقدمة فى الرعاية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية ، مكتب نشر وتوزيع الكتاب الجامعي ، جامعة حلوان ، 1999 ، ص . ص (403 : 404) .
- 26- عبد العزيز إبراهيم عيسى : حقوق العاملين فى التنمية الثقافية بين التكوين والتغريب من منظور تنظيم المجتمع ، بحث علمي منشور ، المؤتمر العلمي الخامس عشر ، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم ، جامعة القاهرة ، 2004 ، ص 743 .
- 27- محمد رفعت قاسم : إسهامات أجهزة الثقافة الجماهيرية فى التنمية المحلية ، بحث منشور ، المؤتمر العلمي الثالث ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، 1989 ، ص 922 .
- 28- إبراهيم عبد الهادي المليجي : الممارسة المهنية فى المجال الطبي والتأهيلي ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 1997 ، ص 319 .

29- محمد رفعت قاسم وآخرون : التشريعات فى الخدمة الاجتماعية ، ط1 ، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعى ، جامعة حلوان ، 2005 ، ص . ص (224 : 225) .

30- سلوى عثمان الصديقى : استخدام نموذج الممارسة العامة فى الخدمة الاجتماعية فى تحقيق التوافق الاجتماعى للإناث من أطفال الشوارع المساء إليهن جنسياً ، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، العدد التاسع عشر ، أكتوبر 2005 ، ص 800 .

31- ماهر أبو المعاطى على : الخدمة الاجتماعية وحقوق الإنسان فى ضوء المواثيق والتشريعات العالمية والمحلية ، مرجع سبق ذكره ، ص 123 .

32- ماهر أبو المعاطى على : مقدمة فى الرعاية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية ، مرجع سبق ذكره ، ص 416 .

33- نبيل إبراهيم أحمد : أساسيات خدمة الجماعة ، مرجع سبق ذكره ، ص 346 .

34- محمد رفعت قاسم وآخرون : التشريعات فى الخدمة الاجتماعية ، مرجع سبق ذكره ، ص . ص (228 : 229) .

الفصل السابع

التعليم والتثقيف بحقوق الإنسان

منخل :

مع إقرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام 1948، والمواثيق المتعلقة به في العقود اللاحقة، التزمت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حقوق الإنسان الأساسية لكل رجل وامرأة وطفل على كوكبنا هذا. ولكنه تبين أن الاندفاع نحو تحويل ذلك التصور المثالي إلى واقع يعم العالم يشكل مهمة أصعب بكثير تستوجب العمل على عدد كبير من الجبهات تقوم به حكومات ملتزمة، ووكالات دولية وإقليمية، ومنظمات غير حكومية. من أهم عناصر هذا الجهد موضوع تعليم حقوق الإنسان. ففي الاثنتي عشرة سنة الماضية أخذ تعبير "تعليم حقوق الإنسان" يتسلل إلى لغة وزارات التربية، والمؤسسات التعليمية التي لا تتوخى الربح، ومنظمات حقوق الإنسان والمدرسين - هذا إذا لم نذكر الوكالات التابعة لعدد من الحكومات مثل الأمم المتحدة والوكالات الإقليمية مثل مجلس أوروبا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة الدول الأمريكية، وجمعية بلدان جنوب شرق آسيا.

إن فالتربية على حقوق الإنسان عمل يهدف إلى ترسيخ ثقافة تدافع عن الإنسانية عن حقوقه في الوجود والتفكير والممارسة ، وهو أمر له مشروعيته في عالم مليء بمظاهر انتهاك حقوق الإنسان دولياً وقومياً على مستوى الأقطار المختلفة ومنها العربية ، ولا شك في أن التربية في خدمة الكائن البشري تعتبر المقدمة المنطقية والواقعية لكل عمل هادف إلى تنمية العنصر الإنساني وتنقيف قيمه وسلوكه كمنخل ضروري لتنمية المجتمع وحداثته ، ومن الجدير بالملاحظة أن التربية على حقوق الإنسان استجابة للأسلوب التربوي الحديث والانفتاح من خلال ذلك على ثقافة حقوق الإنسان وانفتاح على ما يعرفه المحيط الثقافي والاجتماعي للمتعلمين من تصورات وقيم وسلوكيات .

فتعرف نانسي فلورز تعبير تعليم حقوق الإنسان، في كتاب تعليم حقوق الإنسان، بأنه يعني كل سبل التعلم التي تؤدي إلى تطوير معرفة

ومهارات وقيم حقوق الإنسان". يتناول تعليم حقوق الإنسان تقدير المتعلم وفهمه لهذه المبادئ التي يشكل عدم مراعاتها "مشكلة" للمجتمع المعني. على مستوى البلدان يمكننا ملاحظة وجود نهج مختلفة جداً لاستخدام تعليم حقوق الإنسان في معالجة تحديات شائعة في مجالي حقوق الإنسان والتنمية. ففي البلدان الدامية، مثلاً، غالباً ما يتم ربط تعليم حقوق الإنسان بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحقوق المرأة وفي البلدان التي كانت تخضع سابقاً للحكم للتوتاليتاري أو السلطوي، يكون تعليم حقوق الإنسان مرتبطاً غالباً بالأحيان بتطوير المجتمع المدني والبنى التحتية المتعلقة ببيادة حكم القانون وحماية حقوق الأفراد والأقليات. أما في البلدان الأقدم عهداً بالديمقراطية، فغالباً ما يتم ربط هذا الأمر بهيكلية السلطة في البلد إنما يتم توجيهه باتجاه الإصلاح في بعض المجالات مثل مجال إصلاح القانون الجزائي، والحقوق الاقتصادية وقضايا اللاجئين. ويبدو أن تعليم حقوق الإنسان يلعب دوراً خاصاً في المجتمعات في المرحلة التي تعقب النزاعات.

هذه الأمثلة تركز على مشاكل وقضايا حقوق الإنسان على مستوى المجتمع. يتناول تعليم حقوق الإنسان الجمع بين النظر إلى الداخل والنظر إلى الخارج. ويركز تعلم حقوق الإنسان بالضرورة على الفرد - أي اكتساب المعرفة، والقيم والمهارات التي تتعلق بتطبيق نظام قيم حقوق الإنسان في علاقة الشخص مع أفراد عائلته ومجتمعه. تحدث نائمي فلورز وسواها، في كتاب تعليم حقوق الإنسان، عن بعض هذه المهارات الإنسانية التي تؤدي إلى إقرار تحيز الشخص ضد أفراد في مجتمعه، ونقل الفوارق الموجودة بين أفراد ذلك المجتمع، وتحمل مسؤولية الدفاع عن حقوق الآخرين، والتوسط في حل النزاعات والعمل على حلها. ومع هذا، ينبغي على العاملين في وضع وتنظيم برامج تعليم حقوق الإنسان أن يأخذوا في الحسبان المضامين الاجتماعية والثقافية، والسياسية، والاقتصادية في عملهم، وكذلك التأثير الذي يمكن لمثل هذا التعليم أن يحدثه في مجال التحول الاجتماعي.

للتعليم، في الواقع، دور معقد وصعب يلعبه في الدفاع عن حقوق الإنسان، ودعم التنمية الإنسانية وتعزيز المجتمع المدني. كي يسهم تعليم حقوق الإنسان - وفكر حقوق الإنسان - بصورة راسخة في ثقافة حقوق الإنسان في بلداننا، علينا أن نحاول فهم للنماذج المتميزة لتعليم حقوق الإنسان المطبقة عملياً، وأن نوضح صلاتها باستراتيجيات التغيير الاجتماعي. ينبع محور تركيز هذا الكتاب من برامج تعليم حقوق الإنسان للمطبقة حالياً والشعور بأن المساهمين في تعليم حقوق الإنسان ودعاة هذه الحقوق المدافعين عنها - أي أولئك الذين يديرون حلقات التدريب، ويعتنون المواد التعليمية ويصممون للبرامج - يمكن أن يفيدوا من بحث مسألة كيف يمكن لاستراتيجيات التعليم والتدريب أن تسهم في التغيير الاجتماعي. ما يتوخاه تعليم حقوق الإنسان في نهاية المطاف هو العمل على إشاعة ثقافات حقوق الإنسان في مجتمعاتنا، وينبغي أن يجري تقييم البرامج من ناحية قدرتها على الإسهام في تحقيق هذا الهدف العام.

تعليم حقوق الإنسان والدفاع عنها:

لقد أوضحت دراسة أخرى أن عقد للتكيف الذي أقرته الأمم المتحدة (1995-2004) المرتبط بحقوق الإنسان اهتم بالتربية الأخلاقية والذي حقق نجاحات متواصلة ويحتاج إلى التوجيه حيث لم يعد أساساً سليماً لتأمين حقوق الإنسان دولياً وهذا ما دفع الأمم المتحدة إلى بدء البرنامج العالمي للتكيف في مجال حقوق الإنسان اعتباراً من 2005م. حيث تسعى معظم المجتمعات إلى تجسيد مبادئ حقوق الإنسان بصورة أفضل، فإن تعليم حقوق الإنسان يعني ضمناً تعليمياً يؤدي إلى الدعوة إلى تبني هذه الحقوق والدفاع عنها. ولكن هذه الفكرة عامة جداً. لجهة إحداث التغيير الاجتماعي، يجب أن يكون تعليم حقوق الإنسان مصمماً من الناحية الإستراتيجية لكي يبلغ ويدعم أفراداً وجماعات ممن يستطيعون العمل لتحقيق هذه الأهداف. على سبيل المثال، بالنسبة إلى جماعات معينة يتوجه إليها تعليم حقوق الإنسان، يجب أن يكون هذا التعليم متعلقاً بالإطار التالي للتغيير الاجتماعي:

رعاية وتعزيز القيادة - لتحقيق التغيير الاجتماعي، من الضروري أن تكون هناك مجموعة ملتزمة لا تملك مجرد الرؤيا بل المعرفة السياسية أيضاً. وسيتحتاج هؤلاء القادة إلى المهارات اللازمة لوضع أهداف محددة واستراتيجيات فعالة تلائم الجوهر السياسي والثقافي السائد لديهم.

تكوين الائتلافات والتحالفات - يمكن للتعليم أن يكون أداة لإعداد الأفراد لمسؤولياتهم القيادية. وتكوين الائتلافات والتحالفات يساعد الناشطين في مجال حقوق الإنسان على إدراك إمكانية نجاح جهودهم المشتركة في تحقيق أهداف التغيير الاجتماعي.

التمكين الشخصي - يرمي هدف التمكين للشخصي في بادئ الأمر إلى مداواة مشاكل المجتمع، ومن ثم إلى تطوير ذلك المجتمع وبعد ذلك إلى تحقيق التحول الاجتماعي فيه. هذان الهدفان المترابطان المتمثلان بالتمكين الشخصي والتغيير الاجتماعي يجعلان من تعليم حقوق الإنسان أمراً فريداً لدى مقارنته بالبرامج التعليمية التقليدية الأخرى، مثل تلك التي يعرضها كتاب "وضع استراتيجيات لحركة حقوق الإنسان في الولايات المتحدة" الذي اشتركت في تأليفه لين نيلون مؤلفة كتاب "تقييم حقوق الإنسان في الولايات المتحدة الأميركية".

يمكن لإطار التغيير الاجتماعي المتنوع هذا أن يكون شديد التقيد، ولكن اللغة التي تصف تعليم حقوق الإنسان لغة تستخدم تعابير عامة. نعرف أن برنامجاً لتعليم حقوق الإنسان يتناول في حده الأدنى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ووثائق أخرى خاصة بحقوق الإنسان تتعلق به، وأنظمة الرقابة والمحاسبة على الأعمال. من الجدير ذكره أنه رغم كون تعليم حقوق الإنسان أصبح يتعدى مجرد نشر المعلومات عن قانون حقوق الإنسان، فإن هذه الوسائل (والآليات المتصلة بها) لا تزال تشكل جزءاً أساسياً من أي برنامج. فمن دون الإشارة إلى هذه الآليات أو التعليمات بشأن كيفية استخدامها، يصبح من الصعب على تعليم حقوق

الإنسان أن يميّز نفسه عن حقول أخرى مثل تعليم السلام أو التعليم الشامل.

تتضمن برامج تعليم حقوق الإنسان أيضاً نهجاً تعليمياً ثنائياً. فغلة تعليم حقوق الإنسان تحدث عن كون هذا التعليم ينطبق على حياة الناس اليومية وعلى استخدام أساليب تعليم تجعل المتعلمين يشتركون في اكتساب مهارات التعبير عن مواقفهم كما تكسبهم مهارات لتطوير معارفهم. يعتبر هذا النهج الذي يعتمد المشاركة بأنه يحفز على التعلّم وبراغي للنواحي الإنسانية، وبالتالي يعتبر عملياً لأن هذا الشكل من التعليم يتصل بتغيير المواقف والتصرفات أكثر مما يتصل بالنهج الذي يكتفي بإلقاء المحاضرات.

تعريف تعليم حقوق الإنسان :

"الجهود المبذولة في مجالات التدريب والنشر والإعلام الرامية إلى إيجاد ثقافة عالمية لحقوق الإنسان عن طريق نقل المعرفة و المهارات و تشكيل المواقف والموجهة نحو تحقيق أهداف ترتبط بتنمية شخصية الإنسان.

أهداف تعليم حقوق الإنسان :

إن تعليم حقوق الإنسان ليشكل أقل هذه الأنشطة الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان . فمنذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، والجمعية العامة تدعو الدول الأعضاء وجميع قطاعات المجتمع إلى نشر هذه الوثيقة الأساسية وتعليم الناس محتواها . كما أن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المعقود في عام 1993 قد أكد من جديد أهمية التعليم والتدريب العام.

أ- وقامت الجمعية العامة في عام 1994 استجابة للداء الموجهة من المؤتمر العالمي بإعلان للفترة 1995 إلى 2004 عقد الأمم المتحدة للتنظيف في مجال حقوق الإنسان (تعليم حقوق الإنسان). فقد أكدت الجمعية أن التنظيف في مجال حقوق الإنسان ينبغي أن ينطوى على أكثر من مجرد تقديم المعلومات وأن يكون عملية شاملة تستمر مدى الحياة بها يستعلم

الناس، على جميع مستويات نموهم و في جميع شرائح المجتمع، احترام كرامة الآخرين ووسائل وطرق كفالة هذا الاحترام في جميع المجتمعات. كما قامت الجمعية باستمرار برنامج تعليم حقوق الإنسان والموجهة لتحقيق تعريف مفهوم تعليم حقوق الإنسان .

ب- تعزيز احترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية .

ج- للتنمية الكاملة لشخصية الطالب وإحساسه بكرامته .

د- النهوض بالتفاهم و التسامح والمساواة بين الجنسين، والصدقة فيما بين جميع المم و الشعوب و الجماعات الإنسانية .

هـ- تمكين جميع الطلاب من أن يشاركوا بصورة فعالة في مجتمع

حر.

و- تدعيم أنشطة الأمم المتحدة الرامية إلى صون السلم داخل المؤسسات التعليمية

تعزيز حق تعليم حقوق الإنسان :

نركز هنا على شرح نماذج تعليم حقوق الإنسان كأداة لتصنيف البرامج التعليمية، موضحاً ما هي الجماعات التي تتوجه إليها هذه النماذج، وطالبا منا أن نفكر بالصلة التي تقوم بينها وبين هدف التنمية البشرية والتغيير الاجتماعي. نأمل أن يكون لهذه النماذج تأثير في تصميم برامج تنقسم بعمق التفكير، وتعزيز العمل في مجال تطوير النظريات والأبحاث.

لكن هناك سبلاً أخرى تتيح للمربين في مجال حقوق الإنسان اتخاذ خطوات لتعزيز البرامج. وإذا كان لتعليم حقوق الإنسان أن يصبح حقلاً حقيقياً، علينا مواجهة تحدي أن نصبح أكثر تماسكاً وانسجاماً (حتى في نطاق تنوع نماذجنا)، وأن نكون متميزين (بحيث نقدم من القيمة والنتائج ما لا تستطيعه برامج أخرى)، وأن نتمكن من تكرار ما نفعله.

كفي يصبح تعليم حقوق الإنسان أكثر تميزاً كحق، هناك عدد من المجالات التي ينبغي علينا دراستها وتحليلها وتوثيقها.

إننا نحتاج إلى أمثلة مفصلة ضمن حقل تعليم حقوق الإنسان من شأنها إظهار الاستخدام الحريص للنظرية التعليمية المناسبة لمضمون البرنامج. مثلاً، يجب أن تكون برامج تعليم البالغين تحتوي على تصاميم (لا مجرد دورات تدريب) تأخذ في الحسبان العملية التي تستخدم لتعليم البالغين. كما ينبغي أن تكون البرامج التي تطبق في المدارس ملائمة من ناحية عمر الطلاب المعنيين ومدى تطور شخصياتهم. كما ينبغي للبرامج المخصصة لمجموعات لديها احتياجات خاصة، مثل اللاجئين أو ضحايا سوء المعاملة، أن تعكس الحساسيات الضرورية.

مع أن مجموع عدد دورات التدريب والمقررات الدراسية التي تقدّم في مجال تعليم حقوق الإنسان زاد عما كان قبلاً، ليس هناك بعد أي معيار واضح لما يمكن أن يعتبر مدرباً مؤهلاً في مجال تعليم حقوق الإنسان. في الوقت الراهن، يقوم بتدريس المقررات الخاصة بحقوق الإنسان أشخاص لديهم بعض الخبرة السابقة في مجال التدريس. مع ذلك، ليست هناك أي شهادات وطنية أو دولية توضح وتثبت أهلية هؤلاء المعلمين؛ كما لا توجد معايير واضحة للدراسة أو الممارسة. يمكن لأعمال التدريب ومعايير المناهج أن تحسّن لوضع تعليم حقوق الإنسان كحقل له اعتباره، كما يمكن لها أن تطلق نقاشاً مفيداً لجهة أهداف المتعلّم والجهود الرامية إلى تحقيق تغيير استراتيجي.

يحتاج حقل تعليم حقوق الإنسان إلى دليل يثبت نجاحه في تحقيق أهدافه، بالنسبة إلى كل النماذج. إننا في حاجة لأن نعرف أي البرامج نجحت، ولماذا. وإذا كانت للنماذج التي عُرضت في هذا الكتاب أي مصداقية، فيمكن اختبارها وتوضيحها من خلال تقييم البرامج. هذه الدراسات تقيّم البرامج على أساس تحقيقها للغايات المرجوة في مجالات المعرفة والقيم والمهارات، وعلى أساس إسهامها المباشر بالدفاع عن حقوق الإنسان والعمل في سبيل التغيير الاجتماعي. مثل هذه الأبحاث لا تؤدي إلى تحسين نوعية وضع البرامج التعليمية وحسب، بل تساعد أيضاً في إثبات صحة ما لا يزال اليوم حتماً لناحية أهمية التعليم في حقل حقوق

الإنسان. يمكن لتعليم حقوق الإنسان أن يتطور ليصبح حقلاً تربوياً كاملاً - في كل من مجال حقوق الإنسان والمجال التربوي العام. إنه في وضعه الحالي مجموعة برامج متفرقة مثيرة للاهتمام. والنماذج التي تم عرضها في هذا الكتاب هامة لأنها تقترن باستراتيجيات متميزة تساعد في إرساء ثقافات حقوق إنسان في مجتمعاتنا وبلداننا. لعل بإمكاننا الاتفاق على أننا نريد أن تكون كل النماذج الثلاثة ممثلة في كل من مجتمعاتنا، إذ إنها تكمل بعضها البعض في دعم بنية تحتية نابضة بالحياة لحقوق الإنسان. ولكننا، كمربين، بحاجة إلى أن نتطلى بالحكمة في اختيارنا مكان توظيف طاقاتنا، وأن نتطلى بالإقدام في إيجاد هذه الفرص في مجتمعاتنا. إن التفكير في هذه النماذج يمكن أن يساعد هذه العملية.

إننا نمر في مرحلة مثيرة لجهة ازدياد وعي الناس لحقوق الإنسان واهتمامهم بها. علينا أن لا نضيع الفرصة المتاحة لنا للمساعدة في جعل تعليم حقوق الإنسان نهجاً بالغ الأهمية لدراسة أوضاع مجتمعاتنا وبنائها.

البرنامج العالمي للتنقيف في مجال حقوق الإنسان المرحلة الأولى :

ما المقصود بالتنقيف في مجال حقوق الإنسان ؟

يمكن تعريف التنقيف في مجال حقوق الإنسان بأنه جهود التنقيف والتدريب والإعلام الرامية إلى تكوين ثقافة عالمية في مجال حقوق الإنسان ، والتنقيف الشامل في مجال حقوق الإنسان لا يقتصر على توفير المعارف المتصلة بحقوق الإنسان والآليات الموضوعية لحمايتها بل إنه يعلم المهارات الضرورية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها في الحياة اليومية ، والتنقيف في مجال حقوق الإنسان يشجع المواقف والتصرفات الضرورية للرفع من شأن حقوق الإنسان لصالح جميع أفراد المجتمع . وينبغي أن تحمل أنشطة التنقيف في مجال حقوق الإنسان مبادئ حقوق الإنسان الأساسية كالمساواة وعدم التمييز مع التأكيد في الوقت نفسه على ترابطها وعدم قابليتها للتجزئ وعلى صيغتها العالمية ، وينبغي أن تكون أنشطة التنقيف في ذات الوقت عملية - أي أن تربط بين حقوق

الإنسان وتجربة المتعلمين للحياة وتمكينهم من الارتكاز على مبادئ حقوق الإنسان التي يجدونها في وسطهم الثقافي الخاص .

فمن طريق تلك الأنشطة ، يصير المتعلمون قادرين على تحديد احتياجاتهم في مجال حقوق الإنسان ، وعلى معالجتها وعلى البحث عن حلول تتسق مع معايير حقوق الإنسان ، وينبغي أن تعكس المادة الملقنة والأسلوب الذي تلقن به قيم حقوق الإنسان وأن تشجع المشاركة وتعزز بيئة تعليمية خالية من العوز والخوف .

ما ضرورة تنفيذ برنامج على للتنقيف في مجال حقوق الإنسان ؟

في 10 ديسمبر 2004 ، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة عن البرنامج العالمي للتنقيف في مجال حقوق الإنسان من أجل النهوض بتنفيذ برامج التنقيف في مجال حقوق الإنسان في جميع القطاعات .

وارتكازاً على الأسس التي وضعت خلال عقد الأمم المتحدة للتنقيف في مجال حقوق الإنسان (1995-2004) ، تعكس هذه المبادرة الجديدة اعتراف المجتمع الدولي المتزايد بأن التنقيف في مجال حقوق الإنسان يؤدي إلى نتائج بعيدة المدى ، وبتشجيعه على احترام الكرامة الإنسانية والمساواة والمشاركة في صناعة القرار الديمقراطي ، فإن التنقيف في مجال حقوق الإنسان يساهم في منع حدوث الانتهاكات واندلاع النزاعات العنيفة على المدى البعيد . والمساهمة في جعل التمتع بحقوق الإنسان واقعاً معيشياً في كل مجتمع، يسعى للبرنامج العالمي إلى تعزيز فهم مشترك للمبادئ والمناهج الأساسية المتبعة في التنقيف في مجال حقوق الإنسان وإلى وضع إطار عمل واقعي وإلى توطيد علاقات الشراكة والتعاون من المستوى العالمي نزولاً إلى القواعد الشعبية .

خطة عمل للتنقيف في مجال حقوق الإنسان في الأنظمة المدرسية الابتدائية والثانوية :

بخلاف الإطار الزمني المحدود لعقد الأمم المتحدة للتنقيف في مجال حقوق الإنسان (1995-2004) ، بنى البرنامج العالمي على سلسلة من المراحل تشمل أولاهما الفترة 2005-2007 وتركز على الأنظمة

المدرسية الابتدائية والثانوية . وتتضمن خطة العمل المتعلقة بالمرحلة الأولى ، وهى من وضع مجموعة موسوعة من الممارسين فى مجال التعليم وحقوق الإنسان من جميع القارات ، إستراتيجية واقعية وأفكاراً عملية للمضى فى تطبيق التنقيف فى مجال حقوق الإنسان على الصعيد الوطنى ، وفيما يلى عرض لعناصرها الأساسية :

منهج فى التنقيف " قائم على الحقوق " :

هناك اعتقاد شائع بأن التنقيف فى مجال حقوق الإنسان جزء لا يتجزأ من حق كل طفل فى الحصول على تعليم جيد ، تعليم لا ينحصر فى تعلم القراءة والكتابة والحساب وإنما يزيد من قدرة الطفل على التمتع بتلك الطائفة الكاملة من حقوق الإنسان ويشجع ثقافة متشربة بقيم حقوق الإنسان.

ويشجع التنقيف فى مجال حقوق الإنسان نهجاً شمولياً يقوم على الحقوق تتدرج تحته كل من " حقوق الإنسان من خلال التعليم " بما يضمن إسهام كل مكونات وعمليات التعليم - بما فيها المقررات والمواد والأساليب والتدريب - فى تعلم حقوق الإنسان و"حقوق الإنسان فى التعليم" بما يضمن احترام حقوق الإنسان التى يتمتع بها جميع الأفراد فى الأوساط المدرسية .

ورغم أن عوامل عديدة تساهم فى إجماع هذا النهج فعلياً فى المدارس الابتدائية والثانوية ، فإن الأبحاث والتجارب التى أجريت فى شتى أنحاء العالم قد حددت خمسة عناصر أساسية لتحقيق النجاح :

السياسات التعليمية : باعتبارها بيانات للترام من قبل الحكومات ، يبنى للسياسات التعليمية - بما فيها تشريعات وخطط العمل والمقررات والسياسات التدريبية وما إلى ذلك - أن تشجع بشكل صريح اتباع نهج فى التعليم قائم على الحقوق ، وتنتشر تلك البيانات حقوق الإنسان فى نظام التعليم بجميع فروعه ، وتوضع سياسات بشكل قائم على المشاركة بالتعاون مع جميع أصحاب المصالح وبما يفى بالالتزامات للبلد بموجب

المعاهدات الدولية فى توفير تعليم راق وتشجيعه كالاتزامات التى تتادى بها اتفاقية حقوق الطفل .

تطبيق السياسات : حتى تكون فعالة ، تستلزم السياسات إستراتيجية متسقة للتففيذ ، بما فى ذلك تدابير مثل تخصيص موارد كافية وإنشاء آليات تنسيق ، تضمن التماسك والمتابعة والمحاسبة ، وينبغى لمثل تلك الإستراتيجية أن تضع فى الاعتبار تعدد أصحاب المصالح على الصعيد الوطنى (مثل وزارة التعليم ومؤسسات تدريب المعلمين وهيئات الأبحاث والمنظمات غير الحكومية) وعلى المستوى المحلى (مثلاً ، الحكومة المحلية ورؤساء المعلمين والمعلمين والآباء والتلاميذ) وأن تشركهم فى ترجمة السياسات التعليمية إلى واقع .

البيئة التعليمية : ما التتففيذ فى مجال حقوق الإنسان إلا سعى حثيث لخلق بيئة تمارس فيها حقوق الإنسان ويعيشها المجتمع المدرسى كله فى حياته اليومية ، وإلى جانب التعلم المعرفى ، يضع التتففيذ فى مجال حقوق الإنسان فى الاعتبار النمو الاجتماعى والعاطفى لجميع المشاركين فى عملية التعلم والتعليم ، فالبيئة المبنية على الحقوق تحترم حقوق الإنسان التى يحق لجميع الفاعلين فى الميدان المدرسى التمتع بها وتعززها وتكون سمتها التفاهم والاحترام والمسئولية على أساس متبادل ، وهى تمكن الأطفال من التعبير عن آرائهم بحرية ومن المشاركة فى الحياة المدرسية وتتيح لهم فرصاً مناسبة للتفاعل مع المجتمع الأوسع .

التعليم والتعلم : يتطلب وضع التتففيذ فى مجال حقوق الإنسان موضع التنفيذ أو تحسينه اتباع نهج شمولى فى التعليم والتعلم يعكس قيم حقوق الإنسان ، فمنذ المراحل الأولى من التعليم ، تدمج مفاهيم وممارسات حقوق الإنسان فى جميع نواحي التعليم ، مثلاً ، يجب أن يستمد محتوى المقرر وأهدافه من الحقوق وأن تكون المنهجيات ديمقراطية وقائمة على المشاركة وأن تكون جميع المواد والكتب الدراسية متسقة مع قيم حقوق الإنسان .

التعليم والتطوير المهني للعاملين في المدارس : حتى تكون المدرسة مثلاً لتعلم وممارسة حقوق الإنسان ، على جميع المعلمين والعاملين فيها أن يكونوا قادرين على تبليغ قيم حقوق الإنسان وتجسيدها في آن معاً ، يجب إذن أن يشجع التثقيف والتطوير المهني للمربين على معرفة حقوق الإنسان وعلى الالتزام بها والتحمس لها ، فضلاً عن ذلك ، على العاملين في المدارس ، باعتبارهم ذوي تلك الحقوق ، أن يعملوا ويتعلموا في جو من الاحترام لكرامتهم ولحقوقهم .

وتجدون في التذييل بخطة العمل إرشادات عملية بشأن كيفية تنفيذ هذه العناصر الخمسة في النظام المدرسي .

هل ينبغي أن يكون التثقيف في مجال حقوق الإنسان أولوية وطنية ؟

بتقديم مجموعة من المبادئ التوجيهية لدعم إصلاح التعليم والمساعدة في مواجهة التحديات الحالية التي تعترض طريق الأنظمة التعليمية في العالم ، يستطيع التثقيف في مجال حقوق الإنسان أن يحسن فعالية نظام التعليم الوطني عموماً الذي يؤدي هو الآخر دوراً أساسياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وعلى وجه الخصوص :

بتشجيع التعليم والتعلم الذي يتمحور حول الطفل ويقوم على المشاركة ، يحسن التثقيف في مجال حقوق الإنسان نوعية الانجازات التعليمية .

بتشجيع البيئات التعليمية التي تنتم بالشمولية والتي تشجع تكافؤ الفرص والتلوع وعدم التمييز ، يدعم التثقيف في مجال حقوق الإنسان الالتحاق بالمدارس والمشاركة فيه .

بدعم النمو الاجتماعي والعاطفي للطفل وبث القيم الديمقراطية ، يساهم التثقيف في مجال حقوق الإنسان في التلاحم الاجتماعي ومنع نشوب الصراعات .

استراتيجية والعية للعمل الوطني :

بغية تشجيع ودعم التثقيف في مجال حقوق الإنسان في أنظمة المدارس الابتدائية والثانوية ، تتولى خطة العمل القيام بعملية تغيير تقتضي القيام بأعمال متزامنة في عدة مجالات لاسيما العناصر الخمسة الرئيسية

المذكورة أعلاه ، وهى تقوم على التسليم بأن وضع التنقيف فى مجال حقوق الإنسان فى الأنظمة المدرسية يختلف اختلافاً شديداً من بلد إلى آخر إذ يتراوح بين وضع سياسات وإجراءات محكمة وبين قلة تلك السياسات والإجراءات وعدمها ، ولذا كان وضع التنقيف فى مجال حقوق الإنسان أو حالة أو نمط نظام التعليم ، فإن تطوير التنقيف فى مجال حقوق الإنسان ينبغي أن يكون مدرجاً على جدول الأعمال التعليمى لكل بلد ، وينبغي لكل بلد أن يحدد أهدافاً ووسائل واقعية للعمل بما يتلاءم مع السياق والأولويات والقدرات على الصعيد الوطنى .

وتقترح خطة العمل أربع مراحل لتيسير عملية التخطيط للتنقيف فى مجال حقوق الإنسان فى النظام المدرسى وتنفيذها وتقييمها . (أى خطة التنفيذ الوطنية) .

المرحلة الأولى : أين نحن الآن ؟ - تحليل الحالة الراهنة للتنقيف فى مجال حقوق الإنسان فى النظام المدرسى .

تتطلب المرحلة الأولى وضع دراسة وطنية عن التنقيف فى مجال حقوق الإنسان فى النظام المدرسى ، وينشر هذا التقرير ومناقشته على نطاق واسع ، فإنه قد يشكل أساساً لبلورة إستراتيجية تنفيذ وطنية للتنقيف فى مجال حقوق الإنسان فى المرحلة الثانية .

المرحلة الثانية : إلى أين نريد أن نذهب ، وكيف ؟ - تحديد الأولويات ووضع إستراتيجية وطنية للتنفيذ .

تتبادل الإستراتيجية المعدة فى هذه المرحلة العناصر الخمسة الأساسية (أى ، السياسات التعليمية ، تنفيذ السياسات ، البيئة التى يتم فيها التعلم ، التعليم والتعلم ، التطوير التعليمى والمهنى) .

أهداف البرنامج العالمى للتنقيف فى مجال حقوق الإنسان :

تتمثل أهداف البرنامج العالمى للتنقيف فى مجال حقوق الإنسان فى ما يلى :

(أ) تعزيز تنمية ثقافة حقوق الإنسان .

(ب) العمل على تكوين فهم مشترك للمبادئ الأساسية والمنهجيات الخاصة بالتنقيف فى مجال حقوق الإنسان ، اعتماداً على الصكوك الدولية .

ج) ضمان التركيز على التنقيف فى مجال حقوق الإنسان على الصعيد الوطنى والإقليمى والدولى .

د) إيجاد إطار عمل جماعى مشترك لجميع الأطراف الفاعلة المعنية .

هـ) تعزيز الشراكة والتعاون على كل المستويات .

و) استغلال البرامج الحالية للتنقيف فى مجال حقوق الإنسان ودعمها ، وتعزيز الممارسات الناجحة ، وإيجاد الحوافز التى تحت على مواصلة و/أو توسيع نطاقها وإيجاد ممارسات جديدة .

مبادئ الأنشطة التنقيفية فى مجال حقوق الإنسان :

تتمثل الاهداف المتوخاة من الأنشطة التنقيفية ضمن البرنامج العالمى فى ما يلى :

أ) للتشجيع على اعتبار حقوق الإنسان ، بما فى ذلك الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والحق فى التنمية حقوقاً مترابطة وغير قابلة للتجزئة وشاملة .

ب) التشجيع على احترام الاختلافات ووضعها موضع التقدير وعلى مناهضة التمييز على أساس العرق أو نوع الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأى السياسى أو غيره أو الأصل القومى أو الإثنى أو الاجتماعى أو الحالة البدنية أو العقلية ، أو على أسس أخرى .

ج) التشجيع على تحليل مشاكل حقوق الإنسان المزمنة والمستجدة (بما فيها الفقر والصراعات العنيفة والتمييز) ، بحيث يتم التوصل إلى حلول تتماشى مع معايير حقوق الإنسان .

د) تمكين المجتمعات المحلية والأفراد من تحديد احتياجاتهم فى مجال حقوق الإنسان وضمان تلبية هذه الاحتياجات .

هـ) إثراء ميادى حقوق الإنسان الراسخة الجذور فى مختلف الأوساط الثقافية ، ومراعاة المستجدات التاريخية والاجتماعية فى كل بلد .

و) تشجيع المعرفة بصكوك وآليات حقوق الإنسان ومهارات استخدامها عالمياً وإقليمياً ووطنياً ومحلياً من أجل حماية حقوق الإنسان .

ز) استخدام نظم تربية قائمة على المشاركة وتشمل المعرفة والتحليل النقدى ومهارات العمل لتعزيز حقوق الإنسان .

ح) التشجيع على تكوين بيئات للتعليم والتعلم تتسم بالتححرر من الضعف والخوف ، وتشجع على المشاركة فى حقوق الإنسان والتمتع بها وعلى النماء الكامل لشخصية الإنسان .

ط) أن تكون ذات جدوى فى الحياة اليومية للمتعلمين ، بحيث يتم إشراكهم فى حوار بشأن الوسائل والسبل للكفيلة بتحويل حقوق الإنسان من التعبير عن معايير مجردة إلى واقع ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية .

التثقيف فى مجال حقوق الإنسان فى المنظومة المدرسية :

يعتبر التثقيف فى مجال حقوق الإنسان على نطاق واسع جزءاً لا يتجزأ من الحق فى التعليم ، وكما أوضحت لجنة حقوق الطفل فى تعليقها العام رقم 1 ، " التعليم الذى يحق لكل طفل هو التعليم الذى يكون الغرض منه تزويد الطفل بالمهارات الحياتية وتعزيز قدرته على التمتع بكافة حقوق الإنسان ونشر ثقافة مشبعة بقيم حقوق الإنسان المناسبة " (الفقرة 2) .

وهذا التعليم " أداة ضرورية للجهود التى يبذلها كل طفل ليجد طموال حياته رداً متوازناً ومناسباً لحقوق الإنسان على التحديات التى ترافق فترة تغير أساسى ناجم عن العولمة والتكنولوجيات الجديدة وما يتصل بذلك من ظواهر " (الفقرة 3) .

وتعلق اتفاقية حقوق الطفل أهمية خاصة على العملية التى يشجع بها التعليم ، كما أبرزت ذلك فى التعليق العام : " يجب ألا تحبط للقيم المنقولة فى عملية التعليم الجهود الرامية إلى تعزيز التمتع بالحقوق الأخرى ، بل تدعمها ، ولا يشمل ذلك مضمون المناهج الدراسية فقط بل وكذلك العمليات التعليمية والطرق التربوية والبيئة التى يتم فيها التعليم " ، وتبعاً لذلك ، ينبغي تعلم حقوق الإنسان من خلال تلقين المواضيع وتجريبها على حد سواء .

وبهذا المعنى يشجع التثقيف فى مجال حقوق الإنسان على اعتماد نهج يحترم الحقوق فى مجال التعليم وينبغى إدراك أنه عملية تشمل ما يلى :

(أ) حقوق الإنسان من خلال التعليم : العمل على أن تغطي جميع مكونات التعلم وعملياته ، بما فيها المناهج الدراسية والمواد والأساليب والتدريب ، إلى تعلم حقوق الإنسان .

(ب) حقوق الإنسان في خلال التعليم : ضمان احترام حقوق الإنسان لجميع الأطراف الفاعلة وممارسة هذه الحقوق داخل المنظومة التعليمية .

وبناء عليه ، فإن للتنقيف في مجال حقوق الإنسان في منظومتى المدارس الابتدائية والثانوية يشمل ما يلي :

(أ) السياسات - استحداث وسيلة قائمة على المشاركة واعتماد سياسات وتشريعات واستراتيجيات تعليمية منسجمة قائمة على احترام الحقوق ، بما في ذلك تحسين المناهج الدراسية ووضع سياسات لتدريب المدرسين وموظفي مؤسسات التعليم الآخرين .

(ب) تنفيذ السياسات العامة - التخطيط لتنفيذ السياسات التعليمية المذكورة أعلاه عن طريق اتخاذ التدابير التنظيمية المناسبة وتيسير مشاركة جميع الأطراف المعنية.

(ج) بيئة التعلم - بيئة المدرسة ذاتها تحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعززها ، وتتيح الفرصة لجميع الأطراف للفاعلة في المدرسة (التلاميذ والمدرسون والموظفون والمديرون والآباء) لكي يمارسوا حقوق الإنسان من خلال أنشطة مستمدة من الواقع ، تمكن الأطفال من الإعراب عن آرائهم بحرية والمشاركة في الحياة الدراسية .

(د) التعليم والتعلم - جميع عمليات التعليم والتعلم ووسائلها تحترم الحقوق (مثلاً ، مضمون المناهج الدراسية وأهدافها وإتباع الممارسات والمنهجيات التشاركية والديمقراطية ، وتوفير المواد الملائمة ومن ذلك إعادة النظر في الكتب المدرسية المعتمدة وتنقيحها ، وغير ذلك) .

(هـ) تنقيف المدرسين والموظفين الآخرين والارتقاء بهم من الناحية المهنية - تزويد قادة مهنة التدريس والمدارس ، من خلال التدريب قبل الالتحاق بالخدمة وأثناءها ، بالمعارف والمدرّك والمهارات والكفاءات

اللازمة لتيسير تعلم حقوق الإنسان وممارستها في المدرسة ، بشروط وأوضاع العمل المناسبة .

ويرد في التذييل وصف مفصل للمكونات الخمسة ولمسارات العمل المتصلة بذلك ، لتتخذ وسيلة مرجعية . ومن شأن اتباع نهج تعليمي يراعى الحقوق بشأن التنكيف في مجال حقوق الإنسان أن يمكن المنظومة التعليمية من القيام بمهمتها الأساسية ألا وهي ضمان توفير تعليم جيد للجميع ، وتبعاً لذلك ، يساهم في زيادة فعالية المنظومة التعليمية الوطنية ككل ، وهو أمر له دور جوهري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل بلد ، وهو يأتي أيضاً بمجموعة من الفوائد ، منها ما يلي :

(أ) تحسين نوعية النتائج الدراسية ، وذلك عن طريق تشجيع ممارسات وعمليات تدريس وتعلم تشاركية محورها الطفل ، إلى جانب إسناد دور جديد لمهنة التدريس .

ب) زيادة سبل الوصول إلى التعليم والمشاركة فيه من خلال تهيئة بيئة تعلم تراعى الحقوق وتتسم بشموليتها وانفتاحها على الجميع ، وتدعو إلى قيم عالمية وفرص متكافئة وإلى التنوع وعدم التمييز .

ج) المساهمة في التلاحم الاجتماعي ومنع نشوب الصراعات عن طريق دعم النماء الاجتماعي والعاطفي للطفل وبث روح المواطنة والقيم الديمقراطية .

أن الجهود المبذولة حالياً في المنظومة المدرسية في سبيل إقامة نظام تربوي يدعو إلى السلام ، والمواطنة ويعزز القيم ، أو نظام تربوي متعدد الثقافات ، أو من أجل تعميم التعليم أو التعليم من أجل تحقيق التنمية المستدامة ، جميعها تقوم على مبادئ حقوق الإنسان في مضمونها ومنهجياتها ، ومن المهم أن تعمل جميعها ، لدى استخدام خطة العمل هذه مرجعاً لها ، على تشجيع نهج تعليمي يراعى الحقوق ويتجاوز التدريس والتعلم ويرمى إلى إيجاد أرضية لتحسين نظام التعليم في المدارس في إطار إصلاحات التعليم الوطني .

الأهداف المحددة التي تتوخاها خطة التنقيف في مجال حقوق الإنسان :

اعتباراً للأهداف العامة التي يتوخاها البرنامج العالمي للتنقيف في مجال حقوق الإنسان ، تسعى هذه الخطة إلى تحقيق الأهداف المحددة التالية :

(أ) تشجيع إجماع حقوق الإنسان في منظومتى المدارس الابتدائية والثانوية وممارستها .

(ب) دعم عملية وضع استراتيجيات وطنية شاملة وفعالة ومستدامة للتنقيف في مجال حقوق الإنسان واعتمادها وتنفيذها ، و/أو استعراض المبادرات القائمة وتحسينها.

(ج) وضع مبادئ توجيهية بشأن العناصر الأساسية للتنقيف في مجال حقوق الإنسان في المنظومة المدرسية .

(د) تيسير توفير دعم للمنظمات الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية للدول الأعضاء.

(هـ) دعم إقامة العلاقات وأواصر التعاون بين المؤسسات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية .

وتنص الخطة على ما يلي :

(أ) تعريف واضح للتنقيف في مجال حقوق الإنسان في المنظومة المدرسية استناداً إلى المبادئ المتفق عليها دولياً .

(ب) وضع دليل سهل استعماله من أجل صياغة أنشطة التنقيف في مجال حقوق الإنسان في المنظومة المدرسية و/أو تحسينها ، وذلك عن طريق اقتراح إجراءات ملموسة لتنفيذها على الصعيد الوطني .

(ج) وضع دليل مرن يمكن تكيفه ليلائم أوضاعاً وحالات مختلفة .

عناصر التنقيف في مجال حقوق الإنسان في منظومتى المدارس الابتدائية والثانوية :

يؤثر السياق الخاص بكل بلد ن البلدان تأثيراً كبيراً على إمكانياته واستراتيجياته المتعلقة بتعزيز إدراج التنقيف في مجال حقوق الإنسان في المناهج الدراسية وتدريبه فيها ويمكن ، على الرغم من تنوع الأوضاع في هذه البلدان ، تحديد مسالك ونهج مشتركة لإعداد مناهج التنقيف في

مجال حقوق الإنسان ، إذا تم تجاوز الاختلافات الناشئة ، وتستند العناصر الخمسة الموضحة بشكل عام في هذا التنبيل إلى تجارب واقعية ناجحة على نطاق العالم ، فضلاً عن دراسات وبحوث ، بما في ذلك المشاورات التي جرت أثناء إعداد خطة العمل هذه ، وإعداد عمليتي التقييم المتوسط الأجل (2000) والنهاية (2004) لعقد الأمم المتحدة للتقريب في مجال حقوق الإنسان ، 1995-2004 ، وتمثل هذه العناصر تجميعاً للممارسات الجيدة ، والأطراف الفاعلة الرئيسية في خطة العمل مدعوة إلى أن تبذل جهودها تجاه تحقيق الخطة بصورة تدرجية ومطردة ، وهذه العناصر إرشادية وغير ملزمة ، وهي تقترح خيارات وتوصيات لشأن المسبل الممكنة لاتخاذ الإجراءات ، ويتعين أن تتخذ كأداة مرجعية ، وهي تحتاج إلى تكييفها مع كل سياق من السياقات ومع كل نظام تعليمي وطني بصورة تتسق مع الاستراتيجيات الوطنية لتنفيذ خطة العمل هذه .

تتلمح السياسات التعليمية على أنها بيانات للالتزامات تقسم بالوضوح والترابط ، ونظراً إلى أنها تعد على المستوى الحكومي ذي الصلة ، وهو المستوى الوطني بشكل رئيسي ، تشمل أيضاً للمستويين الإقليمي والبلدي ، وبالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة ، فإنها تشمل المبادئ والتعاريف والأهداف ، وتمثل مرجعاً معيارياً على مستوى النظام التعليمي بكامله وبالنسبة لجميع الأطراف الفاعلة في مجال التعليم .

ويتعين أن يحدد التقريب في مجال حقوق الإنسان ، الذي يشجع على اتخاذ نهج يستند إلى الحقوق تجاه التعليم ، تحديداً واضحاً ضمن أهداف عملية إعداد السياسات التعليمية وإصلاحها ، فضلاً عن تضمينه في معايير الجودة التعليمية.

ويعني النهج التعليمي المستند إلى الحقوق ضمناً ، أن يصبح النظام التعليمي مدركاً لحقوق الإنسان والحريات الأساسية ، وأن يجري إدخال حقوق الإنسان وتنفيذها في النظام التعليمي بأكمله وفي جميع البيئات المعرفية ، وتضمن حقوق الإنسان ، في النصوص المرجعية الرئيسية

كالدستور والسياسات الإطارية للتعليم ، وقوانين التعليم ، والمناهج والبرامج الوطنية باعتبارها أهدافاً تعليمية فضلاً عن كونها معايير لجودة التعليم في الوقت نفسه .

ولهذا الغرض ، تعتبر التدابير التالية متسقة مع الملامح الرئيسية لعملية وضع السياسات المتعلقة بالتنقيف في مجال حقوق الإنسان داخل النظام المدرسي :

(أ) اتخاذ نهج قائم على المشاركة في وضع السياسات ، بإشراك المنظمات غير الحكومية ، ورابطات واتحادات المعلمين ، والهيئات المهنية والبحثية ، ومنظمات المجتمع المدني ، وأصحاب المصلحة الآخرين ، فيما يتعلق بإعداد نصوص السياسات التعليمية .

(ب) الوفاء بالالتزامات الدولية المتعلقة بالتنقيف في مجال حقوق الإنسان :

1-التشجيع على التصديق على الصكوك الدولية المتعلقة بالحقوق في التعليم .

2- إدراج للمعلومات المتعلقة بالتنقيف في مجال حقوق الإنسان في التقارير الوطنية المقدمة إلى آليات الرصد الدولية ذات الصلة ، بما فيها لجنة حقوق الطفل ، ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

3-التعاون مع المنظمات غير الحكومية ، وقطاعات المجتمع المدني الأخرى ، وخبراء التنقيف في مجال حقوق الإنسان ، على إعداد التقارير الوطنية المذكورة أعلاه .

4-إعلان التوصيات التي تقدمها آليات الرصد الدولية والامثال لها .

(ج) إعداد سياسات وتشريعات فيما يتعلق بالنهج المستند إلى الحقوق في التعليم والتنقيف في مجال حقوق الإنسان :

1-تضمين التنقيف في مجال حقوق الإنسان في قوانين التعليم .

2-كفالة اتساق جميع التشريعات مع مبادئ التنقيف في مجال حقوق الإنسان ورصد جوانب عدم الاتساق في التشريعات .

3-اعتماد قانون محدد للتنقيف في مجال حقوق الإنسان .

4-كفالة أن تكون السياسات مستندة إلى البحوث ذات الصلة بالتنقيف في مجال حقوق الإنسان .

5-تمكين المدارس والقيادات المدرسية من تطبيق نظام الاستقلال للذاتي في مجالات صنع القرار والابتكار .

6-كفالة أن تكون السياسات المتعلقة بالإبلاغ عن الأداء التعليمي (المساءلة) متسقة مع مبادئ حقوق الإنسان ووضع سياسات مساهمة محددة فيما يتعلق بالتنقيف في مجال حقوق الإنسان .

7-توفير مبادئ توجيهية للسلطات المحلية فيما يتعلق بأدوارها ومسؤولياتها في مجال تنفيذ ودعم برامج التنقيف في مجال حقوق الإنسان.

د-كفالة الاتساق في عملية إعداد السياسات :

1-تضمن التنقيف في مجال حقوق الإنسان في الخطط القطاعية الوطنية المتعلقة بالتعليم الابتدائي والثانوي ، وفي الخطط الوطنية المتعلقة بتوفير التعليم للجميع ، وفي أطر السياسات الوطنية باعتبارها جزءاً من عقد التنقيف من أجل التنمية المستدامة (2005-2014) .

2-تضمن التنقيف في مجال حقوق الإنسان في الخطط الوطنية لحقوق الإنسان ، وخطط العمل الوطنية المتعلقة بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتعلق بذلك من تعصب ، وفي السياسات الوطنية المتعلقة بتخفيف حدة الفقر .

3-كفالة التماسك والترابط والتآزر بين الخطط المختلفة والأجزاء المتعلقة بالتنقيف في مجال حقوق الإنسان في كل منها .

4-إيجاد صلة بين سياسات التنقيف في مجال حقوق الإنسان والسياسات القطاعية الأخرى (القضائية والاجتماعية والشبابية والصحية على سبيل المثال) .

هـ-تضمن التنقيف في مجال حقوق الإنسان في المناهج الدراسية :

1-كفالة أن تكون السياسات مستندة إلى البحوث ذات الصلة بالتنقيف

في مجال حقوق الإنسان .

- 2- الاعتراف بقيم ومعارف ومواقف حقوق الإنسان كمهارت وكفاءات أساسية مكتملة لمهارات وكفاءات القراءة والكتابة والحساب ، فى المناهج الوطنية والمعايير التعليمية بشكل عام .
- 3- إعداد مناهج وطنية خاصة بالتنقيف فى مجال حقوق الإنسان ، وتحديد المفاهيم والأهداف ، ومراعى ونهوج التعليم والتعلم .
- 4- تحديد وضع التنقيف فى مجال حقوق الإنسان داخل المناهج الدراسية وفقاً لمستوى المدرسة ، وإمكانية أن يكون تعلمه إجبارياً أو اختيارياً ، وأن يكون مرتبطاً بمواد معينة و/أو شاملاً للمنهج (حيث يكون مضمناً فى جميع مواد المناهج) .
- 5- جعل تعليم وتعلم حقوق الإنسان مكوناً مكتملاً ومباشراً من مكونات التربية الوطنية والدراسات الاجتماعية والتاريخ .
- 6- جعل تعليم وتعلم حقوق الإنسان مكوناً مكتملاً ومباشراً من مكونات المناهج الدراسية الخاصة (برامج التعليم والتعلم التى تحددها المدرسة بنفسها) .
- 7- تضمين التنقيف فى مجال حقوق الإنسان فى التعليم والتدريب المهنى .
- 8- اعتماد مبادئ توجيهية لتفقيح الكتب المدرسية لكى تتسق مع مبادئ حقوق الإنسان ، لإعداد كتب مدرسية خاصة بالتنقيف فى مجال حقوق الإنسان .
- 9- التشجيع على اتخاذ نهج يستند إلى حقوق الإنسان فى إدارة المدارس وتنظيمها ، ووضع الإجراءات التأديبية ، ورسم سياسات الشمول وغيرها من الأنظمة والممارسات الأخرى ذات التأثير على الثقافة المدرسية وإمكانية الحصول على التعليم .
- 10- إعداد إجراءات مناسبة لتقييم إنجازات الطلاب فى مجال القيم والمعارف والمواقف المتعلقة بحقوق الإنسان والتغذية بالمعلومات المرتدة بشأن هذه الاتجازات .

(و) اعتماد سياسة تدريبية شاملة بشأن التنقيف في مجال حقوق الإنسان ، بما في ذلك:

1-تدريب المدربين والمعلمين الأكاديمين ، وتوفير التدريب للمعلمين قبل الالتحاق بالخدمة وأثناءها ، وتدريب الموظفين الآخرين في مجال التعليم .
2-توفير المعلومات عن حقوق الطلاب والمعلمين ومسئولياتهم ومشاركتهم في جميع السياسات والبرامج المتعلقة بتدريب المعلمين قبل الالتحاق بالخدمة ، وأثناءها .

3-الاعتراف بالمنظمات غير الحكومية وقطاعات المجتمع المدني الأخرى ، التي تنفذ أنشطة التنقيف في مجال حقوق الإنسان واعتمادها وتوفير الدعم لها .

4-النظر إلى حقوق الإنسان باعتبارها شرطاً من شروط تأهل موظفي قطاع التعليم واعتمادهم وتطويرهم المهني واعتماد أنشطة التدريب المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية .

5-النظر في أمر تنفيذ مشروع نموذجي لنهج التنقيف في مجال حقوق الإنسان في مدارس مختارة ، قبل تعميمه على النظام التعليمي بكامله .

6-تحديد مركز للموارد وتقديم الدعم له ، بغية جمع وتوزيع المبادرات والمعلومات (الممارسات الجيدة من سياقات وبلدان متباينة ، ومود تعليمية، وأحداث)فيما يتعلق بالتنقيف في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الوطني
7-دعم وتشجيع البحث ، في مجال المعارف المتعلقة بحقوق الإنسان ، وممارسات التنقيف في مجال حقوق الإنسان في المدارس ، ونسباً

تحصيل الطلاب ، والأكثار المترتبة على التنقيف في مجال حقوق الإنسان ، على سبيل المثال .

8-تشجيع البحث المتعلق بالتنقيف في مجال حقوق الإنسان ، بواسطة المراكز الأكاديمية المتخصصة في هذا الضرب من التعليم ، وكذلك من خلال التعاون بين المدارس ومؤسسات البحث والكلديات الجامعية .

9-المشاركة في الدراسات الاستقصائية والدراسات المقارنة على الصعيد الدولي .

10- إنشاء نظام يستند إلى الحقوق لكفالة الجودة النوعية (بما فى ذلك قيام المدارس بالتقييم الذاتى وإعداد الخطط الإنمائية ، والتفتيش المدرسى ، وما إلى ذلك) فيما يتعلق بالتعليم بصفة عامة ، وإيجاد آليات محددة لكفالة الجودة النوعية للتتقيف فى مجال حقوق الإنسان .

11- إشراك المتعلمين والمعلمين بشكل مباشر فى تنفيذ عمليات الرصد والتقييم ، بغية تعزيز التمكين وعكس السمكات الشخصية .

بيئة التعلم :

11- التتقيف فى مجال حقوق الإنسان يتجاوز تعلم المعارف ويشمل التطور الاجتماعى والعاطفى لجميع المشاركين فى عمليتى التعلم والتعليم ، إذ يهدف إلى تنمية ثقافة فى مجال حقوق الإنسان ، تمارس فى ظلها حقوق الإنسان وتطبق فى الحياة داخل المجتمع المدرسى ومن خلال التفاعل منع المجتمع الأوسع المحيط به .

12- وتحقيقاً لهذه الغاية ، من الضرورى كفالة أن تتم عمليتنا التعليم والتعلم فى بيئة تعليمية تقوم على حقوق الإنسان ، ومن الضرورى أيضاً كفالة التوافق بين الأهداف والممارسات التعليمية وتنظيم المدارس مع قيم ومبادئ حقوق الإنسان ، وبالمثل ، من الأهمية بمكان أيضاً أن تتأصل تلك المبادئ فى الثقافة والمجتمع داخل المدرسة وخارجها .

13- وتتميز المدرسة القائمة على الحقوق بالتفاهم والاحترام المتبادل والامترار فى المسئولية ، وهى تكفل المساواة فى الفرص ، وخلق الشعور بالانتماء والاستقلالية والكرامة واحترام النفس لدى جميع أعضاء المجتمع المدرسى ، فهى مدرسة مركزها الطفل ، ملائمة وذات معنى حيث يبين بصورة واضحة ومتميزة للجميع ، أن حقوق الإنسان هى الهدف من التعليم ، وهى فلسفة المدرسة وروحها .

14- وتقع مسئولية المدرسة القائمة على الحقوق على عاتق جميع أعضاء مجتمع المدرسة ، حيث تتحمل قيادة المدرسة المسئولية الرئيسية عن خلق الظروف المواتية التى تمكن من بلوغ هذه الأهداف .

15- تكفل المدرسة القائمة على الحقوق وجود وفعالية العناصر التالية :

(أ) تكون بيانات السياسات وترتيبات تنفيذها في مجال حقوق الإنسان صريحة ويتشاورها الجميع ، وتشمل ما يلي :

1-ميثاق لحقوق الطلاب والمعلمين ومسئولياتهم يقوم على توزيع واضح لأدوارهم ومهامهم .

2-مدونة قواعد سلوك لمدرسة خالية من العنف ، والإعتداء الجنسي ، والمضايقات والعقوبات الجسدية ، بما في ذلك إجراءات لتسوية المنازعات ومعالجة العنف والتهديد بالعنف .

3-سياسات غير تمييزية لحماية جميع أعضاء مجتمع المدرسة فيما يتعلق بالقبول ، والمنح الدراسية ، وللتطوير ، والترقية ، والبرامج الخاصة والأهلية والفرص .

4-الاعتراف بالإنجازات في مجال حقوق الإنسان والاحتفال بها عن طريق إقامة المهرجانات والجوائز والمكافآت .

ب)يتمتع المعلمون في المدرسة القائمة على الحقوق بالتالي :

1-ولاية صريحة من إدارة المدرسة فيما يتعلق بالتنقيف في مجال حقوق الإنسان .

2-تطور تعليمي ومهني متواصل في محتوى التنقيف في مجال حقوق الإنسان ومنهجيته .

3-فرص لتطوير وتنفيذ ممارسات جيدة جديدة ومبتكرة في مجال التنقيف في حقوق الإنسان .

4-آليات لتبادل الممارسات الجيدة ، بما في ذلك ربط المعلمين في حقوق الإنسان بشبكات على مستويات محلية ووطنية ودولية .

5-سياسات تعكس مبادئ حقوق الإنسان لتوظيف المعلمين وإيقائهم في الخدمة وترقيتهم .

ج)يتمتع الطلاب في المدرسة القائمة على حقوق الإنسان بما يلي :

1-فرص للتعبير الذاتي ، وتحمل المسؤوليات والمشاركة في صنع القرارات ، بما يتناسب مع أعمارهم وتطور قدراتهم .

2-فرص لتنظيم الأنشطة الخاصة بهم ، لتمثيل مصالحهم والتفاوض بشأنها وحمايتها .

د) ويتم التفاعل بين المدرسة والحكومة المحلية والمجتمع بأكمله ، ويشمل ما يلي :

1-زيادة التوعية لدى الوالدين والأسر عن حقوق الطفل والقواعد الرئيسية للتنقيف فى مجال حقوق الإنسان .

2-إشراك الوالدين فى مبادرات ومشاريع للتنقيف فى حقوق الإنسان .

3-مشاركة الوالدين فى صنع القرارات المتعلقة بالمدرسة عن طريق المنظمات التى تمثل الوالدين .

4-مشاريع وخدمات طلابية خارجة عن المناهج لصالح المجتمع ، وبخاصة فى قضايا حقوق الإنسان .

5-التعاون مع المجموعات الشبابية ، وتنظيمات المجتمع المدني والحكومة المحلية لزيادة التوعية وفرص الدعم الطلابى .

6-التبادلات على النطاق الدولى .

التعليم والتعلم :

16-وفى إطار النظام للمدرسى ، بعد التعليم والتعلم .العمليتين الرئيسيتين للتنقيف فى مجال حقوق الإنسان :

17-ويتعين توفير الأساس القانونى والسياسى لما تستتبعه هاتان العمليتان والكيفية التى ينبغى أن تنظما بها فى التعليم الابتدائى والثانوى ، عن طريق السياسات التعليمية فى مجال حقوق الإنسان ، وعن طريق تطوير المعلمين وغيرهم من الموظفين فى مجال التعليم تطويراً أكاديمياً وفنياً .

18-يتطلب إدخال وتحسين تعليم حقوق الإنسان فى النظام المدرسى اتباع نهج كلى نحو التعليم والتعلم ، وذلك بإدماج أهداف البرنامج ومحتواه وموارده ، ومنهجيته ، وتقييمه وتقديره ، وابتعاظ نظرة تتجاوز غرفة الدراسة ، وبناء شراكات بين مختلف أعضاء المجتمع المدرسى .

19-تعد الجوانب التالية ضرورية لتحقيق الجودة فى تدريس وتعلم حقوق الإنسان ، وهى موجهة لصناع السياسات على المستوى الوطنى ومستويات المدرسة والمدرسين وبقية العاملين فى المدارس :

(أ) فيما يتعلق بمحتويات وأهداف التعليم والتعلم :

- 1- تحديد المهارات والاختصاصات فى مجال حقوق الإنسان الأساسية التى يتعين اكتسابها .
- 2- إدماج التنقيف فى مجال حقوق الإنسان فى جميع المناهج الدراسية بدءاً بأول مرحلة مبكرة ممكنة فى التعليم الابتدائى .
- 3- تطوير محتوى تعليم وأهداف التنقيف فى مجال حقوق الإنسان لأعمار الطلاب وتطور قدراتهم .
- 4- إعطاء أهمية متكافئة للنتائج المعرفية (المعرفة والمهارات) والاجتماعية والعاطفية (القيم ، والاتجاهات والسلوك) للتعلم .
- 5- ربط تدريس وتعلم حقوق الإنسان بالحياة اليومية وشواغل الطلاب .
(ب) فيما يتعلق بممارسات ومنهجيات التعليم والتعلم :
- 1- انتهاج أسلوب متماسك فى التعليم من حيث حقوق الإنسان ، واحترام كرامة كل طالب ، وتوفير فرص متكافئة لهم .
- 2- خلق مناخ ملائم للطفل تتوفر فيه الثقة والأمان فى غرفة الدراسة وفى المجتمع المدرسى .
- 3- اتخاذ مناهج وأساليب محورها المتعلم ، تساعد فى تمكين الطلاب وتشجيعهم على المشاركة النشطة والتعاون فى التعلم وروح التضامن والإبداع واحترام النفس .
- 4- اعتماد مناهج مناسبة لمستوى تطور الطلاب وقدراتهم وأساليب تعلمهم .
- 5- اعتماد مناهج تعلم تقوم على التجربة وتمكن الطلاب من التعلم بالتجربة وتطبيق حقوق الإنسان عملياً .
- 6- اعتماد مناهج تدريس تجريبية يعمل فيها المعلم ميسراً ومرشداً وناصحاً فى عملية التعلم .
- 7- اكتساب الممارسات الجيدة من الأنشطة والخبرات والمناهج التعليمية الملائمة سواء غير النظامية أو غير الرسمية المتوفرة لدى المنظمات غير الحكومية وفى المجتمع المحلى .

ج) وفيما يتعلق بمواد التعليم والتعلم :

1-ضمان أن تكون مواد التنقيف فى مجال حقوق الإنسان نابعة من مبادئ حقوق الإنسان المتأصلة فى السياقات الثقافية ذات الصلة وكذلك من التطورات التاريخية والاجتماعية .

2-تشجيع جميع مواد التنقيف فى مجال حقوق الإنسان وتبادلها وتكييفها

3-استعراض وتنقيح الكتب المدرسية والمواد التعليمية الأخرى المتعلقة بالمناهج الدراسية بأكملها لتتوافق مع مبادئ حقوق الإنسان .

4-دعم تطوير مواد وموارد تعليمية مختلفة تتوافق مع مبادئ حقوق الإنسان ، مثل الموجهات من المدرسات والأدلة والكتب المدرسية والرسوم الهزلية والمواد المساعدة السمعية والبصرية والفنون الإبداعية التى تشجع على المشاركة النشطة فى نهج التعليم والتعلم المذكورة أعلاه .

5-نشر مواد تنقيفية فى مجال حقوق الإنسان بأعداد كافية وبلغات مناسبة(وفى البلدان المتعددة اللغات يتعين إجراء مسح شامل للتنوع اللغوى فى المدارس لكى توضع المواد باللغات المفهومة على نطاق واسع) ، وتدريب موظفين مناسبين لاستخدامها .

6-ضمان أن تتوافق هذه الموارد مع مبادئ حقوق الإنسان وتزنتبط بوقائع الحياة اليومية الحقيقية ، وذلك بإخضاعها للاستعراض من قبل فريق وطنى متخصص قبل نشرها .

7-الترتيب لنشر المطبوع والحصول على مجموعة متنوعة من المواد التعليمية مثل المواد التى تعدها المنظمات غير الحكومية ، ونشرها على نطاق واسع .

د) فيما يتعلق بالدعم للتدريس والتعلم :

1-جمع ونشر نماذج للممارسات الجيدة فى تعليم وتعلم ثقافة حقوق الإنسان .

2-إنشاء مراكز موارد تكون فى متناول الجميع ، تشمل مكتبات وقواعد بيانات ، مخصصة للتعليم والتعلم فى ثقافة حقوق الإنسان .

3- تيسير إقامة الشبكات وتبادل ممارسات التنقيف في مجال حقوق الإنسان بين القائمين بالتعليم وفي أوساط الطلاب .

4- تشجيع البحوث في تعليم وتعلم ثقافة حقوق الإنسان .

هـ) فيما يتعلق باستخدام تكنولوجيات المعلومات الجديدة :

1- إنشاء أو استخدام مواقع على شبكة الانترنت متخصصة في التنقيف في مجال حقوق الإنسان .

2- وضع برامج تعليم عن بعد مرتبطة بالمدارس .

3- تمكين الطلاب والمعلمين من استخدام تكنولوجيات المعلومات الجديدة للتنقيف في مجال حقوق الإنسان .

4- تشجيع إنشاء مجموعات نقاش لمواضيع حقوق الإنسان عبر الانترنت يشارك فيها طلاب ومعلمون في مدارس أخرى محلية ووطنية ودولية .

و) فيما يتعلق بالتقييم والتقدير :

1- وضع مؤشرات ، وتحديد مناهج كافية وتصميم أدوات مناسبة لاستعراض وتقييم وقياس عملية التنقيف في مجال حقوق الإنسان ونتائجها وتأثيرها .

2- استخدام مناهج تقييم وتقدير مناسبة للتنقيف في مجال حقوق الإنسان، مثل الملاحظة والإبلاغ بواسطة المعلمين والطلاب ، وتسجيل تجارب الطلاب وأعمالهم الشخصية والمهارات والتخصصات التي اكتسبوها (ملفات الطلاب) ، والتقييم الذاتي من جانب الطلاب أنفسهم .

3- تطبيق مبادئ حقوق الإنسان في تقييم وتقدير انجازات الطلاب في المناهج الدراسية بأكملها ، مثل للشفافية (شرح المعايير وأسس وضع الدرجات ، ومعلومات للطلاب والآباء) ، والمساواة (يطبق جميع المعلمين نفس المعايير على جميع الطلاب) ، والنزاهة (عدم إساءة التقييم) .

عملية تعليم حقوق الإنسان في المدارس :

إن تعليم حقوق الإنسان للطلاب في المدارس يعتمد على إستراتيجية وطنية طويلة الأجل تكون شاملة وفعالة في النظم التعليمية تقوم على

إجراءات منها يتحمل المدرس مسؤولية كبيرة فى نقل حقوق رسالة الإنسان وقد تتباين الفرص المتاحة للقيام بذلك إذ يمكن إدراج مواضيع حقوق الإنسان ضمن المواد الدراسية التى تدرس فعلا فى المدرسة مثل التاريخ والتربية المدنية والآداب والفنون والجغرافيا واللغات والمواضيع العلمية أو يمكن إفرادها بمقرر مدرسى محدد. كما يمكن أيضا القيام بعملية تعليم حقوق الإنسان عن طريق الأنشطة التعليمية الأهل رسمية داخل المدارس وخارجها مثل الأنشطة التى تمارس بعد اليوم الدراسى ، والأندية ، ومنتديات للشباب التى يجب أن يكون للأخصائى الاجتماعى دورا جوهريا فى ذلك.

نماذج تعليم حقوق الإنسان للطلاب من منظور الخدمة الاجتماعية :

تمثل النماذج إطاراً مثالياً لفهم الممارسة الحديثة لتعليم حقوق الإنسان. تتصل مفاهيم كل نموذج ضمنياً بمجموعات معينة يتم التوجه إليها وإستراتيجية للتغيير الاجتماعى والتنمية البشرية. بسبب الطبيعة النظرية للنماذج المشروحة أعلاه، نفكر هذه النماذج بالضرورة إلى التفصيل والعمق. فعلى سبيل المثال، ليس هناك من تمييز بين طرق المعالجة الرسمية وغير الرسمية. ولكن الهدف من عرض هذه النماذج هو البدء فى تصنيف أنواع ممارسات تعليم حقوق الإنسان التى يجرى تطبيقها، وبحث منطق برنامجها داخليا وتوضيح صلتها الخارجية بالتحول الاجتماعى.

. إن هذه النماذج المتميزة لتعليم حقوق الإنسان المعروضة هنا يمكن جمعها فى صيغة معادلة لـ "هرم التعلم". ففي القاعدة العريضة نجد "نماذج القيم والإدراك"، وفي الوسط "نموذج المحاسبة على الأعمال" وفي القمة "نموذج التحول".

لا يعكس وضع نماذج تعليم حقوق الإنسان هذه فى هذه المواقع حجم المجموعات السكانية التى يتم التوجه إليها والتعامل معها (من نوعية الرأي العام حتى إيجاد مدافعين جدد) وحسب، بل يعكس أيضاً درجة صعوبة كل من البرامج التعليمية. تهدف برامج نوعية الجمهور إلى نشر البرامج، فى

حين يتطلب إيجاد الناشطين وبناء القدرات التزامات أكثر صعوبة ومعاملة بالمثل من قبل جميع المعنيين. كل المستويات تعزز بعضها البعض، ولكن بعض النماذج هو بالطبع أكثر تأثيراً في نشر وتعزيز التغيير الاجتماعي - حسب وضع حركة حقوق الإنسان داخل المجتمع المعني. يحتاج أي برنامج إصلاح اجتماعي إلى قيادة قوية تركز جهودها على الإصلاح المؤسسي والقانوني. ولكن التحرك يحتاج أيضاً إلى دعم على مستوى القاعدة، حيث يكون التركيز على سبل دعم الأفراد والمجتمع.

لذلك، يحتاج العاملون في تعليم حقوق الإنسان إلى أن يأخذوا في الحسبان لدى تصميم برامجهم الحاجات والفرص معاً. قد يقرر أحد هؤلاء تطبيق برنامج يستند فقط إلى قيمه الشخصية، وتجاربه، وموارده ومركزه الاجتماعي. ولكن يمكن لهذا أن يأخذ في الحسبان أيضاً علاقة البرنامج الذي يعتزم تطبيقه بنماذج تعليم حقوق الإنسان المذكورة في هذا المقال، وكيف يمكن للبرنامج أن يدعم التحرك باتجاه تحقيق كامل لثقافة حقوق إنسان في المجتمع المعني.

النموذج الأول - نموذج القيم والوعي :

في "نموذج القيم والوعي" يكون محور التركيز الرئيسي لتعليم حقوق الإنسان هو نشر المعرفة الأساسية بقضايا حقوق الإنسان وتعزيز اندماجها بالقيم العامة. تكون حملات للتوعية العامة والمناهج الدراسية في العادة ضمن هذا الإطار. وليس من غير المعتاد لمناهج التعليم في المدارس التي تتضمن حقوق الإنسان أن تكون متصلة بالقيم الجوهرية للديمقراطية وممارستها.

الهدف هو تمهيد السبيل لعالم يحترم حقوق الإنسان من خلال إدراك والتزام الأهداف المعيارية التي يتضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ووثائق أخرى أساسية تتعلق بها. إن مواضيع حقوق الإنسان التي تنطبق على هذا النموذج تتضمن تاريخ حقوق الإنسان، ومعلومات عن الأدوات الأساسية لمراعاة حقوق الإنسان وآليات حمايتها، والاهتمامات الدولية التي

تتعلق بحقوق الإنسان (مثل عمالة الأطفال، والاتجار بالبشر والإبادة الجماعية). الإستراتيجية التربوية الأساسية في هذا النموذج هي المشاركة: أي اجتذاب اهتمام الشخص المراد تعليمه. إن مثل هذه الأساليب يمكن أن تكون مبتكرة جداً (مثلاً، لدى استخدام الحملات الإعلامية أو اللقاءات الشعبية) ولكنها يمكن أيضاً أن تتحول إلى أسلوب لإلقاء المحاضرات. ولكن هذا النموذج لا يركز على تطوير المهارات، كتلك المهارات المتعلقة بالتواصل، وحل النزاعات والعمل الناشط في سبيل تحقيق هدف ما.

الإستراتيجية التي ينطوي عليها هذا النموذج هي أن الدعم الجماهيري لحقوق الإنسان سيبقى يضغط على السلطات كي تحمي حقوق الإنسان. وهذا النهج يعزز في العادة أيضاً التفكير الانتقادي والقدرة على تطبيق إطار عمل يتعلق بحقوق الإنسان عندما يتم تحليل القضايا السياسية. وهكذا يتم جعل الطلاب "مستهلكين انتقائيين" لحقوق الإنسان.

من غير الواضح ما إذا كان نهج المعرفة والإدراك يبني "إدراكاً انتقادياً لحقوق الإنسان" مع أن من المفترض أن يكون ذلك هدفاً لبرنامج كهذا. إن الإدراك الانتقادي لحقوق الإنسان قد تكون له المعايير التالية، كما هو مبين في مقال غارث مينتيس بعنوان "تعليم حقوق الإنسان كأداة تمكين: انعكاسات على التربية" المنشور في "تعليم حقوق الإنسان للقرن الواحد والعشرين".

قدرة الطلاب على معرفة أبعاد حقوق الإنسان لنزاع ماء، وعلاقتها به.

تعبير لإدراكهم واهتمامهم بدورهم في حماية أو تعزيز هذه الحقوق.

تقييم انتقادي للردود المحتملة التي يمكن تقديمها.

محاولة لتحديد أو إيجاد ردود جديدة.

تكوين رأي في صدد الخيار الأكثر ملاءمة.

تعبير عن الثقة وإدراك للمسؤولية والتأثير في كل من القرار ومفعوله.

من الأمثلة على نموذج القيم والإدراك دروس تتعلق بحقوق الإنسان ضمن مواضيع المواطنة، والتاريخ، ودروس العلوم الاجتماعية ودروس

تتعلق بالقانون في المدارس، وإلحاق مواضيع تتعلق بحقوق الإنسان ببرامج رسمية وغير رسمية تتناول الشباب (مثل الفنون، وعيد حقوق الإنسان، ونوادي المناظرات). كما أن حملات التوعية العامة التي تتناول الفنون العامة والإعلانات، والتغطية الأخبائية التي تقوم بها وسائل الإعلام، والمناسبات التي تحتفل بها المجتمعات يمكن أيضاً أن تصنف ضمن هذا النموذج.

النموذج الثاني - المحاسبة على الأعمال :

في هذا النموذج، من المتوقع للمشاركين أن يكونوا مرتبطين بصورة مباشرة أو غير مباشرة بضمان حقوق الإنسان من خلال أدوارهم المهنية. في هذه المجموعة، يركز تعليم حقوق الإنسان على السبل التي تتناول فيها المسؤوليات المهنية إما المراقبة المباشرة لانتهاكات حقوق الإنسان أو العمل لدى السلطات الضرورية من أجل احترامها أو بذل الجهود اللازمة لحماية حقوق الناس (خاصة تلك الفئات الأكثر تعرضاً لانتهاك حقوقها) ممن يتحملون بعض المسؤولية عنهم.

في هذا النموذج، ما تقترضه كل البرامج التعليمية هو أن المشاركين سيكونون معنيين مباشرة بحماية حقوق الأفراد والجماعات. ولذلك فإن خطر انتهاك الحقوق يعتبر ملازماً لعمل هؤلاء. بالنسبة إلى دعاة حقوق الإنسان والمدافعين عنها، يكمن التحدي في فهم قانون حقوق الإنسان، وآليات حماية هذه الحقوق، والمهارات اللازمة للدفاع عنها والعمل في سبيل تعزيزها. أما بالنسبة إلى مجموعات مهنية أخرى، فإن البرامج التعليمية تجعلها مدركة لطبيعة انتهاكات حقوق الإنسان وإمكانية حصول مثل هذه الانتهاكات في دورها المهني، لا مجرد منع وقوع تلك الانتهاكات وحسب بل أيضاً لتعزيز احترام كرامة الإنسان. يستهدف التدريب على احترام حقوق الإنسان ومواضيع حقوق الإنسان في هذه المجالات المتخصصة، وتستهدف النتائج المضمون وتطوير المهارات.

من الأمثلة على البرامج التي تصنف في فئة نموذج المحاسبة على الأعمال هناك برامج تدريب الناشطين في مجال حقوق الإنسان والناشطين في المجتمع على أساليب مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان وتوثيقها وإجراءات التقدم بالشكاوى لدى الهيئات الوطنية والدولية المختصة. يشمل هذا التصنيف أيضاً للتدريب ما قبل العمل وخلال للمحامين، ومسؤولي النيابة العامة، والقضاة، وأفراد الشرطة وعناصر القوات المسلحة، لا يمكن أن يتضمن هذا التدريب معلومات متعلقة بهذا الأمر في القانون الدستوري والقانون الدولي، وقواعد السلوك المهنية، وآليات رقابة وتقديم الشكاوى، وعواقب مخالفتها. تكون عادة المجموعات المهنية، مثل العاملين في مجال الصحة والخدمات الاجتماعية، والصحافيين، والعاملين في وسائل الإعلام، من المشاركين في برامج تعليم حقوق الإنسان التي ترمي إلى المحاسبة على الأعمال.

في نموذج المحاسبة هذا، لا يعتبر تغيير الذات هدفاً صريحاً إذ إن النموذج يفترض أن المسؤولية المهنية تكفي بالنسبة إلى الشخص الذي لديه اهتمام بتطبيق إطار عمل يتعلق بحقوق الإنسان. ولكن هذا النموذج يهدف إلى إرساء أعراف وممارسات تتعلق بحقوق الإنسان تكون مستندة إلى هيكليات راسخة ومضمونة قانوناً. من المسلم به في هذا النموذج أن التغيير الاجتماعي ضروري، وأن بالإمكان تحديد أهداف وطنية ومناطقية للإصلاح أساسها المجتمع.

النموذج الثالث - التحول الاجتماعي :

في نموذج التحول الاجتماعي تتوخى برامج تعليم حقوق الإنسان تمكين الأفراد من معرفة انتهاكات حقوق الإنسان والتزام منع حصولها. في بعض الحالات يتم توجيه هذه البرامج نحو مجتمعات بأكملها - لا نحو الأفراد فحسب. يتضمن هذا النموذج أساليب (مرتكزة في جزء منها على علم النفس) تتناول التفكير بالذات والدعم ضمن المجتمع. ولكن التركيز الرسمي على حقوق الإنسان لا يشكل سوى أحد عناصر هذا النموذج. من

الممكن أن يتضمن البرنامج الكامل أيضاً تنمية القيادات، والتدريب على حل النزاعات، والتدريب الحرفي والتخصص غير الرسمي.

يفترض نموذج التحول الاجتماعي أن يكون قد سبق للطلاب أن مروا بتجارب شخصية يمكن اعتبارها انتهاكات لحقوق الإنسان (يمكن للبرنامج أن يساعد في إدراك ذلك) ولذلك يكونون مهياين سلفاً لأن يصبحوا من دعاة حقوق الإنسان. وهو يعامل الأفراد بطريقة أكثر كلفة، ولذلك يكون تصميمه وتطبيقه أكثر صعوبة من تصميم وتطبيق النموذجين الآخرين.

هذا النموذج تتضمنه برامج تطبق في مخيمات اللاجئين، وفي مجتمعات خارجة من نزاعات، وفي حالات ضحايا سوء معاملة الأقرباء ولدى الجماعات التي تخدم الفقراء. هناك أمثلة عن "مجتمعات حقوق إنسان" تقوم فيها الهيئات الحاكمة، والمجموعات المحلية والمواطنون "بتحجس المعتقدات التقليدية، والذاكرة الجماعية كما التطلعات الجماعية من حيث انطباقها على مضمون الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"، مثل أولئك الذين يساعدون عقد الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذي أعلن رسمياً أنه يبدأ عام 1995 وينتهي عام 2004.

في بعض الحالات، يطبق هذا النموذج في المدارس، حيث يمكن للدراسات المعمقة لحالات انتهاك حقوق الإنسان (مثل محرقة اليهود والإبادة الجماعية) أن تشكل عوامل مساعدة فعالة في تناول موضوع انتهاكات حقوق الإنسان. في بعض البرامج المتقدمة، يطلب من الطلاب أن يفكروا بطرق يمكن لهم ولغيرهم أن يكونوا فيها ضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان وأيضاً مرتكبي مثل هذه الانتهاكات. وهكذا يتم استخدام أساليب نفسية مع الطلاب للتغلب على عقلية "نحن" و"هم"، وزيادة الشعور بالمسؤولية الشخصية. يصبح المتخرجون من مثل هذه البرامج قادرين على معرفة حقوقهم وحقوق الآخرين الذين يلتقون وإيادهم وحماية هذه الحقوق. إذا رغبت المدارس المعنية، يمكن لبرامج تعليم حقوق الإنسان التي تدرس فيها أن تتناول موضوع المشاركة في اتخاذ قرارات العائلة؛

احترام الأهل، إنما رفض أعمال العنف بين أفراد العائلة؛ والمساواة بين الأب والأم داخل البيت.

تعزيز حق تعليم حقوق الإنسان :

نركز هنا على شرح نماذج تعليم حقوق الإنسان كأداة لتصنيف البرامج التعليمية، موضحاً ما هي الجماعات التي تتوجه إليها هذه النماذج، وطالبا منا أن نفكر بالصلة التي تقوم بينها وبين هدف التنمية البشرية والتغيير الاجتماعي. نأمل أن يكون لهذه النماذج تأثير في تصميم برامج تتسم بعمق التفكير، وتعزيز العمل في مجال تطوير النظريات والأبحاث.

لكن هناك سبلاً أخرى تتيح للمربين في مجال حقوق الإنسان اتخاذ خطوات لتعزيز البرامج. وإذا كان لتعليم حقوق الإنسان أن يصبح حقلاً حقيقياً، علينا مواجهة تحدي أن نصبح أكثر تماسكاً وانسجاماً (حتى في نطاق تنوع نماذجنا)، وأن نكون متميزين (بحيث نقم من القيمة والنتائج ما لا تستطيعه برامج أخرى)، وأن نتمكن من تكرار ما نفعله.

كي يصبح تعليم حقوق الإنسان أكثر تميزاً كحق، هناك عدد من المجالات التي ينبغي علينا دراستها وتحليلها وتوثيقها.

إننا نحتاج إلى أمثلة مفصلة ضمن حق تعليم حقوق الإنسان من شأنها إظهار الاستخدام الحريص للنظرية التعليمية المناسبة لمضمون البرنامج. مثلاً، يجب أن تكون برامج تعليم البالغين تحتوي على تصاميم (لا مجرد دورات تدريب) تأخذ في الحسبان العملية التي تستخدم لتعليم البالغين. كما ينبغي أن تكون البرامج التي تطبق في المدارس ملائمة من ناحية عمر الطلاب المعنيين ومدى تطور شخصياتهم. كما ينبغي للبرامج المخصصة لمجموعات لديها احتياجات خاصة، مثل اللاجئين أو ضحايا سوء المعاملة، أن تعكس الحساسيات الضرورية.

مع أن مجموع عدد دورات التدريب والمقررات الدراسية التي تقم في مجال تعليم حقوق الإنسان زاد عما كان قبلاً، ليس هناك بعد أي معيار واضح لما يمكن أن يعتبر مدرباً مؤهلاً في مجال تعليم حقوق الإنسان. في

الوقت الراهن، يقوم بتكريس المقررات الخاصة بحقوق الإنسان أشخاص لديهم بعض الخبرة السابقة في مجال التدريس. مع ذلك، ليست هناك أي شهادات وطنية أو دولية توضح وتثبت أهلية هؤلاء المعلمين؛ كما لا توجد معايير واضحة للدراسة أو الممارسة. يمكن لأعمال التدريب ومعايير المناهج أن تحسّن أوضاع تعليم حقوق الإنسان كحقل له اعتباره، كما يمكن لها أن تطلق نقاشاً مفيداً لجهة أهداف المتعلم والجهود الرامية إلى تحقيق تغيير استراتيجي. يحتاج حقل تعليم حقوق الإنسان إلى دليل يثبت نجاحه في تحقيق أهدافه، بالنسبة إلى كل النماذج. إننا في حاجة لأن نعرف أي البرامج نجحت، ولماذا. وإذا كانت للنماذج التي عُرِضت في هذا المقال أي مصداقية، فيمكن اختبارها وتوضيحها من خلال تقييم البرامج. هذه الدراسات تقيّم البرامج على أساس تحقيقها للغايات المرجوة في مجالات المعرفة والقيم والمهارات، وعلى أساس إسهامها المباشر بالدفاع عن حقوق الإنسان والعمل في سبيل التغيير الاجتماعي. مثل هذه الأبحاث لا تؤدي إلى تحسين نوعية وضع البرامج التعليمية وحسب، بل تساعد أيضاً في إثبات صحة ما لا يزال اليوم حجة لناحية أهمية التعليم في حقل حقوق الإنسان.

يمكن لتعليم حقوق الإنسان أن يتطور ليصبح حقلاً تربوياً كاملاً - في كل من مجال حقوق الإنسان والمجال التربوي العام. إنه في وضعه الحالي مجموعة برامج متفرقة مثيرة للاهتمام. والنماذج التي تم عرضها في هذا المقال هامة لأنها تفتقر باستراتيجيات متميزة تساعد في إرساء ثقافات حقوق إنسان في مجتمعاتنا وبلداننا. لعل بإمكاننا الاتفاق على أننا نريد أن تكون كل النماذج الثلاثة ممثلة في كل من مجتمعاتنا، إذ إنها تكمل بعضها البعض في دعم بنية تحتية نابضة بالحياة لحقوق الإنسان. ولكننا، كمربين، بحاجة إلى أن نتحلى بالحكمة في اختيارنا مكامن توظيف طاقاتنا، وأن نتحلى بالإقدام في إيجاد هذه الفرص في مجتمعاتنا. إن التفكير في هذه النماذج يمكن أن يساعد هذه العملية. إننا نمر في مرحلة مثيرة لجهة ازدياد وعي الناس لحقوق الإنسان واهتمامهم بها. علينا أن لا ننضيع الفرصة

المتاحة لنا للمساعدة في جعل تعليم حقوق الإنسان نهجاً بالغ الأهمية لدراسة أوضاع مجتمعاتنا وبنائها.

وسائل الخدمة الاجتماعية مع الطلاب لتعليم حقوق الإنسان :

نشر التقارير والبحوث والمؤلفات حول قضايا حقوق الإنسان .

نشر الوعي بين المنتمين للخدمة الاجتماعية بأهمية الالتزام بحقوق الإنسان ومناصرتها والتي تمثل المنطلق الأساسى للخدمة الاجتماعية .

العمل مع مؤسسات الخدمة الاجتماعية والمنظمات العالمية ومنظمات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان .

دعم حقوق المنتمين لمهنة الخدمة الاجتماعية والدفاع عنهم والمطالبة بحقوقهم.

الزيارات الميدانية للفئات المسحوقة وإيصال صوتها للمسؤولين وصناع القرار وتزويدهم بتقارير عن أوضاع تلك الفئات .

استغلال الإعلام لنشر ثقافة حقوق الإنسان وكشف الانتهاكات التى تتعرض لها تلك الحقوق .

تدريس وتعليم حقوق الإنسان ضمن نطاق الخدمة الاجتماعية .

عقد الندوات والمحاضرات والمؤتمرات وعقد ورش العمل ذات العلاقة بحقوق الإنسان .

دور الاختصاصى الاجتماعى فى تعليم الطلاب حقوق الإنسان:

يقوم الاختصاصى الاجتماعى بالتعاون مع طريق العمل بالمدرسة على بناء ثقافة مدرسية تعلى قيمة حقوق الإنسان والحقوق التى ينطويان عليها هى حقوق عالمية بمعنى أن من حق جميع أفراد التمتع بها ، على قدم المساواة اوهى حقوق غير قابلة للتجزئة ، بمعنى أنه لا تسلسل هرمى فى هذه الحقوق أى أنه لا يمكن اعتبار أى حق من الحقوق " غير أساسى " أو " أقل أهمية " من غيره.

يعتمد الاختصاصى الاجتماعى فى تعليم حقوق الإنسان للطلاب على العديد من الموثيق والتشريعات القومية المجتوى الاساسى لتعليم حقوق

الإنسان في المدارس هو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية حقوق الطفل وكذا متهاج ومدخل واستراتيجيات الخدمة الاجتماعية .
قيام الاخصائي الاجتماعي بمساعدة الطلاب على التعبير بأمانة عما يفكرون فيه .

مساعدة الاخصائي الاجتماعي للطلاب في إتاحة الفرص للتعبير عن مشاعرهم.

قيام الاخصائي الاجتماعي بالكشف عن التجارب الحياتية اليومية للتلاميذ وما يرتبط بحقوق الإنسان .

يعمل الاخصائي الاجتماعي على مساعدة الطلاب على التفكير على نحو سليم ومتقدم وعميق بأبعاد حقوق الإنسان .

وتتعدد الأدوار المهنية للاخصائي الاجتماعي لتعليم الطلاب حقوق الإنسان :

1- المساعدة : في هذا الدور يساعد الاخصائي الأفراد والجماعات للتعرف على احتياجاتهم ومشكلاتهم واستراتيجيات الحل واختيار أحداها وتطبيقها وتنمية قدراتهم للتعامل مع مشكلاتهم .

2- الوسيط : يربط الأفراد والجماعات الذين يحتاجون المساعدة ولا يعرفوا إمكاناتها مع خدمات المجتمع .

3- المدافع : يعد دور المدافع من قانون المهنة ، وهو دور توجيهي فقط حيث يمثل الاخصائي الاجتماعي العميل أو جماعة المواطنين عندما تحتاج المساعدة وجود مؤسسات سليمة وتزود المدافع القادة بجمع المعلومات نحو المناقشة الشرعية حول مطالب واحتياجات العميل، وتعرض على قرار المؤسسة التي لا تقدم للخدمات .

4- الممكن : وهو تمكين عملية المساعدة للأفراد والأسر والجماعات والمنظمات والمجتمعات لزيادة تأثيرهم ونفوذهم وقدراتهم الشخصية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

5- المنشط : يحاول المنشط إحداث التغيير المؤسسي الأساسي فغالبا يتضمن الغرض انتقال الموارد والقوى للجماعة المحرومة أو المتضررة

حيث يؤكد المنشط على العدالة والمساواة الاجتماعية والحرمان وتضم
التكتيكات : الصراع ، التحدى ، التفاوض .

6- الوسيط : يقوم دور الوسيط من خلال التدخل فى النزاع بين
الأطراف ومساعدتهم لإيجاد حل وسط لإزالة الاختلافات أو الوصول
لموافقة مرضية متبادلة .

7- المفاوض : المفاوض يحضر مع الأطراف المشتركة فى الصراع
ويحاول المساومة لإيجاد حل وسط بإيجاد موافقة مقبولة مشتركة مثل
التوسط ، التفاوض يحاول إيجاد أرضية وسط مشتركة يمكن أن تعيش
عليها كل الكائنات معاً

8- المعلم : يعطى المعلم المعلومات للعملاء ويعلمهم المهارات التكتيفية .

9- مكون الجماعة : يتطلب هذا الدور الانتباه إلى المشكلة القائمة أو
المشكلة المحتملة ومن المهم أحياناً تنظيم المشكلة المحتملة الانتباه

10- المنسق : يتطلب المنسق جلب الأجزاء معاً فى قالب منظم على
سبيل المثال متعددة المشكلات .

11- الباحث : يختلف البحث من باحث لآخر كل أخصائى هو باحث
والباحث فى ممارسة الخدمة الاجتماعية يجب أن يقوم بتقديم النتائج
الممارسة وتقييم مزايا وعيوب البرامج ، ودراسة احتياجات المجتمع .

12- مسهل الجماعة : يخدم مسهل الجماعة كقائد للمناقشة الجماعية
العلاجية ، الجماعة التعليمية جماعة المساعدة للذاتية .

13- المتحدث العام : يتحدث اتفاقياً الأخصائيين الاجتماعيين للعديد من
الجماعات " مثل مفعول المدرسة العليا منظمة الخدمة العامة ، لتخبرهم
بالخدمات المتاحة أو لمناقشة الحاجات لخدمات جديدة مثل البرامج الوقائية
والأسرية ، الخدمات للأشخاص مع المساعدات .

نموذج لانشطة تعليم حقوق الإنسان بكلية الحقوق جامعة أسيوط :
(رسالة جمعية حقوق الإنسان :

تسعى جمعية حقوق الإنسان بكلية الحقوق جامعة أسيوط إلى نشر ثقافة
حقوق الإنسان وتعميق القيم الإنسانية الأساسية بين طلاب الجامعة

والمجتمع المحيط وإعداد كوادر متميزة في مجال حقوق الإنسان تكون قادرة على القيادة وبجانب تأهيل عدد من المدربين المؤهلين على نشر وتأصيل فكرة حقوق الإنسان بين الطلاب باعتبارها شباب الحاضر وقادة المستقبل، وتأصيل مفهوم العمل التطوعي بين الأوساط الطلابية .

(ب) الرؤية المستقبلية للجمعية :

تهدف جمعية حقوق الإنسان إلى:

1- العمل على إشاعة وتعزيز تأصيل وتعميق احترام حقوق الإنسان في المجتمع الطلابي .

2- إعداد كوادر طلابية تؤمن بفاعلية قضايا حقوق الإنسان.

3- زيادة ونشر الوعي بفكرة حقوق الإنسان في المجتمع المحيط وبصفة أساسية أعضاء النقابات المهنية والجمعيات المدنية وسائر مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان والتفاعل معها.

4- تنمية المهارات البحثية لدى الطلاب عن طريق مسابقات الأبحاث الطلابية.

5- تدريب أعضاء الجمعية على استخدام تكنولوجيا المعلومات .

6- إنماء وتحفيز روح التطوع لدى الطلاب وتدريبهم على العمل التطوعي .

7- إعداد جيل من المدربين من خلال عقد دورات متقدمة ومتخصصة

ضمن برنامج دعم قدرات الطلاب في مجال حقوق الإنسان .

الأنشطة المستقبلية لجمعية حقوق الإنسان

النشاط الأول:- دعم مكتبة جمعية حقوق الإنسان بالكلية :

تزويد المكتبة الخاصة بالجمعية بالمراجع الحديثة المتخصصة في مجال حقوق الإنسان باللغات المختلفة عن طريق شراء المراجع المختلفة الأجنبية والعربية .

الاهداف:

1- تنمية الناحية البحثية لدى الطلاب أعضاء الجمعية .

2- تنمية الوعي الثقافي بموضوعات حقوق الإنسان .

3- توفير المراجع المتخصصة في مجال حقوق الإنسان وسهولة الإطلاع عليها .
المستفيدون:

- أعضاء جمعية حقوق الإنسان من طلاب الكلية.
- المهتمون بموضوعات حقوق الإنسان من طلاب الكليات الأخرى
داخل الجامعة

النشاط الثاني :- إجراء مسابقة سنوية للأبحاث الطلابية :
تسعى الجمعية إلى ضمان إقامة مسابقة للبحوث الطلابية سنوياً في موضوعات حقوق الإنسان يتنافس فيها أعضاء الجمعية من الطلاب فضلاً عن طلاب من كليات أخرى داخل الجامعة في إعداد أبحاث في موضوعات حقوق الإنسان .
الأهداف:

1- تكريب الطلاب على إعداد الأبحاث المتخصصة في مجال حقوق الإنسان بما يؤدي إلى تنمية الناحية البحثية في هذا المجال.
2- زيادة الوعي الفكري المتعمق في موضوعات حقوق الإنسان عن طريق إعداد الأبحاث.
3- إعداد أجيال من الطلاب قادرة على للبحث العلمي الجاد في مجال حقوق الإنسان.

المستفيدون:
طلاب الليسانس من أعضاء الجمعية
طلاب الدراسات العليا .

تزويد مكتبة الجمعية بالأبحاث الحاصلة على مراكز متقدمة.
• مسابقة العام الأول
يتم الإعداد لها في بداية ديسمبر...حتى 31 مارس سنة

تعد لجنة فحص الأبحاث في الفترة من 1 أبريل حتى 25 إبريل سنة ..
إعلان الأبحاث الفائزة وتوزيع الجوائز في 5 مايو سنة
• مسابقة العام الثاني:

يتم الإعداد لها في بداية نوفمبر...حتى 31 مارس سنة ...
تعد لجنة فحص الأبحاث في الفترة من 1 إبريل حتى 25 إبريل سنة ..

إعلان الأبحاث الفائزة وتوزيع الجوائز في 5 مايو سنة
النشاط الثالث (نشاط رئيسي): برنامج دعم قدرات الطلاب في مجال
حقوق الإنسان وذلك بعقد عدد من الدورات التدريبية في مجال حقوق
الإنسان حوالى (عشرين دورة).

(أ) أهداف الدورات :-

- نشر ثقافة حقوق الإنسان بين طلاب الكلية و بعض كليات الجامعة .
- تكوين كوادر و أعضاء في مجال حقوق الإنسان .
- تأصيل فكرة حقوق الإنسان بين الطلاب باعتبارهم شباب الحاضر
و قادة المستقبل .

- تطوير المعارف والمهارات الخاصة :

- 1- للمعايير و القيم الخاصة بحقوق الإنسان المنصوص عليها في
الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية و الإقليمية .
- 2- الآليات الدولية و الإقليمية لحماية حقوق الإنسان .
- 3- القانون الدولي الإنسانى .
- 4- التعرف بحركة حقوق الإنسان المحلية و الدولية .
- 5- التعرف بمؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق
الإنسان ودورها في نشر ثقافة حقوق الإنسان
- 6- التطورات التى طرأت على آليات الحماية الدولية .

(ب) المستهدف (المستفيدون) :

- تستهدف هذه الدورات حوالى ألفى طالب و طالبة من طلاب كلية
الحقوق وبعض كليات الجامعة.

(ج) عدد الدورات :

- يحتوى هذا البرنامج على عشر دورات سنوياً (بمعدل 100
طالب لكل دورة) اعتباراً من أول ديسمبر و حتى 30 ديسمبر

(د) المحاضرون و المدرسون :

- يقوم بالتدريس فى هذه الدورات مجموعة من الأساتذة الجامعيين و
الخبراء المتخصصين فى مجال حقوق الإنسان . يتم اختيارهم انطلاقاً من

تجارب سابقة في أنشطة تدريبية و من واقع خبراتهم العملية و العلمية التي تتماشى مع محاور هذه الدورات .

(٥) الطرق التدريبية :

من بين الطرق التدريبية المعتمدة نذكر :

- (1) المحاضرات المشفوعة بنقاش .
- (2) ورش العمل .
- (3) دراسة الحالة و التمارين و تبادل التجارب .
- (4) تنظيم زيارات ميدانية لمؤسسات محلية عاملة في مجال حقوق الإنسان .

النشاط الرابع :- إصدار للجنة غير الدورية لجمعية حقوق الإنسان :

الأهداف :

- إعداد أبحاث أكاديمية متطورة في مجال حقوق الإنسان .
- نشر الوعي البحثي بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة عن طريق إعداد هذه الأبحاث .
- المستهدفون :

- أعضاء هيئة التدريس بالكلية

- المهتمين والمتخصصين في مجال حقوق الإنسان من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة وطلاب الدكتوراه.

- المؤسسات والجمعيات والمنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان .

النشاط الخامس :- برنامج ندوات عامة في مجال حقوق الإنسان =

- عقد عدد عشر ندوات اعتباراً من أول ديسمبر ٢٠٠٠ وحتى 30

ديسمبر

- بواقع خمس ندوات سنوياً .

الأهداف :

- 1- نشر ثقافة حقوق الإنسان بين الطلاب عن طريق حضور بعض الشخصيات العامة للبهمة بحقوق الإنسان وإلقاء محاضرات متخصصة في موضوعات حقوق الإنسان .

2- تدريب الطلاب على الحضور والمناقشة الجادة في موضوعات حقوق الإنسان تمهيداً لاتضمامهم لمؤسسات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال.

المستفيدون:

- جميع طلاب الكلية بما فيهم أعضاء الجمعية.

- بعض طلاب الجامعة .

النشاط السادس:- برنامج تدريب عملي

(أ) تنظيم 8 زيارات ميدانية للمحاكم الجنائية بأسبوط ونقابة المحامين وبعض المؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان خلال الفترة من أول ديسمبر ... وحتى 30 ديسمبر ... (بواقع 4 زيارات سنوياً) .

الأهداف:

- التعرف على نظام الإجراءات داخل هذه المحكمة .

- التعرف على قواعد سير العدالة .

المستفيدون:

- الطلاب أعضاء جمعية حقوق الإنسان بالكلية .

- عدد الطلاب (25 طالب و طالبة لكل زيارة) بصحبة عضو هيئة

تدريس .

- يلتزم الطلاب المشاركون بإعداد تقرير جماعي عن الزيارة و

يحفظ هذا التقرير ضمن وثائق جمعية حقوق الإنسان بالكلية .

(ب) تنظيم عدد (2) رحلة للمحكمة الدستورية

العليا و المجلس القومي لحقوق الإنسان و المجلس القومي

للمرأة (لجنة الحريات) بنقابة الصحفيين ، مصلحة السجون ، أكاديمية

الشرطة :- بواقع رحلة سنوياً لتلك الهيئات .

لعدد 50 طالب و طالبة بإشراف ثلاثة من أعضاء هيئة التدريس "

أعضاء مجلس إدارة الجمعية "

الأهداف:

- التعرف على طريقة تعامل مصلحة السجون مع السجناء و مدى

احترام حقوق السجين .

- التعرف على الهياكل الإدارية للمحكمة الدستورية العليا و
الآليات التي تعمل من خلالها المحكمة ، ودور المحكمة في حماية
حقوق الإنسان .

- التعرف على طرق تدريب الطلاب في أكاديمية الشرطة على احترام
حقوق الإنسان و كيفية الحفاظ على هذه الحقوق .

- التعرف على دور المجلس القومي لحقوق الإنسان
وكذلك المجلس القومي للمرأة في حماية حقوق الإنسان .

- التعرف على دور لجنة الحريات بنقابة الصحفيين في حماية حقوق
الإنسان .

- عقد لقاءات مع السادة المسؤولين في تلك الهيئات و إجراء حوار
بينهم و بين الطلاب .

المستهدفون:

- الطلاب المتميزون من أعضاء جمعية حقوق الإنسان بالكلية .

النشاط السابع :- دعم قدرات الطلاب في مجال التدريب والقيادة :-

وذلك بعدد من الدورات المتقدمة " في مجال حقوق الإنسان
بفرض إعداد جيل من القادة والمدرّبين المؤهلين على كيفية نشر ثقافة
حقوق الإنسان .

الاهداف:

* تكوين جيل جديد من أنصار حقوق الإنسان قادر على القيادة
والإدارة.

* إعداد كوادر مدربة على كيفية نشر حقوق الإنسان.

الوسيلة:

عقد عدد (8) دورات إعداد مدرّبين خلال الفترة من 1 ديسمبر
... حتى 31 ديسمبر ... (بواقع 4 دورات كل سنة دراسية) بحيث يتم
اختيار الطلاب المتميزين من خلال الدورات العامة في برنامج دعم
قدرات الطلاب في مجال حقوق الإنسان .

مراجع الفصل السابع

1- محمود متولى : حقوق الإنسان " الأهداف والآمال " ، مرجع سبق ذكره ، ص 495 .

2- print , murray , ugarte , carolina , naval , concepcion , mihr, anja : moral and human rifhts education : the contribution of the united nations , journal of moral education v37n1 p115 – 132 , 3-2008.

<http://usinfo.state.gov/journals/itdhr/0302/ijda/tibbitts.htm>

3- الأمم المتحدة : خطة العمل البرنامج العالمى للتنكيف فى مجال حقوق الإنسان المرحلة الأولى ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ، نيويورك ، جنيف . 2006

4- جورج يوسف : [http:// docs-ksa-edu-sa/doc/articles](http://docs-ksa-edu-sa/doc/articles) 8/3/2008 .

5- طلعت مصطفى السروجى : الخدمة الاجتماعية " أسس النظرية والممارسة " الإيكندرية المكتب الجامعى الحديث ، ص ص 41-46

http://www.aun.edu.eg/fac_law/fac_law/human/plan.htm.

الفصل الثامن

**نموذج مقترح للخدمة الاجتماعية
في تعليم حقوق الإنسان للطلاب**

طرح مشكلة الدراسة :

إن الإنسان كائن كان دائماً وما يزال موضوع التأمل والجدل والدراسة وظل موضوعاً أساسياً ورئيسياً لكثير من العلوم الطبيعية والإنسانية على حد سواء . حيث يعيش في عصر تكففت فيه المعرفة الإنسانية وتنامت في مختلف الميادين العلمية والتكنولوجية والثقافية والاقتصادية والتي أصبحت أداة لصياغة الحياة ورسم معالمها وآمالها المستقبلية ، كما يشهد العالم منذ بضع سنوات اهتمام متزايد بالعديد من القضايا لعل أهمها العولمة والإرهاب والبطالة والزيادة السكانية وحقوق الإنسان وتعد قضية حقوق الإنسان من أكثر القضايا التي تثار على المستويين المحلي والعالمي في الوقت الراهن وتتعدد نظرة الأفراد والشعوب لحقوق الإنسان تبعاً لمنطقتهم الفكرية وعقيدتهم الدينية والإيديولوجية التي تحدد نظرهم للإنسان والقيم الحاكمة . فالتعليم هو المدخل الحقيقي لدخول عصر الإنتاج كثيف المعرفة ، وامتلاك رؤية إستراتيجية لبناء إنسان عربي جديد ومتجدد، قادر على التواصل مع إيجابيات العولمة ، ومناهضة سلبياتها . لذا تمثل المدرسة الثانوية بيئة اجتماعية ووسطاً ثقافياً له ثقاليده وأهدافه وفلسفته وقوانينه التي وضعت بحيث تتمشى وتتفق مع ثقافة وأهداف وفلسفة المجتمع للكبير التي هي جزء منه يتفاعل فيه ومعه وتؤثر فيه وتتأثر به بهدف تحقيق أهدافه السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وعلى هذا تمثل سياسة التعليم الثانوي تبنى المواطنين مجموعة من القيم والاتجاهات في مقدمتها العدل الاجتماعي والتمييز والتحسين المستمر وتمكين الطلاب والمدرسة والتنمية المهنية المستدامة والمواطنة والمجتمع المدني والمشاركة والحوار والتسامح والقبول بالآخر وتنمية الثقافة الوطنية والمشاركة بين القطاع العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني والشفافية والمساواة واللامركزية فيوجد اهتمام بتطوير مرحلة التعليم الثانوي العام في مصر بالتعاون مع البنك الدولي ليصبح قبول الطلاب من 37% إلى 50% على الأقل وإحداث نقلة نوعية في مناهج وطرائق التعليم والتعلم واستخدام تكنولوجيا المعلومات ونشر قيم المواطنة وتنمية التفكير الناقد

والإبداعى وتنمية المناخ الديموقراطى وتقيم الحوار وربط التعليم بالمهارات الحياتية والسياقات الاجتماعية وحقوق الإنسان فى المجتمع المصرى .
فتعتبر حقوق الإنسان قديمة قدم البشرية نفسها فقد ظهرت بوادر فى المجتمعات البدائية ثم تبلورت عندما عاش الإنسان فى ظل الحضارات القديمة للفرعونية والإغريقية والرومانية وتعددت أشكالها وملامحها وإن كانت لم تأخذ حداً مميزاً أن يعيش الأفراد فى ظل حقوق متساوية بين المجتمع .

حيث تمثل الحقوق فى الشريعة الإسلامية القاعدة الأساسية للتشريع كله وتأسيساً على هذه القاعدة فإن حقوق الإنسان فى المنظور الإسلامى حقوق الله يترتب على الوفاء بها وأدائها على خير الوجه خلوص العبودية لله والطاعة له سبحانه والتي تمثل واجبات دينية كما أنها من الثوابت التى يقوم عليها المجتمع فلقد وضع الإسلام القواعد والمبادئ الثابتة الراسخة لكرامة الإنسان والمساواة وعدم التمييز ولوحدة الأسرة الإنسانية وللدعوة للتعاون ولحرية الإنسان والحق فى الحياة والحرية ولحرمة العدوان والتكافل وهذه تمثل المبادئ العامة للإعلان العالمى لحقوق الإنسان التى كان الإسلام سبقاً إلى إقرارها وممارستها إلى مرتبة الضرورات والفرائض والواجبات ومع أن حقوق الإنسان هى الأساس معنية بكل البشر بغض النظر عن لئماءاتهم أو ثقافتهم ، أو دياناتهم ، أو ألوانهم ، أو مجتمعاتهم ، أو أنظمتهم السياسية أو مستوياتهم المعيشية إلا أنها أصبحت وكأنها مملوكة للغرب ، أو أنها صناعة غربية. ولكن الحقيقة المؤكدة أن جميع الأديان والإيديولوجيات الإنسانية تركز على كرامة الإنسان وتحت جميعها على المساواة المطلقة والجوهرية بين أفراد الجنس البشرى وتجمع هذه الأديان والإيديولوجيات على هذه الضرورة ومراعاة هذه الحقوق الطبيعية ومن أهم الحقوق المتعلقة بقدسية الجسد البشرى وعدم تعرضه للتكيد والتعذيب والقسوة والحقوق المتعلقة بالممارسة السياسية مثل حق المشاركة والتعبير والتنظيم والتجمع السلمى وحق التصويت والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وقد يضمن حق

الإنسان فى العمل وحقه فى تلبية حاجاته المادية وتوفير الطعام والمأوى والتعليم والعناية الصحية. لذا ظهر الاهتمام فى المواثيق الدولية بحقوق الإنسان فصدر الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى 10 ديسمبر 1948م وقد ورد فى ديباجة الميثاق أن شعوب الأمم المتحدة تؤكد إيمانها بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وتعزى احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين .

وعلى هذا فقد تعددت المنظمات التى تهتم بحقوق الإنسان سواء عن طريق المدافعة أو عن طريق زيادة المعارف والتثقيف وتنمية الوعي والتى منها منظمة الأمم المتحدة متمثلة فى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومن الأنشطة المرتبطة بالتعليم والتثقيف والتى منها عقد الأمم المتحدة للتثقيف فى مجال حقوق الإنسان حيث صدر كتاب عن مبادئ تدريس حقوق الإنسان كأنشطة عملية للمدارس الابتدائية والثانوية فى عام 2003 م والبرنامج العالمى للتثقيف فى مجال حقوق الإنسان فتركز خطة العمل الأولى (2005 - 2007) على إدماج التثقيف فى الأنشطة بالمدارس التعليم الثانوى على صعيد دول العالم والرامى إلى تشجيع وتطوير استراتيجيات وبرامج وطنية مستدامة فى تعليم حقوق الإنسان ، فيواجه بعض طلاب هذه المرحلة مشاكل ناجمة عن عدم مقابلة احتياجاتهم كالعنف أو تعاطى المخدرات والعدوان أو مشاكل ترتبط باحتياجاتهم المادية وغيرها. وهذا يتطلب تعليم حقوق الإنسان للطلاب يمثل رؤية الأشخاص والجماعات فى المجتمع لحقوقهم وواجباتهم كمواطنين وتصوراتهم الشرعية أو عدم شرعية ممارستهم وممارسات الآخرين ويرتبط هذا الوعي بالظروف التى يعيش فى إطارها كل شخص .

وتوجد العديد من الدراسات التى تتصل بموضوع الدراسة والتى منها :

حيث أكدت إحدى الدراسات أن تعليم حقوق الإنسان داخل المدارس الثانوية والحرم الجامعي تحتاج إلى المراجعة الفعلية والتفاعل والتعاون بين المدارس الثانوية والمنظمات غير الحكومية كما أن هذه الدراسة تهدف إلى البحث عن مسائل تدعم العلاقات التعاونية بين المدارس الثانوية والمنظمات غير الحكومية واهتمت الدراسة بإعادة النظر في التوجيهات المرتبطة بالتعليم عن حقوق الإنسان في المدارس .

كما أشارت إحدى الدراسات في هونج كونج أن التنقيف في مجال حقوق الإنسان بالنسبة لطلاب المرحلة الثانوية في المحتوى الدراسي في عام 2009م يعتمدون في ذلك على الوثائق الدولية لحقوق الإنسان والتي يمكن الاعتماد عليها كأداة للتربية المقترحة ببناء نماذج جديدة للتنقيف في مجال حقوق الإنسان والتوصل إلى نظريات لقيام المجتمع المعرفي للتنقيف في مجال حقوق الإنسان. وأشارت دراسة أخرى إلى أن تعليم حقوق الإنسان للأطفال يزيد من المعرفة والتي تسهم في تنمية بعض المهارات الخاصة باحترام الآخرين ، كما أشارت دراسة أخرى أجريت على عينة من طلاب الجامعة مقدارها 619 طالباً وطالبة حيث أوضحت أن هناك علاقة إيجابية بين اتجاهات الطلاب بحقوق الإنسان ونحو الاتجاهات المرتبطة بالوطنية والقومية ودعم الحقوق الحرفية لديهم. ولقد أوضحت دراسة أخرى أهمية الخدمة الاجتماعية في تفعيل حقوق الإنسان من خلال اهتمام الاختصاصي الاجتماعي بدراسة وفهم هذه الحقوق والدعوة إلى ممارستها من خلال عمله مع وحدات العمل المختلفة ومساعدة هذه الوحدات على المعرفة والوعي بهذه الحقوق وللتمسك بها وممارستها والتدخل من أجل إزالة المعوقات التي تحول بينهم وبين ممارستها ، من خلال تنفيذ بعض البرامج والأنشطة المختلفة واستخدام التكنيكات المختلفة لمهنة الخدمة الاجتماعية ومتابعة التشريعات التي تعوق حصول المواطنين على حقوقهم والمطالبة بإصدار تشريعات لضمان الحصول على هذه الحقوق مثل حق المأكل والملبس والسكن والحقوق السياسية وغيرها من حقوق.

بينما أبرزت إحدى الدراسات إلى رؤية للتاريخ التربوي في كوريا الجنوبية والتي عرضت إطار لوصف السياقات المدرسية المختلفة ، كما أكدت على قلة الوعي بحقوق التلاميذ والآباء والمعلمين ، والحاجة إلى التحول الجذري في البناء التعليمي وثقافة التدريس . وتناولت دراسة أخرى برنامج لتعليم حقوق الإنسان للمرأة في كافة أنحاء تركيا لأكثر من عقد بالتعاون مع بعض المراكز المجتمعية وكان للتدريب يتميز بطبيعة شمولية تربط عدة مناطق لحقوق الإنسان من خلال منظور نوعي ركزت هذه الدراسة على مدى تأثير هذا البرنامج على الإناث والعوامل المنهجية التي تساهم في إنجاحه ودوره كمحفز لدعم التحول الاجتماعي على المستوى المحلي .

وأكدت دراسة أخرى أن هناك مجموعة لمعايير تعليم حقوق الإنسان داخل الفصل بالإضافة إلى برامج إعداد المعلم وتضمنت هذه الدراسة وصفاً مختصراً لتعليم حقوق الإنسان وتوصلت في النهاية إلى توصيات برامج إعداد المعلم . ولقد اختلفت إحدى الدراسات تأثير برنامج لحقوق الإنسان على التطور الأخلاقي والأداء النفسي ولقد وجدت استجابة في تطبيق منهج المواجهة التاريخية والذاتية بشكل ملحوظ مع طلاب الصف الثامن ، وقد كانت الطالبات أكثر استجابة وكانت لديهم مستويات أعلى من الاستفادة الاجتماعية على الرغم من أن مستوى التفكير لم تكن فيه فوارق أو اختلافات كبيرة وتوصلت في النهاية هذه الدراسة إلى أن تعليم حقوق الإنسان يؤثر بشكل إيجابي على التطور الأخلاقي للطلاب . بينما أوضحت دراسة أخرى سياسة جديدة لتضمين تعليم حقوق الإنسان في النظم التعليمية ولقد قارنت هذه الدراسة بين مفهوم المبادئ الأخلاقية في الفردية الغربية وأخلاق الناس العاديين وكانت هذه الدراسة تمنع استخدام العقاب البدني في النظام التعليمي بتايوان .

ونستنتج من إحدى الدراسات السابقة إذ أوضحت هذه الدراسة - بالرغم من بعض النجاحات البسيطة - إلى افتقار هذا العقد إلى التوجيه

والتأثير الرئيسى والإخفاق فى الوصول إلى قاعدة صحيحة لضمان تعليم حقوق الإنسان على المستوى العالمى وفى هذه الأثناء ظهرت مبادرات لتعريف أهداف وممارسات تعليم حقوق الإنسان بعيداً عن سياق الأمم المتحدة . كما اهتمت إحدى الدراسات التى أجريت فى أمريكا اللاتينية فى منتصف الثمانينيات فإن نظرتها للتربوية تحتاج إلى إعادة النظر المرتبطة بحقوق الإنسان، فقد وجه إليها العديد من التحديات الثقافية والسياسية والاجتماعية الشخصية ومن هذه التحديات للقصور فى المدخل النقدى - ضعف القدرة الثقافية على الاعتراف بالآخر وفى النهاية قدمت هذه الدراسة توصيات نظرية وعملية لكيفية التغلب على هذه العقبات .

وأبرزت دراسة أخرى مكانة تعليم حقوق الإنسان فى هونج كونج والتى تضمنت الجهود المبذولة لتنفيذ عقد الأمم المتحدة لتعليم حقوق الإنسان واهتمت الدراسة بالتركيز على حقوق الإنسان باعتبارها جزء من إصلاح مناهج التعليم. كما تناولت إحدى الدراسات تحليل للمعالجة الحالية التى تحيط بهذا النموذج التعليمى الخاص لتعليم حقوق الإنسان وتناولت هذه الدراسة تاريخ تعليم حقوق الإنسان فى التعليم الرسمى كما تناولت دور الإصلاحات الدولية مع التأكيد على الاختلافات العالمية على المستويات القومية أو المحلية ودراسة الوضعية الراهنة لتعليم حقوق الإنسان وتوصلت هذه الدراسة إلى الكيفية التى يتم بها تعليم حقوق الإنسان وأن المتخصصون فى العملية التربوية لهم دور فى بناء تعليم حقوق الإنسان. ولقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن أنواع تعليم السلام قد تكون مشتركة بوفرة أكثر مما هو متوقع خصوصاً فى البرامج التى تركز على المدرسة والبرامج التى تركز على للشباب فى الولايات المتحدة الأمريكية كما أوضحت دراسة أخرى اختبار فاعلية دورات تعليم حقوق الإنسان والتربية الوطنية التى تدرس فى المدارس الثانوية بتركيا ومعايير فاعلية هذه الدورات تحدثت فى سياق " الأنشطة التربوية " و" مناهج التدريس " و" المواد الدراسية " و"تقييم الطلاب " ، وإجمالى 71 مدرس من الذين

يدرسون هذه الدورات شاركوا في هذه الدراسة ولقد جمعت آراء المعلمين حول فاعلية هذه الدورات من خلال 12 سؤال مفتوح ولقد استخدمت طريقة تحليل المحتوى لتحليل وجهات نظر المعلمين ولقد استنتجت الدراسة أن أكثر من نصف المعلمين يعتقدون أن الدورات ليست فاعلة للحصول على معلومات مفيدة بشكل رئيسي أو أساسي وتناولت إحدى الدراسات اختبار الممارسات والظروف الرئيسية التي تدعم التعليم التحويلي والتي استخدمت برنامج تعليم حقوق الإنسان في كندا كنموذج لدراسة الحالة ، وأشارت هذه الدراسة إلى أن المشاركين في البرنامج ممن يتحدثون قيمهم وافترضااتهم الخاصة ، يمسك عملهم ومجتمعهم الحالية الحرجة التي يكونوا عليها ، لذلك توصلت الدراسة إلى أنه إذا كان القائمين على تعليم حقوق الإنسان يساهمون في التعليم التحويلي للآخرين ، فإنه من الضروري عليهم أن يفهموا الدعم النظري والعملية التعلم المرتبطة بتعليم حقوق الإنسان .

كما اشارت إحدى الدراسات إلى أنه خلال الثلاثين سنة الماضية تميزت أيرلندا الشمالية بالنزعات السياسية والانقسامات الاجتماعية وباستمرار عملية السلام فإن حقوق الإنسان تحددت على أنها المكون الضروري لجهود تحسين العلاقات الاجتماعية وتحقيق السلام الدائم لذلك اهتمت لجنة حقوق الإنسان في أيرلندا الشمالية بالتركيز على تعليم حقوق الإنسان خلال الأنشطة التربوية وفي مشروع المدارس ولقد أجرت هذه الدراسة مسحاً على 580 تلميذ وجدت أنهم ليس لديهم معرفة بحقوق الإنسان إلا أنهم لديهم اهتمام كبير بهذا الأمر وتوصلت في النهاية هذه الدراسة إلى الحاجة الواضحة لتعليم حقوق الإنسان خاصة في المجتمعات المفككة . وأكدت دراسة أخرى على استعمال وسائل الإعلام المرئية والمسموعة في تدريس حقوق الإنسان في المدارس النيجيرية ، وتصف هذه الدراسة للمنهج على أنه ثقافة أحادية تقريباً ، ولقد أشارت هذه الدراسة إلى أن تعليم حقوق الإنسان يجب أن يرتبط بمصالح أو اهتمامات تقليدية ومركزة على ما

يعرفه الناس بالفعل ، وتحذر هذه الدراسة من سوء استعمال حقوق الإنسان.

ولقد تناولت إحدى الدراسات متطلبات وتعقيدات تقديم مبادئ تعليم حقوق الإنسان فى المدارس الابتدائية والثانوية فى مجتمعات ما بعد الشيوعية ، مرتكزة على تقديم مفاهيم الفردية والديمقراطية وحقوق الإنسان فى الكتب الدراسية ، وتعليم الممارسات التى تدعم المداخل المرتكزة على المتعلم ، والوضع فى الاعتبار السياق الوطنى للتقلبات السياسية وتقاليد صنع السياسة ونقص الموارد. ونستنتج من إحدى الدراسات السابقة إذ تدعو هذه الدراسة إلى دمج ثلاثة أبعاد لتعليم حقوق الإنسان: التوعية بحقوق الإنسان ، والتوعية بالانتهاكات التى تواجه حقوق الإنسان ، والتعليم من أجل خلق عالم يتمتع فيه كل البشر بالمعادلة والكرامة، واستندت هذه الدراسة على الإعلان العالمى للأمم المتحدة لحقوق الإنسان والذى تم فيه تصنيف أنواع الحقوق ، وقد قدمت هذه الدراسة طرق جديدة لتعليم حقوق الإنسان تقوم على الأنشطة التى تشجع وتتحدى الطلاب والتى تنعكس على حياتهم الخاصة ، وقد أجريت هذه الدراسة على بعض المدارس فى الصين وكينيا والولايات المتحدة . كما أكدت دراسة أخرى على ضرورة تعليم حقوق الإنسان عبر الأنشطة الرياضية ، وذلك للابتعاد عن الدروس النظرية المنهكة ولقد اهتمت إحدى الدراسات بتعليم حقوق الإنسان فى مرحلة الحضانة وقبل التعليم الأساسى ، وهدفت إلى توجيه انتباه المعلمين والمربين والمدرسين المدربين نحو حقوق الإنسان والطرق التى يقدم بها موضوع حقوق الإنسان فى المستوى قبل الأساسى ، وقد ركزت هذه الدراسة من خلال الدول الأعضاء فى المجلس الأوروبى على :

بعض النقاط التى وجدت لتوجيه الفكر نحو ولادة كراهية الآخرين .

الجوانب التركيبية للقصص والبحث عن المعانى .

تعليم حقوق الإنسان والاتصال الغير لفظى بين الأطفال .

وأوصت هذه الدراسة بتعليم حقوق الإنسان على الجانب النظرى والجانب العملى بالإضافة إلى تدريب المعلم على تطبيق ذلك فى العلوم الإنسانية . كما أوضحت دراسة أخرى إلى تعليم حقوق الإنسان على نحو متزايد كاستراتيجية فعالة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان ، ولقد أرسلت الاستطلاعات إلى عينة قوامها 120 شخص واسعوا الإطلاع فى التعليم الرسمى ، يطلب منهم الرد على الأسئلة حول مستوى إدراج مواضيع حقوق الإنسان ضمن السيماسة الرسمية للمدرسة ، وقد شملت الاستطلاعات 50 ولاية ، وكانت نسبة 40% من الاستجابات تشير إلى أهمية وجود تعليم حقوق الإنسان فى المناهج الدراسية ، وقد أشارت النتائج إلى وجود بعض القضايا المتمثلة فى التعاريف والمفردات المتعارضة. وأجريت إحدى الدراسات التى استغرقت ثلاثة سنوات على عينة من المدارس الثانوية فى كل من " بنسولنا ، والهند ، وأيرلندا الشمالية ، وزيمبابوى " ، ولقد دعمت الدراسة بالعديد من المقابلات الطويلة مع الطلاب والمعلمين والمديرين ، وكان هناك تنقيح للمنهج ، كما كانت هناك مراجعة للمواد التربوية ، ولقد وجه الاستبيان إلى 915 تلميذ تتراوح أعمارهم ما بين 14 و 16 سنة فى 23 مدرسة ، ولقد ركزت هذه الدراسة على :

كيف أن الالتزامات الوطنية لآليات حقوق الإنسان تتعكس على مناهج الدراسة.

أى الشباب يكتسبوا مفاهيم أساسية فى الأبعاد المختارة لحقوق الإنسان ما هى الاختلافات التى تحدثها سنتان من الدراسة فى فهم الشباب . سواء كانت هناك أية اختلافات بين للبلدان(الجنس أو لنوعية المدرسة) فما هى الأولويات الرئيسية التى تحدثت لتدعيم هذا الجانب من المنهج. ما للمجال الذى يمكن أن يتعاون فيه للكونولث فى المستقبل .

وأشارت دراسة أخرى إلى تفعيل شراكة المجتمع بمؤسساته المختلفة فى إدارة التعليم الثانوى ، وضمان استمرار هذه الشراكة خاصة بعد تبنى الحكومة سياسة للخصخصة وإعطاء الفرصة للقطاع الخاص والمجتمع

المدنى فى التنمية وتوصلت الدراسة إلى أن مشاركة المجتمع لإدارة التعليم الثانوى تعاني من مشكلات عدة لعل أبرزها :

اعتراض بعض اللوائح والقوانين للمشاركة .

إن الشراكة المجتمعية غير مستقرة لعدم وجود إستراتيجية واضحة لها .
لا تتوفر البنية الأساسية الضرورية لإحداث المشاركة .

كما أبرزت إحدى الدراسات إلى أن محو أمية المواطنين كحق من حقوقهم الأساسية يودى إلى زيادة الديمقراطية لهؤلاء المواطنين واهتمت دراسة أخرى إلى أن للنظم الديكتاتورية تبدأ بانتهاك الحقوق الاجتماعية والاقتصادية مثل الحق فى التعليم مما يودى إلى تفرغ الحقوق السياسية والحرفية. واتفقت دراسة أخرى من حيث تفعيل هذه الحقوق الواردة فى المواثيق الدولية وضرورة اهتمامات السلطة المحلية والمنظمات غير الحكومية فى حماية الإنسان وأهمية تعليم هذه الحقوق ، كما أشارت هذه الدراسة أيضاً إلى أن هناك أهداف يجب أن تحققها الخدمة الاجتماعية فى مجال حقوق الإنسان ترتبط بالتنمية البشرية كما أكدت إحدى الدراسات التى ارتبطت بالمجالات الاقتصادية والسياسية على أهمية وضرورة الاهتمام بالتنمية من أجل تفعيل الحقوق الإنسانية كما أشارت إلى حقوق الإنسان بأنها أوامر إلزامية لتحقيق إشباع الحاجات الأساسية للإنسان مثل الحق فى الغذاء والإسكان والملبس وأكدت على ضرورة اهتمام المجتمع بتوفير هذه الحاجات للإنسان كحق من حقوقه الأساسية .

وأبرزت دراسة أخرى أن الخدمة الاجتماعية لها إمكانية بشكل فعال من خلال التطبيقات القائمة على مدخلها والمهارات المهنية وتكنولوجيا المعلومات أو ما يسمى بالنظم الخبيرة ، فى المساعدة على توجيه وإدارة وتوزيع الخدمات على أن للنظم السريع فى تكنولوجيا المعلومات يمكن أن يوفر أساليب جديدة للأخصائيين الاجتماعيين الذين يمكنهم استخدام هذه الأساليب فى تطوير معارف ومهارات الممارسة المهنية لتدعيم حقوق الإنسان.

فحقوق الإنسان تسهم فى تنظيم العلاقات الاجتماعية بين الطلاب فيما بينهم وبين المدرسة كنسق اجتماعى وتنظيم العلاقات الاجتماعية بين سكان المجتمع ككل وجماعاته، ويوفر نوعاً من الأمن الذى يحقق الاستقرار وتقلل من الصراعات وتحقق المصالح العامة فى إطار العدالة الاجتماعية والمساواة، وإقرار تلك الحقوق يدعم للضبط الاجتماعى فى المجتمع، كما إن إقرار تلك الحقوق يسهم فى قيام كل فرد بالحصول على حقوقه مع عدم انتهاكه لحقوق الآخرين، مع توفير الحرية والكرامات وعدم تدخل الحقوق والواجبات أو تدخل واجب مع آخر، ومنع الخطورة أو الإهانة كقواعد تتضمنها تلك المواثيق والتشريعات كما إن تحديد حقوق الإنسان وإقرارها يعطى المعانى الإنسانية للجهود التنفيذية التى تبذل فى مساعدة الإنسان حيث يتم الربط بين الفلسفة والمبادئ الأخلاقية والقيم الإنسانية التى نقرها تلك المواثيق من ناحية أخرى مما يحول دون حدوث أى فجوة فى المجتمع لتباعد الجهود التنفيذية عن القيم والمبادئ الإنسانية والأخلاقية التى يؤكد عليها المجتمع .

وبالنظر إلى الخدمة الاجتماعية كمهنة إنسانية نجدها تهتم بالفرد باعتباره العمود الفقرى للمجتمع، وكذا اهتمامها بالأسرة التى تعد النواة الأساسية للدولة، ومن ثم فهى تهتم بالبناء الاجتماعى للمجتمع من خلال ممارستها لنشاطها عبر المؤسسات المختلفة، فهى تعمل جاهدة بطرقها الأساسية وأساليبها المختلفة لتفعيل دورها لمساعدة الأفراد والجماعات للتغلب على المعوقات الاجتماعية والنفسية القائمة والمستقبلية التى تعيق أو من المنتظر أن تعيق تحقيق مساهمة أفرادها الكاملة والفعالة فى المجتمع، فضلاً عن عملها على إشباع الاحتياجات المجتمعية .

وعلى هذا فإن الخدمة الاجتماعية تركز على حقوق الإنسان حيث عقيدتها الراسخة تتمثل فى القيمة المتأصلة فى كل فرد من بنى البشر وأن من أهدافها الرئيسية تعزيز الهياكل العادلة القادرة على أن تكفل للإنسان الأمن وصون الكرامة وحماية حقوق عملائها فى التعرف على تلك

الحقوق والمدافعة عنها فى ضوء ما تحدده المواثيق التى تكفل تلك الحقوق
والتي من أبرزها البرنامج العالمى لتعليم حقوق الإنسان لطلاب الثانوية
مع عدم تغاضى الاخصائى الاجتماعى أو تضامنه مع أى شكل من أشكال
التمييز أو التفرقة بين العملاء على أساس السلالة أو العرق أو اللون أو
الجنس أو المعتقدات تمثيلاً مع فلسفة المهنة التى تؤكد على كرامة الإنسان
وحقه فى تقرير مصيره .

ويعد من أبرز أساق العمل فى المدرسة الطالب والذى يتطلب من
فريق العمل الاهتمام والمساعدة وإن يوجه الاخصائى الاجتماعى اهتمامه
عن طريق التدعيم وزيادة معرفتهم بحقوقهم وحقوق الآخرين لأنهم يمثلون
شريحة يقوم عليها مستقبل المجتمع ومن العرض السابق نتوصل إلى
ضرورة أن تكون هناك برامج فى المجتمع المدرسى لتعريف وتنقيف
وتوعية الطلاب بحقوق الإنسان وتدريبهم على ممارستها بطريقة سليمة
تتفق مع القيم الدينية وثقافة وسياسة الدولة وهذا يتطلب من الخدمة
الاجتماعية بالمدرسة الدور الفعال فى التعليم والممارسة الاجابية عن
طريق الأنشطة المدرسية الاجتماعية وعلى هذا تتبلور مشكلة الدراسة فى
" إمكانية تعليم الطلاب حقوق الإنسان مع تصور لدور الخدمة الاجتماعية"
اهمية الدراسة :

1- يوجد اهتمام عالمى بحقوق الإنسان حيث توجد العديد من المواثيق
الدولية التى تؤكد على ضرورة الاهتمام بتفعيل حقوق الإنسان من أجل
تحقيق مصلحة المجتمع والإنسان ، كما تهتم الدولة بحقوق الإنسان وذلك
من خلال المنظمة المصرية الرسمية وغيرها حيث يوجد اهتمام بزيادة
الوعى بحقوق الإنسان فى قطاعات عديدة وتعد الندوات والمؤتمرات التى
تهتم بحقوق الإنسان حيث قام مركز القاهرة بدراسة حقوق الإنسان بعقد
مؤتمر والتنسيق مع مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان
والشبكة الأوروبية لموسطية لحقوق الإنسان وبمشاركة نحو مائة من الخبراء
والمدافعين عن حقوق الإنسان فى الفترة من 13 - 16 أكتوبر 2000 فى
القاهرة .

2- نعتبر حقوق الإنسان من أهم القضايا التي يجب أن تهتم به المدرسة كمؤسسة للتربية والتعليم حيث يعد الطلاب إعداداً شاملاً ومتكاملاً مزوداً بالمعلومات الأساسية والمهارات والاتجاهات التي تنمي شخصيتهم من جوانبها المعرفية والنفسية والاجتماعية والعقلية والبدنية وتعريف الطلاب بحقوقهم وواجباتهم وتعميق الانتماء لديهم خاصة وإن البرنامج العالمي للأمم المتحدة ركز على طلاب الثانوية بتثقيفهم بحقوق الإنسان اعتباراً من 1995 حتى الآن لأن مثل هذه الحقوق تدعو إلى ضرورة توافر أساسيات وسبل الحياة الكريمة للطلاب في المسكن والمأكل والعمل والحرية وعدم التمييز والضعف والظلم بما يحقق المواجهة لبعض المشكلات وإشباع الحاجات الإنسانية والأمن لكل الطلاب .

3- تلعب الخدمة الاجتماعية المدرسية دوراً جوهرياً في تعليم الطلاب حقوق الإنسان من خلال طرقها وأساليبها العلمية لتعريفهم وممارستها عن طريق التعاون بين الاختصاصي الاجتماعي والمدرسين وإدارة المدرسة بطريقة نظامية عن طريق الفصل وأيضاً الأنشطة المدرسية الاجتماعية بما يساهم في تحسين مستوى المعرفة وإمكانية تحسين أداء الطلاب داخل المجتمع المدرسي .

أهداف الدراسة :

1- تحديد جوانب معرفة الطلاب واتجاهاتهم نحو حقوق الإنسان مدارس التعليم الثانوي.

2- التعرف على البيئة الحالية لحقوق الإنسان بمدارس التعليم الثانوي.

3- تحديد المعوقات التي تحد من تعليم حقوق الإنسان لطلاب التعليم الثانوي

4- تحديد مساهمة الأنشطة المدرسية في زيادة تعليم حقوق الإنسان للطلاب .

5- التوصل إلى نموذج مقترح للخدمة الاجتماعية في تعليم حقوق الإنسان للطلاب.

تساؤلات الدراسة :

ما جوانب معرفة الطلاب واتجاهاتهم نحو حقوق الإنسان بمدارس التعليم الثانوى؟

ما البيئة الحالية لحقوق الإنسان بمدارس التعليم الثانوى؟

ما المعوقات التى تحد من تعليم حقوق الإنسان لطلاب التعليم الثانوى؟

ما مساهمة الأنشطة المدرسية فى زيادة تعليم حقوق الإنسان للطلاب؟

ما النموذج المقترح للخدمة الاجتماعية فى تعليم حقوق الإنسان للطلاب؟

البناء النظرى للدراسة :

أولاً : تعليم حقوق الإنسان لطلاب الثانوية:

التعليم الثانوى المرحلة التى تسبق الالتحاق بالجامعة ، وترتبط بالفترة العمرية التى تقع بين سن 15 - 18 سنة ، أو تزيد قليلاً ، وهى مرحلة النمو التى تقع بين مرحلة الطفولة ومرحلة البلوغ ، ويبدأ فيها المراهق عادة جهود كبيرة فى سبيل تحديد هويته الشخصية ، وبصاحب ذلك بعض السلوكيات الشاذة والغريبة فى بعض الأحيان . فالمرحلة للثانوية تمتد من الخامسة عشر حتى الثانية عشر ولها بعض المميزات والخصائص التى تظهر على الطلاب فى هذه المرحلة ، وهذه الخصائص والمميزات الجديدة تتصل بالقدرات الجسمية والقدرات الذهنية والقدرات العاطفية فيما يلى :

فمن ناحية القدرات الجسمية فإن سرعة نمو المراهق تقل عن ذى قبل وتزداد القدرة على التحكم فى العضلات والأعصاب حتى يكتمل النمو فى السابعة عشر ويصبح كل من الجنسين على استعداد للزواج من الناحية الجسمية ولكن هذا أيضاً يقابله استمالة من الناحية المادية ، ويصبح المراهق قادر على تكوين العادات الصحية السليمة مع استمرار احتياجه إلى كثير من الطعام والنوم ، وكثيراً ما يلجأ لأحلام اليقظة وتظهر عليه علامات القلق والتوتر النفسى ويصبح غير قادر على فهم وجهات النظر للكبار ويضيق صدره بنصائحهم ولذلك نجده فى هذه المرحلة يتجه إلى

شلة الأصدقاء وتقوى علاقاته بهم لأنه يحس أنهم يتكلمون بلغته ويفهمون مشاعره واحتياجاته ويجد بينهم المكانة التى يريد لها وعندئذ يشعر بالاستقلالية والحرية .

من ناحية القدرات العقلية فإن الطالب فى هذه المرحلة تزداد قدرته على الاستفادة من العملية التعليمية حيث تصل إلى القمة مع زيادة المقدرة على العمليات العقلية مثل للتخيل والتفكير ، كما يتصف بالفضول وحسب الاستطلاع والشك وكلها تؤدى إلى مناقشة العقائد القديمة ، ويبدأ فى تكوين فلسفته الخاصة فى الحياة العامة ويزداد إحساسه وإدراكه لذاته .

ولكن طلاب هذه المرحلة يتصفون بالطموح الكبير الذى يكون فى أغلب الأحيان فوق طاقتهم ويظهر لديهم الولاء للمبادئ العليا مع الرغبة فى الاختلاط بالآخرين ويظهر لديهم الرغبة فى التأكد من صحة المعتقدات كما يميلون إلى الحرية الذهنية ويحتاجون إلى بعض الإرشاد فى كيفية استعمالها ، ويميلون إلى المعلومات الدقيقة التى يحاولون الحصول عليها من المصادر الموثوق بها ، ولذلك تعد هذه المرحلة مرحلة اللحظة العقلية .

بالنسبة للقدرات العاطفية يتم تكوينها فى هذه الفترة حيث يميل المراهق إلى تكوين العلاقات مع الجنس الآخر ، وتأخذ الشخصية طريقها إلى النمو والتكامل ، ويصبح الطالب قادراً على تكوين العلاقات ، وقادراً على اتخاذ القرارات وتتكون الآراء المهنية والمعتقدات الدينية ويصبح لديه الإحساس بالترابط الوثيق بعد أن تقوى لديه القدرة على الرقابة الذاتية القوية .

ويميل الطالب فى هذه المرحلة إلى استهواء الجنس الآخر ، ويبدى إعجابه بأساليب قد لا ينجح فيها لأنها لا تجد تقبلاً من أسرته أو مدرسته أو مجتمعه ، وخاصة إذا لم يكن قد وجه فى المرحلة السابقة إلى أساليب عقد العلاقات القوية مع الجنس الآخر ، وهو لا يميز بين الإعجاب بالجنس الآخر وبين الحب الحقيقى الذى يترتب عليه تكوين أسرة .

لذلك تجد أن طالب هذه المرحلة يمر بمرحلة صراع بين هذه التأثيرات الجديدة والاتجاهات التى يتأثر بها فى مدرسته وبين سلطان الأسرة الذى

لا يعترف بهذه التغييرات والاتجاهات الجديدة ، ويترتب على ذلك نوع من التناظر بين الطالب وأسرته التي لا تعترف بحقوقه والتي تحد من حريته وتقلل من شأنه وتتهاه عن أمور لا يفتتح بها وتقاليد الأخذ بسلوك معين لا يتفق مع الظروف الاجتماعية الحديثة التي يعيش فيها .

أما القدرات الاجتماعية التي تميز هذه المرحلة فأهمها هو رغبة الطالب واهتمامه بإثبات رجولته بشكل قد يفسر بأنه يميل للتحرر من سلطة الكبار الذين يصفهم المراهق دائماً بأنهم لا يفهمونه ، ولذلك لا يميل إلى توجيهاتهم ولا يأخذ بها إلا بما ينتفع به بعد عدة مناقشات كبيرة فقد بدأ يشعر بذاته ويبحث عن حريته واستقلاله .

وطالب هذه المرحلة يحتاج إلى تكوين صداقات مع من يختارهم ويحس معهم بالراحة ، ويتركز تفكيره دائماً حول شلة يختارها من جنسه سواء في المدرسة أو الجيرة أو المؤسسة ، وهو يرتبط بهذه الشلة ويتميز سلوكه بالولاء لها والتضحية من أجلها ، حيث يشعر أنها أداة هامة تحقق له رغباته وتشبع له الكثير من احتياجاته ، كما تزداد قدرة المراهق على تنظيم أوقات فراغه بحيث يستغلها في تنمية مهاراته وزيادة خبراته ولذلك يهوى الرحلات والمعسكرات أو التنظيمات الاجتماعية المختلفة ، ويسعى إلى الاشتراك في تقديم الخدمات العامة التي يحتاجها المجتمع بعد أن زاد إحساسه بأهمية المجتمع الذي يعيش فيه .

- مفهوم حقوق الإنسان :

تعد حقوق الإنسان من أبرز الحقائق التي أصبحت تفرض نفسها على الرأي العام بكافة شرائحه في الآونة الأخيرة حيث شهد عقد الثمانينات اهتماماً متزايداً بها خاصة مع المراجعة التقييمية للدور الذي تقوم به الدولة في إطار للمجتمع المدني وبداية ظهور مجموعة من المؤسسات أو المنظمات تقع ما بين الحكومة والقطاع الخاص تختلف مسمياتها من دولة إلى أخرى وتقدم عدداً من الخدمات المتنوعة الإنسانية والخيرية حيث اتجه بعضها لكي يحل محل الحكومة في الإنفاق على الرفاهية الاجتماعية كما في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول أوروبا الغربية ، كما استطاعت

هذه المنظمات فى روسيا وعدد من دول أوروبا الشرقية أن تقوم بدور رئيسى فى مجال تقوية المجتمع المدنى ، أما فى الدول النامية فقد عدت هذه المنظمات لدى البعض اقتراب جديد لتحقيق التنمية ، واعتبرت لدى البعض الآخر بديلاً لتراجع الدولة عن أداء عدد من الخدمات الأساسية اللازمة لتقوية المجتمع المدنى وبالأذات فى الجانب المتعلق بحقوق الإنسان.

أنه من الواضح اليوم أن حقوق الإنسان أصبحت تشكل قيمة حضارية أساسية تتجاوز الحدود الوطنية والإقليمية والانتماءات الدينية والأيدولوجية والسياسية وهى قيمة تتمحور حولها مجموع القيم الإنسانية الأخرى فهى القيمة المرجع التى يتم الرجوع إليها لتقويم الآراء والمواقف، وهى القيمة العامة التى تبنى عليها مشروعية السياسات وهى القيمة الإطار التى تصب فيها كل القيم التى تشملها إنسانية الإنسان وتقتضيها .

وتتعدد تعريفات حقوق الإنسان نعرض منها :

- 1- تعرف حقوق الإنسان بأنها هى فرع خاص من فروع العلوم الاجتماعية ، يختص بدراسة العلاقات بين الناس ، استناداً إلى كرامة الإنسان وتحديد الحقوق والرخص الضرورية لازدهار كل كائن إنسانى .
- 2- كما تعرف أيضاً بأنها هى المصالح والحريات التى يتوقعها الفرد أو الجماعة من المجتمع بما يتفق مع معايير هذا المجتمع أى المزايا التى يشعر بها الفرد أو الجماعة وأن من حقهم أن يحصلوا عليه من المجتمع.
- 3- ويقصد بها وجود مطالب وإجابة الوفاء بقدرات وإمكانات معينة يلزم توافرها على أسس أخلاقية لكل البشر دون تمييز بسبب النوع أو الجنس أو اللون و العقيدة ودون أن يكون لأى منهم التنازل عنها .
- 4 - كما يقصد بحقوق الإنسان هى تلك الحقوق المتصلة بتصور معين للإنسان يقوم فى جوهره على الحرية ويمكن كل فرد بصفته تلك وبصفته كذلك عضواً فى المجتمع وجزءاً من الإنسانية من قدرات وإمكانات فى علاقاته مع الآخرين ومع مجموع السلطات .

الحقوق الأساسية للإنسان :

تعتبر قضية حقوق الإنسان من القضايا التي تحظى باهتمام عالمي بالغ خاصة مع تزايد الحروب وانتشار الاضطهاد والتعصب والفرقة العنصرية وتسعى البشرية جاهدة لإقرار حقوق الإنسان الكاملة بغض النظر عن جنسه أو معتقده أو لونه ، ولذا سعت دول العالم وشعوبه إلى إقرار هذه الحقوق والعمل على حمايتها وصيانتها ، وقد اجمع العالم على ذلك من خلال إقراره للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في العاشر من ديسمبر عام 1948م ، والذي جاء في ديباجته " لما كان الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم ، ولما كان من الضروري أن يتولى القانون حماية حقوق الإنسان لكي لا يضطر المرء آخر الأمر إلى التمرد على الاستبداد والظلم ، ولما كانت الأمم المتحدة قد أكدت في الميثاق من جديد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية " .

فشرع الله سبحانه وتعالى حقوق الإنسان ، ولذا فهي تعد فرائض إلهية وواجبات شرعية محاطة بحماية الله تعالى وتعتبر من محارمه ، وهي ضرورات فطرية للإنسان وضرورات ولجنة له وليست مجرد حقوق ، وبالتالي ليس لبشر أن يعطلها أو يقيدوها أو يعتدي عليها - دون مبرر شرعي - فهي ليست منحة من الحاكم وإنما هي منحة من الخالق جل شأنه. تتمثل فيما يلي :

1- حق الحياة :

وهو حق مقدس لا يحل انتهاكه ، وحرص الإسلام على حماية النفوس، وهدد من يستحلها بأشد عقوبة ويقول الله سبحانه وتعالى : ﴿ لَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ (سورة الإسراء، آية 33) ، ويقول سبحانه وتعالى : ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَدًّا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ (سورة النساء ، آية 93)

2- حق المحافظة على سلامة الجسم :

لكل شخص الحق في المحافظة على سلامة جسمه ، وأن يدافع عن نفسه ضد أي اعتداء يتعرض له بالطرق التي تعارف عليها المجتمع سواء بالاستعانة برجال الشرطة أو بالالتجاء إلى القضاء ، هذا ويحق لكل من وقع عليه اعتداء غير مشروع على حق من حقوقه للصيقة بشخصيته أن يطلب وقف هذا الاعتداء مع التعويض عما يكون قد لحقه من ضرر ، ويرتبط باحترام الجسم احترام النفس البشرية.

3- الحق على الجسد بعد الوفاة :

حق الإنسان على جسده لا ينتهي بمجرد الوفاة فقد يحد الإنسان في وصيته المكان الذي يريد أن يدفن فيه ، كما أنه قد يهب جسمه للمستشفيات الجامعية أو معاهد البحوث الطبية ، وقد تضمنت أحكام قانون العقوبات حبس كل من ينتهك حرمة القبور أو الجبانات أو يدنسها فالدولة لا تحمي جسم الإنسان فقط أثناء حياته ، بل وأيضاً بعد مماته .

4- مبدأ المساواة :

وضع هذا الحق ليؤكد على أن لُحداً لا يملك حق اختراق القانون ، فكل المواطنين يعاملون معاملة متساوية أمام القضاء وذلك بغض النظر عن السلالة ، والدين ، والجنس ، أو الطبقة أو اللغة .

5- حق الامن :

ويقصد به عدم جواز القبض على أحد الأشخاص أو اعتقاله أو حبسه إلا في الحالات المنصوص عليها في القانون ، وقد جدد القانون والتشريعات والساتير الضمانات التي تحمي وتصور الفرد ضد كل اعتداء وذلك كالنص على عدم جواز القبض على الفرد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته إلا في حالة التلبس .

6- حرمة المسكن :

وتقتضى حرمة المسكن تحريم اقتحام مسكن أحد الأفراد أو تفتيشه إلا في الحالات ووفقاً للإجراءات التي حددها القانون ، ويستتبع ذلك حرمة الحياة الخاصة ، فلا يجوز التصوير لا في داخل المسكن فقط ، بل حتى

فى الطريق العام ، كما لا يجوز الاطلاع على حياتهم الخاصة ، وهذه جميعاً أمور تدخل فى سياق الحياة الاجتماعية .

7- حق الملكية :

هو الذى يجيز للشخص استعمال الشئ واستغلاله وللتصرف فيه ، كمن يملك منزلاً ، فله حق استعماله بالسكن فيه أو استغلاله بإيجار للغير أو التصرف فيه ببيعه للغير ، وتنتظر وثيقة حقوق الإنسان إلى حق الملكية كحق من الحقوق الطبيعية فقد أقرت الفقرة الأولى من النص أحقية الفرد سواء وحده أو مع غيره فى الملكية ، فالملكية باستثناء ملكية الدولة قد تكون فردية يتمتع بها فرد معين ، أو جماعية لبعض أو كل أفراد الشعب .

8- سرية المراسلات :

وتعنى عدم جواز مصادرة أو اغتيال سرية المراسلات بين الأفراد لما يتضمنه ذلك من اعتداء على حق ملكية الخطابات المتضمنة لهذه المراسلات .

9- حق تشكيل الجمعيات والنقابات :

قررت المادة 55 من الدستور للمواطنين حق تكوين الجمعيات ، بشرط ألا يكون نشاطاً معادياً لنظام المجتمع أو سرياً ، أو ذا طابع عسكرى كما تقرر المادة 56 من الدستور حق إنشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطى .، ونص القانون على حق للنقابات فى إنشاء صناديق إقرار وتكوين جمعيات تعاونية ونوادرى رياضية وثقافية وتوفير الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضائها .

10- الحقوق الاجتماعية :

تجد الحقوق الاجتماعية أساسها فى الرغبة فى تحقيق العدالة الاجتماعية وتحرير الضعفاء اقتصادياً من سيطرة الملاك وأرباب العمل وتأمينهم ضد الفقر والمرض والعجز عن العمل ، وتحصينهم من أسباب الخوف والبطالة وتهيئة للعمل اللائق لكل منهم ، ولعل أهم الحقوق الاجتماعية هو حق العمل فوجود العمل يأمن العامل على مستقبله وينظم على حاضره ، وتوفير العمل اللائق تحفظ الدولة للعامل كرامته ، وللدولة فى جماعة

الدولة فالفرد فى داخل الدولة من حقوقه الأساسية فيتخلص فى الآتى :

حق البقاء : فللدولة أن تعمل على المحافظة على بقائها .

الحرية : أى حق الدولة فى أن تتفرد بتدبير شئونها الداخلية والخارجية .

المساواة : كما أن الأفراد فى داخل الدولة متساوون أمام القانون الوطنى، تتساوى الدول أمام القانون الدولى ومعنى هذا أن الدول كالأفراد متساوية جميعاً فى قابليتها لاكتساب الحقوق والالتزام بالواجبات الدولية .

مصادر حقوق الإنسان :

تعزى مصادر حقوق الإنسان إلى ثلاثة أنواع من المصادر هى :
المصادر الدينية :

المصادر الممثلة فى الفكر الإنسانى والتى وردت بكتابات الفلاسفة والمفكرين السياسيين والقيم التى أنت بها الثورات الإنسانية الكبرى وبالذات الثورة الأمريكية ثم الثورة الفرنسية والكثير من ثورات العالم الثالث .

القانون الدولى لحقوق الإنسان والقانون الدولى الإنسانى .
المقصود بتعليم حقوق الإنسان :

إن تعليم حقوق الإنسان لا يتعلق بتوفير المعارف والمهارات فحسب، وإنما يتعلق أيضاً بغرس المواقف والسلوكيات التى تسمح للناس بالمشاركة فى حياة مجتمعاتها المحلية والوطنية بطريقة بناءة يحترمون بها أنفسهم والآخرين. إن تعليم حقوق الإنسان عملية شاملة تتواصل مدى الحياة وينبغي أن تجعل من السلام وحقوق الإنسان والديمقراطية موضع ممارسة يومية. وينبغي لتعليم حقوق الإنسان أن يوفر بطبيعة الحال، معلومات عن مضمون المعاهدات والمواثيق المهمة لحقوق الإنسان. بداية من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان وميثاق الحقوق. ولكن ينبغي للطلاب أن يتعلموا أيضاً حقوق الإنسان من خلال رؤية معايير ومبادئ حقوق الإنسان تنفذ فى الواقع العملي، فى قاعة الدرس، وفى المنزل، ودخل المجتمع.

كما يقصد بتعليم حقوق الإنسان بأنها كل سبل التعلم التي تؤدي إلى تطوير معرفة ومهارات وقيم حقوق الإنسان، ويتناول تعليم حقوق الإنسان تقدير المتعلم وفهمه لهذه المبادئ التي يشكل عدم مراعاتها مشكلة للمجتمع.

تعريف من وجهة نظر الدراسة :

* الحقوق تمثل مطالب واجبة الوفاء يلزم توافرها دون تمييز وعلى قدم المساواة بين الطلاب .

* استحداث أنشطة بالمدرسة تسهم في نقل المعرفة وتنمية المهارات وتشكيل المواقف والسلوكيات للطلاب في بيئة ملائمة .

* تعمل الأنشطة على تعزيز احترام حقوق الإنسان والنهوض بالتسامح والمساواة والتفاهم والقومية والتنمية الكاملة لشخصية الطلاب.

* تتطلب تنظيم برامج تدريبية للأخصائي الاجتماعي وفريق العمل بالمدرسة ترتبط بمنهجيات حقوق الإنسان.

مبادئ حقوق الإنسان :

إن مبادئ حقوق الإنسان في مصر هي مبادئ وقواعد دستورية ، ثم أن وجود الاتفاقية في النظام القانوني المصري على مستوى القانون لا يعني أنها أقل حصرية لأنها في الحقيقة مصدر للمستور كما أنها تشكل قانوناً صالحاً للتطبيق من جانب المحاكم .

وقد ارسى المحكمة الدستورية مبدأ يؤكد :

على أن تنظيم الحقوق والحريات الواردة في الدستور ينبغي أن يتم وفقاً للمعايير الدولية المتعارف عليها في الدول المتحضرة والمتقدمة ، أي أنها وضعت المعيار الذي يتعين أن يلتزم به المشرع حينما يتدخل في تنظيم الحقوق والحريات ، بل وكنت في حكم شهير لها على أن إغفال الدستور لبعض الحقوق " عندنا الدستور لم يذكر صراحة الحق في الحياة والحق في الزواج " وقد ربطت هذه الحقوق بالمواد الدستورية مثل :

ربط الحق فى الحياة بالسلامة الشخصية إذ أن السلامة الشخصية تقتضى الحفاظ على الحق فى الحياة .

ربط الحق فى الزواج بالحق فى تكوين الأسرة وهو مذكور فى الدستور إذ لا يمكن تكوين الأسرة إلا عن طريق الحق فى الزواج .
تصنيف حقوق الإنسان :

وقد تعدلت المقترحات لتصنيف حقوق الإنسان لعل أهمها اثنان :

تصنيف يعتمد معياراً زمنياً يقسم حقوق الإنسان إلى ثلاثة أجيال :

1- الحقوق السياسية والمدنية .

2- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

3- حقوق التضامن الإنسانى ، حيث أن السلم والتنمية والإرث الإنسانى المشترك وحق الأجيال المقبلة فى بيئة نقية ومحيط سليم .

تصنيف يجعل من الحماية مقوماً من مقومات حقوق الإنسان فإنه يعنى أى لا معنى لإقرار حقوق وحريات عالم تتم حمايتها على الصعيدين الوطنى والدولى . والتى منها :

- الحق فى الكرامة : ويتضمن هذا الحق ، الحق فى الحياة والحق فى الحرية الشخصية معاً ، ويترتب عليها مجموعة من الحقوق الأخرى كحرية الضمير والتفكير والاعتقاد وهى مرتبطة بالحق فى الحرية ، وهى من الحقوق اللازمة للإنسان سواء كان مواطناً أو غير مواطن وبالرغم من أنها أحد الحقوق الهامة للإنسان إلا أنها لم تكن موضع اعتراف فى الكثير من الحضارات إلى عهد قريب .

- حق التعبير والرأى : وهذا الحق هو حجر الأساس فى بناء الحقوق السياسية، فالتمتع بأى حق يقتضى بدها أن يكون للإنسان الحرية فى أن يعتقد ما شاء من الآراء، بل له مطلق الحرية فى التعبير عنها طالما أن هذا لا يخالف العقل أو المنطق ولقد تعرضنا هذا الحق على الرغم من

أهميته للعديد من الانتهاكات التي نالت الأفراد الذين نبوا آراء لا تتفق مع آراء المجتمع .

تفعيل دور الإعلام في نشر ثقافة حقوق الإنسان :

هناك بعض الاعتبارات التي تسهم في تفعيل دور الإعلام في تناول قضايا حقوق الإنسان منها :

التأكيد على أهمية الدور الرقابي لوسائل الإعلام في حماية حقوق الإنسان .

دعوة المؤسسات الإعلامية إلى تبنى لغة إعلامية تساهم في نشر ثقافة حقوق الإنسان في كافة أشكال البرامج وباستخدام كافة الوسائل التقنية الحديثة في ذلك .

عقد الندوات المتخصصة للإعلاميين وعقد الدورات التدريبية لتنمية مهارات الإعلاميين في تناولهم لقضايا حقوق الإنسان .

تأسيس قاعدة بيانات من جانب الجهات والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان لإمداد الإعلاميين بالبيانات والمعلومات في هذا المجال .

تركيز وسائل الإعلام على نشر المبادئ والمعايير الدولية والاتفاقات وتقارير حقوق الإنسان .

التعاون بين وسائل الإعلام وكل المنظمات غير الحكومية والهيئات الرسمية بما يدعم نشر ثقافة حقوق الإنسان .

إيجاد برامج ثابتة للتغطية الدورية لقضايا حقوق الإنسان .

للتأكيد على أهمية تدفق المعلومات ووضع القواعد التي تشدد على أهمية نشر الرأي الآخر كقيمة أساسية من قيم ومبادئ حقوق الإنسان .

عناصر نجاح إدماج حقوق الإنسان في المدارس :

عناصر نجاح برنامج تعليم حقوق الإنسان للطلاب : هل تعلم أم تعليم ؟

السياسات التعليمية : ينبغي تشجيع نهج في التعليم قائم على الحقوق في التثريعات وخطط العمل فيجب العمل على تحسين وتطوير المناهج الدراسية والسياسات التدريبية في ظل لا مركزية التعليم على مستوى المدرسة بموجب المعاهدات الدولية .

تطبيق السياسات : تستلزم السياسات إستراتيجية متسقة للتنفيذ مثل تشخيص موارد وإنشاء آليات تنسيق تضمن التماسك والمتابعة والمحاسبة ويراعى فى تطبيق السياسات تعاون المدرسة ومؤسسات التدريب ومعاهد وكليات الخدمة الاجتماعية ومجلس الأمناء والآباء ومنظمات حقوق الإنسان الوطنية .(تيسير مشاركة جميع الأطراف المعنية واتخاذ التدابير التنفيذية) .

البيئة التعليمية (بيئة التعليم) : من الضروري أن تكون المدرسة مناسبة لاحترام وإقرار حقوق الإنسان عن طريق التعلم المعرفى والأنشطة التى يشرف عليها الأخصائى الاجتماعى وأن تكون المدرسة بيئة للتفاهم والاحترام والمسئولية والمشاركة والحرية والتفاعل بين العاملين داخل المدرسة بما يساعد على ممارسة حقوق الإنسان فى المجتمع المدرسى .

إتاحة الفرصة لجميع الأطراف الفاعلة فى المدرسة والطلاب - المدرسين - الأخصائيين - الموظفين - المدرسين والآباء لممارسة حقوق الإنسان من خلال أنشطة واقعية .

دمج المفاهيم (التعليم والتعلم) : تعكس قيم حقوق الإنسان نهج شمولى فى التعليم والتعلم عن طريق دمج مفاهيم وممارسات حقوق الإنسان فى المحتوى المنهجى والمقررات والكتب الدراسية وأيضاً عن طريق الأنشطة التى يشرف عليها الأخصائى الاجتماعى والمدرسين .

التطوير المهنى للعاملين فى المدارس : يجب أن يكون جميع العاملين بالمدرسة مثلاً للتعلم وممارسة حقوق الإنسان عن طريق التدريب وأن يعملوا ويتعلموا فى جو من الاحترام لكرامتهم وحقوقهم .

جوانب تعلم حقوق الإنسان :

تعزيز احترام حقوق الإنسان والحرريات الأساسية للطلاب .

تحقيق النمو المتكامل للشخصية داخل المدرسة .

تحرير الكرامة والتفاهم والتسامح والمساواة بين الطلاب .

تشجيع الطلاب على التنمية المستدامة والسلام والعدالة الاجتماعية .

يشمل تعلم حقوق الإنسان :

المعارف والمهارات .

تنمية القيم والمواقف والسلوك التي ترقى بحقوق الإنسان .

تعزيز إجراءات الدفاع عن حقوق الإنسان .

الخدمة الاجتماعية وتعليم حقوق الإنسان للطلاب :

للخدمة الاجتماعية اهتمت (نشأت أو نبعت) فى ظل الأفكار الديمقراطية وتركزت ممارسة الخدمة الاجتماعية منذ البداية على مقابلة حاجات البشر وتنمية موارد الإنسان والاهتمام بالجوانب المرتبطة به وتهدف الخدمة الاجتماعية كمهنة للعمل على إحداث التغييرات الاجتماعية فى المجتمع بشكل عام وعلى مستوى الأفراد أيضاً .

تهتم الخدمة الاجتماعية بحماية حقوق الأفراد والجماعات فيما يتصل بالاختلافات الموجودة بينهم فتتدخل كوسيط بين الأفراد والدولة والسلطات المحلية فى حالات محددة لتقنين الحماية عندما تكون الأفعال تهدد حريات وحقوق الإنسان لأفراد أو جماعات ما .

للخدمة الاجتماعية كمهنة تعمل على زيادة وتقوية العلاقات بين الأفراد والجماعات عن طريق استخدام المولود والمؤسسات (ربط الناس بالموارد وإيجاد موارد جديدة للحصول على الخدمات) فأنها يجب أن تضع فى اعتبارها وضع أساس معرفى وقيمى فعال لتوجيه المهنة فى مواقف الصراع أثناء ممارسة الأخصائيين لعملهم يمكن أن تواجههم مواقف تتطلب تعليم الأفراد حقوقهم (ربط الناس ببعضهم وبأهدافهم المتصلة بحقوق الإنسان (الجسر) . يجب على الأخصائى الاجتماعى احترام حقوق الإنسان وأن يكون لديهم الوعى بأن الحريات والحقوق لا تتجزأ سواء كمعلمين أو ممارسين . حقوق الإنسان لا تنفصل عن نظريات وقيم وأخلاقيات ممارسة الخدمة الاجتماعية فالحقوق ترتبط بحاجات الإنسان التى يجب أن تراعى حيث أن ها الجانب يجسد دوافع العمل فى الخدمة الاجتماعية (المدافعة) لذا فإن المدافعة يجب أن تكون جزء هام فى الخدمة الاجتماعية لتدعيم حقوق الإنسان .

نماذج الخدمة الاجتماعية في تعليم حقوق الإنسان للطلاب : التعريف بالنموذج :

- لقد أسفرت جهود الأخصائيين الاجتماعيين عن التوصل إلى مداخل ونماذج للممارسة بعضها مبنى على أساس نظريات ومفاهيم العلوم الأخرى وبعضها مبنى على أساس من خبرات وقضايا الممارسة المهنية واستمدت من الخبرات الطويلة للأخصائيين الاجتماعيين حيث أن الخدمة الاجتماعية منذ نشأتها وهى تسعى دائماً إلى بلورة نماذج علمية تساعد على تفعيل وجودها وتأثيرها فى المجتمع المعاصر وتحقيق أهدافها وقد استخدمت هذه النماذج كمبررات منهجية فى تحديد وجهتها العلمية مع أنساق الممارسة المختلفة ومحاولة التوصل إلى التكامل بين هذه الأنساق (الفرد - الجماعة - الأسرة - المجتمع - المنظمة - المجتمع المحلى - المجتمع الأكبر) وبين البيئة التى تعيش فيها انطلاقاً من أن هذه الأنساق لا تعيش ولا تنمو وتتطور بمعزل عن الأنساق الأخرى فى بيئة متكاملة .

- يعرف النموذج بأنه هو " إطار عمل للممارسة المهنية يتضمن تحديد المتغيرات الأساسية للممارسة ويوضح أهداف التدخل ومجالاته واستراتيجيات وتكتيكات التدخل المهني وأنوار الممارسة المهنية " .

ويرى جيمس كلايسون " أن النموذج هو أداة تبنى على أساس مكونات مهارية ، واستخدام القدرات الذهنية لتصوير الواقع للتطبيقى " .

ويعرفه أحمد السنهورى " هو محددات تتعلق بممارسة فى مواقف مهنية محددة مرتبطة بأحد مداخل الخدمة الاجتماعية وتصلح للتعميم فى المواقف المتشابهة " .

- تمثل النماذج إطاراً مثالياً لفهم الممارسة الحديثة لتعليم حقوق الإنسان. تتصل مفاهيم كل نموذج ضمناً بمجموعات معينة يتم التوجه إليها وإستراتيجية للتغيير الاجتماعى والتنمية البشرية. بسبب الطبيعة النظرية للنماذج المشروحة أعلاه ولكن للهدف من عرض هذه النماذج هو البدء فى تصنيف أنواع ممارسات تعليم حقوق الإنسان التى يجري تطبيقها، وبحث

منطق برنامجها داخلياً وتوضيح صلتها الخارجية بالتحول الاجتماعي. إن هذه النماذج المتميزة لتعليم حقوق الإنسان المعروضة هنا يمكن جمعها في صيغة معثلة لـ "هرم التعلم". ففي القاعدة العريضة نجد "نماذج القيم والإدراك"، وفي الوسط "نموذج المحاسبة على الأعمال" وفي القمة "نموذج للتحول".

فالتحرك يحتاج أيضاً إلى دعم على مستوى القاعدة، حيث يكون التركيز على سبل دعم الأفراد والمجتمع. لذلك، يحتاج العاملون في تعليم حقوق الإنسان إلى أن يأخذوا في الحسبان لدى تصميم برامجهم الحاجات والفرص معاً. قد يقرر أحد هؤلاء تطبيق برنامج يستند فقط إلى قيمه الشخصية، وتجاربه، وموارده ومركزه الاجتماعي.

ولكن يمكن لهذا أن يأخذ في الحسبان أيضاً علاقة البرنامج الذي يعتزم تطبيقه بنماذج تعليم حقوق الإنسان وكيف يمكن للبرنامج أن يدعم التحرك باتجاه تحقيق كامل لثقافة حقوق إنسان في المجتمع المدرسي والتي يجب أن يكون للاخصائي الاجتماعي مع فريق العمل بالمدرسة.

١- المدخل الممكنة لبناء منهاج في التربية على حقوق الإنسان للطلاب :

تعدد المدخلات الممكنة لبناء منهاج في التربية على حقوق الإنسان والتي يمكن للاخصائي الاجتماعي بالتعاون مع المدرسين وإدارة المدرسة الاعتماد عليها :

1- **مدخل الوحدات الدراسية** : وهو يعنى معالجة موضوعات تتضمن أبعاداً حقوقية.

2- **المدخل المستقل** : يعنى أن تدرج حقوق الإنسان كمادة تعليمية مستقلة بذاتها أهدافاً ومضموناً وإطارات بشرية وتوقيتاً خاصاً .

3- **المدخل الاندماجي** : يهتم بتضمين موضوعات حقوق معينة في مختلف المواد التعليمية أو في بعضها بحيث يميز بين المواد الناقلة والمواد الناقلة بصفة جزئية وتلك المواد غير الناقلة .

ب- نماذج لفهم الممارسة الحديثة لتعليم حقوق الإنسان :

النموذج الأول - نموذج القيم والوعي

النموذج الثاني - المحاسبة على الأعمال.

النموذج الثالث -التحول الاجتماعي.

استراتيجية تعليم حقوق الإنسان في المدارس الثانوية :

1- القيام بدمج تعليم حقوق الإنسان في التشريعات المنظمة للتعليم في المدارس وفقاً لسياسة الدولة.

2- القيام بتقنيح المناهج والكتب الدراسية .

3- للعمل على تدريب المدرسين يرتبط بمنهجيات حقوق الإنسان .

4- العمل على تنظيم أنشطة خارج إطار المناهج الدراسية منها ما

يركز على دور المدرسة ومنها ما يصل إلى الأسرة والمجتمع المحلي .

5- القيام بتطوير المواد التعليمية وإنشاء شبكات دعم من المدرسين وغيرهم من المهنيين (من جماعات حقوق الإنسان والمدرسين والمنظمات غير الحكومية والتقابات) .

6- تفعيل دور الخدمة الاجتماعية في تعليم حقوق الإنسان للطلاب من خلال تدريب الأخصائيين وإصدار قرارات وزارية تدعم عمل الأخصائي الاجتماعي في تعزيز حقوق الإنسان للطلاب .

دور مقترح للأخصائي الاجتماعي لتعليم طلاب الثانوية حقوق الإنسان :

تقوم الخدمة الاجتماعية بالعمل على برمجة حقوق الإنسان داخل النسق المدرسي ويتم عملية برمجة الحقوق على مراحل وتشمل الخطوات الأساسية التالية:

1- التعرف على أوضاع الطلاب في المجتمع المدرسي وبين فرقته المختلفة .

2- تحليل مضمون الحق المراد تطبيقه وما يرتبط به من حقوق أخرى وما يقتضيه التطبيق المتكامل من اشتراطات ، ويتعين أن يشارك في إجراء هذا التحليل عدد من المتخصصين في تخصصات متعددة بحيث يشمل كافة الجوانب المرتبطة بتطبيق الحق أو الحقوق المتصلة والمرتبطة

3- وضع السياسات والبرامج والإجراءات اللازمة لتنفيذ ولكفالة مضمون الحق أو الحقوق المتصلة في إطار الواقع الاجتماعي وتشير الخبرات المستفادة أن التطبيق المتكامل يتطلب جهداً خلاقاً يعتمد على التجريب في الواقع الاجتماعي للمعاش ، وقد يستلزم التطبيق إجراءات تتم على مراحل ، وفي هذه الحالة تحدد أهداف مرحلية وأن تراعى في تحديد الأهداف المرحلية تغير خطوات جزئية تتخذ نحو تطبيق الهدف النهائي والمتكامل .

4- توفير المدخلات اللازمة لكفالة مضمون الحق في إطار التكامل المنشود مع مراعاة اختلاف طبيعة البيئات الاجتماعية وظروف المستفيدين في كل بيئة .

إن هدف الأخصائي أثناء عمله مع التحولات هو أن يساعد الناس على المضي بها قتماً مزدوين بآليات تكيف محسنة وسليمة ، وتحدد أدوار الأخصائي الثلاثة كما يلي :

أ- التمكين : (تقوية دافع العميل وتصديق ومساندة العميل ذاته والمساعدة على توجيه انفعالاته) .

ب- التعليم : (مثلاً : مساعدة العملاء على تعلم مهارات حل المشكلات، توضيح للمدركات ، توفير المعلومات المناسبة ، محاكاة السلوك) .

ج- التيسير : (الحفاظ على حرية العميل في التصرف بدون ضوابط غير معقولة وتحديد المهام وتحريك الداعم البيئي) .

- يتعاون الاخصائي الاجتماعي في المدرسة على إرساء مبادئ وأساليب تسهم في تفتح شخصيات التلاميذ والطلبة والراشدين، وتغرس في نفوسهم احترام الآخرين، والحرص على نصرة السلام وحقوق الإنسان والديمقراطية.

- يتعاون الاخصائي الاجتماعي في المدرسة على اتخاذ التدابير الملائمة لتهيئة مناخ من شأنه أن يساعد على نجاح التربية من أجل التفاهم بين الطلاب ومدرسيهم وإدارة المدرسة والمجتمع لكي تصبح هذه

المؤسسات أماكن مثالية لممارسة التسامح، واحترام حقوق الإنسان، ومزاولة الديمقراطية، والوقوف على تنوع الذاتيات الثقافية وراثتها.

- يتعاون الاختصاصي الاجتماعي في المدرسة على اكتساب المعرفة، والقيم والمهارات للطلاب التي تتعلق بتطبيق نظام قيم حقوق الإنسان في علاقة الشخص مع أفراد عائلته ومجتمعه. ويتم اكتساب بعض المهارات الإنسانية التي تؤدي إلى إدراك تحيز الشخص ضد أفراد في مجتمعه، وتقبل الفوارق الموجودة بين أفراد ذلك المجتمع، وتحمل مسؤولية الدفاع عن حقوق الآخرين، والتوسط في حل النزاعات والعمل على حلها.

- تتضمن برامج تعليم حقوق الإنسان أيضاً نهجاً تعليمياً تفاعلياً فيهتم الاختصاصي باستخدام أساليب تعليم تجعل الطلاب يشتركون في اكتساب مهارات التعبير عن مواقفهم كما تكسيهم مهارات لتطوير معارفهم. يعتبر هذا النهج الذي يعتمد المشاركة بأنه يحفز على التعلم ويراعي النواحي الإنسانية، وبالتالي يعتبر عملياً لأن هذا الشكل من التعليم يتصل بتغيير المواقف والتصرفات أكثر مما يتصل بالنهج الذي يكتفي بإلقاء الندوات والمحاضرات.

- يقوم الاختصاصي الاجتماعي ضمن حقل تعليم حقوق الإنسان للطلاب إلى إيجاد أمثلة مفصلة من شأنها إظهار الاستخدام الحريص للنظرية التعليمية المناسبة لمضمون البرنامج. مثلاً، يجب أن تكون برامج تعليم الطلاب تحتوي على تصاميم (لا مجرد دورات تدريب) تأخذ في الحسبان العملية التي تستخدم لتعليم البالغين. كما ينبغي أن تكون البرامج التي تطبق في المدارس ملائمة من ناحية عمر الطلاب المعنيين ومدى تطور شخصياتهم وأن تتناسب البرامج المخصصة حاجات الطلاب.

دور الخدمة الاجتماعية في المنظمات في مجال حقوق الإنسان :

تقوم مهمة الخدمة الاجتماعية بالأمم التالية :

أولاً : تأكيد الممارسين في مجالات الخدمة الاجتماعية في تعاملهم مع كافة أنساق التعامل " فرد ، أسرة ، جماعة ، مجتمع " على الحقوق الإنسانية التي كفلها الميثاق العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق العالمية

والدولية والمحلية كفلها الميثاق العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق العالمية والدولية والمحلية المرتبطة بتلك الحقوق والأخذ بها فى كافة مواقف الممارسة .

ثانياً : مساهمة العاملين فى مجالات الخدمة الاجتماعية بالمؤسسات المتعددة فى مراجعة التشريعات والقوانين من التفاصيل التى تخرج عن مجال اهتمامها .

ثالثاً : قيام الأخصائيين الاجتماعيين بدراسة الآثار الاجتماعية للتشريعات والمواثيق المحلية لحقوق الإنسان على الأوضاع الاجتماعية بما فى ذلك البناء الاجتماعى ومدى ملائمتها تلك التشريعات ولوائحها التنفيذية للواقع الاقتصادى .

رابعاً : يجب أن تدعم الجمعية القومية للأخصائيين تصديق الأمم المتحدة على الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ومعاهدات الأمم المتحدة مثل اتفاقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية .

خامساً : يجب أن يكون الأخصائيين الاجتماعيين مدركين لانتهاكات حقوق الإنسان والمربطة بحقوق الطفل .

سادساً : يجب أن يدافع الأخصائيين الاجتماعيين عن حقوق الضعفاء ويدنوا سياسات وممارسات واتجاهات التعصب وعدم التسامح والكرهية .
سابعاً : يجب أن تعمل الخدمة الاجتماعية على الحفاظ على حقوق الإنسان فى كافة مجالات للخدمة الاجتماعية سواء الأفراد والأسر والجماعات والمجتمعات .

المعالجة المنهجية للدراسة :

نوع الدراسة :

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية لأنها تعتمد على دراسة الحقائق المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف أو مجموعة من الأدوات ، وعلى هذا فإن هذه الدراسة تسعى للتعرف على إمكانية زيادة المعرفة والفهم وتعديل الاتجاهات والسلوك والمشاركة من جانب طلاب الثانوية العامة بحقوق الإنسان والبيئة الحالية لحقوق الإنسان فى المدارس الثانوية.

المنهج المستخدم :

اعتمدت هذه الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة العشوائية نظراً لأنه يعتمد على جمع بيانات عن متغيرات موضوع الدراسة ، ويتضمن الكشف عن الأوضاع القائمة ومحاولة النهوض بتعليم حقوق الإنسان لدى الطلاب .

3- عينة الدراسة :

1- إطار المعاينة : الطلاب المقيدون بالثانوية العامة بأسوان وعددهم (3480) وذلك في العام الدراسي 2007/2008.

ب- وحدة المعاينة : عينة عشوائية من الطلاب المقيدون بمدارس الثانوية العامة بمدينة أسوان وعددهم (174) بنسبة 5% .

4- أدوات الدراسة :

استمارة استبيان للطلاب المقيدون بمدارس الثانوية العامة بمدينة أسوان حيث تم جمع بيانات الدراسة في الفترة من 2008/3/1 إلى 2008/4/5 .
جدولة وتحليل بيانات الدراسة :
أولاً : صفات وخصائص مجتمع العينة

جدول رقم (1) يوضح نوعية الطلاب عينة الدراسة

م	المتغير	ك	%
1-	ذكر	81	46.6%
2-	أنثى	93	53.4%
	المجموع	174	100%

يتضح من الجدول السابق أن المبحوثين من عينة الدراسة معظمهم من الإناث حيث تمثل (53.4%) من المبحوثين بينما للذكور نسبتهم (46.6%) من المبحوثين وذلك يوضح بأن الإناث يلتزم بالحضور أكثر من الذكور أثناء الدراسة .

جدول رقم (2) يظهر الثقة العمرية للطلاب من عينة الدراسة

م	المتغير	ك	%
-1	15 -	30	17.2%
-2	17 -	132	75.9%
-3	19 فأكثر	12	6.9%
	المجموع	174	100%

يتضح من الجدول السابق أن معظم المبحوثين من الطلاب تتراوح أعمارهم ما بين (17) سنة فأكثر وهذا يتناسب مع المرحلة التعليمية لطلاب الثانوية العامة (الصف الثالث) وهذه المرحلة من أكثر المراحل العمرية للشباب للبحث عن معرفة الأشياء والرغبة في التنقيف والمطالبة بحقوقهم وإثبات بأنهم على علم بكل أمور الحياة ومن الضروري استثمار هذه القدرات في تعليم حقوق الإنسان لديهم بطريقة سليمة وبما يتفق مع السياسة العامة للدولة .

جدول رقم (3) يبين الصف الدراسي للطلاب عينة الدراسة

م	المتغير	ك	%
-1	الأول	3	1.7%
-2	الثاني	39	22.4%
-3	الثالث	132	75.9%
	المجموع	174	100%

يتضح من الجدول السابق والذي يبين الصف الدراسي للطلاب عينة الدراسة أن نسبة (75.9 %) يمثلون الصف الدراسي الثالث تليها نسبة (22.4%) في الصف الدراسي الثاني بينما نسبة (1.7%) في الصف الدراسي الأول .

جدول رقم (4) يبين محل إقامة للطلاب عينة الدراسة

م	المتغير	ك	%
1-	حضر	111	63.8%
2-	ريف	63	36.2%
	المجموع	174	100%

يتضح من الجدول السابق الذى يوضح محل إقامة للمبحوثين بأن معظم الطلاب من الحضر ونسبتهم (63.8%) بينما المبحوثين من الريف نسبتهم (36.2%) ويرجع ذلك إلى الاهتمام بالتعليم الثانوى بالحضر أكثر من الريف وأيضاً وجود المدارس الثانوية بالحضر .

ثانياً - البيئة الحالية لحقوق الإنسان بالمدرسة :

جدول رقم (5) يوضح مدى مناسبة البيئة الحالية لحقوق الإنسان بالمدرسة

م	البيئة الحالية لحقوق الإنسان في المدارس الثانوية	نعم	لا	التكرار	المتوسط	النسبة المئوية	الترتيب
1	توجد حالات عنف بين الطلاب داخل المدرسة	103	7	64	309	5.4	7
2	يوجد تحيز ضد بعض الطلاب من جانب إدارة المدرسة	84	25	65	329	5.7	5
3	توجد إجراءات حاسمة عندما يشكو الطلاب من التعرض للعنف	77	38	59	366	6.4	3
4	يؤخذ رأى الطلاب عند وضع قواعد مدرسية	27	15	132	243	4.2	14
5	يطوع الطلاب مدرسيهم دون أن يفهموا الأوامر	88	27	59	319	5.6	6

٢	البيئة الحالية لحقوق الإنسان في المدارس الثانوية	نعم	لا أش أش	لا	التكرار المجموع	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
6	تستخدم العلاقات الطيبة لفرض النظام والانضباط داخل المدرسة	74	16	84	338	112.7	5.9	4
7	تجرى انتخابات اتحاد الطلاب بحرية تامة بين الطلاب	152	7	15	485	161.7	8.5	1
8	يقوم مدير المدرسة بمقابلة الطلاب بمكتبه بالتساوي	17	29	128	237	79	4.1	15
9	يلقى الطلاب معاملة متساوية داخل المدرسة	60	15	99	3.9	103	5.4	7
10	يعمل المعلمون كفريق لمعاونة كل الطلاب على حل مشكلاتهم	18	29	127	239	79.7	4.1	15
11	أولياء الأمور لديهم رضا عن معاملتكم داخل المدرسة	53	26	95	3.6	102	5.3	9
12	يشعر الطلاب بالمهانة داخل المدرسة	57	22	95	386	128.7	6.7	2
13	ظروف مبنى المدرسة غير مناسب للحياة الكريمة	117	27	30	261	87	4.6	10
14	تساعد المناهج الدراسية على تعليم حقوق الإنسان	15	28	131	232	77.3	4	18

٢	البيئة الحفلية بحقوق الإنسان في المدارس الثانوية	نعم	لا أدما	لا	التكرار المجموع	الوزن المرجع	النسبة المرجحة	الترتيب
15	يشارك الطلاب في جعل غرف دراستهم مريحة	27	13	134	241	80.3	4.2	13
16	التجهيزات والمواد للتعليمية متاحة بالتساوي للطلاب جميعاً	19	38	117	205	83.3	4.4	11
17	يقوم الأخصائي الاجتماعي بتقديم تبسيط عن حقوق الإنسان للطلاب	9	21	144	213	71	3.7	19
18	الجدول الدراسي مريحة ولا تسمح بتعليم حقوق الإنسان	128	19	27	247	82.3	4.3	12
19	الاستعداد للامتحانات أهم من تعلم حقوق الإنسان	164	5	5	189	63	3.3	20
20	توجد إمكانات لممارسة أنشطة ترتبط بحقوق الإنسان	22	17	135	235	78.3	1.4	15

بالنظر إلى بيانات الجدول السابق الذي يوضح مدى مناسبة البيئة
المدرسية لتعليم حقوق الإنسان كانت استجابات حسب الأوزان المرجحة
كالآتي :

تجرى انتخابات اتحاد الطلاب بحرية بين الطلاب أعلى وزن مرجح
(161.7) وأعلى ترتيب ثم يليها في الوزن والترتيب يشعر الطلاب
بالمهانة داخل المدرسة ثم يليها في الوزن إجراءات حاسمة عندما يشكو

الطلاب من التعرض للعنف ثم يليها فى الوزن العلاقات الطيبة لفرض النظام والانضباط داخل المدرسة ثم يليها فى الوزن التحيز من جانب إدارة المدرسة لبعض الطلاب ثم يليها فى الوزن والترتيب طاعة الطلاب لمدرسيهم داخل المدرسة ثم يليها فى الوزن والترتيب تواجد حالات العنف بين الطلاب داخل المدرسة وجاءت معها فى نفس الوزن والترتيب المعاملة المتساوية للطلاب داخل المدرسة ثم يليها فى الوزن والترتيب رضا أولياء الأمور عن معاملة أبنائهم ثم يليها فى الوزن والترتيب مبنى المدرسة غير مناسب للحياة الكريمة ثم يليها فى الوزن والترتيب التجهيزات والمواد التعليمية المتاحة بالتساوى للطلاب داخل المدرسة ثم يليها فى الوزن والترتيب الجداول الدراسية مزدحمة ولا تسمح بتعليم حقوق الإنسان ثم يليها فى الوزن والترتيب غرف الدراسة مريحة للطلاب ثم يليها فى الوزن والترتيب يؤخذ رأى الطلاب عند وضع قواعد مدرسية ثم يليها فى الوزن والترتيب مدير المدرسة يقابل الطلاب بمكتبه بالتساوى وجاءت معها فى نفس الوزن والترتيب المعلمين كغريق لمعاونة الطلاب على حل مشاكلهم ثم يليها فى الوزن توجد إمكانيات لممارسة أنشطة ترتبط بحقوق الإنسان ثم يليها فى الوزن للمناهج الدراسية تساعد على تعليم حقوق الإنسان ثم يليها فى الوزن قيام الأخصائى الاجتماعى بتقديم وتبسيط عن حقوق الإنسان وجاءت أقل وزن مرجح وآخر ترتيب الاستعداد للامتحانات أهم من حقوق الإنسان .

وباستقراء بيانات الجدول السابق نرى أن بيئة المدرسة متاحة لتعليم حقوق الإنسان لطلاب الثانوية وهذا من خلال الأنشطة المدرسية التى تمارس من خلال التربية الاجتماعية مثل الاتحادات الطلابية لو تم تنفيذ الانتخابات بين الطلاب بحرية تامة فإن ذلك يساعد على تعميق للديمقراطية داخل الطلاب وبالتالي يساعد على فهم حقوق الإنسان بين الطلاب كذلك لو إتاحة الفرصة إلى فرض تعليم حقوق الإنسان داخل المناهج الدراسية ويتم فيها امتحان آخر العام ذلك يوضح مدى تعميق الديمقراطية داخل نفوس الطلاب وبالتالي تعلم حقوق الإنسان بطريقة

إيجابية كذلك توفر الإمكانيات داخل المدرسة وتوفر المعلمين وتوافر الكوادر التعليمية ذات الكفاءة كلها من وسائل تعليم حقوق الإنسان إذن نستخلص من ذلك أن بيئة المدرسة لديها الاستعداد لتعلم حقوق الإنسان لذلك نرى الدراسة أنه يجب تعميم تعليم حقوق الإنسان بين الطلاب داخل المدارس لأن المدرسة هي الأسرة الثانية التي تساعد على تشكيل شخصية الطالب وبناء الشخصية السوية التي تعيد المجتمع ويتفق ذلك مع البرنامج العالمي للتنقيف (2005 - 2007) والمستمتر حتى الآن كمرحلة أولى للتنقيف) وكذا مع ما ورد في كتاب مبادئ تدريس حقوق الإنسان لطلاب المدارس الثانوية وهذا يمثل تحدياً للخدمة الاجتماعية ليس في المشاركة في تعليم حقوق الإنسان إنما في البيئة المدرسية نفسها والتي من المفترض أن تشكل نموذجاً لحقوق الإنسان والتي تكون موضع احترام في حجرة الدراسة وبين العاملين بالمدرسة حتى يكون لتعليم حقوق الإنسان فائدة عملية خاصة وإن للطلاب بقضون وقتاً طويلاً في المدرسة يدرسون فيه المدرس والعاملين ، فالتصرفات من جانب إدارة المدرسة يجب أن تتفق وكرامة الإنسان لأن تعليم حقوق الإنسان للطلاب يقوم على الاحترام المتبادل بين جميع الأطراف للفاعلة كموامل فاعلة حتى يحدث التأثير الإيجابي .

ثالثاً : المعرفة بحقوق الإنسان :

جدول رقم (6)

يوضح المعرفة بحقوق الإنسان من جانب طلاب الثانوية عينة الدراسة

م	الاستجابة	ك	%
1-	نعم	125	71.8%
2-	لا	49	28.2%
	المجموع	174	100%

يتضح من الجدول السابق أن معظم الطلاب عينة الدراسة لديهم معرفة بحقوقهم بنسبة (71.8%) بينما نسبة (28.2%) ليس لديهم معرفة بحقوق

الإنسان وذلك مؤشر بأن الطلاب في حاجة إلى زيادة المعرفة لديهم بحقوق الإنسان في المدارس وبخاصة الثانوية لنمو شخصياتهم .

جدول رقم (7) يبين مصادر المعرفة بحقوق الإنسان لطلاب

م	العبارة	ك	%
أ-	التلفزيون والفضائيات	123	70.6%
ب-	المجلات والصحف اليومية	42	81.6%
ج-	الأصدقاء	33	18.9%
د-	المدرسة	49	28.1%
هـ-	مؤسسات المجتمع	26	14.9%
و-	الأسرة	33	18.9%
ز-	شبكات الانترنت	43	24.7%

يتضح من الجدول السابق بأن مصادر المعرفة لدى المبحوثين بحساب النسبة المئوية بأن التلفزيون والفضائيات أعلى نسبة وهي (70.6%) ثم يليها في النسبة للمجلات والصحف اليومية بنسبة (81.6%) ثم يليها في الأنشطة المدرسية بنسبة (28.1%) ثم تليها في النسبة شبكات الانترنت بنسبة (24.7%) من المبحوثين ثم تليها في النسبة الأسرة بنسبة (18.9%) والتي تتفق مع الأصدقاء ثم يليها في النسبة مؤسسات المجتمع بنسبة (8.5%) ويستقرأ بيانات الجدول تتضح أن مصادر المعرفة بحقوق الإنسان متنوعة وضعيفة ولا توجد مصادر ثابتة توضح الحقوق الإنسانية بطريقة صحيحة لأن المصادر الواضحة بعاليه بالجدول ربما تقدم حقوق الإنسان بطريقة خاطئة حيث لا توجد قواعد ملزمة للتوجهات في وسائل الإعلام أن وجهة النظر المطوَّحة قد تكون شخصية وليست على أسس مهنية فإذا اعتنقها الشباب سوف توجد خطورة على مفاهيم حقوق الإنسان الصحيحة لدى الشباب لذلك يجب أن يكون هناك مصادر معرفة تحت سيطرة الدولة ومؤسساتها التعليمية من خلال المدارس والجامعات .

جدول رقم (8) يوضح أنواع الحقوق التي يدركها الطلاب

م	العبارة	ك	%
أ-	الحق في التعليم	105	60.3%
ب-	الحق في الرعاية الصحية	96	55.1%
ج-	الحق في المشاركة السياسية	66	37.9%
د-	الحقوق الاقتصادية	30	17.2%
هـ-	الحقوق الاجتماعية	56	32.1%
و-	الحفاظ على الحياة	84	48.2%
ز-	عدم التمييز	20	11.4%
ح-	الحق في العدالة	59	33.9%
ط-	الحق في الحماية	66	37.9%
ك-	الحق في السلم وعدم العنف	61	35.05%

بالنظر إلى بيانات الجدول السابق الذي يوضح الحقوق التي لدى الطلاب معرفة بها فنجد الحق في التعليم أعلى نسبة (60.3%) ثم تليها الحقوق الصحية (55.1%) ، ثم يليها في النسبة الحفاظ على الحياة بنسبة (48.2%) من المبحوثين من عينة الدراسة ، ثم تليها في النسبة الحق في المشاركة السياسية بنسبة (37.9%) وينفس النسبة الحق في الحماية ، ثم تليها في النسبة الحق في السلم وعدم العنف بنسبة (35.05%) من المبحوثين أما الحفاظ على العدالة بنسبة (33.9%) من المبحوثين ثم تليها الحق في الحماية 32.1% ثم يليها في النسبة الحقوق الاجتماعية بنسبة (32.1%) من المبحوثين. ثم يليها في النسبة الحقوق الاقتصادية بنسبة (17.2%) ثم جاءت في آخر الترتيب الحفاظ على عدم التمييز بنسبة (11.4%) ، ويتفسير هذه البيانات نرى بأن الطلاب لديهم معرفة بحقوق الإنسان ولكنها محدودة وتحتاج إلى برامج موجهة بالمدارس مما يشير إلى إمكانية زيادة معرفتهم على الرغم من دور المدرسة المحدود لذلك يجب زيادة الوعي بحقوق هؤلاء الطلاب عن طريق تعليمهم حقوق الإنسان في المناهج والأنشطة التي يشرف عليها الاختصاصي الاجتماعي والمدرسين

بالمدرسة أوضحت إحدى الدراسات التي وردت في نشرة الأمم المتحدة (مبادئ تدريس حقوق الإنسان - أنشطة عملية لتلاميذ الابتدائية والثانوية 2003) أن بعض الطلاب يعانون من عدم الثقة والذي يحد من قدرتهم على التجاوب الاجتماعي مع الآخرين فمن الصعب أن تهتم بحقوق شخص آخر إذا لم تحصل عليه فيجب تدريس حقوق الإنسان مع استخدام تمارين الثقة والتسامح بما يساعد على إيجاد جو طيب في حجرة الدراسة .

جدول رقم (9) يوضح مدى وجود دور للأسرة في تعريف المبحوثين بحقوق الإنسان

م	الاستجابة	ك	%
أ-	نعم	33	18.9%
ب-	لا	141	81.1%
ز-	المجموع	174	100%

يتضح من الجدول السابق بأن معظم المبحوثين أجابوا بالاعتماد دور الأسرة في تعريف أبنائهم الطلاب بحقوق الإنسان على الرغم من أن الأسرة أولى مصادر المعرفة للفرد ولذلك يجب أن يكون لدى الأسرة معرفة بحقوق الإنسان لتعرف ابنهم الطالب بحقوقه .

جدول رقم (10) يبين دور الأسرة في تعريف الطلاب بحقوق الإنسان

م	العبرة	ك	%
أ-	المساواة بين الأخوة داخل المنزل	81	46.5%
ب-	التعاون بين أفراد الأسرة	60	34.4%
ج-	العلاقات الطيبة داخل الأسرة	45	25.8%
د-	البعد عن التمييز والعنف	42	24.1%
هـ-	الاحترام المتبادل بين أفراد الأسرة	51	29.3%
و-	الحوار المتبادل بين أفراد الأسرة	57	32.7%
ز-	استقرار الجو الأسرى	57	32.7%

بالنظر إلى بيانات الجدول السابق الذي يوضح دور الأسرة في معرفة الطلاب بحقوقهم حسب استجابات المبحوثين من عينة الدراسة فكانت أعلى

النسب المساواة بين الأخوة داخل المنزل بنسبة (46.5%) ثم يليها التعاون بين أفراد الأسرة ثم يليها استقرار الجو الأسرى ثم يليها الحوار المتبادل بين أفراد الأسرة ثم الاحترام المتبادل بين أفراد الأسرة ثم يليها العلاقات الطيبة داخل الأسرة ثم جاءت آخر النسب البعد عن التمييز والعنف بنسبة (24,1%) ويرجع ذلك إلى أهمية وجود استقرار أسرى لتعليم الطلاب حقوق الإنسان ومدى العلاقات والتعاون الذى يسود داخل الأسرة لكن الأسرة غير المستقرة ودخلها العنف والتفكك لا تستطيع تعليم أبنائها حقوق الإنسان .

جدول رقم (11) يظهر مدى قدرة المدرسة على تعريف الطلاب بحقوق الإنسان

م	الاستجابة	ك	%
أ-	نعم	47	27.1%
ب-	لا	130	72.9%
	المجموع	174	100%

يتضح من الجدول السابق هل للمدرسة دور فى تعريف الطلاب بحقوق الإنسان من خلال استجابات المبحوثين من عينة الدراسة أن معظمهم استجابوا بعدم إلى ضرورة إصدار تشريعات ونشوات وتحديد برنامج عمل يتفق مع الوطنية لتعليم حقوق الإنسان فى المدارس.

جدول رقم (12) يبين دور المدرسة فى تعريف الطلاب بحقوق الإنسان

م	المهارة	ك	%
أ-	توجيه الأنشطة المختلفة بالمدرسة	42	12.6%
ب-	القيام بالمشاركة فى الاتحادات الطلابية	33	18.9%
ج-	ربط المدرسة بالمؤسسات الأخرى	12	6.8%
د-	للتوعية من جانب المدرسين داخل الفصل الدراسي	22	24.2%
هـ-	قيام الاختصاصى الاجتماعى بالتوعية من خلال الأنشطة	17	9.7%
و-	الإذاعة المدرسية	45	18.3%

بالنظر إلى بيانات الجدول السابق الذى يوضح دور المدرسة فى تعريف الطلاب بحقوقهم فكانت استجابات المبحوثين كما يلى : التوعية من جانب المدرسين داخل الفصل أعلى نسبة حيث كانت نسبتها (24.2%) ثم يليها القيام بالمشاركة فى الاتحادات الطلابية ويأتى بعد ذلك الإذاعة المدرسية ثم أقل للنسب ربط المدرسة بالمؤسسات الاجتماعية الأخرى بنسبة (6.8%) وذلك يوضح أهمية دور المدرسة فى تعليم الطلاب بحقوقهم من خلال الأنشطة المختلفة بالمدرسة كما يجب تفعيل أداء الاخصائي الاجتماعي عن طريق البرامج للتربية للقيام بدوره الذي يمثل جوهر المهنة المرتبط بالتنقيف في مجال حقوق الإنسان.

جدول رقم (13)

يوضح هل للمؤسسات المجتمعية دور فى تعريف الطلاب بحقوق الإنسان

م	الاستجابة	ك	%
أ-	نعم	82	47.2%
ب-	لا	92	52.8%
	المجموع	174	100%

يتضح من الجدول السابق بأن معظم المبحوثين استجابوا بنعم لدور المؤسسات الموجودة فى المجتمع لتعليم حقوق الإنسان وتعريف الناس والطلاب بحقوقهم من خلال وسائلها المتعددة داخل المجتمع بينما استجابوا بلا نسبة (52.8 %) من المبحوثين بعدم وجود دور لمؤسسات المجتمع فى تعريفهم بحقوق الإنسان .

جدول رقم (14) يوضح المؤسسات التى تهتم بتنقيف الطلاب بحقوق الإنسان

م	العبرة	ك	%
أ-	وسائل الإعلام المحلية	54	31.03%
ب-	الأحزاب والمحليات	45	25.8%
ج-	مركز الشباب	31	17.8%
د-	المعاجد	35	20.1%
هـ-	الجمعيات الأهلية	31	17.8%

بالنظر إلى بيانات الجدول السابق الذى يوضح المؤسسات التى تهتم بتنقيف الطلاب حقوق الإنسان من وجهة نظر المبحوثين فكانت كالتالى : وسائل الإعلام المحلية أعلى نسبة (31.03%) وجاءت بعدها الأحزاب والمحليات بنسبة (25.8%) ثم يليها فى النسبة المساجد بنسبة (20.1%) ثم يليها فى النسبة الجمعيات الأهلية ، مركز الشباب بنسبة (17.8%).

ويتميز هذه البيانات بتضح أن هناك مؤسسات فى المجتمع تهتم بتنقيف الطلاب بحقوق الإنسان ولكن بمحدودية مقارنة بالتوجهات والمتغيرات العالمية الراهنة .

جدول رقم (15) يبرز اتجاهات الطلاب نحو حقوق الإنسان

م	العبرة	نعم	إلى حد ما	لا	التردد المجمع	الوزن المريج	الترتيب
1	معلومات متنوعة عن حقوق الإنسان	48	123	3	393	131	8
2	الالتزام بأداء الواجبات تجاه المدرسة	93	63	18	423	141	6
3	تعريف زملائى بحقوقهم	45	81	48	345	115	15
4	الحصول على الحقوق التى تساهم فى تنمية المجتمع	156	15	3	501	167	3
5	يمانى الزملاء من عدم حصولهم على الحقوق	63	87	24	387	129	9
6	وجود فكرة جيدة عن حقوق التعليم	90	51	33	405	135	7
7	حقوق الإنسان هى توافير الحياة الكريمة لكل فرد	150	24	-	498	166	4
8	حقوق الإنسان تعنى توافير للحماية للإنسان	126	36	12	462	154	5
9	يوجد اهتمام لمساعدة الزملاء للتعبير عن آرائهم	57	78	39	366	122	12

م	العبارة	نعم	إلى حد ما	لا	التكرار المجمع	الوزن المرجح	الترتيب
10	المدرسة تساهم في تعريف الطلاب بحقوقهم	51	72	51	348	116	14
11	مدى المسئولية تجاه التعرف بحقوق الطلاب	63	78	33	378	126	10
12	مساعدة الزملاء في التعبير عن آرائهم	62	67	45	365	121.7	13
13	الحقوق تعطى تميز الناس عن بعضهم	21	18	135	234	78	17
14	المشاركة في الانتخابات بالمدرسة	69	60	45	372	124	11
15	الإطلاع على كل ما يكتب عن حقوق الإنسان	27	111	36	339	113	16
16	حقوق الإنسان تهتم بالمعاملات الإنسانية للطيبة	156	18	-	504	168	2
17	حقوق الإنسان مطلب أساسي في الأديان السماوية	162	9	3	507	169	1
18	المدرسين يهتمون بتوفير الرعاية للطلاب	39	93	42	345	115	15
19	الشعور بالحرية والأمن داخل المجتمع المدرسي	66	60	48	366	122	12

بالنظر إلى بيانات الجدول السابق لأذى يوضح اتجاهات الطلاب نحو حقوق الإنسان فكانت استجابات عينة الدراسة حسب الأوزان المرجحة كالآتي :

حقوق الإنسان مطلب أساسي في الأديان السماوية أعلى وزن مرجح (169) وأول ترتيب ثم يليها في الوزن والترتيب حقوق الإنسان تهتم بالمعاملات الإنسانية الطيبة ثم يليها في الوزن والترتيب الحصول على الحقوق التي تساهم في تنمية المجتمع ثم يليها في الوزن والترتيب حقوق

الإنسان هي توفير الحياة الكريمة لكل فرد ثم يليها في الوزن والترتيب حقوق الإنسان تعنى توفير الحماية للإنسان ثم يليها في الوزن والترتيب الالتزام بأداء الواجبات تجاه المدرسة ثم يليها في الوزن والترتيب وجود فكر جيد عن حقوق التعليم ثم يليها في الوزن والترتيب معلومات متنوعة عن حقوق الإنسان ثم يليها في الوزن والترتيب يعانى الزملاء من عدم حصولهم على الحقوق ثم يليها في الوزن والترتيب مدى المسؤولية تجاه تعريف الطلاب بحقوقهم ثم يليها في الوزن والترتيب المشاركة فى الانتخابات بالمدرسة ثم يليها في الوزن والترتيب الشعور بالأمن والحرية داخل المجتمع المدرسى ثم مساعدة الزملاء للتعبير عن آرائهم ثم يليها في الوزن والترتيب دور المدرسة فى تعريف الطلاب بحقوقهم ثم تليها فى الوزن والترتيب تعريف زملاؤه بحقوقهم ثم يليها فى الوزن والترتيب الإطلاع على كل ما يكتب عن حقوق الإنسان ثم الحقوق تعنى تميز الناس عن بعضهم ثم جاءت أقل الأوزان المرجحة والترتيب فى المدرسين يهتمون برعاية الطلاب بوزن مرجح (78) .

وبتفسير هذه البيانات يتضح بأن الباحثين من عينة الدراسة لديهم معرفة عن حقوق الإنسان متمثلة فى العدالة والحماية والأمن والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمساواة والقيم الدينية لكن لأبد من تعليم هذه المبادئ داخل المؤسسات التعليمية على أسس صحيحة ومن خلال مناهج دراسية تحت إشراف علماء متخصصين فى مجال حقوق الإنسان.

جدول رقم (16) .

صور المشاركة لدى الطلاب فى التوعية بحقوق الإنسان (ن = 174)

م	العبارة	نعم	إلى حد ما	لا	لا أعلم	لا أعرف	مجموع
1	أساعد زملاي على معرفة حقوقهم داخل المدرسة	35	22	117	266	88.6	3
2	أقوم بإتاحة الفرصة لزملاي للتعبير عن رغباتهم	22	17	135	235	78.3	6

م	العبارة	نعم	إلى حد ما	لا	لا أعلم	لا أعرف	لا أعرف
3	أقوم بمساعدة أختي للحصول على حقوقهم داخل المنزل	14	18	142	220	73.3	8
4	أقوم بدور عن طريق اتحاد الطلاب لتوعية زملائي بحقوقهم	30	25	119	255	85.0	4
5	أشجع زملائي على التمسك بحقوقهم	15	13	146	217	72.3	9
6	أساعد زملائي على التمتع بالحرية في حدود نظم المدرسة	28	8	138	238	79.3	5
7	أقوم بالمشاركة في خدمة وحماية البيئة المجاورة	78	9	87	339	113.0	1
8	أشارك في إقامة ندوات للتوعية بحقوق الإنسان	21	11	142	227	75.6	7
9	أعمل على تعريف جيرانى بمعلومات عن حقوق الإنسان	9	5	160	197	65.7	11
10	أشجع زملائي للتعبير عن حقوقهم أثناء ممارسة الأنشطة	53	13	108	293	97.7	2
11	أشارك في الإذاعة المدرسية لتعريف زملائي بحقوقهم	14	4	156	206	68.7	10

جدول رقم (17)

يظهر مدى مساهمة الأنشطة المدرسية في تعليم الطلاب بحقوق الإنسان

م	الاستجابة	ك	%
أ-	نعم	54	31.1%
ب-	لا	120	68.9%

يتضح لنا من خلال الجدول السابق الذى الذى أكد على محدودية قيام الأنشطة المدرسية بدورها فى تعليم الطلاب حقوق الإنسان بنسبة (68.9%) مما يتطلب تفعيل الأنشطة داخل المدرسة .

جدول (18)

يوضح الأنشطة التى تسهم فى تعليم الطلاب حقوق الإنسان

م	العبرة	ك	%
أ-	الأنشطة الاجتماعية	16	9.1%
ب-	الأنشطة الرياضية	25	14.1%
ج-	الأنشطة الثقافية	36	20.6%
د-	الأنشطة الفنية	18	10.3%

يتضح لنا من خلال الجدول السابق الذى يظهر الأنشطة التى تقدمه المدرسة المرتبطة بتعريف الطلاب بحقوق الإنسان الأنشطة الثقافية بنسبة (20.6%) والأنشطة الرياضية (14.1%) بينما الأنشطة الفنية (10.3%) وأخيراً الأنشطة الاجتماعية (9.1%).

وذلك يدل على زيادة للتوسع فى الأنشطة التى تقدمها المدرسة المرتبطة بحقوق الإنسان وذلك من خلال حث وزارة التربية والتعليم على زيادة الأنشطة المرتبطة بتنمية ثقافة حقوق الإنسان من خلال ممارسة الأنشطة المرتبطة بالانتماء للمجتمع ونشر الديمقراطية من خلال الاتحادات الطلابية التى تعمق روح القيادة والمسؤولية الاجتماعية والمحافظة على البيئة وحماية المجتمع وذلك من خلال النشرات الوزارية داخل المدارس .

جدول رقم (19)

يوضح نوعية الأنشطة الثقافية التي تسهم في تعليم حقوق الإنسان للطلاب

م	العبرة	ك	%
أ-	المسابقات الثقافية	27	5.5%
ب-	الندوات والمناظرات	21	12.06%
ج-	مسابقات الشعر والإلقاء والخطابة	17	9.7%
د-	المجلات والمصحف المدرسية	35	20.1%
هـ-	المحاضرات للتقنية	6	3.4%

يتبين من الجدول السابق والذي يوضح الأنشطة المدرسية التي تسهم في تعليم حقوق الإنسان للطلاب وهي أنشطة محدودة وغير فاعلة ، فنجد أن المجلات والمصحف المدرسية جاءت بنسبة (20.1%) ثم الندوات والمناظرات تليها بنسبة (12.06%) وذلك يدل على ضرورة زيادة وتنوع الأنشطة الثقافية بالمدرسة لتنمية الوعي بحقوق الإنسان لدى الطلاب وهذه الأنشطة هي وسائل يتم من خلالها تعليم حقوق الإنسان للطلاب .

جدول رقم (20)

يوضح نوعية الأنشطة الفنية التي تسهم في تعليم حقوق الإنسان للطلاب

م	الاستجابة	ك	%
أ-	مسابقات للفنون المسرحية	9	5.1%
ب-	مسابقات الفنون التشكيلية	7	4.2%

يشير الجدول السابق والذي يوضح الأنشطة الفنية بالمدرسة التي تسهم في تعليم حقوق الإنسان أيضاً محدودة وليس لها تأثير فعال والتي منها مسابقات الفنون المسرحية تليها بنسبة (5.1%) مسابقات الفنون التشكيلية وهذا يدل على عدم الاهتمام بالأنشطة الفنية بالمدرسة من خلال إقامة

الحفلات والمسرحيات التي من خلالها تناقش قضايا الحرية والديمقراطية وحماية البيئة والمساواة من خلال ادوار تمثيلية للطلاب بالمدرسة من خلال تنفيذهم للمسابقات والحفلات الفنية بالمدرسة .

جدول رقم (21)

يوضح نوعية الأنشطة الرياضية التي تسهم في تعليم حقوق الإنسان للطلاب

م	الاستجابة	ك	%
أ-	الألعاب الجماعية	13	7.4%
ب-	الألعاب الفردية	8	4.5%

يبرز الجدول السابق والمرتبط بإسهامات الأنشطة الرياضية في تعليم حقوق الإنسان للطلاب أن دورها محدود وليس له تأثير حيث لا يوجد ترابط بين النشاط الرياضي المدرسي وتوجيهات الوزارة لتعليم حقوق الإنسان .

جدول رقم (22)

يوضح نوعية الأنشطة الاجتماعية التي تسهم في تعليم حقوق الإنسان للطلاب

م	العبارة	ك	%
أ-	معسكرات الخدمة العامة	9	5.1%
ب-	تبادل الزيارات بين المؤسسات الاجتماعية	7	4.2%
ج-	مسابقة دورى المعلومات	8	4.5%
د-	الاشتراك فى جماعة الهلال الأحمر	12	6.8%
هـ-	مسابقة للطلاب والطالبات المثاليين	4	2.2%

يتضح من خلال الجدول السابق الذى يبرز دور الأنشطة الاجتماعية بالمدرسة في تعليم الطلاب حقوق الإنسان أن دورها محدود وليس له التأثير الايجابي المتوقع لعدم وجود نشرات توجيهية للأخصائي الاجتماعي

وعدم الاهتمام من جانب الوزارة والمديريات للتعليمية بتقل الأخصائي للمشاركة في تعليم حقوق الإنسان ، وهذا يشير إلى أن الاشتراك في جماعات يؤثر على تعليم حقوق الإنسان بنسبة (6.8%) ومعسكرات الخدمة العامة بنسبة (5.1%). مما يتطلب إعادة النظر في برنامج التربية الاجتماعية بالمدارس وربطه بالقضايا الاجتماعية المعاصرة.

جدول رقم (23)

يوضح مدى قيام الاخصائي الاجتماعي بدوره في تعليم حقوق الإنسان للطلاب

م	المتغير	ك	%
أ-	نعم	37	21.3%
ب-	لا	137	78.7%
	المجموع	174	100%

يتضح من الجدول السابق بأن معظم المبحوثين من الطلاب يرون أن الاخصائي الاجتماعي ليس له دورا في تعليمهم حقوق الإنسان شأن إدارة المدرسة بنسبة (78.7%) وهذا يشير إلى ضرورة ربط الأنشطة الاجتماعية بحاجات الطلاب ومشكلاتهم وقضايا المجتمع.

جدول رقم (24)

يوضح دور الاخصائي الاجتماعي في تعليم حقوق الإنسان للطلاب

م	المعارة	ك	%
أ-	مشاركة الطلاب في الندوات	19	10.9%
ب-	تدعيم الاتجاهات الإيجابية داخل الفصل	22	12.6%
ج-	تشجيع الطلاب على عمل المجلات المطبوعة	11	6.3%
د-	مشاركة الطلاب في مشروعات تخدم البيئة	9	5.1%
هـ-	ممارسة الأسلوب الديمقراطي مع الطلاب	7	4.02%
ز-	تعميق الانتماء لدى الطلاب	6	3.4%

بالنظر إلى بيانات الجدول السابق الذى يوضح دور الاخصائى الاجتماعى فى توعية الطلاب بحقوقهم الإنسانية من وجهة نظر الطلاب كما يلى :

تدعيم الاتجاهات الايجابية داخل الفصل بنسبة (12.6%) ثم يليها مشاركة الطلاب فى الندوات بنسبة (10.9%) ثم يليها ثم يليها تشجيع الطلاب على عمل المجالات المطبوعة ثم يليها تعميق الانتماء لدى الطلاب ثم يليها ممارسة الأسلوب الديمقراطى مع الطلبة ثم يليها مشاركة الطلاب فى مشروعات خدمة البيئة .

وذلك يوضح بأن للأخصائى الاجتماعى دور فى توعية الطلاب بحقوق الإنسان من خلال الأنشطة والبرامج التى ينفذها داخل المدرسة لأن الخدمة الاجتماعية مرتبطة بحقوق الإنسان والمحافظة عليها .

جدول رقم (25)

يبين مدى وجود معوقات تحد من معرفة الطلاب بحقوق الإنسان

م	الاستجابة	ك	%
أ-	نعم	147	84.5%
ب-	لا	27	15.5%
	المجموع	174	100%

يتضح من الجدول السابق الذى يوضح بأن هناك معوقات تحد من معرفة الطلاب بحقوق الإنسان بنسبة (84.5%) من استجابات المبحوثين بينما نسبة (15.5%) من المبحوثين ليس لديهم معرفة بهذه المعوقات وذلك يوضح أن هناك معوقات داخل المدرسة تحد من تعليم حقوق الإنسان للطلاب .

جدول رقم (26)

يوضح المعوقات التي تزيد من نقص الوعي لدى الطلاب بحقوق الإنسان

م	المعارة	ك	%
أ-	نقص للمعلومات عن حقوق الإنسان	55	8.9%
ب-	عدم اهتمام لإدارة المدرسة بحقوق الإنسان	102	16.5%
ج-	عدم الربط بين الأنشطة المدرسية وحقوق الإنسان	128	20.7%
د-	ضعف التعاون بين الأخصائي وإدارة المدرسة في هذا المجال	95	18.6%
هـ-	عدم وجود الوقت الكافي للطلاب	120	19.4%
و-	غياب الديمقراطية في المجتمع	118	19%
ز-	عدم الربط بين المنهج الدراسي وحقوق الإنسان	109	17.4%

بالنظر إلى بيانات الجدول السابق الذي يوضح المعوقات التي تحد من التوعية بحقوق الإنسان لدى الطلاب من وجهة نظرهم كما يلي :

عدم الربط بين الأنشطة المدرسية وحقوق الإنسان أعلى نسبة (20.7%) ثم تليها عدم وجود الوقت الكافي للطلاب ثم تليها غياب الديمقراطية في المجتمع ثم تليها عدم الربط بين المنهج الدراسي وحقوق الإنسان ثم تليها عدم اهتمام إدارة المدرسة بحقوق الإنسان ثم تليها ضعف التعاون بين المدرسة والأخصائي الاجتماعي بتوعية الطلاب بحقوقهم ثم جاءت أقل النسب نقص المعلومات عن حقوق الإنسان بنسبة (8.9%) وذلك يوضح بأن هناك معوقات موجودة داخل المدرسة تحد من توعية وتعريف الطلاب بحقوق الإنسان .

جدول رقم (27)

يوضح مقترحات لتفعيل دور المدرسة في تنمية معرفة الطلاب بحقوق الإنسان

م	العبارة	ك	%
1-	على الأخصائى حث الطلاب بتوعيتهم بالنشاطات المرتبطة بهذا الموضوع وتعاونهم مع إدارة المدرسة	24	32.3%
2-	عقد اجتماعات وندوات ودورات بين الإدارة والمدرسين لتوعيتهم بحقوق الإنسان	24	32.3%
3-	التمثيل للديمقراطى وتبسيط المعلومات حول المعرفة بحقوق الإنسان بين الطلاب والمدرسين	7	10.2%
4-	إتاحة الفرصة لتنمية وعى الطلاب بحقوق الإنسان والعمل على تطويرها	8	11.7%
5-	الاشتراك مع المؤسسات الأخرى وعمل أنشطة تعاونية وندوات توعية ومسابقات علمية وثقافية لتوعية الطلاب بحقوق الإنسان	5	7.3%

يتضح من الجدول السابق والذي يوضح مقترحات لتفعيل دور المدرسة في زيادة وعى الطلاب بحقوق الإنسان أن على الأخصائى حث الطلاب بتوعيتهم بالنشاطات المرتبطة بهذا الموضوع وتعاونهم مع إدارة المدرسة وعقد اجتماعات وندوات ودورات بين الإدارة والمدرسين لتوعيتهم بحقوق الإنسان بنسبة (32.3 %) لكل منهم تليها إتاحة الفرصة لتنمية وعى الطلاب بحقوق الإنسان والعمل على تطويرها بنسبة (11.7 %) تليها التمثيل للديمقراطى وتبسيط المعلومات حول المعرفة بحقوق الإنسان بين الطلاب والمدرسين بنسبة (10.2 %) ثم تليها الاشتراك مع المؤسسات الأخرى وعمل أنشطة تعاونية وندوات توعية ومسابقات علمية وثقافية لتوعية الطلاب بحقوق الإنسان .

وبتفسير هذه البيانات نجد أن الطلاب لديهم إحساساً بأن المدرسة يمكن أن تقوم بدور هام في تعليم مبادئ حقوق الإنسان للطلاب لكي تخلق شباباً لديهم ثقافة بحقوقهم ووعى بواجباتهم تجاه الوطن .

جدول رقم (28)

يوضح مقترحات الطلاب التي تزيد من الوعي بحقوق الإنسان لديهم

م	العبارة	ك	%
1	زيادة مساحة المنهج المقرر في الكتاب المدرسي عن حقوق الإنسان داخل المدرسة	22	26%
2	تفعيل دور الجمعيات الأهلية ومراكز الشباب	6	7%
3	تفعيل دور المؤسسات ووسائل الإعلام المختلفة	49	57%
4	تفعيل دور الأسرة بحقوق الإنسان ومعرفة بها وتطبيقها لها داخل نطاق الأسرة	4	5%
5	الاهتمام الكافي بالمرحلة السنية المختلفة للإنسان	5	6%
	المجموع	86	

يتبين من الجدول السابق والذي يوضح مقترحات الطلاب التي تزيد من الوعي بحقوق الإنسان لديهم أن تفعيل دور المؤسسات ووسائل الإعلام المختلفة بنسبة (57%) تليها زيادة مساحة المنهج المقرر في الكتاب المدرسي عن حقوق الإنسان داخل المدرسة بنسبة (26%) وتليها تفعيل دور الجمعيات الأهلية ومراكز الشباب بنسبة (7%) ثم تليها الاهتمام الكافي بالمرحلة السنية المختلفة للإنسان بنسبة (6%) وأخيراً تفعيل دور الأسرة بحقوق الإنسان ومعرفة بها وتطبيقها لها داخل نطاق الأسرة بنسبة (5%).

ونذلك يوضح بأن الطلاب يعانون من نقص الوعي بحقوق الإنسان كما كفلها الدستور والمنظمات العالمية ويحتجون إلى تضافر أجهزة المجتمع

بقطاعيه الحكومي والأهلي من أجل نشر الوعي بحقوق الإنسان وحماية المجتمع من الثقافات الخاطئة التي تقوم بها بعض الجهات المنحرفة بحجة. **مستخلصات الدراسة الميدانية :**

من خلال العرض السابق لنتائج الدراسة توصل الباحث إلي ما يلي :-

1- توصلت الدراسة إلى البيئة الحالية لحقوق الإنسان في المدارس الثانوية منها :

أ- تمتع الطلاب بالديمقراطية أثناء انتخابات اتحاد الطلاب .

ب - يشعر الطلاب بالمهانة داخل المدرسة .

ج - توجد إجراءات حاسمة عندما يشكو الطلاب من التعرض للعنف .

د - ضعف العلاقات الطيبة والتي تؤثر على النظام والانضباط داخل المدرسة .

هـ- يسيطر التحيز عند بعض الطلاب من جانب إدارة المدرسة .

ي- يلتزم الطلاب بطاعة مدرسيهم دون تفهم الأوامر .

2- بالنسبة للمعرفة واتجاهات الطلاب نحو حقوق الإنسان:-

- أن غالبية الطلاب لديهم معرفة بحقوق الإنسان .

- مصادر المعرفة بحقوق الإنسان عن طريق التليفزيون والفضائيات والندوات في المدرسة والمجلات والصحف اليومية وهذا يشير إلى أن

المدرسة ليس المصدر الأساسي في زيادة معرفة الطلاب بحقوق الإنسان.

- للحقوق التي لدى الطلاب معرفة بها كالحق في التعليم والصحة

والحياة والحقوق الأصلية والمشاركة السياسية .

- أن الأسرة لها دور في تعريف الطلاب بحقوق الإنسان .

- قدرة المدرسة في تعريف الطلاب بحقوق الإنسان محدودة وتحتاج

إلى برامج مقالة .

أما عن اتجاهات الطلاب إيجابية ولديهم الرغبة نحو تعليم حقوق

الإنسان بالمدارس من الدراسة :-

- أ- حقوق الإنسان مطلب أساسى فى الأديان السماوية .
 - ب- تهتم حقوق الإنسان بالمعاملات الإنسانية الطيبة .
 - ج- الحصول على الحقوق يسهم فى تنمية المجتمع .
 - د- تعمل حقوق الإنسان على توفير الحياة الكريمة لكل المواطنين .
 - هـ- تعمل حقوق الإنسان على توفير الحماية للإنسان .
 - و- تسهم حقوق الإنسان فى الالتزام بأداء الواجبات تجاه المدرسة.
- 3- فيما يتعلق بالمعلومات التى تعد من تعليم حقوق الإنسان لطلاب الثانوية العامة.**
- توصلت الدراسة إلى نقص فى المعلومات عن حقوق الإنسان لدى الطلاب.
 - يوجد عدم اهتمام من جانب إدارة المدرسة بحقوق الإنسان عند الطلاب .
 - أظهرت الدراسة عدم الربط يتم الأنشطة المدرسية وحقوق الإنسان داخل المدرسة .
 - بينت الدراسة ضعف التعاون بين الأخصائى الاجتماعى وأداء المدرسة بشأن تعلم حقوق الإنسان للطلاب.
 - أظهرت الدراسة عدم وجود الوقت الكافى للطلاب فى ممارسة حقوق الإنسان .
 - بينت الدراسة غياب الديمقراطية فى المجتمع
 - أوضحت الدراسة عدم الربط بين المنهج الدراسى وحقوق الإنسان للطلاب.
 - 4- توصلت الدراسة إلى إسهامات الأنشطة المدرسية فى تعليم حقوق الإنسان للطلاب :
 - أشارت الدراسة أن هناك دور محدد للأنشطة المدرسية وتعليم الطلاب حقوق الإنسان .

- أوضحت الدراسة عدم وجود مساعدة للطلاب على معرفة حقوقهم في الدراسة عن طريق الأنشطة المختلفة

- أظهرت الدراسة هناك مشاركة محدودة من جانب الطلاب في الأنشطة المدرسية.

- بينت الدراسة أن هناك حرية بين الطلاب للتعبير عن الرأي .

- أوضحت الدراسة أن بعض الطلاب لهم دور من خلال اتحاد الطلاب في توعية زملائهم بحقوق الإنسان.

- أظهرت الدراسة مشاركة الطلاب في إقامة الندوات للتوعية بحقوق الإنسان.

- أوضحت الدراسة أن هناك محاولات محددة من الطلاب في تعريف الجيران بحقوق الإنسان .

- أظهرت الدراسة أن هناك مشاركة محددة في توعية الأخوة من جانب الطلاب بحقوقهم داخل المنزل .

- إنن أوضحت الدراسة أن هناك إسهامات للأنشطة في تعليم حقوق الإنسان لكن بصورة محددة ونحتاج إلى تعليم بحقوق الإنسان داخل المدرسة بصورة منظمة .

نموذج مقترح لدور الخدمة الاجتماعية في تعليم حقوق الإنسان لطلاب الثانوية :

1- مراحل برنامج تعليم حقوق الإنسان : مرحلة تحليل الحالة وتحديد الأهداف : تحليل الحالة الراهنة للمدرسة وحالة حقوق الإنسان والمدرسة يجب أن يقوم الأخصائي الاجتماعي بتحليل الحالة الراهنة لثقافة حقوق الإنسان في المدرسة .. أين نحن الآن من حقوق الإنسان بين الطلاب في المدارس الثانوية - المبادرات التي نفذت لتعليم حقوق الإنسان - المنجزات والنواقص - تحديد مكونات للتنقيف الحالية.

مرحلة تحديد الأولويات وصنع استراتيجيات مناسبة : يجب أن تكون مناسبة وواقعية وفي ضوء عناصر نجاح إدماج حقوق الإنسان (العناصر السابقة تذكر هنا للسياسات التعليمية - تنفيذ السياسات البيئية - التطوير المهني للعاملين) .

2- مرحلة التنفيذ والرصد : (هنا يذكر الجدول الذي قمت بتصميمه) في إطار الأولويات والاستراتيجيات (البرنامج بعد الأخصائي وفريق العمل في نشر خطة التنفيذ) التفاصيل.

3- مرحلة التقييم : تحديد مدى تحقيق الأهداف ومدى النجاح الذي حققناه وفقاً للإستراتيجية وتحديد الدروس المستفادة .

برنامج مقترح لدور الخدمة الاجتماعية في تعليم حقوق الإنسان لطلاب الثانوية

المادة الزمنية	الأدوار المهنية	المهارات المهنية	الوسائل المهنية	المدخل المهنية	حقوق الإنسان	معايير النسق	الأهداف	المشاكل المتعلقة بحقوق الإنسان	المفاهيم الرئيسية
	الاستماع - الإصغاء للمتعلمين العمل من خلال الفرق التجريب الوجداني الوسيط حل المنازعات إتاحة الفرصة للتعبير عن الذات	الاتصال للتفكير بطا للملاحظات للمناقشة	الإذاعة المدرسية الفصل الدراسي الأنشطة الثقافية والاجتماعية	تدليل المسلك التفكير الديني المعرفي	الشرائع السلوكية معايير الأسرة والمدرسة معايير المجتمع المعنى لحقوق الإنسان لإعلان العالمي	الأخصائي الاجتماعي المدرس الولي الأولياء الأمر	الفترة على احترام الذات والوالدين والمدرسة والآخرين للتفكير الاجتماعي	الذات والمجتمع المدرسي المسؤولية للأخوة نفسياً ودينياً الاجتماعي بالواجب	- الحقوق الفردية الحقوق الاجتماعية الحرية والعمالة المساواة المساواة وسيلة الأنشطة الأنشطة
	تغيير المساعدة على التعبير الوسيط المدقق الإصغاء توفير الخدمات المدرسية تفعيل الأنشطة تدعيم الذات اللقاء		لمناظرة الزيارات الإذاعة والمسحقة المدرسية الأنشطة الاجتماعية والتفكير الأنشطة الأنشطة التفكيرية الأنشطة الأنشطة	تدليل المسلك المعرفي المعرفي	الشرائع السلوكية النظم القانونية المطبة والوطنية المنظمات غير الحكومية وثيقة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للمنظمة	الأخصائي الاجتماعي المدرس رجل الدين بالمدرسة أخصائي الأنشطة الاجتماعي المصري الأنشطة	تدعيم الاجتماعية تعزيز المواطنة والتفكير الآخرين التفكير الأنشطة والاجتماعات والحقوق	الحقوق الفردية الحقوق الاجتماعية الحرية والعمالة المساواة المساواة وسيلة الأنشطة الأنشطة	- الحقوق الفردية الحقوق الاجتماعية الحرية والعمالة المساواة المساواة وسيلة الأنشطة الأنشطة

[illegible]

مراجع الفصل الثامن

- 1- يحيى مرسى عيد بدر : أصول علم الإنسان ، الإسكندرية ، دار الوفاء لعنلنا الطباعة والنشر ، 2007 ، ص 5 .
- 2- لعمء ءسفن عبءالمعطى : الءوءة والاعتماد بالءءلم ، القاءرة ، دار السءاب ، 2008 ، ص : 15
- 3- مءمء فءءى موسى : للربفة وءقوق الإنسان ، بر الوفاء لعنلنا للطباعة ، الإسكندرية ، 2006 ، ص 17 .
- 4- ءالء مءمء الزواوى : الءوءة الشاملة فى الءءلم " وأسواق العمل فى الوطن العربى " ، القاءرة ، مءموعة النفل العربفة ، 2003 ، ص 27.
- 5- عبء الكرفم مءمء بءران : عوامل انءطاء ءلامفء الءالوفة العامة عن الءهاب إلى المرسة قرب نهافة العام للءراسى ومءقراءاء ءلها (ءراسفة مفءانفة) ، سلسلة للربفة العربفة ، م7 ، ع 22 ، المركز العربى للءءلم والءءمة ، الإسكندرية ، المكءب للءامفى الءءفء ، أءوبر 2001 ، ص ص 10 : 11.
- 6- ففلفب إسكارس عصام قمر : الإسءراءففة القومفة لإصلاء الءءلم قبل الءامفى (2007 - 2012) الإسكندرية ، المكءب للءامفى الءءفء ، 2008 ص ص : 40 : 96
- 7- مءمء رفءء قاسم : الءءرفاء فى الءءمة الءءماعفة ، مركز نشر وءوزفء للءاب الءامفى ، ءن ، 2005 ، ص 187 .
- 8- الءوءة الإسلامفة الءولفة : ءقوق الإنسان فى الءءالفرم الإسلامفة ، رابطة العالم الإسلامى ، روما ، 25 - 28 فبرافر 2000 .
- 9- ءائم النءار : الغرب وءقوق الإنسان إشكالفة العلاقة والءءولات الءولفة ، مجلة العلوم الءءماعفة ، م29 ، ع4 ، ءامعة الكوفء ، مجلس للنشر العلمى ، 2001 ، ص 8 .

- 10- فضل الله محمد إسماعيل : حقوق الإنسان بين الفكر العربي والفكر الإسلامى ، مكتبة بستان المعارف ، للقاهرة ، 2004 ، ص 1 .
- 11- محي محمد مسعد : حقوق الإنسان ، الإسكندرية ، مركز الإسكندرية للكتاب ، 2006 ، ص 13 .
- 12- عصام توفيق قمر ، سحر فتحى مبروك : الخدمة الاجتماعية المدرسية فى إطار العملية التربوية ، الإسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث ، 2004 ، ص 261 .
- 13- محمد فتحى موسى : للتربية وحقوق الإنسان فى الإسلام ، دار الوفاء ، الإسكندرية ، 2006 ، ص 157 .
- 14- Huang-pei-chen : the study of human right education implement into grade curriculum-base on junior high school learning areas , 1994.
- 15- leung , yan wing : an action – poor human rights education : a critical education in Hong Kong , intercultural education , v19 n3 p231-242, june 2008 .
- 16- [http :// www.tandf.co.uk/journals](http://www.tandf.co.uk/journals) .
- 17- خليل عبد المقصود عبد الحميد ، فوزى محمد الهادى : العلاقة بين وعى الاخصائى الاجتماعى بحقوق الإنسان ومستوى أدائه المهنى ، المؤتمر العلمى الدولى الثانى عشر ، م3 ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، 13-14 ابريل 1999 ، ص 103 .
- 18- شريف سنوى عبد اللطيف : خدمة الجناغة وتنمية وعى الشباب بحقوق الإنسان ، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، ع19 ، مرجع سابق ، ص 407 .
- 19- kang soon – won : democracy and human rights education in south Korea , comparative education , v(38) n3 , 2002 .

20- **pinar iikkaracan , et al** : human rights education as a tool of grassroots organizing and social transformation , intercultural education , v(16) n2 , 2005 .

21- **todd Jennings** : human rights education standards for teachers and teacher education , journal of teaching education m v(17) n4 , 2006 .

22- **mary brabeck** : human rights education through the “ facing history and ourselves “ program , journal of moral education , v(23) n3 , 1994 .

23- **kwang – kuo hwang** : introducing human rights in the Confucian society of Taiwan , international journal of leadership in education , v(4) n4 , 2001 .

24- **murray bprint , et al** : moral and human rights education , journal of moral education , v(37) n1 , 2008 .

25- **Abraham magendza** : pedagogy of human rights education , intercultural education , v(16) n2 , 2005 .

26- **fok , shui che** : meeting the challenge of human rights education , Asia pacific education review , v(2) n1 , 2001 .

27- **suarez david** : education professionals and the construction of human rights education , comparative education review , v(51) n1 , 2007 .

28- **tricia s. jones** : combining conflict resolution education and human rights education , journal of peace education , v(3) n2 , 2006 .

29- **yasemin karaman kepenekci** : a study of effectiveness of human rights education in turkey , journal of peace education , vol(2) n1 , 2005 .

30- **vincenza nazzari et al** : using transformative learning as a model of human rights education , intercultural education , v(16) n2 , 2005 .

31- **ufrike niens , et al** : the need for human rights education in northern Ireland , journal of peace psychology , v(12) n3 , 2006 .

32- **Wilson des** : teaching human rights in Nigerian schools , journal of social education , v(56) n4 , 1992 .

33- **tibbitts felisa** : human rights education in schools in the post communist context , European journal of education , v(29) n4 , 1994 .

34- **shiman david a.** : teaching human rights , Denver univ. , center for teaching international relations , Kenya , 1999.

35- **waldman jessamyn** : best practice in human rights education , intercultural education , v(18) n3 , 2007 .

36- **abdallah – pretceille , martine** : human rights education in pre-primary schools , council for cultural cooperation , Strasbourg , 1989 .

37- **banks , dennis n.** : what is the state of human rights education in k-12 schools in the united states in 2000? , the American educational research association , 2001 . .

38- **bourne , r. , gundara, j. et al** : school – based understanding of human rights in four countries , department of international development , London , 1997 .

39- **نادية محمد عبد المنعم** : تفعيل المشاركة المجتمعية فى إدارة النظم التعليمية دراسة مستقبلية على التعليم الثانوى المصرى فى ضوء بعض الخبرات المعاصرة ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث التربوية ، 1999 ، ص ص 1 : 199

40- **خليل عبد المقصود عبد الحميد ، فوزى محمد الهادى** : العلاقة بين وعى الاخصائى الاجتماعى بحقوق الإنسان ومستوى أدائه المهنى ، المؤتمر العلمى الدولى الثانى عشر ، مرجع سابق ، ص 103 .

41- **محمد رفعت قاسم** : الخدمة الاجتماعية وحقوق الإنسان ، المؤتمر الدولى السابع عشر ، القاهرة ، كلية للخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، مارس 2004 ، ص 3707 .

42- ناهد عز الدين عبد الفتاح : التنمية وحقوق الإنسان ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1997 .

43- Susan & Elizabeth : Automating Human Service Expertise " The Validation of Knowledge Based Expert System in Social Work Practice " , University of Texas , Austin , 1994 , P. 50 .

44- ماهر أبو المعاطي على: الخدمة الاجتماعية وحقوق الإنسان في ضوء المواثيق والتشريعات العالمية والمحلية ، ورقة عمل مقدمة بالمؤتمر العلمي الخامس عشر، المنعقد بكلية الخدمة الاجتماعية ، كلية الخدمة الاجتماعية ، الفيوم ، 2004، ص 94.

45- عبد الحليم رضا عبد العال : الخدمة الاجتماعية المعاصرة ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1988 ، ص 19 .

46- محمد رفعت قاسم وآخرون : : التشريعات فى الخدمة الاجتماعية، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعى، القاهرة 2005، ص: 187

47- سمير حسن منصور : المخاطر الناتجة عن حصول طلاب المرحلة الثانوية على رخص قيادة ودور الخدمة الاجتماعية فى التعامل معها ، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، ع16 ، ج2، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، إبريل 2004 ، ص 604 .

48- محمد سلامة غباري : الخدمة الاجتماعية المدرسية ، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث ، 1989 ، ص ص 75 : 77 .

49- ماجدة على صالح : دور المنظمات غير الحكومية فى حماية حقوق الإنسان : حالة مصر ، مركز للدراسات الآسيوية ، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2002 ، ص 89 .

50- محمود متولى : حقوق الإنسان " الأهداف والآمال " ، مرجع سبق ذكره ، ص 476 .

51- عبد الرافع موسى : الأسس العامة فى حقوق الإنسان ، مذكرات غير منشورة ، جامعة جنوب الوادى ، كلية الحقوق ، دت ، ص 10 .

52- صابر عبد ربه ، محمد مراد : منخل لدراسة حقوق الإنسان ، مكتبة جنوب الوادى ، دت ، ص 90 .

53- شادية جابر محمد كيلالى : تعليم حقوق الإنسان فى كليات للتربية ، مجلة المستقبل والتربية العربية ، العدد الحادى والثلاثون ، المجلد التاسع ، الإسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث ، أكتوبر 2003 ، ص 23.

54- محمود متولى : حقوق الإنسان " الأهداف والآمال " ، مرجع سبق ذكره ، ص 471 .

55- سعيد حارب المهيرى : حقوق الإنسان فى العلاقات الدولية الإسلامية ، الاجتهاد " مجلة متخصصة تعنى بقضايا الدين والمجتمع والتجديد العربى الإسلامى " ، ع 52-53 ، السنة الثالثة عشر ، بيروت ، دار الاجتهاد للأبحاث والترجمة والنشر ، 2001-2002 ، ص 132 .

56- محى محمد مسعد : حقوق الإنسان " دراسات تحليلية مقارنة " ، الإسكندرية ، مركز الإسكندرية للكتاب ، 2006 ، ص 66 .

57- حسين عبد الحميد أحمد رشوان : الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان ، الإسكندرية : المكتب الجامعى الحديث ، 2006 ، ص ص 99 : 106 .

58- محمود متولى : حقوق الإنسان " الأهداف والآمال " ، مرجع سبق ذكره ، ص 49 .

59- دليل تعليم حقوق الإنسان عن منظمة العفو الدولية ، اليونيسكو وتعليم حقوق الإنسان ، الدورة الرابعة والأربعين للمؤتمر الدولي للتربية

60- سناء خليل : النظام القانونى المصرى وحقوق الإنسان ، حقوق الإنسان والإعلام ، دراسات ومناقشات الدورة التدريبية للسادة معدى البرامج فى الإذاعة والتليفزيون ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 219 : 220 .

61- محمود متولى : حقوق الإنسان " الأهداف والأمال " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 504 : 505.

62- محمد فائق : حقوق الإنسان والتنمية، حول الديمقراطية وحقوق الإنسان فى الوطن العربى، المستقبل العربى، عدد 251، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000، ص 50.

63- نجاد البرعى : المقصلة والتتوير، حرية التعبير فى مصر، المجموعة المتحدة، القاهرة ، 2004، ص 175.

64- هويدا مصطفى : الإعلام ونشر ثقافة حقوق الإنسان فى الدراما التليفزيونية ، حقوق الإنسان والإعلام ، دراسات ومناقشات الدورة التدريبية للسادة معدى البرامج فى الإذاعة والتليفزيون ، مرجع سبق ذكره، ص 423 .

65- مرجع خطة التثقيف الأمم المتحدة أنجليزى

united nation : plan of action for the first phase (2005-2007)

66- UNITED NATIONS : HUMAN RIGHTS AND SOCIAL WORK , NEW YORK , U.N, PRESS, 1994 , p.: 5 .

67- جمال شحاتة حبيب : الممارسة العامة " منظور حديث فى الخدمة الاجتماعية " ، الإسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث ، 2008-2009م ، ص ص 231 : 232 .

68- جمال شحاتة حبيب : الممارسة العامة " منظور حديث فى الخدمة الاجتماعية " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 233 : 234.

69- محمود مثولي : حقوق الإنسان " الأهداف والأمال " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 507 : 512.

<http://www.cdf-sy.org/paper/taalim.htm>

70- دانيال سعود : تعليم حقوق الإنسان.

71- UNITED NATIONS : TEACHING HUMAN RIGHTS PRACTICAL ACTIVITIES FOR PRIMARY AND SECONDARY SCHOOLS , N.Y , 2004 , P:16 .

72- عادل عازر : نحو تطبيق متكامل لحقوق الطفل ، حقوق الإنسان والإعلام ، دراسات ومناقشات الدورة التدريبية للسادة معدي البرامج في الإذاعة والتلفزيون ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 364 : 365 .

73- مالكوم باين : نظرية للخدمة الاجتماعية المعاصرة ، ترجمة حمدي محمد إبراهيم منصور ، سعيد عبد العزيز عويضة ، الإسكندرية ، المكتب العلمي للنشر والتوزيع ، 1998 ، ص 179 .

74- محمد رفعت قاسم : التشريعات في الخدمة الاجتماعية ، مرجع سبق ذكره ، ص 236 .

75- أبو الحسن عبد الوجود: التنمية وحقوق الإنسان " نظرة اجتماعية " مرجع سبق ذكره، ص 343.

مراجع الكتاب

المراجع العربية

- 1- إبراهيم عبد الهادي المليجي : الممارسة المهنية فى المجال الطبي والتأهيلي ، المكتب الجامعى الحديث ، الإسكندرية ، 1997.
- 2- أبو الحسن عبد الموجود : للتنمية وحقوق الإنسان ، الاسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث، 2005.
- 3- أبو الحسن عبد الموجود : التنمية وحقوق الإنسان ، المكتب الجامعى الحديث ، الإسكندرية ، 2006.
- 4- أبو الفتوح عبد الحميد قنديل : للمشاركة السياسية للشباب الجامعى، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة المنوفية ، 2003 .
- 5- ائيم سايمون ميبور : للشباب والتربية الديمقراطية نقد الواقع والممكنات، المجلة السودانية لتقافة حقوق الإنسان ، العدد العاشر ، مارس، 2009.
- 6- أحمد أبو الوفا : الحماية الدولية لحقوق الإنسان ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2005.
- 7- احمد السكري : الحق فى التنمية كأحد حقوق الإنسان فى الخدمة الاجتماعية ، ورقة عمل مقدمة فى المؤتمر العلمى السنوي الخامس عشر، كلية الخدمة الاجتماعية ، الفيوم ، فى الفترة من 10-11 مايو 2004.
- 8- احمد حسين عبدالمعطى : الجودة والاعتماد بالتعليم ، القاهرة ، دار السحاب ، 2008 .
- 9- احمد زكى بدوى : معجم العلوم الاجتماعية ، بيروت ، مكتبة لبنان، 1982.

10- أحمد شفيق السكرى : الحق فى التنمية كأحد حقوق الإنسان فى الخدمة الاجتماعية ، المؤتمر العلمى الخامس عشر الرعاية الاجتماعية وحقوق الإنسان ، جامعة القاهرة ، كلية للخدمة الاجتماعية بالفيوم ، 9-10 مايو 2004 .

11- أحمد شفيق السكرى : قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية ، الإسكندرية ، دار المعرفة للجامعة ، 2000.

12- أحمد صابر حوحو : مبادئ ومقومات للديمقراطية ، جامعة محمد خبصر بسكرة ، 2011.

13- أحمد عبد العال الدردير : الشباب والمشاركة السياسية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب بمسواهج ، جامعة أسيوط ، 1992 .

14- أحمد محمد السنهورى : الممارسة العامة المتقدمة للخدمة الاجتماعية وتحديات القرن الحادى والعشرين ، ج1 ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 2000 .

15- أحمد وفاء زيتون: الدفاع عن الحق فى الرعاية الاجتماعية ، المؤتمر العلمى السابع ، المجلد الثانى ، كلية للخدمة الاجتماعية بالفيوم ، جامعة القاهرة ، 1994.

16- إسماعيل عبد الفتاح الكافى : الطفولة والمستقبل ، الإسكندرية ، مركز الإسكندرية للكتاب ، 2005.

17- الأمم المتحدة : خطة العمل البرنامج العالمى للتنظيف فى مجال حقوق الإنسان للمرحلة الأولى ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ، نيويورك ، جنيف ، 2006 .

18- البرنامج الانمائى :خطة عمل البرنامج العلمى للتنظيف فى مجال حقوق الإنسان ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، جنيف، 2006.

19- البرنامج الدولي لحقوق الإنسان : دائرة الحقوق، دليل تدريبي لدعاة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، مطبوعات الأمم المتحدة، نيويورك ، 2004.

20- البسيوني عبد الله البسيوني : علم الاجتماع القانوني ودراسة وحقوق الإنسان ، القاهرة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2005.

21- السيد أبو الخير : نصوص المواثيق والإعلانات والاتفاقيات لحقوق الإنسان ، الإسكندرية ، اينزك ، 2005.

22- السيد أبو الخير : نصوص المواثيق الدولية والإعلانات والاتفاقيات لحقوق الإنسان ، اينزك للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2005.

23- الشافعي محمد بشير : قانون حقوق الإنسان ، الإسكندرية، منشأة المعارف ، 2007.

24- الندوة الإسلامية الدولية : حقوق الإنسان في التعاليم الإسلامية ، رابطة العالم الإسلامي، روما ، 25 - 28 فبراير 2000م 0

25- أمير موسى : حقوق الإنسان "مدخل إلى وعى حقوقي ، سلسلة الثقافة القومية (24) ، ط 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1994.

26- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الربط بين حقوق الإنسان وكل من التنمية البشرية والإنسان ، المكتب الإقليمي للدول العربية ، نيويورك ، 2002 .

27- جعفر شيخ إدريس : الديمقراطية اسم لا حقيقة له ، مجلة البيان، العدد 196، 2010

28- جعفر عبد السلام على : القانون الدولي لحقوق الإنسان ، دار الكتاب المصري ، القاهرة ، ب.ت.

- 29- جمال شحاتة حبيب : الممارسة العامة " منظور حديث فى الخدمة الاجتماعية " ، الإسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث ، 2008-2009م.
- 30- جمال شحاتة حبيب : الممارسة العامة منظور حديث فى الخدمة الاجتماعية ، الإسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث ، 2009.
- 31- جمال شحاتة حبيب وآخرون : الخدمة الاجتماعية فى مجال رعاية الشباب والمجال المدرسى من منظور الممارسة العامة ، مركز نشر وتوزيع للكتاب الجامعى ، جامعة حلوان ، 2005.
- 32- حافظ أبو سعدة : حالة حقوق الإنسان فى مصر، التقرير السنوى العام ، المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، القاهرة ، 2004.
- 33- حسن حنفى عمر : حق الشعوب فى تقرير المصير ، القاهرة، دار النهضة العربية ، 2005.
- 34- حسين عبد الحميد أحمد رشوان : الديمقراطية والحزبية وحقوق الإنسان، الإسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث ، 2006.
- 35- حمدي البخشونجى : السكان وحقوق الإنسان من منظور الخدمة الاجتماعية ، للمكتب الجامعى الحديث ، الإسكندرية ، 2006.
- 36- خالد محمد الزواوى : للجودة الشاملة فى التعليم " وأسواق العمل فى الوطن العربى " ، القاهرة ، مجموعة النيل العربية ، 2003.
- 37- خليل عبد المقصود : الخدمة الاجتماعية وحقوق الإنسان، دار النهضة ، مصر للنشر والتوزيع
- 38- خليل عبد المقصود عبد الحميد ، فوزى محمد الهادى : العلاقة بين وعى الاخصائى الاجتماعى بحقوق الإنسان ومستوى أدائه المهلى ، المؤتمر العلمى الدولى الثانى عشر ، م3 ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، 13-14 ابريل 1999.
- 39- دليل تعليم حقوق الإنسان عن منظمة العفو الدولية ، اليونيسكو وتعليم حقوق الإنسان ، الدورة الرابعة والأربعين للمؤتمر الدولى للتربية

- 40- رجب عبد المنعم متولى : حرب الإرهاب الدولى والشريعة الدولية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 2003.
- 41- رفيق إبراهيم الصعدي : نحو برنامج تدريبي لرفع كفاءة الأخصائي الاجتماعي فى رعاية الشباب ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، فرع الفيوم ، كلية الخدمة الاجتماعية ، 1994 .
- 42- رمضان أبو السعود ، همام محمد محمود : المبادئ الأساسية فى القانون ، الإسكندرية ، منشأة المعارف ، 1996 ، .
- 43- رولا عبد الرحيم حرب : تصورات طلبة جامعة النجاح الوطنية للممارسات الديمقراطية لأعضاء هيئة التدريس فيها ، رسالة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية ، كلية الدراسات العليا ، قسم الدراسات التربوية ، فلسطين ، 2007 .
- 44- سامى علم الدين : للنظريات العامة فى القانون الالتزام - دراسة مقارنة ، القاهرة ، 1986 4 .
- 45- سامية محمد فهمي : مدخل الخدمة الاجتماعية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 2005.
- 46- سامية يوسف صالح : مستقبل التعليم الجامعى العربى وراء التنمية بأبحاث علمية وفاعليات أكاديمية ، المكتب الجامعى الحديث ، الإسكندرية ، 2007.
- 47- سعيد بن سلطان الهاشمي : تفكير فى وضع يتجاوز الراهن ، المؤتمر الدولى الثانى لاستطلاعات رأى العام ، القاهرة ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، 8-9 نوفمبر 2009 .
- 48- سعيد حارب المهيرى : حقوق الإنسان فى العلاقات الدولية الإسلامية ، الاجتهاد " مجلة متخصصة تعنى بقضايا الدين والمجتمع والتجديد العربى الإسلامى " ، ع 52-53 ، السنة الثالثة عشر ، بيروت ، دار الاجتهاد للأبحاث والترجمة والنشر ، 2001-2002.

49- سعيد يماني : للتدخل المهني لطريقة العمل مع الجماعات ودعم الممارسة الديمقراطية لجماعات الشباب ، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية ، ج1 ، العدد الحادى والعشرين ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، أكتوبر 2006 .

50- سعيد يماني العوضى : مشاركة الشباب فى الأنشطة الجماعية وإدراكهم للمشاركة البيئية ، المؤتمر العلمى الثامن عشر ، المجلد الخامس، جامعة حلوان ، كلية للخدمة الاجتماعية ، 2005

51- سلوى عثمان الصديقى : استخدام نموذج الممارسة العامة فى الخدمة الاجتماعية فى تحقيق التوافق الاجتماعى للإناث من أطفال الشوارع المساء إليهن جنسياً ، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، العدد للتاسع عشر ، أكتوبر 2005.

52- سمير حسن ، سامى مصطفى : برنامج مقترح للتنمية الوعى السياسى لدى الشباب ، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية ، العدد الحادى والعشرون، ج1 ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، 2006 .

53- سمير حسن منصور : المخاطر الناتجة عن حصول طلاب المرحلة الثانوية على رخص قيادة ودور الخدمة الاجتماعية فى التعامل معها ، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، ع16 ، ج2، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، ابريل 2004.

54- سمير عبد الحميد القطب ، حنان عبد الحليم رزق : المدرسة الثانوية وتنمية ثقافة الديمقراطية فى سياق التحول الديمقراطى للمجتمع المصرى الواقع والطموح ، للمركز العربى للتعليم والتنمية ، مجلة مستقبل التربية ، م 13 ، ع 44 ، يناير 2007.

55- سيد إبراهيم الدسوقي : الاحتلال وأثره على حقوق الإنسان ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2004.

- 56- شادية جابر محمد كياتي : تعليم حقوق الإنسان فى كليات التربية ، مجلة المستقبل والتربية العربية ، العدد الحادى والثلاثون ، المجلد التاسع ، الإسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث ، أكتوبر 2003.
- 57- شعبان عبد الحسين : معوقات الانتقال إلى الديمقراطية فى الوطن العربى - الديمقراطية الموعودة والديمقراطية المفقودة ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، دت.
- 58- صابر عبد ربه ، محمد مراد : مدخل لدراسة حقوق الإنسان ، مكتبة جنوب الوادى ، دت.
- 59- طارق عزت رضا : قانون حقوق الإنسان ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 2006.
- 60- طلعت مصطفى السروجى : الخدمة الاجتماعية " أسس النظرية والممارسة " الإسكندرية المكتب الجامعى الحديث .
- 61- طلعت مصطفى السروجى وآخرون : التخطيط الاجتماعى والسياسة الاجتماعية ، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعى ، القاهرة ، 2001.
- 62- عادل عبد المجيد علوى ، رفيقة إبراهيم بامدھف : مجالات تطبيق جودة التعليم الجامعى من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية فى جامعة عدن ، للمركز العربى للتعليم والتنمية ، مجلة مستقبل التربية العربية ، م 13 ، ع 44 ، يناير 2007 .
- 63- عادل عبد المجيد علوى ، رفيقة إبراهيم بامدھف : مجالات تطبيق جودة التعليم الجامعى من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية فى جامعة عدن ، المركز العربى للتعليم والتنمية ، مجلة مستقبل التربية العربية ، م 13 ، ع 44 ، يناير 2007 .
- 64- عادل موسى جوهر وآخرون : مدخل للخدمة الاجتماعية (التطور - الطرق - المجالات) ، دار نشر الكتاب الجامعى ، جامعة حلوان ، 2003.

- 65- عبد البارى محمد داود : حقوق المرأة فى الشريعة الإسلامية ، الإسكندرية، مطبعة الإشعاع الفنية ، 2003 .
- 66- عبد الحليم رضا عبد العال : الخدمة الاجتماعية المعاصرة ، لقاهرة ، دار النهضة العربية ، 1988.
- 67- عبد الحى محمود حسن صالح : الخدمة الاجتماعية ومجالات الممارسة المهنية ، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية ، 2002.
- 68- عبد الرازق عيد ، محمد عبد الجبار : الديمقراطية بين العلمانية والإسلام ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، لبنان ، 1999.
- 69- عبد الرفاع موسى : الأسس العامة فى حقوق الإنسان ، مذكرات غير منشورة ، جامعة جنوب الوادى ، كلية الحقوق ، د.ت.
- 70- عبد الرحمن صوفى عثمان : مشكلات تخطيط برامج رعاية الشباب ، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، العدد السادس ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، 1999.
- 71- عبد الرشيد عبد العزيز سالم: الإسلام دين الإنسانية ، مكتبة الفرائد الإسلامى ، القاهرة ، 1994.
- 72- عبد العزيز إبراهيم عيسى : حقوق العاملين فى التنمية الثقافية بين التنوير والتغريب من منظور تنظيم المجتمع ببحث علمى منشور ، المؤتمر العلمى الخامس عشر ، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم ، جامعة القاهرة ، 2004 .
- 73- عبد العزيز فهمى النوحى: الممارسة العامة فى الخدمة الاجتماعية عملية حل المشكلة ضمن إطار نسقى/إيكولوجى ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، دار الأقصى للطباعة ، 2001.
- 74- عبد الكريم محمد يدرن : عوامل انقطاع تلاميذ الثانوية العامة عن الذهاب إلى المدرسة قرب نهاية العام الدراسى ومقترحات حلها

- (دراسة ميدانية) ، سلسلة التربية العربية ، م7 ، ع 22 ، المركز العربى للتعليم والتنمية ، الإسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث ، أكتوبر 2001.
- 75- عبد الكريم نصير وآخرون : قانون حقوق الإنسان ، ، الإسكندرية المكتب الجامعى الحديث ، 2008.
- 76- عبد الله الجسمى : مقال بعنوان "نزعات عصر التنوير " ، مجلة العربى ، الكويت ،وزارة الإعلام الكويتية ، 2006.
- 77- عبد الله محمد الفوزان : الخدمة الاجتماعية وحقوق الإنسان .
- 78- عبد المحى حسن صالح : الخدمة الاجتماعية ومجالات الممارسة المهنية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 2000.
- 79- عبد المنعم هاشم : نحو منهج متطور للخدمة الاجتماعية فى مجال العمل مع الشباب ، المؤتمر العلمى الخامس ، جامعة القاهرة ، فرع الفيوم ، كلية الخدمة الاجتماعية ، 22 - 24 أبريل 1990.
- 80- عصام توفيق قمر ، سحر فتحى مبروك : الخدمة الاجتماعية المدرسية فى إطار العملية التربوية ، الإسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث ، 2004.
- 81- علاء قاعود : الأصل والمكتب " الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، سلسلة تعليم حقوق الإنسان ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، القاهرة ، 2002.
- 82- على محمد صالح الدبالى ، على عليان محمد أبو زيد : حقوق الإنسان وحرياته ، عمان ، دار الثقافة ، 2005.
- 83- على يوسف الشكرى : حقوق الإنسان فى ظل العولمة ، القاهرة، اينزك للطباعة والنشر ، 2006.
- 84- عمر عبد الرحمن عبد الله البشارى :
<http://pages.infinit.net/moubayed/chap3.html>

- 85- عبد الحسين شعبان : الحقوق الثقافية، البعد الثقافي لحقوق الإنسان ، ورقة عمل مقدمة في فعاليات المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان والتنمية ، المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، القاهرة ، 2004.
- 86- غاتم النجار : الغرب وحقوق الإنسان إشكالية العلاقة والتحول الدولية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، م29 ، ع4 ، جامعة الكويت ، مجلس النشر العلمي ، 2001 .
- 87- غالى بودويوز : إشكالية الديمقراطية في الجزائر وموقف النخبة السياسية ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر ، 2005.
- 88- فضل الله محمد إسماعيل : المشكلات الفلسفية والاجتماعية والسياسية والقانونية ، القاهرة، مكتبة بستان المعرفة لطبع ونشر وتوزيع الكتب ، 2003 .
- 89- فضل الله محمد إسماعيل : حقوق الإنسان بين الفكر العربى والفكر الإسلامى ، مكتبة بستان المعارف ، القاهرة ، 2004.
- 90- فوزى نليف عمر ربحان : العولمة وأثرها على عملية الإصلاح الديمقراطى فى الوطن العربى منذ 1990-2006، رسالة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية ، كلية الدراسات العليا ، نابلس ، 2007.
- 91- فوزى محمد الهادى : حقوق العميل بواقع الممارسة المهنية لطريقة خدمة الفرد ، بحث منشور المؤتمر العلمى الخامس عشر ، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم ، جامعة القاهرة ، 2004.
- 92- فيليب إسكارس عصام قمر : الإستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعى (2007 - 2012) الإسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث ، 2008 .
- 93- كرم محمد حمد الجندي : فلسفة خدمة الجماعة بين المفهوم النظري والتطبيق العملي ، بحث منشور ، المؤتمر العلمى الأول ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، 1987.

- 94- ماجدة على صالح : دور المنظمات غير الحكومية فى حماية حقوق الإنسان : حالة مصر ، مركز للدراسات الآسيوية ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2002.
- 95- مالكوم باين : نظرية الخدمة الاجتماعية للمعاصرة ، ترجمة حمدى محمد إبراهيم منصور ، سعيد عبد العزيز عويضة ، الإسكندرية ، المكتب العلمى للنشر والتوزيع ، 1998.
- 96- ماهر أبو المعاطى السوقي : الاتجاهات الحديثة فى الرعاية الاجتماعية ، الإسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث ، 2010.
- 97- ماهر أبو المعاطى على : الخدمة الاجتماعية فى مجال رعاية الشباب ، القاهرة ، مكتبة زهراء الشرق ، 2001.
- 98- ماهر أبو المعاطى على : الخدمة الاجتماعية وحقوق الإنسان فى ضوء المواثيق والتشريعات العالمية والمحلية ، ورقة عمل مقدمة فى المؤتمر العلمى الخامس عشر ، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم ، جامعة القاهرة ، 2004.
- 99- ماهر أبو المعاطى على : السياسة الاجتماعية ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ، 2003.
- 100- ماهر أبو المعاطى على : مقدمة فى الرعاية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية ، مكتب نشر وتوزيع الكتاب الجامعى ، جامعة حلوان ، 1999 .
- 101- ماهر أبو المعاطى على : الخدمة الاجتماعية وحقوق الإنسان فى ضوء المواثيق والتشريعات العالمية والمحلية ، ورقة عمل مقدمة بالمؤتمر العلمى الخامس عشر ، المنعقد بكلية الخدمة الاجتماعية ، كلية الخدمة الاجتماعية ، الفيوم ، 2004.
- 102- مجدى مصطفى : متطلبات تحسين المستقبل الوظيفى لخريجى كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية ، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية ،

العدد الثالث عشر ، الجزء الثانى ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، أكتوبر 2002 .

103- محمد رفعت قاسم : إسهامات أجهزة الثقافة الجماهيرية فى التنمية المحلية ، بحث منشور ، المؤتمر العلمى الثالث ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، 1989.

104- محمد رفعت قاسم : التشريعات فى الخدمة الاجتماعية ، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعى ، دين ، 2005.

105- محمد رفعت قاسم : الخدمة الاجتماعية وحقوق الإنسان ، المؤتمر الدولى السابع عشر ، القاهرة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، مارس 2004.

106- محمد سلامة غبارى : الخدمة الاجتماعية المدرسية ، الإسكندرية ، المكتب للجامعى الحديث ، 1989.

107- محمد سلامة محمد غبارى وسلوى عثمان : أساسيات خدمة الفرد ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2005.

108- محمد شاكرا الشريف : حقيقة الديمقراطية ، الرياض ، 1411هـ .

109- محمد شريف بسيونى : الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان ، المجلد الثانى ، الوثائق الإلهيمية دار الشروق للطبع والنشر ، القاهرة ، 2004.

110- محمد عابد الجاهري : الديمقراطية وحقوق الإنسان ، كتاب فى جريدة ، منظمة اليونسكو ، ع 95 ، يوليو 2006.

111- محمد عاطف غيث : قاموس علم الاجتماع ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1996.

112- محمد فلق : حقوق الإنسان والتنمية ، حول الديمقراطية وحقوق الإنسان فى الوطن العربى ، المستقبل العربى ، عدد 251 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000.

- 113- محمد فتحي موسى : التربية وحقوق الإنسان ، در الوفاء لنديا الطباعة ، الإسكندرية ، 2006 .
- 114- محمد محمود مصطفى حميد : ورقة عمل حول الخدمة الاجتماعية وحقوق الإنسان ، المؤتمر العلمى الأول ، م 2 ، بورسعيد ، المعهد العالى للخدمة الاجتماعية ، 6-8 ابريل ، 2005.
- 115- محمد نعمان جلال : مصر والعروبة والإسلام وحقوق الإنسان، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، 2001.
- 116- محمد يونس وآخرون : قانون حقوق الإنسان ، المكتب الجامعى الحديث ، الإسكندرية ، 2058.
- 117- محي محمد مسعد : حقوق الإنسان * دراسات تحليلية مقارنة "، الإسكندرية ، مركز الإسكندرية للكتاب ، 2006.
- 118- مرجع خطة التثقيف الأمم المتحدة لتجلى
- 119- مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية <http://fcds.com>
- 120- مشيرة محمد شعراوى : دراسة وصفية تحليلية للأمر الطلابية الجامعية ، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، فرع الفيوم ، كلية الخدمة الاجتماعية ، 1994 .
- 121- مصطفى أحمد حسان : الإطار التشريعى للممارسة المهنية فى الخدمة الاجتماعية وحقوق العملاء ، مكتبة الصفا والمروة للتوزيع ، 2006.
- 122- مصطفى كامل السيد : محاضرات فى حقوق الإنسان ، ط3 ، مكتبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، 1998.
- 123- مصطفى كامل السيد: محاضرات فى حقوق الإنسان ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة، 2002.
- 124- مغفوري شلبي : التنمية وحقوق الإنسان.. مآزق الفكر والتطبيق.

- 125- منال طلعت محمود : العمل التطوعى وتنمية ثقافة المواطنة ، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية ، العدد الثالث والعشرين ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، أكتوبر 2007م .
- 126- نادية محمد عبد المنعم : تفعيل المشاركة المجتمعية فى إدارة النظم التعليمية دراسة مستقبلية على التعليم الثانوى المصرى فى ضوء بعض الخبرات المعاصرة ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث التربوية ، 1999.
- 127- ناهد عز الدين عبد الفتاح : التنمية وحقوق الإنسان ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1997 .
- 128- نبيل إبراهيم أحمد : أساسيات خدمة الجماعة ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ، 2002.
- 129- نجاد البرعى : المقصلة والتتوير، حرية التعبير فى مصر، المجموعة المتحدة، القاهرة ، 2004.
- 130- نقلاً عن : طلعت السروجى : السياسة الاجتماعية العالمية والحقوق الاجتماعية للإنسان الشكل ... والمضمون ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، 2004.
- 131- نمر زكى شلبى عبد الله : حقوق الإنسان كألية لتدعيم قيمة المواطنة لدى الشباب الجامعى ، الجزء الخامس ، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، العدد السابع والعشرين ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، أكتوبر 2009 ،
- 132- نهاد نعمة مجيد : الديمقراطية المرحلة الثالثة ، الجامعة التكنولوجية ، الهندسة للكيماوية .
- 133- نورهان منير حسن فهمى : القيم الدينية للشباب من منظور الخدمة الاجتماعية ، الإسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث ، 1999.

134- نويل مبيض :أسس وركائز وتطبيق الديمقراطية ، مونريال- كيبيك- كندا، 2011 .

135- هشام سيد عيد المجيد : الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية رؤية معاصرة لتعليم وممارسة الخدمة الاجتماعية فى الوطن العربى ، المؤتمر العلمى الثامن عشر ، أوراق العمل ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، فى الفترة من 16-17 مارس ، 2005 .

136- وائل أحمد علام : الميثاق العربى لحقوق الإنسان ، القاهرة، دار للنهضة العربية ، 2005.

137- وائل أحمد علام : الميثاق العربى لحقوق الإنسان دراسة حول دور الميثاق العربى فى تعزيز حقوق الإنسان فى جامعة الدول العربية،بنها ، دار للنهضة العربية، 2005.

138- يحيى مرسى عيد بدر : أصول علم الإنسان ، الإسكندرية ، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر ، 2007.

139- يوسف عبد الحميد : فعالية برنامج مقترح من منظور الممارسة العامة لتنمية المسؤولية الاجتماعية لأعضاء برلمان الشباب ، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، الجزء الخامس ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، العدد السابع والعشرين ، أكتوبر 2009 .

المراجع الأجنبية :

140- abdallah – pretceille , martine : human rights education in pre-primary schools , council for cultural cooperation , Strasbourg , 1989 .

141- Abraham magendza : pedagogy of human rights education , intercultural education , v(16) n2 , 2005 .

142- banks , dennis n. : what is the state of human rights education in k-12 schools in the united states in 2000? , the American educational research association , 2001 .

143- Besty vaurlekis : patient rights , encyclopedia of social work, vol 3, 19th edition , N.A.S. W

144- bourne , r. , gundara, j. et al : school – based understanding of human rights in four countries , department of international development , London , 1997 .

145- brenda dubois and karla krogstad maly : social work an empowering profession , allan and bacon , boston , 1992 , pp 48 : 50 .

146- Charles H.: Introduction To Social Work and Social Welfare, 7th ed, Brooks/Cole Publishing, New York, 2000, PP.56-57.

147- Charles h.zastrow : the practice of social work , 6th Ed , London , brooks, cole publishing company , 1999 , p.18 .

148- David Kerr : changing the political culture : the advisory group on education for citizenship and teaching of democracy in schools , oxford review of education , V , 25 , N. 1,2 , 1999, PP 275 : 284 .

149- fok , shui che : meeting the challenge of human rights education , Asia pacific education review , v(2) n1 , 2001 .

150- G. F. Gaus, C. Kukathas, : Handbook of Political Theory, SAGE, 2004, PP. 143-145.

151- Hans F. Zacher: Democracy Reality and Responsibility, the Pontifical Academy of Social Sciences Vatican City, 2001.P.245.

152- <http://www.tandf.co.uk/journals> .

153- <http://usinfo.state.gov/journals/itdhr/0302/ijda/tibbitts.htm>

154- http://www.aun.edu.eg/fac_law/fac_law/human/plan.htm.

155- <http://www.cdf-sy.org/paper/taalim.htm>

156-<http://www.islam-online.net/iol-arabic/dowalia/namaa-42/morajaat.asp>

157- Huang-pei-chen : the study of human right education implement into grade curriculum-base on junior high school learning areas , 1994.

158- Jabbar – al – obaidi : communication and the culture of democracy , international journal of instructional media , Vol 30 , 2003 .

159- Jean-Aimé A. Raveloson : What is Democracy, Paula Becker ,Bachelor Of Arts, Political Science, University of Hamburg, 2008,P.4.

160- Jeffery Bass : measures of democracy , encyclopedia of social measurement , Vol 1 , 2005 .

161- Joanne, C.: Bartlett's Definition Of Social Work Practice: A Generalist Educator's Perspective. , Research On Social Work Practice, V.13,N,3, 2003, P.344.

162- kang soon – won : democracy and human rights education in south Korea , comparative education , v(38) n3 , 2002 .

163- kwang – kuo hwang : introducing human rights in the Confucian society of Taiwan , international journal of leader ship in education , v(4) n4 , 2001 .

164- leung , yan wing : an action – poor human rights education : a critical education in Hong Kong , intercultural education , v19 n3 p231-242, june 2008 .

165- Magendza, Abraham : Pedagogy of human rights education , Intercultural Education , V(16) N(2) , 2005 .

166- Makungu M. : Culture and Power in Practice : Cultural Democracy and The Family Support Movement , Washington Dc , Children's bureau , 1997 , P.111

167- Malcolm, P. : Modern Social Work Theory, 2nd ed, Macmillan, London , 1997 , PP.142-143 .

168- Martha Nussbaum, Women and Human Development: The Capabilities Approach , Cambridge University Press, 2000

169- mary brabeck : human rights education through the " facing history and ourselves " program , journal of moral education , v(23) n3 , 1994 .

170- Mohamed Abd Al-Labri : Democracy , Human Rights and Law in Islamic Thought , New York , I,B Tauris Pub., 2009 , P.P 145 -172 .

171- murray bprint , et al : moral and human rights education , journal of moral education , v(37) n1 ; 2008 .

172- Patricia ludick: civility and citizenship : the roots of community connection , , New York: journal of human rights , 2002, p 136.

173- pinar iikkaracan , et al : human rights education as a tool of grassroots organizing and social transformation , intercultural education , v(16) n2 , 2005 .

174- print , murray , ugarte , carolina , naval , concepcion , mihr, anja : moral and human rights education : the contribution of the united nations , journal of moral education v37n1 p115 – 132 , 3-2008.

175- R. Alan Dahl, I. Shapiro, J. A. Cheibub,: The Democracy Sourcebook, MIT Press , 2003, P.

176- Roland Patron: social problems and human rights, toronto : peckoqu press

177- shiman david a. : teaching human rights , Denver univ. , center for teaching international relations , Kenya , 1999.

178- suarez david : education professionals and the construction of human rights education , comparative education review , v(51) n1 , 2007 .

179- Susan & Elizabeth : Automating Human Service Expertise " The Validation of Knowledge Based Expert System in Social Work Practice " , University of Texas , Austin , 1994 , P. 50 .

180- Sylvia Char : Liberalism , Democracy and Development , Cambridge , Cambridge press , 2005 , PP. 117 – 119 .

181- Szymula, G. et al : Reappraisal Of Vocational Evaluation From An Ecological Systems Perspective, Journal Of Rehabilitation Literature, V.47,N.10 1999, P.224.

182- tibbitts felisa : human rights education in schools in the post communist context , European journal of education , v(29) n4 , 1994 .

183- todd Jennings : human rights education standards for teachers and teacher education , journal of teaching education m v(17) n4 , 2006 .

184- tricia s. jones : combining conflict resolution education and human rights education , journal of peace education , v(3) n2 , 2006 .

185- ufrike niens , et al : the need for human rights education in northern Ireland , journal of peace psychology , v(12) n3 , 2006 .

186- united nation : plan of action for the first phase (2005-2007)

187- UNITED NATIONS : HUMAN RIGHTS AND SOCIAL WORK , NEW YORK , U.N, PRESS, 1994 , p.: 5 .

188- UNITED NATIONS : TEACHING HUMAN RIGHTS PRACTICAL ACTIVITIES FOR PRIMARY AND SECONDARY SCHOOLS , N.Y , 2004 , P.:16 .

189- United Nations: Human rights and disabled person a report of human rights new york :united nation publesher, 2004, p2

190- vincenza nazzari et al : using transformative learning as a model of human rights education , intercultural education , v(16) n2 , 2005 .

191- waldman jessamyn : best practice in human rights education , intercultural education , v(18) n3 , 2007 .

192- Wilson des : teaching human rights in Nigerian schools , journal of social education , v(56) n4 , 1992 .

193- yasemin karaman kepenekci : a study of effectiveness of human rights education in turkey , journal of peace education , vol(2) n1 , 2005 .

194- Yaslen Paraneu: the importance of human Rights practice , Ohaio : pecouk press , 2000, p30.

195- <http://www.hrinfo.net/docs/undocs/intdoc.shtml>-

196- [http : // www.eitemay.com/showthread](http://www.eitemay.com/showthread). 4/3/2008.

197- <http://www.euromedyights.net/pages/293>. 5/3/2008

198- [http:// docs-ksa-edu-sa/doc/articles](http://docs-ksa-edu-sa/doc/articles) 8/3/2008 .

199-www.islamweb.net/verz/archive/art.php2long
10/3/2008 .

200- [http:// www.ejiemay .com / showthread.php](http://www.ejiemay.com/showthread.php).
25/8/2008 .

الصفحة	الموضوع
3	طرح عام
7	الفصل الأول الديمقراطية رؤى متعددة
9	مدخل ومفهوم الديمقراطية
11	الإسلام والديمقراطية كمدخل للبناء الحضارى
15	مفومات الديمقراطية
18	الأسس والمعايير التى تعتمد عليها الديمقراطية
19	خصائص ومدخل لتفسير التحول الديمقراطي
19	خصائص الديمقراطية
20	مدخل نظرية لتفسير أزمات التحول الديمقراطي -
22	معايير للدلالة على وجود ممارسة ديمقراطية
23	العناصر الأساسية لتوطيد الديمقراطية
26	أهداف الديمقراطية في مجتمع متغير
29	مراجع الفصل الأول
31	الفصل الثاني تفعيل ثقافة الديمقراطية للشباب الجامعي رؤية مستقبلية لتطوير الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية
33	مدخل
35	المحور الأول: ثقافة الديمقراطية... إطار تفسيري
38	دراسات عن ثقافة الديمقراطية
43	ثقافة الديمقراطية لدى الشباب الجامعي
48	الثقافة الديمقراطية بالفكر والتجربة والتطبيق
49	استنبات الثقافة الديمقراطية للشباب الجامعي
49	أولاً : على مستوى الأسرة
50	ثانياً : على مستوى المؤسسة التعليمية
52	تحديات تدعيم ثقافة الديمقراطية فى التعليم الجامعي
53	المعوقات التي تواجه ثقافة الديمقراطية لدى الشباب من وجهة أخرى
54	المحور الثاني: الممارسة العامة وتفعيل ثقافة الديمقراطية للشباب
56	مبهرات استخدام منظور الممارسة العامة فى الخدمة الاجتماعية
58	أهداف الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في العمل مع الشباب الجامعي

الصفحة	الموضوع
59	مداخل الممارسة العامة لتفعيل ثقافة الديمقراطية للشباب الجامعي
61	الأسس التي تركز عليها نظرية الأنماط الأيكولوجية
62	تعميق ثقافة الديمقراطية للشباب من منظور الممارسة العامة
63	أ- متطلبات تدعيم ثقافة الديمقراطية للشباب الجامعي
65	ب- مؤشرات تفعيل ثقافة الديمقراطية للشباب الجامعي
67	ملاح عمل الممارس العام لتفعيل ثقافة الديمقراطية
69	تغيير الثقافة السياسية باستخدام جماعة الإرشاد فسي تطويع المواطنة والديمقراطية في الجامعات " تجربة للممارسة "
69	مقدمة
73	التحديات
75	المحور الثالث :آليات لتحديد الرؤية المستقبلية للممارسة العامة لتفعيل ثقافة الديمقراطية لدى الشباب الجامعي
75	اعتبارات أساسية تنطلق منها الرؤية المستقبلية للممارسة العامة
77	محاور الرؤية المستقبلية للممارسة العامة لتفعيل ثقافة الديمقراطية للشباب الجامعي
80	أولا : البناء المعرفي لإعداد الممارس العام لتفعيل ثقافة الديمقراطية
83	ثانيا : البناء القيمي للممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لتفعيل ثقافة الديمقراطية لدى الشباب الجامعي
84	ثالثا : البناء المهاري للممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لتفعيل ثقافة الديمقراطية لدى الشباب الجامعي
85	رابعا: البرنامج المقترح للممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لتفعيل ثقافة الديمقراطية لدى الشباب الجامعي
90	المبادئ الإرشادية للعمل المهني
93	مراجع الفصل الثاني
99	الفصل الثالث عالمية حقوق الإنسان
101	مدخل
102	مفهوم الإنسان في القرآن
104	مفهوم حقوق الإنسان
104	-تعريف الحقوق (الحق)

الصفحة	الموضوع
106	المفهوم الإجرائي كمفهوم يعبر عن حقوق الرعية الاجتماعية
107	-تعريف حقوق الإنسان
108	نشأة وتطور فكرة حقوق الإنسان
114	حقوق الإنسان في الشرائع المساوية
114	(أ) في الشريعة اليهودية
115	(ب) في الشريعة المسيحية
115	(ج) في الشريعة الإسلامية
116	أهم حقوق الإنسان العامة
116	(1) المساواة في الإسلام
118	2- الحرية في الإسلام
118	الخصائص الرئيسية لحقوق الإنسان
121	أهداف حقوق الإنسان
122	أهمية إقرار حقوق الإنسان
123	الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة عام 1948م
125	الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة عام 1948م
126	الإعلان أو الميثاق العربي لحقوق الإنسان
127	أهداف الميثاق العربي لحقوق الإنسان
128	تدعيم فكرة حقوق الإنسان العالمية
130	المبادئ العامة لحقوق الإنسان
131	مصادر حقوق الإنسان
131	المصادر النظرية
132	المصادر العملية
133	أبعاد حقوق الإنسان
135	مراجع الفصل الثالث
139	الفصل الرابع
	منظمات حقوق الإنسان و التنمية
141	أولا :منظمات حقوق الإنسان
141	1- منظمة العفو الدولية
141	2- المنظمة العربية لحقوق الإنسان
142	3- المعهد العربي لحقوق الإنسان

الصفحة	الموضوع
143	4- المنظمة المصرية لحقوق الإنسان
143	5 - الأجهزة الوطنية المعنية بحقوق الإنسان
143	أ- الأجهزة الوطنية لكفالة احترام وحماية حقوق الإنسان
146	ثانيا : الحق في التنمية من حقوق الإنسان
148	محتوى إعلان الحق في التنمية
152	أسس إعلان الحق في التنمية
154	حول أبرز العقبات في طريق التنمية
159	ثالثا : العلاقة بين التنمية البشرية وحقوق الإنسان
160	حقوق الإنسان والتنمية فكرياً
161	دعم المجتمع الدولي والأمم المتحدة للقضية
162	مطالب للمجتمع المدني
163	وثيقة عربية للربط بين التنمية وحقوق الإنسان
173	محتوى مواد إعلان الأمم المتحدة الحق في التنمية
177	رابعاً : المنظمة المصرية لحقوق الإنسان
177	التعريف بالمنظمة المصرية لحقوق الإنسان
178	الوضع القانوني للمنظمة
179	الوضع الدولي للمنظمة
179	الهيكل التنظيمي للمنظمة
181	منهج عمل المنظمة
181	أهداف المنظمة
183	خامساً- إعلان الأمم المتحدة بشأن الأقليات
183	أولاً : التقييس والمبادئ
186	ثانياً : السلم والأمن ونزع السلاح
188	ثالثاً : التنمية والقضاء على الفقر
191	رابعاً : حماية بينتنا المشتركة
192	خامساً : حقوق الإنسان، والديمقراطية، والحكم الرشيد
192	سادساً : حماية المستضعفين
193	سابعاً : تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا
194	ثامناً : تعزيز الأمم المتحدة
196	دور المنظمات والهيئات غير الحكومية في مجال حماية حقوق الإنسان

الصفحة	الموضوع
197	آلية حماية حقوق الإنسان
197	منظمة الأمم المتحدة
198	الآلية الإقليمية لحماية حقوق الإنسان
199	مراجع الفصل الرابع
201	الفصل الخامس قضايا حقوق الإنسان
203	مدخل
204	أنماط حقوق الإنسان من رؤية متعددة
204	وجهة نظر حول أنماط حقوق الإنسان ترى
206	حقوق الإنسان بإطلاق
213	وجهة نظر ثانية تقسم حقوق الإنسان إلى المناحي التالية
218	أنماط وتصنيفات حقوق الإنسان من وجهة نظر ثلاثة
218	1- الحقوق المدنية
219	2- الحقوق السياسية
221	3- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
223	بعض القضايا التي تتعامل معها حقوق الإنسان
223	أولاً : حقوق الطفل
224	حقوق الطفل في إطار الشريعة الإسلامية
227	وثيقة عقد حماية الطفل المصري
228	قانون الطفل في مصر
231	ثانياً : حقوق المرأة
231	حقوق المرأة في إطار التشريعات المصرية
232	أهم حقوق المرأة في المجتمع
233	ثالثاً : حقوق العمال
234	مراجع الفصل الخامس
237	الفصل السادس الخدمة الاجتماعية وحماية حقوق الإنسان
239	مقدمة
239	قضايا الإنسان والخدمة الاجتماعية
240	فلسفة الخدمة الاجتماعية وارتباطها بحقوق الإنسان

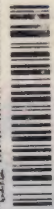
الصفحة	الموضوع
241	القيم المشتركة بين الخدمة الاجتماعية وحقوق الإنسان
242	مسئوليات الخدمة الاجتماعية في مجال حقوق الإنسان
243	أغراض الخدمة الاجتماعية لحماية حقوق الإنسان
245	نماذج ممارسة الحقوق والعدالة في الخدمة الاجتماعية
249	أهداف الخدمة الاجتماعية المرتبطة بحقوق الإنسان
250	السياسة العامة للخدمة الاجتماعية في مجال حقوق الإنسان
254	طرق الخدمة الاجتماعية وتدعيم حقوق الإنسان
254	خدمة الفرد وحقوق الإنسان
255	طريقة العمل مع الجماعات وحقوق الإنسان
258	طريقة تنظيم المجتمع وحقوق الإنسان
259	بعض مجالات الخدمة الاجتماعية وحقوق الإنسان
260	مجال أطفال بلا مأوى
261	مجال رعاية المسنين
263	مراجعة الفصل السادس
267	الفصل السابع التعليم والتثقيف بحقوق الإنسان
269	مدخل
271	تعليم حقوق الإنسان والدفاع عنها
273	تعريف تعليم حقوق الإنسان
274	تعزيز حق تعليم حقوق الإنسان
276	البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان المرحلة الأولى
281	أهداف البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان
282	مبادئ أنشطة التثقيف في مجال حقوق الإنسان
283	التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المنظمة المدرسية
286	الأهداف المحددة التي تتوخاها خطة التثقيف في مجال حقوق الإنسان
292	بيئة التعلم
294	التعليم والتعلم
297	عملية تعليم حقوق الإنسان في المدارس
298	نماذج تعليم حقوق الإنسان للطلاب من منظور الخدمة الاجتماعية
299	النموذج الأول - نموذج القيم والوعي

الصفحة	الموضوع
301	النموذج الثاني - المحاسبة على الأعمال
302	النموذج الثالث - التحول الاجتماعي
303	تعزيز حق تعليم حقوق الإنسان
306	وسائل الخدمة الاجتماعية مع الطلاب لتعليم حقوق الإنسان
306	دور الاختصاصي الاجتماعي في تعليم الطلاب حقوق الإنسان
308	نموذج لأنشطة تعليم حقوق الإنسان بكلية الحقوق جامعة أسيوط
309	الأنشطة المستقبلية لجمعية حقوق الإنسان
315	مراجع الفصل السابع
317	الفصل الثامن نموذج مقترح للخدمة الاجتماعية في تعليم حقوق الإنسان للطلاب
319	طرح مشكلة الدراسة
330	أهمية الدراسة
331	أهداف الدراسة
332	البناء النظري للدراسة
332	أولاً : تعليم حقوق الإنسان لطلاب الثانوية
334	مفهوم حقوق الإنسان
335	الحقوق الأساسية للإنسان
339	مصادر حقوق الإنسان
340	مبادئ حقوق الإنسان
341	تصنيف حقوق الإنسان
342	عناصر نجاح إدماج حقوق الإنسان في المدارس
343	جوانب تعلم حقوق الإنسان.
344	الخدمة الاجتماعية وتعليم حقوق الإنسان للطلاب
345	نماذج للخدمة الاجتماعية في تعليم حقوق الإنسان للطلاب
347	دور مقترح للاختصاصي الاجتماعي لتعليم طلاب الثانوية حقوق الإنسان
349	دور الخدمة الاجتماعية في المنظمات في مجال حقوق الإنسان
350	للمعالجة المنهجية للدراسة
351	جدولة وتحليل بيانات الدراسة
351	أولاً : صفات وخصائص مجتمع العينة

الصفحة	الموضوع
353	ثانيا - البيئة الحالية لحقوق الإنسان بالمدرسة
357	ثالثا : المعرفة بحقوق الإنسان
375	مستخلصات الدراسة الميدانية
377	نموذج مقترح لدور الخدمة الاجتماعية في تعليم حقوق الإنسان لطلاب الثانوية
381	مراجع الفصل الثامن
389	مراجع الكتاب
389	المراجع العربية
403	المراجع الاجنبية
409	المهرس

© Topline:01016836119

Bibliotheca Alexandrina



1102043

المكتب الجامعي الحديث

مساكن سوتير - أمام سيراميك كليبواترا

عمارة (5) مدخل 2 الأزارطة - الإسكندرية

تليفاكس : 00203/4865277 - تليفون : 00203/4818707

E-Mail : modernoffice25@yahoo.com

